

المختصر في العفة

al-Mukhtasir Fī al-Figh

على مذهب الإمام مالك بن أنس

تخليل بن أسحاق

بن يعقوب المالكي



طبع

في مدينة باريز المحروسة

بالمطبع السلطاني المعمر

سنة ١٢٧٢ من الهجرة

المطابقة لسنة ١٨٥٥ من ميلاد المسيح

350.944  
K465  
1855  
Bahr

ترجمة

العلامة الفقيه خليل بن اسحاق صاحب المختصر

وهي نفلت من كتاب تكملة الديباج

للشيخ احمد بابا التنبكتي



هو خليل ابن اسحاق بن موسى بن شعيب عمري باجندني ابو الموق  
ضياء الدين الامام العلامة العامل الفدوة الحجة الفخامة حامل لواء  
المذهب عيسى في وفاته ٥٠٠ هـ في الديباج وقال انه من جنه  
المنصورة ينهري زعيم متفشيًا منغبًا عن اهل الدنيا جامعًا بين  
العلم والعمل فاشرا للعلم حضرته بالفاهم يفري ففقا وحديثا  
وعربية من صدور علمائها عبقا على فضله ودينه استاءا متعا  
دا تحفيق ثاقب الذهن جيب البحث مشاركا في العنوز باضلا في  
مذهبه صحيح النفل نفع الله به له شرح حسن على ابن الحاجب  
عكي الناس على تحصيله ومختص في المشهور مجيء عن الخلابي  
مروعه كنية جفا مع بليغ الاجاز درسه الكلية وله مناسط وتفاييد  
معبر حجة وجاور ومفاصر جميلة انتهى ٥٠٠ وقال ابن حجر في  
الدرر سمع من ابن عبد الهادي واخذ العربية والاصول عن الشيخ عيسى  
والعفة على المنوي وشرع في الاشتغال بعرض تخريج به جماعة حجة  
درس بالشيخونية وافتى ولي يغني زبي الجنه صينا عفيها فيها  
شرح ابن الحاجب في ست مجلدات انتفاء من ابن عبد السلام مع  
عمو الافوال وايضاح الاشكال وله مختصر على منوال الحادي  
وترجمة المنوي بدل على علمه بالاصول وكان ابوه حنفيا فلازم  
المنوي

المنوي مشغل وولد مالكيا وقال الامام ابن مهزوم سمعت من شيوخ  
واحدة انه من اهل الدين والصلاح مجتهدا في العلم الى الغاية  
حتى لا ينام في بعض الاوقات الا زمنا يسيرا بعد الصلوة للعلم  
للاراحة من جهة الضالعة والكتب درس بالشيطونية اكر مدرسة  
هم وبيرك وظايبي آخر تتبعها مرتزقا على الجندية وحدثني  
العلامة العفيف الناصر التنسي انه اجتمع به في عشية التسعين  
حين نزل مع الحنة لاستخلاص الاسكندرية من العدو وقال واختتم  
بهمي بقول ابن الحاجب والصبي في النعمة وصبي الدائن الحال  
يحب خلافا لا شغب انتهى ٥ وله شرح لزين علي ابن الحاجب  
مبارك تلقاه الناس بالقبول بحسن طويته يعزو فيه النقول معتمدة على  
نقل ابن عبد السلام والحاك لعله كانته ورأيت شيئا على  
الخلاصة فيل انه له انتهى ٥ قلت وله شرح التهذيب وصل  
فيه للبحر قال ابن عازي حكى انه بقى عشرين سنة ولم ير نيل  
مصر وان بعض شيوخه ملق له كنيى بمنزله فذهب الى منزله من  
ينفيه وجاء خليل بعرض منزل بنفسه فخلق به الناس ينظمون  
ويتحجبون منه وجاء الشيخ فقال من هذا فيل خليل فاستعظم ذلك  
فدعا له بنية صالحة فقال بركة في عمره ٥ وسمعت شيخنا  
الغوري يقول انه م بصباح دلس ببيع لحم مينة فكاشعه وافر  
وثاب على يديه انتهى ٥ فقلت وغالب ظني ان مسألة الصباخ  
انما ذكرها الشيخ في ترجمة المنوي من كراماته ٥ وذكر انه رأى  
بعد موته فقال عبر الله في ولكن من صلى عليه وفد عكى الناس  
على توضيحه ومخنصه شرقا وغربا حتى افتصوا في بلاد الغرب  
كعباس ومراكش في هذا الوقت على المختصر فقط فصار فصار

مع الرسالة فلّ أن ترا معتديا بابن الحاجب فضلا عن الهدونة وهو  
 خليل دروس العلم وأما توضيحه فليس من شروحه على كثرتها ما  
 هو انفع منه ولا اشهر اعلم عليها حقاظ المذهب من الكتاب ابن  
 عرفة وغيره وكفى به على امامته ووضع الناس على مختصه  
 اكثر من ستين ما بين شرح وحاشية ورميتم معهم بسهم مجمعت  
 زينة كلام ازيد من عشرة من شراحه مع بحث معهم باختصار  
 وتفهير منظوفاته ومفهوماته وتبديل النقول عليها بحيث لو كهل  
 لي يحتاج الى غير غائب واعطيت منه جزءا الفقيه ابراهيم الشاوي  
 وهو اكبر ففهمه مراكش مع خدمة الفقه فاجب به فصار يعمله  
 عليه في تدريسه ويثني على محاسنه بين الكتابه وكتبت ايضا  
 تحريران وفكتا على كثير من مشكلاته من عندياتي وداخلت الان  
 في وضع حاشية عليه سهيتهما متن الربّ الخليل في بيان مهمات  
 خليل يسر الله تعالى اكمالها على احسن وضع ونفع بها ٥  
 وتوفي رحمه الله تعالى على ما قال زرّوف رضى الله عنه سنة  
 تسع وتسعين وقال ابن مزوف اخي في القاضي ناصر الدين الاسعادي  
 وكان من كتابه وحقاظ مختصه انه توفي ثالث عشر ربيع الاول  
 عام ست وسبعين وسبعماية وانه اما لخص من مختصه في حياته  
 الى النكاح فلفظ وما فيه وجه في اوراق مسوّخه يجمعه كتابه  
 وصحّوه مما لخص فكمّل انتهى ٥ ولعل هذا احجّ مما قبله ومما  
 ذكره ابن حجي أنّ وفاته سنة سبع وستين وسبعماية لان مختصه من  
 كتابه ٥ ومما ذكر ايضا ان حجّ أن الشرف الرهوني تنازع معه  
 في مسألة فدعا عليه خليل فتوفي الرهوني بعد ايام ووفاته الرهوني  
 سنة خمس وسبعين على ما قال ابن مرحوز او ثلاث على ما عنه  
 ابن

ابن عمي والله اعلم ٥ وسعد شيخنا محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى  
 الشيوخ انه بنو في تاليف مختص نبعاً وعشرين سنة انتهى ٥  
 وفيه ذكر في ترجمة شيخه الهروي انه مات سنة تسع وأربعين وانه  
 حينئذ لا يعرف الرسالة يعني معرفة تامة ولا يمكن بقاءه في  
 تأليفه الحق المذكورة إن صح إلا أن يشتغل به بعد الخمسين ويتوقف  
 بعد نفي وسبعين والله تعالى اعلم ٥ وفيه فرأت مختص  
 وختمته بفرائض وفراة غيبية مع بحث وتفسير على علامة  
 وفته ومحققه شيخنا المذكور واجازني سيدي والدي في عملي  
 اجازته وهو فراء عن عمه بركة الوقت محمد بن عمي وفاء شيخنا  
 المذكور على والدي وعلى البغية احمد بن سعيد وهما عن الامام

سيدي محمد بن عمي ايضاً وهو عن الشيخ عثمان المغربي

عن النور السنهوري عن الفهرس البساطي

من تلاميذ خليل

والله اعلم ٥



# المختصر في البفء على مذهب الامام مالك بن انس

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول العبد المذنب لوجه ربه المنتسب خاضع لعله العمل والتفوى  
خليل بن اسحاق بن يعقوب الهالك عفا الله عنه ،

الحمد لله جدا يوافي ما تزايد من النعم والشكر له على ما اولانا من  
الفضل والكرم لا احصي ثناءا عليه هو كذا اتنى على نفسه ونسائه  
الصلبي والاعانة في جميع الاحوال وحال حلول الانسان في ربه  
والصلاة والسلام على محمد سيد العرب والعجم المبعوث لسائر الأمم  
صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وازواجه وعزرائه وأمنه افضل  
الأمم وبعد ففء سألني جماعة ابا ن الله في ولهم معالي التوفيق وسلط بنا  
وبهم انفع ضمير مختصرا على مذهب الامام مالك بن انس رحمه الله  
تعالى مبينا لما به الفتوى فأجبت سؤاليهم بعد الاستخارة مشيرا  
ببعضها للمدونة وبأول الى اختلافي شارحيها في بعضها وبالاختيار  
للشمي لان كان بصيغة المفعول ففء لا اختيارا هو في نفسه  
وبالاسم ففء لا اختياره من الخلابي وبالتخييل لابن يونس ففء  
وبالظهور لابن رشد ففء وبالفعل للمازري ففء وحيث ففء ففء  
ففء للاختلاف في التشهي وحيث ففء ففء ففء او افوالا ففء  
لعدم الاختلاف في الفرع على اربعة منصوصة وأعتبر من المباحث  
مفهوم الشرط ففء وأشير بضمح او استحسن الى أن شيئا غير  
الذين

الذين فَمَتَّعَ صَاحِبُهَا او استَضَمَّهُ وبِالْتِمَازِ لَمْ يَكُنْ الْمَتَلَفُ مِنْ فِيهِ  
التَّغْلُ او لَعَدَمِ نَصِّ الْمُتَعَمِّينَ وَبَلَوِ الْوَلِيِّ خَلْبِي مَذْهَبِي وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ  
يَنْبَعِ بِهِ مَنْ كَتَبَهُ او فَرَأَهُ او حَضَلَهُ او سَعَى فِي شَيْءٍ مِنْهُ وَاللَّهُ  
يَعَصِيهِ مِنَ الزَّلَلِ وَيُوقِنَا فِي الْفَوَلِ وَالْعَمَلِ نَحْنُ أَعْتَدَ لَعْنَتِي الْإِلَهَابِ  
مِنَ التَّفْصِيرِ الْوَاقِعِ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَأَسْأَلُ بِلِسَانِ التَّضَرُّعِ وَالْخُشُوعِ  
وِخْطَابِ التَّعَلُّلِ وَالْخُضُوعِ أَنْ يُنْظَمَ بَعِيْنُ الرِّضَا وَالصَّوَابِ بِهَا كُلُّ  
مَنْ نَفْسٍ كَتَلَوْهُ وَمَنْ خَطَبَا أَصْلَهُهُ هَذَا بِمُخْلِصٍ مُصَنَّبٍ مِنَ الْعَبَوَاتِ  
او وَيَنْجُو مُؤَلَّى مِنَ الْعَثَرَاتِ ،

## بَاب

يُمِيعُ الْحَدِيثُ وَحَكْمُ الْخَبَثِ بِالْهَضَقِ وَهُوَ مَا صَافٍ عَلَيْهِ امْعُ مَا بَلَ  
فِيهِ وَاِنْ جُعَ مِنْ نَفْسٍ او عَابَ بَعْدَ جَوْدٍ او كَانَ سُورَ بَصِيَّةٍ او حَانِظِي  
او جُنِبَ او فَضَلَتْ صَعَارَتُهَا او كَثِيرًا خَلَطَ بِنَفْسٍ لِي يَغْيَرُ او شُدَّ  
فِي مَغْيِهِ هَلْ يَضُرُّ او تَغْيِي بِمَجَاوِرَةٍ وَاِنْ بَدَأَ مِنْ لَدُنِّهِ او بِرَأْيِهِ  
فَضَمَّ اِنْ وِعَاءٍ مَسَافِرٍ او عَمَلُوهُ مِنْهُ او بِغَرَارِهِ كَيْلُ او عَصَمُوحٍ وَلَوْ  
فَصَحًّا مِنْ تَرَابٍ او مَلُحٍ وَالْأَرْجَحُ السُّلْبُ بِالْمَلُحِ وَفِي الْإِتِّعَاقِ عَلَى السُّلْبِ  
بِهِ اِنْ صُنِعَ تَمْدُّهُ لَانْ يَتَغْيَرُ لَوْنُهُ او طَعْمُهُ او رِيحُهُ بِعَارِفِهِ غَالِبًا مِنْ  
ظَاهِرٍ او نَجَسٍ كَمَا هُنَّ خَالِطُ او نَظَارِ مَصْطَكُو وَحَكْمُهُ كَيْغْيِي وَيَضُرُّ  
بَيْنَ تَغْيِيرِ حَبْلِ سَانِيَةٍ كَغْيِي بِهَوْنٍ مَاشِيَةٍ او بِنْرِ بَوْرِقٍ نَهْرٍ او تَبْنٍ  
وَالْأَضْمُ فِي بِنْرِ الْبَادِيَةِ بِهَا الْجَوَازُ وَفِي جَعْلِ الْخَالِطِ الْهَوَافِ كَالْخَالِطِ  
نَظْمٍ وَفِي التَّضَمِيرِ مَا جُعِلَ فِي الْعَمِ فَوَلَانِ وَكَيْهِ مَا مُسْتَعْمَلٌ فِي  
حَدِيثٍ وَفِي غِيهِ تَمْدُّهُ وَيَسِيرُ كَأَنِّيَّةٍ وَضَوْءٍ وَغَسَلٍ بِنَجَسٍ لِي يَغْيِي  
او وَلَغٍ فِيهِ كَلْبٌ وَرَاكَةٌ يُغْتَسَلُ فِيهِ وَسُورٌ شَارِبٌ حَمِي وَمَا أَهْلُ بَرٍّ

فيه وما لا يتوفى نجسا من ماء، لا ان عسر الاحتياز منه او كان ضعيفا  
كمنتهى وان رثت على فيه وقت استعمله غيل عليها وانما مات  
بهى ذو نفس سائلة براكه ولم يتغير كذب نرج بفدرها لا ان وقع  
ميتا وان زال تغير النجس لا بكنه مطلق باستحسن الظهورية  
وعدها ارجح وقيل خبر الواحد ان بين وجهها او اتعفا منها والا  
فقال يستحسن تركه ووروه الماء على النجاسة كعكسه،

**فصل** الصاهر ميت ما لا دم له والبعثي ولو طالت حياته  
بم وما دكى وجنوه الا عظم النكل وصوف ووبى وزغب ريش وشعم  
ولو من خنير ان جرت والجماء وهو جسد غير حي ومنبصل عنه  
الا المسكى والحي ودمعه وعرفه ولعابه ومخاطه وبيضه ولو اكل  
نجسا الا المخر والمخارج بعد الموت ولبن آدمي الا الميت ولبن غيره تابع  
وبول وعذرة من مباح الا المتغذي بنجس وفيه الا المتغير عن الصعام  
وصغراء وبلغم ومرارة مباح ودم لا يسمع ومسك وجارته وزرع بنجس  
وخر تجراو خلل،

**فصل** والنجس ما استثنى وميت غير ما دكى ولو قلة وادمية  
والاضهر طهارته وما ابيض من حي وميت من فم وعظم وظلي  
وعاج وظفي وفصية ريش وجلد ولو دبح ورخص فيه مطلقا الا من  
خنير بعد دبحه في يابس وماء ومبيها كراهة العاج والتوفى في  
الكهنت ومنى ومذي وودي ومني وصيد ورضوبة هرج ودم  
مسجوح ولو من سهل ودياب وسوداء ورماء نجس ومخانه وبول وعذرة  
من آدمي وحمي ومكوه وينجس كثير ضعام مانع بنجس فللجمامة  
ان طال وامكن السريان والا فيحسبه ولا يلقى زيت خولك ولحم ضح  
وزيتون ملح وبيض خلق بنجس ومخار بغواصي وينتجع عن نجس لا  
نجس



تجس في غير مسجد وأديم ولا يخلو لباس كافر بخلاف نسيجه ولا  
عما ينام فيه مصلٍّ آخر ولا بثياب غير مصلٍّ إلا كرأسه ولا بفخاذه  
مهرج غير عالي وحرم استعمال كثرة محلى ولو منصفة وآلة حرب إلا  
المحكي والسبي والأني وربط بين مصلفا وخارج البضة لا ما بعضه  
ذهب ولو قل وإناء نفعه واعتناؤه وإن لامرأة وفي المغشوش والمهوه  
والمضبب وفي الخلفة وإناء الجوهر فولان وجاز للمرأة الملبوس مصلفا  
ولو نعل لا كسفير ،

**فصل** من إزالة النجاسة عن ثوب مصلٍّ ولو ضيق عمامته  
وبدنيه ومكانه لا ضيق حصي سنة أو واجبة إن عتم وقدر والآن  
إعاء الضميرين للأصهار خلاف وسفوضها في صلاة مبطل  
ككفرها فيها لا قبلها أو كانت اسفل نعل مملعا وفيها  
يعسر تحديق مستنكح وبلل بأسور في يد أن كثر الرد أو ثوب وثوب  
مرضة تجتهد وتذهب لها ثوب للصلاة ودون درج من دم مصلفا  
وفيج وصديق وبول في س لغاز بأرضي حرب وأني عذاب من عقرة  
وموضع حمامة مسج جاءا بيئ غسل والآن إعاء في الوقت وأول  
بالنسيان وبالإصلاح وكصين مضم وإن اختلطت العقرة بالخصيب لا  
إن غلبت وظاهرها العفو ولا إن أصاب عينها وذيل امرأة مكالم للسم  
ورجل بطن عم أن بتجس ييس يضمن أن عا بعرك وخقي ونعل من  
روث عواب وبولها أن ذلكا لا غيب فيطاعه المانع لا ماء معه ويتيمع  
واختار إلحاق رجل الغفيم وفي غيبه للمناخيرين فولان وواقع على مار  
وإن سأل صدق الهنلي وكسبي صفي لإعسان من دم مباح وأني ممل  
ل يئنا وتذهب إن تباحش كدم براغيث إلا في صلاة ويضهر محل  
النجاسة بل نية بغسله إن غري والآن جميع المشكوك فيه ككفيه

خلاي ثوبيه فيتمى بظهور منبصل كحل ولا يلزم عصر مع زوال ضعه لان لون وزنج عسرا والغسالة المتغيه نجسة ولو زال عين النجاسة بغير الخلوف لم يتنجس ملا في محلها وان شط في إصابتها لثوب وجب نكحه وان تم اعاد الصلاة كالغسل وهو رث باليد بل نية لان شط في نجاسة الحبيب او ميمها وهل الجسم كالثوب او يجب غسله خلاي واذا اشتبه بظهور منبصل او نجس صلى بعده التمس وزياق انا ونجب غسل انا ماء وبهاق لا طعام وحوض تعبدا سبعا بولوغ كلب مطلقا لا غير عنه فصد الاستعمال بل نية ولا تميم ولا يبعد بولوغ كلب او كلاب ،

**فصل** فرائض الوضوء غسل ما بين الأذنين ومنايب شعري الرأس المعتاد والتفن وظاهر الحية في غسل الوتر واساير الجبهة وظاهر شعبيه بتخليل شعر ظهر البشه تحته لان جرحا بهي او حلق عانرا وبديه يديه وبقيّة معصم ان فضع ككق عنكب بتخليل اصابه لان اجالة حاتم ونقص غير ومسخ ما على الجبهة بعض صدغيه مع المسترخى ولا ينفذ ضعه رجل ولا امرأة ويدخلان يديهما تحته في رة المسح وغسله مجي وغسل رجليه بكعبيه النابين معصلي السافين ونجب تخليل اصابهما ولا يعيد من فلي طعمه او حلق راسه وفي تحته فولان والدل وهل الموالاة واجبة ان كتم وقدر وبنى بنية ان نسي مطلقا وان عجز ما لم يخل بجباي أعضاء بزمن اعتدال او سنة خلاي ونية رفع الحدث عنه وجهه او العيضي او استباحة ممنوع وان مع تبه او اخرج بعض المستباح او نسي حدثا لان اخرج او نوى مطلق الضمارة او استباحة ما نوبت له او قال ان كنت احداث فله او جده متبين حدثه

حده أو لم يلمح له فأنغسلت بنية البطل أو فبق النية على  
الاعضاء والاضمح في الأخير الحكة وعيوبها بعرض ورفضها مغتنم  
وفي تغذمتها بيسير خلاي وسننه غسل يديه أول ثلاثا تعبدا  
مخلوق ونية ولو نضيفتين أو أحدث في أثناءه معتزفتين ومضحة  
واستنشاق وبالق مغمي ومعلها بست أفضل وجازا أو احداها بغيره  
واستنثار ومغ ومغبي كل أعز وتحييد مانصها ورد مع راسه  
وترتيب فرائضه فيعلم المنكس وحرك ان بعد نجاس وال مع تابعه  
ومن ترك فرضا أتى به وبالصلاة وسنة فعلها لما يستقبل وبضائله  
موضع طاهي وفلة ماء بلا حة كالغسل وتيمم أعضاء وإناء ان فتح  
وبه مغمي راسه وشفع غسله وتخليته وهل إلى جلد كحل أو  
المضلوب الإنفاء وهل تكفي الرابعة أو تمنع خلاي وترتيب سننه أو  
مع فرائضه وسواها وان بأصبع كصلاة بعدت منه وتسهيبة وتشرع  
في غسل وتيمم وأكل وشرب وعكاه وركوب حابة وسبعينية ودخول  
وضيق لمنزل ومسجد وليس وغلق باب وإضفاء مصباح ووضوء وصعوب  
خفيف منبرا وتغيب منيت وتحرك ولا تنجب إضالة الغرة ومغ إلى فبة  
وترك مع الأعضاء وان شط في ثالثة في كراستها فولان قال كشكته  
في صوم يوم عرفة هل هو العيد ،

**فصل** في نهي لفاضي الحاجة جلوس ومنع برخلو نجسي وأعماله  
على رجل واستنجا به يسريين وبلها قبل لفي الأذى وغسلها  
بكثراب بعرض وستر إلى محله وإعداد منيله ووثي وتغدي قبله  
وتعيج مخديه واسترخاؤه وتغصية راسه وعدم النجاسة وكس ورد  
قبله وبعرض فإن جانت فعليه ان لا يعم وسكوت ال لهج وبالعضاء  
تست وبعدة واتقاء كفي وزنج ومورد وظهيف وظل واصل وبكنبي

لَحَى كَرَّ اللَّهُ تَعَالَى وَتَغَدَّى بِسَرَاهُ دُخُولًا وَعَمَنَاهُ خُرُوجًا عَطَسَ  
 مَسَجَدًا وَالْمَنْهَلُ عَنْهُ بَعْثًا وَجَازَ عَنْهُ لَوْضًا وَبَوَّلَ مُسْتَفِيلًا قَبْلَةً  
 وَمُسْتَجْبِرًا وَانْجَمَ يُلْجَأُ وَأَوَّلُ بِالسَّائِي وَبِالإِصْلَافِ لَنْ فِي الْفَضَاءِ وَبَسْتَمِ  
 فَوَلَانِ تَحْتَلُّهَا وَالْمُخْتَارُ التَّرْدُ لَا الْقَهْمُ يُنْ وَبَيْنَ الْمَغْدَسِ وَوَجَبَ اسْتِبْرَاءُ  
 بِاسْتِعْمَالِهِ أَخْبَنِيهِ مَعَ سَلْبِ عَتَمٍ وَتَرْجُحًا وَتُذَبُّ جَعُ مَا وَهِيَ لَمْ مَا  
 وَتَعَيَّنَ فِي مَنِيٍّ وَحَيْضٍ وَنَعَاسٍ وَبَوَّلِ امْرَأَةٍ وَمُنْتَشِرٍ عَنْ مَخْرَجٍ كَثِيرًا  
 وَمَخِيٍّ بِغَسَلِ عَتَمٍ كُلَّهُ فِيهِ النِّيَّةُ وَبِضَلَالِ صَلَاةٍ تَارِكًا أَوْ تَارِكًا  
 كُلَّهُ فَوَلَانِ وَلَا يُسْتَنْجَى مِنْ رِيحٍ وَجَازَ بِيَابِسَ ظَاهِرٍ مُنْفِيٍّ غَيْرِ مُؤَيِّدٍ  
 وَلَا مَحْتَمٍ لَنْ مَبْتَلٍ وَنَجَسٍ وَأَمْلَسَ وَحَدَّثَ وَمَحْتَمٍ مِنْ مَضْعُومٍ وَمَكْتُوبٍ  
 وَهَبٍ وَفَضَّةٍ وَجَدَارٍ وَرَوِيٍّ وَعَظْمٍ فَإِنْ أَنْفَتَ أَجْزَأَتِ كَالْيَدِ  
 وَدُونَ الثَّلَاثِ ،

**فصل** لَفْظُ الْوُضُوءِ. فَحَدَّثَ وَهُوَ الْخَارِجُ الْمَعْنَاءُ فِي الْحِكْمَةِ لَنْ  
 حَصَى وَدَوْدَ وَلَوْ بَبْلَةً وَبَسْلَسَ هَارِقَ أَكْثَرَ كَسْلَسٍ مَعِي فَطَرُ عَلَى  
 رَجْعِهِ وَتُذَبُّ أَنْ لَزِمَ أَكْثَرُ لَنْ أَنْ شَقَّ وَفِي اعْتِبَارِ الْمَلَاذِمَةِ فِي وَفَتِ  
 الصَّلَاةِ أَوْ مُضْلَفًا تَرْدًا مِنْ مَحْتَمٍ جِيهِ أَوْ ثَغْبَةٍ تَحْتَ الْمَعْرَقَةِ أَنْ انْسَدَّ  
 وَالْأَفْعُولَانِ وَبِسَبَبِهِ وَهُوَ زَوَالُ عَقْلٍ وَأَنْ بَنُومَ ثَغْلٍ وَلَوْ فَضْرًا  
 حَقَّ وَتُذَبُّ أَنْ هَالٍ وَطَسَ يَلْتَمَسُ صَاحِبُهُ بِهِ عَارَقٌ وَلَوْ كَضْبَرٍ أَوْ شَعِيٍّ  
 أَوْ حَائِلٍ وَأَوَّلُ بِالْخَجَبِيِّ وَبِالإِصْلَافِ أَنْ فَضَّةً لَزَقَ أَوْ وَجَدَهَا لَنْ  
 انْتَعَبَا إِلَّا الْقَبْلَةَ بَعَمَ وَأَنْ بَكَّهُ أَوْ اسْتَغْمَالَ لَا لَوْاعٍ أَوْ رَجَعٍ وَلَا لَزَقَ  
 بِنَظَرِ كِبَاعَظَةٍ وَلَزَقَ بِقَتْمٍ عَلَى الْإِصْبَعِ وَمُضْلَقُ مَسِّ عَتَمٍ الْهَيْصَلُ  
 وَلَوْ خُنْثَى مُشَكَّلًا بِبُضْنٍ أَوْ جَنْبٍ لَكَبَّ أَوْ أَصْبَحَ وَأَنْ زَانِدًا أَحْسَ  
 وَبِيَقَ وَبِشَدَّ فِي حَدَّثَ بَعَمَ ظَهْرَ عَلِيٍّ إِلَّا الْمُسْتَنْجَحَ وَبِشَدَّ فِي  
 سَابِقَهُمَا لَا عَمَسٍ دُبْرًا أَوْ أَنْثِيَيْنِ أَوْ مَخْرَجٍ صَغِيرَةٍ أَوْ فِيهِ وَأَكْلٍ مِنْ زُرٍّ وَخَيْجٍ  
 وَهَجَامَةٍ

وجامية وضعفها بصلاة ومس امرأة فرجها وأولئ أيضا بعدم  
الإلتصاف ونُدب غسل مع من نَحِمَ ولَبَنَ وتَجَدُّدُ وضوء، ان صُلُو به  
ولو شَطَطاً في صلاته عَجَزَ بَانَ الضَّمُّ لَمْ يُعِدْ ومنع حدث صلاة وضواها  
ومس محبى وان بغضيب وجهه وان بعلاقة او وساخ الا بأمتعة  
فَصَحَّتْ وان على كاهل لا عرج وتبسي ولوح طعل ومتعل وان حائضاً  
وجزء طعل وان بلغ وحيز بسام وان لحائض ،

**فصل** يجب غسل ظاهر الجسد عني وان بنوم او بعد عهاب  
لَزَقَ بِلَا جِماع او به ولم يغتسل لَان بِلَا لَزَقَ او غير معتاق ويتوضأ  
كمن جامع فاعتسل عِجْ امني ولا يُعِيدُ الصلاة ويَغِيْبُ حَشَبَةُ  
بالغ لَان مُرَاهِقٍ او فَرَسٍ في مَرَجٍ وان من بَصِيَّةٍ وَمَيِّتٍ وَنُدَبَ لَمْ يَأْهُقْ  
كصغيرة وضنها بالغ لا عني وصل للبرج ولو التفتت ونحى ونعاس  
بعدم واستحسن وبغية لَان باستحاطة ونُدَبَ لَانفكاعه ويجب غسل  
كاهم بعد الشمارق عما ذكى وحج قبلها وقد اجمع على الإسلام لَان  
الإسلام الا لحن وان شَطَطاً أَمْطِي ام مَنِيَّ اغتسل وأعاد من آخر نومة  
كتحفة وواجبه نية وموالة كالوضوء وان نَوَتَ الخيض والجناية  
او احبها ناسية للاخر او نوى الجناية والجمعة او نيابة عن الجمعة  
حاصل وان نسي الجناية او قص نيابة عنها فتعيبا وتخليل شع  
وضعت مضغورة لَان نفضه وحل لُو بعد صب الماء او بخرفة او  
استنابة وان تعذر سقاه وسننه غسل يديه اولاً وصالح أعنيه  
ومضغنة واستنشاق ونُدَبَ به، بإزالة الأذى عِجْ اعضاء وضوئه  
كاملة مئة واعلاه وميامنه وتثليث راسه وفلة الماء بلا حمة كغسل  
مهرج جنب لعون لجماع ووضوئه لنوم لا يهيم ولم يبطل الا لجماع  
ومنع الجناية موانع الاصغر والقراءة الا كآية لتعوذ ولحوة ومحول

ممسحة ولو مجتازا كتابي وان أعين مسلح وللمنيّ تدفوق ورائحة ضلع  
او تعمين ويجهي عن الوضوء وان تبيّن عدم جنابته وغسل  
الوضوء عن غسل محله ولو ناسيا لجنابته كلبعة منها وان عن

جبية ،

**فصل** رخص لم جل وامرأة وان مستحاضة يحضرا او سفر مبيع

• جورب جلّه ظاهري وباطنه وخفي ولو على خفي بلا حائل كحسين

الان المصهار ولا حة بشره يلبس ظاهريه ويستريح العرض وامكن

تتابع المشي به بكهارة ماء كهلت بلا تقيده وعصيان بلبسه او سعيه

بلا عياع واسع وخفي فخر ثلث القدم وان بشرط لا اقل ان التصو

كهدمت صغرا وغسل رجليه بلبسها في كحل او رجلا باء خلها

حتى يتخلع الملبوس قبل الكمال ولا عتيق في يعضي وفي خفي عصب

تيمم ولا لا بسر طيمم المبيع او لينام وفيها يكم وكه غسله وتكماره

وتتبع عضونه وبطل بغسل وجب وخرفه كثيرا وينزع اكم رجل

لساق خفة لا العقب واذا نزعها او اعليته او احدها باء لا يسجل

كالموالة وان نزع رجلا وعسرت الاخرى وضاق الوقت في تيممه

او مبيحه عليه او ان كثر في ميمته والا مرق احوال ونعيب نزع كل

جمعة ووضع عناء على يدي اصابعه ويسراه تحتها ويمررها

لكعبيه وهل اليسرى كحل او اليسرى موفها تاويلان ومبيح اعلاه

واسفله وبطلت ان تيمم اعلاه لا اسفله في الوقت ،

**فصل** يتيمم في مرضي وسفر ابيع لعرض ونعل وحاضر حج

لجنازة ان تعينت ومرض غير جمعة ولا يعيد لا سته ان عدموا

ماء كافيا او خافوا باستعماله مرقا او زيادته او تأخر برء او عكش

محتهم معه او بخلبه تلقى مال او خروج وقت كعدم تناول او

الالة

والله وهل ان خاف فواته باستعماله خلابة وجاز جنازة وسنة  
 وحش محكي وفراة وضواي ورعدة بتيمم مرض او نعل ان تأخرت  
 لا مرضي آخر وان فصدا وبطل الثاني ولو مشتركة لا بتيمم  
 مستحب ولهم موالاة وقبول هبة ماء لا مني او فرضه وأخذ  
 بغير اعتد في تحت له وان بخرته وضلته لكل صلاة وان توفقه  
 لا تحقق عدمه ضللا لا يشق به كفيرة قليلة او حوله من  
 كثرة ان جعل يخلع به ونية استباحة الصلاة ونية اكبر ان  
 كان ولو تكلمت ولا يرفع الحذات وتعيه وجهه وكعبه لكوعيه  
 ونزع خاتمه وصعيد ضهر كثراب وهو الافضل ولو نفل وثني  
 وحذاني وفيها جقي يديه روي جميع وخاء وجني في يصبغ  
 ومعدن غير نفي وجوهي ومنقول كشت وملح ولم يضي حائط  
 لين او حجر لا تحصى وخشب ومعدن في الوقت بالايس اول  
 المختار والمتروكة في خوفه او وجوه وسخه والراجي آخر وفيها  
 تأخير المغيرة للشعق وسن ترتيبه والى المقيمين وتحديد ضربة  
 ليدية ونظب تسوية وبه بظاهر عناء بيسراه الى المرفق ثم مخرج  
 الباطن لآخر الأصابع ثم يسراه كذا وبطل عيقل الوضوء وبوجوه  
 الماء قبل الصلاة لا فيها الا ناسيه ويعيد المقيمي في الوقت وحسن  
 ان في بعد كواحد بغيره او رحله لا ان ذهب رحله وخاف لحي او  
 سبع وميضي عدم مناولة وراج فطم ومتى في خوفه وناسي عظم  
 بعدها كمفتصر على كوعيه لا على ضربة وكمتيمم على مصاب  
 بول وأول بالمشكوك وبالحق واقتصر على الوقت للفائز بضمارة  
 الأرض بالجماع ومنع مع عدم ماء تفصيل متوحي وجاع مغتسل الا  
 لصول وان نسي إحدى الخمس تيمم حسا وفطم ذو ماء مان ومعه

جنب إلا نحوى عطش كونه لهما وضمن فيهما وتسفط صلاة  
وفضاؤها بعدم ماء وصعيد ،

**فصل** ان خبي غسل جرح كالتيمم مسح ثم جبيرته ثم  
عصابته كعبه ومارة وفرطاس صدغ وعمامة خبي بنزعها وان  
بغسل او بلان ضم وان تشرب ان حج جل جسد او افله ولم يضم  
غسله والآن بعرضه التيمم كان فل جدا كعب وان غسل اجزا وان  
تعدر مشها وهي باعطاء يهيه تركها وتوطأ والآن فثالثها يتيمم ان  
كثي ورابعها جمعها وان نزعها لدواء او سفطت وان بصلاة  
فقع ورثها ومسح وان حج غسل ومسح متوضي، راسه ،

**فصل** الحيض دم كعبه او كدرة خرج بنفسه من قبل  
من تحمل عانق وان دبعة واكثره لمبتدأة نصف شهر كافل الضم  
ولمعتانق ثلاثة استظفها على اكثر عاداتها ما لم تجاوزه ثم هي  
ضام وحامل بعد ثلاثة اشهر النصف ولحوة وفي سنة فاكثي  
عشرون يوما ولحوها وهل ما قبل الثلاثة كها بعدها او كالمعتانق  
فولان وان تفضع ضمير لغت ايام الدم ففض على تعصيلها ثم هي  
مستحاضة وتغتسل كلها انفضع وتصوم وتطي وتوطأ والمهين  
بعد ضمير ثم حيض ولا تستظفر على الاصح والضمير بجباي  
او فضة وهي ابلغ طاعتها فتنتظرها لآخر المختار وفي المبتدأة  
تيمم وليس عليها نظر ضميرها قبل الحجر بل عند النوم والصبح  
ومنع حكة صلاة وصوم ووجوبها وضلعا وبدء عرق ووطء مخرج  
او تحت ازار ولو بعد نفا وتيمم ورفع حديثها ولو جنابة ودخول  
مسجد فلا تعتكفي ولا تصوي ومسح محكي لا فراءة والنفاس دم  
خرج للولادة ولو بين توأمين واكثره ستون يوما فان تخللها  
بنفاسان



فنبهاسان وتفضعه ومنعه كالحصى ووجب وضوءهما والاضمة  
نعيه ،

## باب

الوقت المختار للظھر من زوال الشمس لآخر الغامّة بغير ظلّ الوال  
وهو أوّل وقت العصر للصّلاة واشتركتا بفقد أحدهما وهل في  
آخر الغامّة الأولى أو أوّل الثانية خلافاً ولمغرب غروب الشمس  
يفقد بعملها بعد شمولها وللعشاء من غروب جهة الشفق للثلاث  
الأول وللصّبح من الحجر الصادق للإسفار الأعلى وهي الوسطى  
وإن مات وسط الوقت بل أداه في بعض الأوقات والأفضل  
لغة تفدعها مطلقاً وعلى جماعة أخرى وللجماعة تفدع غير النقص  
وتأخيرها لم تبع الغامّة ويؤاخذ بشرع الحقّ وفيها نعت تأخير العشاء  
فليكن وإن شئت في دخول الوقت في تحيّي ولو وقعت فيه والظهور في  
بعد المختار للطلوع في الصّبح والمغرب في الظهريّن وللحجر في  
العشائريّن ويؤاخذ فيه الصّبح بركعة لأن أقلّ والكُلّ أداه والنقص بين  
والعشائريّن بعض ركعة عن الأولى لأن الأخيرة تحاضر سابقاً وفادح  
وأتمّ إلا لغزركم وإن برّك وصبا وإعفاء وجنوز ونوع وغلبة  
تحصى لأن سكتي والمعتور غير كافر يفقد له الضمّ وإن ظلّ إدراكها  
مخرج مخرج الوقت فضى الأخيرة وإن قصّر فأحدث أو تبين عدم  
ظهوريّة الماء أو عكراً يربّب بالفضاء وأسفط عذراً حصل غير  
نوم ونسيان المذرك وأمر حيتّ بها لسبع وضرب لعشّ ومنع نعل  
وقت طلوع شمس وغروبها وخضبة جمعة وكفّ بعد حجّ وفي حي  
عصر إلى أن تبع فيه رمح وتصلّى المغرب إلى ركعتي الحجّ والورد

فقبل العرض لناج عنه وجنازة ومهودة تلاوة قبل إسماعيل واصفار  
وفقع فمهم بوقت نفي وجازت في بعض بفراو غني كفيها ولو لمشي  
ومنبلة ومجبة ومجبرة ان أمنت من النجس والآن فلا إعارق على  
الاحسن ان في محقق وكهرت بكهيسة ولي نعة ومعضن إبل ولو  
امن وفي الإعارق فولان ومن تم في مرضا آخر لبغا. ركعة بسجدة فيها  
من الضوري وقتل بالسبي حقا ولو قال انا أفعل وصلّى عليه  
غير باطل ولا يفسد فيه لا جائزة على الأصح والجاهد كافر ،

**فصل** سنّ الإذان لجاعة طابت غيرها في مرض وفيت ولو  
جعة وهو منتهى ولو الصلاة خير من النوم ميجع الشهداءتين  
بأربع من صوته أو لا مجرور بل فصل ولو بإشارة لكسارم وبنو  
ان في يغل غير مفعوم على الوقت الا الصبح فيسبس الليل ومجته  
باسلام وعقل وذكورة وبلوغ ونجب متصغر صيت مرتفع فأنج الا  
لغير مستغبل الا لإسراع وحكايتة لسامعه لمنتهى الشهداءتين منتهى  
ولو متنبلا لا معترضا وأذان في ان ساقرا جاعة في تغلب غيرها  
على المختار وجاز أعي وتعدّد وتربصع الا المغرب وجعهم كل  
على أذانه وإقامة غير من أذن وحكايتة قبله وأجبه عليه او مع  
صلاة وكه عليها وسلام عليه كملت وإقامة ركب او معي  
لصلاته كأذانه وتسبب إقامة معرق وثني تكبيرها لمرض وان فضا  
وحكت ولو تركت عهدا وان أقامت المرأة سرا محسن وثيق معها او  
بعدها بفجر الصافة ،

**فصل** شرط لصلاة صمارة حدث وخبيث وان رعي قبلها  
وإمام آخر لا اختياري وصلّى او فيها وان عيدا او جنازة وضن  
دوامه له أنهما ان في يلحج فرش مسجد وأوما يحوي تلأيه او تلحج  
نوبه

ثوبه لا جسر وان لم يضر ورشع قتله بأنامل يسراه فإن زاه عن  
 عرج فضع ان لثخته او خشية تلوث مسجد والآن قبله الفضع ونعذب  
 البناء فيخرج فمستأنبه ليغسل ان لم يجاوز اقمرب مكان فمكن  
 فرب ويستديم قبله بل عذر ويضأ نجسا ويتكلم ولو سقوا ان كان  
 جماعة واستغلب الإمام وفي بناء البعة خلابة واذا بنا لم يعتد الا  
 بركة كملت وأتم مكانه ان ضرر فرائع إمامه وامكن والآن بالاقرب  
 اليه والآن بصلت ورجع ان ضرر بغائه او شط ولو بتشهد وفي الجمعة  
 مضلعا لأول الجامع والآن بصلت وان لم ينج ركعة في الجمعة ابتداء  
 ضمها بإحرام وسلّم وانصرف ان رعى بعد سلام إمامه لا قبله ولا  
 يبنى بغيره كضته يخرج بضمير فعليه ومن عرعه في لم تبطل  
 صلاته واذا اجتمع بناء وفطاء لراعى احدى الوسطين او احدهما  
 او لحاضر احدى الثانية مساجر او خوي يحضرون البناء وجلس في  
 آخرة الإمام ولو لم تكن ثانيته ،

**فصل** هل ستر عورته بكشي وان بإعارة او طلي او نجس  
 وحرق تحريم وهو مفقود شيء ان عكم وفذر وان تخلوة للصلاة  
 خلابة وهي من رجل وأمة وان بشائبة وحشي مع امرأة بين سته  
 وزكبة ومع اجنبي غير الوجه والكفين واعانت لصدورها واضمائها  
 بوقت ككشي أمة عندا لا رجل ومع محرم غير الوجه والاضمائي  
 وتحرى من الاجنبي ما يراه من محرمه ومن المحرم كرجل مع مثله ولا  
 تغلب أمة بتغصية رأس ونعذب سترها بتخلوة ولأم وصغيرة ستم  
 واجب على الحشي واعانت ان راهفت للاصم ان ككشي ان تم كن  
 الغناع كمصل بثوب حريم وان انهم او بنجس بغير او بوجوه  
 مصقم وان ضرر عدم صلاته وصلّى بظاهره لا عاجز صلّى

عمر يانا كعائته وكه محمده لان بهنج وانتغاب امرأه ككبي كنه وشعي  
 لصلاة وتلج ككشي مشتر صغرا او سافا وصها بستي وال منعت  
 كاحتها لا يستر معه وعصى وكنت ان لبس هميرا او دها او سق  
 او نظر محرمها وانه في محرمه الا يستر لاهم في جبهه فثالثها نظري  
 ومن عجز صلى عمر يانا بان اجتمعوا بفلاح بكالمستورين وال نعمتوا  
 بان في عكن صلوا فياما غاصين امامهم وشصع بان علت في  
 صلاة بعثو مكشوبة رأس او وجه عمر يان ثوبا استترا ان في  
 وال اعادها بوقت وان كان لغراه ثوب صلوا ابعاء او لاهم في فجب  
 له اعارتهم ،

**فصل** ومع الأمن استغبال عين الكعبة من عكة بان شق  
 في الاجتماع نظري وال بالاضهر جهتها اجتماعا كان ففقت  
 وبفقت ان خالها وان صابى وصوب سبر فصر لراكب عابة ففقت  
 وان بهيل بدل في نعل وان وثرا وان سهل الاجتماع لها لاسعينة في دور  
 معها ان امكن وهل ان اوما او مغلغا تاويلان ولا يغله مجتهد غير  
 ولا محابا الا لمص وان اعمى وسأل عن الأكلة وفله غير مكلبا  
 عاربا او محابا بان في محرمه او تخير مجتهد تخير ولو صلى اربعه تحسن  
 واختبى وان تبين خطا بصلاة فضع غير اعمى ومكتفي يسيرا  
 فيستغبالها وبعدها اعاد في الوقت المختار وهل يعيد الناس  
 أبدا خلاي وجازت سنة فيها وفي انجر لائي جمعة لا مرض فيعاده في  
 الوقت وأول بالنسيان وبالإضلاف وبطل مرض على ظهرها  
 كالراكب الا لا تكلم او هوي من كسبوع وان لغيرها وان امن اعاد  
 الخافي بوقت وال لا يحضاض لا يضيف النول به او مرض ويؤدبها  
 عليها كالأرض فلها وفيها كراهة الاخير ،

**فصل** فرائض الصلاة تكبيرة الاحرام وفيما لها الا تسبوف  
 فتاويلان واتما تحيي الله اكبر فإن عجز سقط ونية الصلاة المعينة  
 ولعلها واسع فإن تخالفا بالعقد والرمض مبطل كسلام او ضيقه فأتى  
 بنعل ان حالت او رجع والآن فلا كان له يفتته او عرفت او لم ينو  
 الركعات او الأجزاء او صرح ونية اعتداء المأموم وجاز له دخول  
 على ما احرم به الإمام وبطلت بسبغها ان كثرت ولا خلاص وبطلت  
 تحريك لسان علي إمام وفيه وان لم يسمع نفسه وفيما لها يجب  
 تعلمها ان امكن والآن اتمم فإن لم يمكنها بالاختار سقوطها ونحو  
 فصل بين تكبيرة وركوعه وهل تجب العائقة في كل ركعة او  
 الجمل خلاص وان لم يأت آية منها سجدة وركوع تغيب راحته فيه  
 من ركبتيه ونحوه يكتفيها منها ونحوها ورفع منه ونحوه على  
 جبهته واعاء لنه اذعه بوقت وسن على اصاب عذبيه وركبتيه  
 كيديه على الاتح ورفع منه وجلوس لسلام وسلام غمري بأل وفي  
 اشتراط نية الخروج به خلاص واجزا في تسليم الية سلام عليكم  
 وعليك السلام وضمانينة وترتيب أجزاء واعتدال على الاتح والاكتم  
 على نية وسننها سورة بعد العائقة في الأولى والثانية وفيما لها  
 وجهي الله ان يسمع نفسه ومن يليه وسن بها وكل تكبيرة الا  
 الاحرام ويصح الله من حرك الإمام وفيه وكل تسعة والجلوس الأول  
 والزائفة على غير السلام من الثاني وعلى الضمانينة ورعة مفتحة  
 على إمامه ثم يساره وبه احد وجهي بتسليمه التخليل بلفظ وان سلم  
 على يساره ثم تكلم في تبطل وسن الإمام وفيه ان غشيا مهورا  
 بخامر ثابت غير مشغل في غلظ رمح وضول ذراع لا عتبة وهي  
 واحد وخمسة واجنبية وفي الفهم قولان وأتم ما رآه منه وحة ومصل

تعرض وانصت مفتحة ولو سكت إمامه ونهبت ان أسركم مع يديه  
مع احرامه حين شؤعه وتكويّل في آية صبح والكهر تليها وتفصيرها  
مغرب وعصر كتوشة بعشاء وثانية عن اولى وجلوس اول وفول  
مفتحة وفي ربنا ولما الحمد وتسبيح بركوع وسجود وتأمين في مكلفا  
وامام يسى وامام بى او جهر ان شؤعه على الاظم واسمارع به  
وفنون سرا بصبغ ففك وفيل الركوع ولعنه وهو اللع اننا  
نستعيند لآخه وتكبي في الشروع الا في قيامه من اثنتين فلا يستقل له  
والجلوس كله بإحضار اليسى للارض واليمنى عليها وإبها ماعا  
للارض ووضع يديه على ركبتيه بركوعه ووضعها حذو أعنيه  
او في يها بسجود ومجاها رجل فيه بكفه مخفيه ومف فيه ركبتيه  
والرداء وسدل يديه وهل يجوز الغبض في النعل او ان ضول وهل  
كراهته في العرض للاعطاء او خيعة اعتفاء وجوبه او إضمار  
خشوع تأويلات وتفديج يديه في سجود وتأخيرها عند القيام  
وعقد عنها في تشهده الثلاث ماء السبابة والإبها وتكبيها  
أما وتيامن بالسلام وعاء بتشده ثان وهل لعظ التشده والصلاة  
على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم سنة او فضيلة خلاى ولا  
بسهولة فيه وجازت كتعوى بنعل وكريها بعرض كعاء قبل قراءة  
وبعد فاتحة وأثنائها وأثناء سورة وركوع وقبل تشده وبعد سلام  
إمام وتشده اول لان بين سجديته وعاء ما أحب وان لدنيا وسهي من  
أحب ولو قال يا فلان فعل الله بك كذا لم تبطل وكفى سجود على  
ثوب لان حصي وتركه احسن ورفع مومي ما يسجد عليه وسجود  
على كور عمامة او ظمي كم ونفل حصا من ظل له سجود  
وقراءة بركوع او سجود وعاء هاضى او بجهته لغادر والتعبات  
وتشبهها

وتشبيهاً أصابع ويرفعونها وإفعا، وتخصم وتغيب عن بصم ورفع  
رجلا ووضع قدم على أخرى وإفرائها وتغيب بدنيوي وجل  
شيء بكم أو مع وتزيق فيلة وتعمد محكي فيه ليصل له وعش  
بلحية أو غيرها كبناء مسجد غير مرتفع وفي كمال الصلاة به  
فولان ،

**فصل** يجب بعرض فيام إلا مشقة أو نحوه به فيها أو قبل  
ضرا كالتيح يخرج ربح ثم استناء لا تجب وحائض ولها إعاء  
بوقت ثم جلوس كذا وتربيع كالمنازل وغير جلسته بين سجدة  
ولو سقط فادر به والعاء بفعلت والإك في ثم فجب على أيمن ثم  
أيمن ثم قضى وأوما عاجز إلا عن الفيام ومع الجلوس أوما للسجود  
منه وهل يجب فيه التوسع وتجهي أن سجدة على أنفه تاويلان وهل  
يؤم في بيديه أو يضعهما على الأرض وهو المختار تحسرها منه  
بمسجود تاويلان وإن قدر على الكل وإن سجدة لا ينهض إلا ركعة  
ثم جلس وإن حقي معذوراً انتقل للأعلى وإن عجز عن فاتحة فأنما  
جلس وإن لم يقدرا إلا على نية أو مع إيماء بفهمي فقال وغيره لا  
نفي ومفتضى المذهب الوجوب وجاز فذبح عين أدنى لجلوس لا  
استلقاء فيعيد أبداً وضاح عذره أيضا ولم يحض ستر نجس بفهام  
ليصل كالصحيح على الأرجح ولينقل جلوس ولو في أثناءها أن لم  
يدخل على الإتمام لا اضطرار وإن أول ،

**فصل** وجب قضاء فائنة مكلفاً ومع ذكر ترتيب حاضرين  
شرطاً والعوائن في انفسها وبسببها مع حاضرة وإن خرج وقتها  
وهل أربع أو خمس خلاص فإن خالي ولو عدا إعاء بوقت الضورة  
وفي إعاء مأموه خلاص وإن ذكر اليسير في صلاة ولو جعة قطع

فَبَعْدَ شَبَعٍ اِنْ رَكَعَ وَاِمَامٌ وَمَأْمُومَةٌ لَنْ مُؤْتَمِعٌ فَيُعْبَدُ فِي الْوَقْتِ وَلَوْ جُمُعَةٌ  
وَكَيْلَ فَبَعْدَ شَبَعٍ مِنْ الْمَغْرِبِ كَثَلَاتٍ مِنْ غَيْرِهَا وَاِنْ جَعَلَ عَيْنٌ  
مَنْسِيَّةً مَخْلُفًا صَلَّى حُسًا وَاِنْ عَلِمَهَا دُونَ يَوْمِهَا صَلَّاهَا نَاقِبًا لَهُ  
وَاِنْ نَسِيَ صَلَاةً وَثَانِيَتَهَا صَلَّى سَنًا وَنَدَبَ تَغْفِيحُ ظَهْرٍ وَفِي  
ثَالِثَتِهَا اَوْ رَابِعَتِهَا اَوْ خَامِسَتِهَا كَثَلًا يَنْتَبِئُ بِالْمَنْسِيَّةِ وَصَلَّى الْخَمْسَ  
مِثْمَلِينَ فِي سَادَسَتِهَا وَحَادِيَةِ عَشْرَتِهَا وَفِي صَلَاتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ  
مَعْتَمِنَيْنِ لَنْ يَدْرِي السَّابِقَةَ صَلَّاهَا وَاِعَاءَ الْمُبْتَدَأَةَ وَمَعَ الشُّطِّ فِي  
الْقَصْرِ اِعَاءَ اِنْ تَرَكَلْ حَضْرِيَّةً سَقَمِيَّةً وَثَلَاثًا كَثَلًا سَبْعًا وَارْبَعًا ثَلَاثَ  
عَشْرَةً وَحُسًا اَحَدِي وَعَشْرِينَ وَصَلَّى فِي ثَلَاثٍ مَرَّةً مِنْ يَوْمٍ لَنْ  
يَعْلَمُ الْاَوَّلَى سَبْعًا وَارْبَعًا ثَمَانِيًا وَحُسًا تِسْعًا ،

**فصل** سُنَّ لِسَمَوٍ وَاِنْ تَكْتَرِبْنَغِي سَنَةٍ مُؤْتَمِعٌ اَوْ مَعَ زِيَادَةٍ  
بَعْدَ تَانٍ فَبَلِّ سَلَامَهُ وَبِالْجَمَاعِ فِي الْجُمُعَةِ وَاِعَاءَ تَشَهُُّقٍ كَثَلًا جَمْعٍ  
وَسُورَةٍ بَعْرَضٍ وَتَشَهُُّدَيْنِ وَاِلَّا فَبَعْدُ كَهَيِّ لَشَطِّ وَمُفْتَصِّرٍ عَلَى شَبَعٍ  
شَطِّ اَهُوْبَهُ اَمْ بُوْثَرٍ اَوْ تَرْطٍ سَمٍّ بَعْرَضٍ اَوْ اسْتَنْكَحَهُ الشُّطِّ وَلَهِيَ عَنْهُ  
كَفُولٌ بِعَلَّ اَنْ لَمْ يُشْرَعْ بِهِ عَلَى الْاِظْهَرِ وَاِنْ بَعْدَ شَمِّ بِالْحِمَامِ  
وَتَشَهُُّدٍ وَسَلَامٍ جَمْعًا وَحَيَّ اِنْ قُدِّمَ اَوْ اُخِّرَ اِنْ اسْتَنْكَحَهُ السَّمَوُ  
وَيُصَلِّحُ اَوْ شَطِّ هَلْ سَهَا اَوْ سَلَّى اَوْ سَمَّ وَاحِرَةً فِي شَكِّهِ فَيَهْلُ بِعَدَمِ  
اِثْنَتَيْنِ اِنْ زَادَ سُورَةً فِي اُخْرِيَّتِهِ اَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ لَغَيْرِهَا اَوْ فَاةً  
عَلَبَةً اَوْ فَلَسَ وَلَا لَمْ يَحْضِرْ وَغَيْرِ مُؤْتَمِعٍ كَتَشَهُُّدٍ وَيَسْبِرُ جَمْعًا اَوْ سَمٍّ  
وَاِعْلَانٍ بِكَاتِبَةٍ وَاِعْلَانٍ سُورَةٍ بَغْضٍ لَهَا وَتَكْبِيَةٍ وَفِي اِبْجَالِهَا بِسَمْعٍ  
اَللَّهُ مَنْ حَرَكَ وَعَكْسِهِ تَاوِيلَانِ وَلَا اِبْدَارَةٌ مُؤْتَمِعٌ وَاِصْلَاحٍ رَدَاءٍ اَوْ سَمٍّ  
سَفْهَتٍ اَوْ كَهَشِيٍّ صَقْبَيْنِ لُسْتَمٍّ اَوْ فُجْجَةٍ اَوْ دَمْعٍ مَارٍ اَوْ دَهَابٍ دَائِبَةٍ  
وَاِنْ نَجَبٍ اَوْ فَعْفَةٍ وَفَتَحٍ عَلَى اِمَامِهِ اَنْ وَفَى وَسَيِّئَةٍ فَيَهْلُ لَتَاوُبٍ وَنَجَبٍ  
بَثْوَبٍ



بثوب لحاجة كتشفع واختار عدم الإبطال به لغيرها وتسبيح رجل  
 أو امرأة ضرورة ولا يصحف وكلام لإصلاحها بعد سلام ورجع  
 إمام بفضة بعدلين أن لا يتيقن إلا لكثرتهم جدًا ولا لمح عاضس  
 أو مبشي ونعيب تركه ولا لجائز كإنصات قل طيب وتمويح رجله وغفل  
 عقيب ثم يرك وإشارة لسلام أو حاجة إن على مشهت كأنين لوجع  
 وبكاء تخشع وإن بكالكلام كسلام على معترض ولا لتبشع وجرعة  
 أصابع والتعالي بك حاجة وتعهي بلع ما بين أسنانه وحط جسر  
 ويكر فصة التعهي به بهله وإن بطلت كفاتح على من ليس معه  
 في صلاة على الإحج وبطلت بفصحة وتمامي المأموم أن لا يفرد  
 على الترتب كتكبي للركوع بك نية إمام وتكر جائلة ومحدث  
 وبسجود لفضيلة أو لتكبي ومشغل عن مرض وعن سنة يعيد في  
 الوقت وبه يانق أربع كركعتين في الثنائية وتعهي كسجود أو نهج أو  
 أكل أو شرب أو في أو كلامي وإن بك أو وجب لإلغاء أهمي إلا  
 لإصلاحها بكتبي وبسلام وأكل وشرب وفيها أن أكل أو شرب  
 انجبي وهل اختلبي أو لا للسلام في الأولي أو للجمع تاويلين  
 وبانصي أي تحدث في تبين نعيه كسلي شط في الإمام في ظهر الكمال  
 على الإضمي وبسجود المسبوق مع الإمام بعديًا أو قبلًا أن لا يلحق  
 ركعة وإن بعه ولو ترك إمامه أو لا يدرى موجه وأخر البعدى ولا  
 سهو على مؤتم حالة الفدوة وبترب قبل عن ثلاث سنن وضال  
 لا أقل بك سهوة وإن بعه في صلاة وبطلت بكاتها وألا بكبعض  
 من مرضي إن أزال الفداة أو رجع بطلت وأتم النعل وفتح عيه  
 ونعيب الإشباع أن عقه ركعة وألا رجع بك سلام ومن نعل في مرض  
 تمامي كفي نفل أن أطالها أو رجع وهل بتعهي ترب سنة أو لا ولا

سجدة خالبي وبني في ركن وضال كشرط وتداركه ان في يسلم وفي  
يعفد ركوعا وهو رفع رأس الا تترك ركوع فبالا لحنا كسي وتكبي  
عبد وسجدة ثلاثون وفي بعض واقامة مغرب عليه وهو بها وبني  
ان فمرب وفي تخرج من المسجدة باهمام وفي تبطل بتركه وجلس له على  
الاضمى واعاد تاربا السلام التشقة وسجدة ان الحربي عن القبلة  
ورجع تاربا الجلوس الاول ان في يعارف الارض بيديه وركبتيه ولا سجدة  
والا فلا ولا تبطل ان رجع ولو استغفل وتبعه مأمومه وسجدة بعرض  
كنهل في يعفد ثالثته والا كهل اربعا وفي الخامسة مطلقا وسجدة قبله  
فيها وتاربا ركوع يجمع فائما ونهب ان يقرأ وسجدة تجلس لا سجدة بين  
ولا تجبي ركوع اوله بسجدة ثانيته وبطل باربع سجدة من اربع  
ركعات الاول ورجعت الثانية أولى بصلانها لغة وإمام وان شط في  
سجدة في يد محلها سجدة وفي الأخيرة يأتي بركعة وفيها ثالثة بثلاث  
ورابعة بركعتين وتشقة وان سجدة امام سجدة وفام في يتبع وسلم به  
فان خيب عفر فاموا فاما جلس فاموا كفعود بثالثة فاما سلم اتوا  
بركعة وأمهع أحدهم وسجدوا قبله وان زوج مؤتم عن ركوع او  
نفس او نحوه اتبعه في غير الأولى ما في يجمع من سجودها او سجدة  
فان في يضع فيها قبل عفر امامه تمامي وفضى ركعة والا سجدة  
ولا سجدة عليه ان تيقن وان فام امام الخامسة هتيفن انتباء موجبها  
تجلس والا اتبعه وان خالي عفا بصلت فيها لا سقوا فيأتي  
الجالس بركعة ويعيدها المتبع وان قال فلت موجب حكت من لزمه  
اتباعه وتبعه ولمفأيله ان سلم كمتبع تأول وجوبه على المختار لا من  
لزمه اتباعه في نفس الأم وفي يتبع وفي تجبي مسبوا علم  
خامسيتها وهل كذا ان في يعلم او تجبي الا أن يجمع مأمومه على  
في

فيه الموجب فولان وتارط سحر من كأولاه لان تجزئه الخامسة ان  
تعهدا ،

**فصل** سجده بشرط الصلاة بلا إحرام وسلام فارقي ومسجع  
فقط ان جلس ليتعلّم ولو تارت الفارقي ان صلح ليوم ولم يجلس ليسمع  
في إحدى عشرة لان ثمانية الحج والتجمع والانشقاق والغلي وهل سنة او  
فضيلة خلافي وكثر لبعض ورفع ولو بغير صلاة وكى وأتاب  
وفصلت تعبذون وكى سجود شكى وزلزلة وجهر بها بمسجد وقراءة  
بتلحين جماعة وجلوس لها لان لتعلم وأفيق الفارقي في المسجد يوم  
خيس او غير وفي كى قراءة الجماعة على الواحد روايتان واجتماع  
لدى يوم عرفة ومجاوزتها لمنصم وقت جواز والآن فصل تجاوز  
محلها او الآية تاويلان واقتصار عليها وأول بالكلمة والآية فال وهو  
الاشبه وتعهدا بمعية او خطبة لان نعل مختلفا وان قرأ في مرض  
سجد لان خطبة وجهر امام السيّية والآن اتبع ومجاوزها بيسمى مسجد  
وبكتفي يعيدها بالعرض ما لم يكن وبالنعل في ثانيته فهي فعلها قبل  
الباقة فولان وان فصدّها بركع سقوا اعتد به ولا سهو بخلافي  
تكميها او سجود قبلها سهوا فال وأصل المذهب تكميها ان كمر حيا  
الآن المعلن والمتعلّم فأول مة ونصب لساجد الاعمال قراءة قبل ركوعه  
ولن يكتفي عنها ركوع وان تركها وفصر حج وكى وسقوا اعتد به  
عند مالها لان ابن القاسم فيمسجد ان اضاء به ،

**فصل** نداء نعل وتأكد بعد مغرب كضمي وقبلها كضمي بلا  
حدة والحقى وسر به نهارا وجهر ليلان وتأكد بوتي وتحيّة مسجد  
وجاز قرأ مار وتأتيت بعرى وبدا بها بمسجد المدينة قبل السلام  
عليه صلى الله عليه وسلم وايضا نعل به عطاء صلى الله

عليه وسلم والبرص بالصبي الأول وتحتة مسجد مكة القوافي وتم اوتخ  
وانبراء فيها ان لي تعطل المساجد والنجح فيها وسورة تجزي ثلاث  
وعشرون ثم جعلت تسعا وثلاثين وخمسي مسبوفا ثابته ويجو  
وفراء شبع بسبح والكاهن ووتر بإخلاص ومعونة تين الا لمن له  
حبب منه فيها وجعله منته آخر الليل ولي يعز مفعم ثم صلى  
وجاز وعقيب شبع منبصل سلام الا لا فتاء بواصل وكفى وصله  
ووتر بواحد وفراء ثاني من غير انتهاء الأول ونظر محكي في مرض  
وأثناء نعل لا أوله وجع كثير لنعل او مكان اشتهم والا فلا وكلام بعد  
صبح لغيب الضلوع لا بعد هم وصحة بين صبح وركعتي الحج  
والوتر سنة أكد ثم عيب ثم كسوف ثم استسقاء ووفته بعد عشاء  
صحبة وشعبي للحج وضوريه للصبح ونوب فضعا له لغة لا  
موتج وفي الإمام روايتان وان لي يتسع الوقت الا لركعتين تركه لا  
لثلاث ولجس صلى الشبع ولو فم ونسبع زاء الحج وهي رغبة  
تغفر لنية تخصها ولا تجزي ان تبين فم إهرامها للحج ولو بقى  
ونوب الافتصار على الفتحة وإيفاعها بمسجد ونابت عن التحيه  
وان فعلها ببينه لي يركع ولا يفضى غير مرض الا هي لله والوان  
أفهمت الصبح وهو بمسجد تركها وخارجة ركعها ان لي تحق هوات  
ركعة وهل الأفضل كثرة السجود او طول القيام فولان ،

**فصل** الجاعة بعرض غير رجة سنة ولا تتعاضل وانما تحصل  
فضلها بركعة ونوب لمن لي تحصله كحل بصي لا امأه ان يعيد  
مبوضا مأموما ولو مع واحد غير مغرب كعشاء بعد ولي وان أعاد ولي  
يعفد فقع والا شبع وان أتج ولو سلم أنى به اربعة ان فمب واعاد موتج  
معيد ابدا أعاد وان تبين عدم الأولى او مساها أجزاء ولا يكال  
ركوع

ركوع داخل والإمام الراتب جماعة ولا تبدأ صلاة بعد الإمامة وإن  
أقيمت وهو في صلاة فضع إن خشع فوات ركعة وإن أتت النافلة أو  
مريضة غيرها وإن أنصرت في الثالثة عن سبع كالأولى إن عفاها  
والفضع بسلام أو مناي وإن أعاد وإن أقيمت بمسجد على محصل  
الفضل وهو به خرج ولم يصلها ولا غيرها ولا نزمته كمن لم يصلها  
وببیتة بقیته وبصلت بافتداء عن بان كافر أو امرأة أو خنثى أو  
مجنونا أو جاسفا بخارجة أو مأموما أو مخدئا إن تعمده أو على مؤتمه  
وبعاجز عن ركن أو على إن كالغاصم بمثله هانزا أو بأمي إن وجد  
غارى أو غارى بكفارة ابن مسعود أو عبده في جمعة أو صبي في  
مرض وبغية تحج وإن لم تحج وهل بلد من مطلقا أو في العاقبة وبغية  
ممي بين ضاء وظاء خلبي وإعاده بوقت في تحويري وكفى الفضع  
واشل وإعاده لغيره وإن أقرأ وعدو سلس وفيه لحق وإمامة من  
يكن وترتب حصي ومأبوز وأغلق وولد زنا ومجهول حال وعبد  
بعرض وصلاة بين الأساخين أو أمام الإمام بلد ضرورة وافتداء من  
باسجل السعينة عن بإعلاها كأبي فبیس وصلاة رجل بين نساء  
وبالعكس وإمامة بمسجد بلد رداء وتنقله بهما به وإعاده جماعة  
بعد الراتب وإن أعز وله الجمع إن جمع غير قبله إن لم يؤخر كثيرا  
وخرجوا إلى بالمساجد الثلاثة فيصلون بها إهداء إن دخلوها وقتل  
كبر عوث بمسجد وفيها تجوز ضربها خارجة واستشكل وجاز افتداء  
بأعلى وفخالي في المروع والكن ومعدود وعشرين ومجتمعي إلا أن يشته  
فلينح وصبي مثله وعدم الصاق من على عمن إمام أو يساره عن  
حدوة وصلاة منبره خلبي صبي ولا يجذب احدا وهو خطأ منها  
وإسراع لها بلد حبيب وقتل عقيب أو بار بمسجد وإحضار صبي به

لا يعبت ويكبي اذا نهي وبصق به ان حصب او تحت حصيه ثم  
 قدمه ثم يساره ثم يمينه ثم امامه وخروج متجالة لعينه واستسقاء  
 وشابة محجبه ولا يفضي على زوجها به وافتداء ذوي سجن بإمام  
 وفصل مأموم بنهر صغير او ضيق وعلو مأموم ولو بسبح لا  
 عكسه وبطلت بفصد إمام ومأموم به الكبر الى بكشي وهل يجوز  
 ان كان مع الامام ضائفة كغيره ثم دنا ومسح وافتداء به او بهو به  
 وان بدار وشرط الافتداء نيته بخلاف الامام ولو بخنازة الى جمعة  
 وجها وخوفا ومستظلا كفضل الجاهة واختار في الأخير خلاف  
 الاكثر ومساواة في الصلاة وان بأداء وفطاء او بفقهين من يومين  
 ان فعلا خلوا مرض ولا ينتفل منعه نجاسة كالعكس وفي مريض  
 افتدى مثله بجمع فولان ومتابعة في احرام وسلام بالمساواة وان  
 بشرط في المأمومية مبطل لا المساواة كغيرها لان سبفه ممنوع ولا  
 كره وأمر الرابع بعود ان على إدراكه قبل رفعه لان ان خفض ونحب  
 تفدي سلطان ثم رب منزل والمستأجر على المال وان عبدا كأمراة  
 واستخلفت ثم زائفة فقه ثم حديث ثم فراءة ثم عباد ثم بسن إسلام  
 ثم بنسب ثم يخلق ثم يخلق ثم بلباس ان عدم نفس منع او كره  
 واستنابة النافسي كوفوي ذكر عن يمينه واثنين خلعه وصيه عقل  
 الفربة كالبالغ ونساء خلوا الجميع ورب العاقبة أولى عفا معها والاوزع  
 والعمل والخم والأب والعم على غيرهم وان تشاح مهاثلون لا يكبر  
 افترعوا وكبر المسبوق لركوع او سجود بل تأخير لا للجلوس وفام  
 بتكبير ان جلس في ثانيته الا مدح التشهد وفضي القول وبنو  
 البعل وركع من خشية هوان ركعة دون الصل ان ضرب إدراكه  
 قبل الرفع يجب كالصقيين لآخر فجهة فائما او راعيا لا ساجدا او  
 جالسا

جالسا وان شطاً في الإحرام ألقاها وان كبر لركوع ونوى به العزم او  
نواها او لم ينوها أجزأ وان لم ينوه ناسيا له تمامي المأموم فقط وفي  
تكبير السجود تركه وان لم يكبر استأنى ،

**فصل** نهي الإمام خشية تلف مال او نفس او منع الإمامة بحج  
او الصلاة برعابي او سبق حدث او عكس استخلاف وان بركوع او  
سجود وان تبطل ان رفعوا به فعه قبله ونهض ان لم يستخلف ولو  
اشار لنهض بالانتظار واستخلاف الأمام وترك كلام في حدث وتأخر  
موتها في الحج ومسح أنفه في خروج وجه وتقدمه ان لم يلبس  
وان تقدم غيره حدث كان استخلف محنونا ولم يفتدوا به او اتموا  
وحدا او بعضهم او بإمامين الا الجمعة وفرأ من انتهاء الأول وابتنأ  
بسيئة ان لم يعلم وحجته بإحرام ما قبل ركوع والا فإن صلى لنفسه  
او بنى بالأولى او الثالثة حدث والا فلا يعود الإمام لإمامها وان جاء  
بعد العذر فتأجنيب وجلس لسلامه المسبوق كان سبق هو لا المتعدي  
يستخلفه مسافر لتعذر مسافر او جهله فيسأل المسام ويغوم غيره  
للفضاء وان جهل ما صلى اشار بأشاروا والا سكت به وان قال  
للمسبوق اسفكت ركوعا عمل عليه من لم يعلم خلاقه وتجه قبله  
ان لم تنقض زيادة بعد صلاة امامه ،

**فصل** سن مسافر غير عاصي به ولا اربعة بره ولو بحج  
عابا فصحت الجمعة ان عدا البلدي البساتين المستكنة وتوالت  
ايضا على مجاوزة ثلاثة اميال بغية الجمعة والعمومي حلتته وانفصل  
غيرهما فص رباعية وفتية او فائتة فيه وان نوتيا بأهله الى محل  
البعد لا اقل الى كحكي في خروجه لعرفة ورجوعه ولا راجع لدونها  
ولو لشئ نفسه ولا عادل عن قصي بل عذر ولا هائج وظالم

رعي أن يعلى فضع المسافة قبله ولا منفصل ينتظم رفعة إلا أن  
يجمع بالسير دونها وفضعه دخول بلده وان يفتح إلا متوطن كهيئة  
رقص سكنائها ورجع ناويا السعي وفضعه دخول وضنه أو مكان  
زوجة دخل بها فضع وان يفتح غالبية ونية دخوله وليس بينه  
وبينه المسافة ونية إقامة أربعة أيام كحاج ولو نخلاله إلا العسك  
بدار الحرب أو العلى بها عار لا الإقامة وان تأخر سعي وان نواها  
بصلاة شفع ولم تُجْزِ حضرة ولا سعيته وبعدها أعاد في الوقت  
وان افتدى مفع به بكل على سنته وكفى كعكسه وتأكد وتبعه  
ولم يعد وان اتج مساهرنوى إتماما وان سقوا سقوا والآن إعادة  
كأمومه بوقت والارجح الضرورى ان اتبعه والآن بصلت كان فصر  
عهدا والساهي كالحكام السهو وكان اتج ومأمومه بعد نية فصر  
عهدا وسهوا أو جصل في الوقت وسلك مأمومه ولا يتبعه وسلك  
المسامي بسلامه وأتج شيء بعرض إغدا وأعاد فضع بالوقت وان  
ضنهم سقرا بضمير خلاجه أعاد أبدا ان كان مساهرا كعكسه وفي  
نرى نية الفصر والإتمام تركه ونذهب تعجيل الأدوية والدخول محق  
ورخص له جمع التضمين بين وان فصر ولم يجد بل كى وفيها شرط  
الجنة لإدراك أم منهل زالت به ونوى النول بعد الغروب وقبل  
الاصفرار آخر العصر وبعده حتى فيها وان زالت راكبا أتمها ان  
نوى الاصفرار أو قبله والآن في وقتيها كمن لا يضبط فزوله  
وكالمبصرون وللحج جعله وهل العشاء ان كذا تاويلان وفطم  
خائب الإغيا والناقص والمبني وان سلك أو فطم ولم يرتحل أو ارتحل  
فقبل الزوال أو قبل عنده جمع أعاد الثانية بالوقت وفي جمع العشاءين  
فضع بكل مساهرا أو ضمير مع ضللة لا لضين أو ضللة أغن  
للمغرب



للمغرب كالعراق وأخر فليلا ثم صليها ولا ١٠١ في دار أمان منتخب  
 بمسجد وإقامة ولا تنقل بينها ولم يمنعه ولا بعدهما وجاز لمنعه  
 بالمغرب مجمع بالعشاء وطعنك بالمسجد كان انفضح المضرب بعد  
 الشروع لأن من فرغوا فيؤخر للشعق ١٢ بالمساجد الثلاثة ولا أن  
 حدث السبب بعد الأولى ولا المرأة والضعيف بيتهما ولا منبره  
 بمسجد الجماعة لأن حرج عليهم ،

**فصل** شرط الجمعة وفروع كلها بالخصبة وقت الضيق للغروب  
 وهل إن أدرك ركعة من العصر وصح أو لا رويت عليها باستيفان  
 بلد أو إحصاء لا يخفى وتجامع مبيح متعمد والجمعة للعتيق وإن تأخر  
 أداء لأن عي بناء حق وفي اشتراطه سبعة وفصل تأييدها به وإقامة  
 الخمس تركه وصحت برحبته وضيق متصلة إن طاف أو اتصلت  
 الصلوات لأن انتعيا كبين الغداةيل وسأجيه ودار وحانوت وجماعة  
 تنفرتي بجمع فريئة أول بلاحة ولا فتجوز باثني عشي بأفين لسلامها  
 بإمام مقيم إلا الخليفة عي بفريئة جمعة ولا تجب عليه وبغيرها تعسر  
 عليه وعليهم وبكونه الخاطب إلا لعذر ووجب انتقاره لعذر فرب  
 على الأئمة ويخطبتين قبل الصلاة مما تسويه العرب خصبة تحضرها  
 الجماعة واستقبله غير الصبي الأول وفي وجوب قيامه لها تيمم  
 ولزمت المكلب الحر الكرك بلا عذر المتوطن وإن بفريئة ثانية بكفهم  
 من المنار كان أدرك المسافر النداء قبله أو صلى الضمى ثم قدم  
 أو بلغ أو زال عذره لا بإقامة إلا تبعا وتجب تحسين هيئة وجهيل  
 غياب وضيب ومشيت ونهجي وإقامة أهل السوق مطلقا بوفتها  
 وسلام خصيب لخروجه لأن صعود وجلوسه أول وبينهما  
 وتفصيرها والثانية أقم ورفع صوته واستخلافه لعذر حاضرها

وفراةً فيها وحتّى الثانية بيغفر الله لنا ولكم وأجرأ أآكموا الله  
 بمذكركم وتوكلوا على كفوس وفراة الجماعة وان لميسوف وهل أنا  
 وجاز الثانية بسبح أو المناجفون وحضور مكاتب وصي وعبي ومعتبي  
 أعز سيدها وأخر الضم راج زوال عذره ولا فله التعجيل وغيره  
 المعذور ان صلى الظهر مديركا لركعة في تحري ولا يجمع الظهر الا  
 في عذر واستوفى من إمام ووجبت ان منع وأمنوا والا في تحري وسن  
 غسل متّصل بالواحد ولو في تلهمه وأعاد ان تغدّى او نام اختيارا  
 لا لأكل حق وجاز تحية قبل جلوس الخصب واحتباء فيها وكلام  
 بعدها للصلاة وخروج كحديث بلا إذن وإقبال على عكر فل  
 سرا كتمانين وتعوذ عند السبب تحية عاضس سرا ونهي خصب  
 وأمه واجابته وكه تها ضمه فيها والفعل يومها وبيع كعبه  
 بسوف وفتها وتنقل إمام قبلها او جالس عند الأذان وحضور  
 شابة وسقي بعد الحج وجاز قبله وحرم بالوال كلام في خصبته  
 بغيامه وبينهما ولو تغير سماع الا أن يلغو على المختار وكسليم  
 ورث ونهي لاغ وحصبه او إشارة له وابتداء صلاة لغير وجه وان  
 لداخل ولا يرفع ان دخل وبيع بيع وإجارة وتولية وشركة وإفالة  
 وشبعة بأذان ثاني فإن جاءت بالقيمة حين القبض كالبيع الفاسد لا  
 نكاح وهبة وصدة وعذر تركها والجماعة شرع وحل ومضي او  
 جحام ومريض وتميضي وإشراق فريب ونحوه وخوف على مال أو  
 حبس او ضرب والاضم والاحتج او حبس معيسى وعمرى ورجاء عبو  
 فوه واكل ثوم كمنع عاصبة بليل لا عرس او عهى او شهوة عيه  
 وان أعز الإمام ،

**فصل** رخص القتال جائز امكن تركه لبعض فسهم وان وجاه

القبلة

القبلة او على ما اتبعه فسهل عليهم وصلى بأذان وإقامة بالاولى  
في الثنائية ركعة والآن فركعتين ثم قام ساكنا او داعيا او قارئا في  
الثنائية وفي قيامه بغيرها تروء وأتمت الاولى وانصرفت ثم صلى  
بالثنائية ما فيه وسأل وانما لا نبعسهم ولو صلوا بإمامين او بعض  
فخا جاز وان لم يمكن اخرها لآخر الاختيارى وصلوا إماما كان  
مهمهم عدو بها وحل للضرورة مشي وركض وضعت وعدم توجهه  
وكلان وإمسأط ملتح وان أمنوا بها أتمت صلاة آمن وبعدها ان  
إعارة كسواء كثر عدوا فظهر نعيه وان سها مع الاولى سمعت  
بعد إكمالها والآن سمعت القبلي معه والبعدي بعد الفضا وان صلى  
في ثلاثية او رباعية بكل ركعة بصلت الاولى والثالثة في الرباعية  
بغيرها على الأربع وصالح خلافة ،

**فصل** سنن لعبد ركعتان طأورا الجمعة من جل النافلة للنهال وان  
ينال الصلاة جامعة وافتتح بسبع تكبيرات بالإحرام ثم فطس غي  
القيام موالى الى بتكبير الموق بل قول وتحرأه موق في يسوع وكبي  
ناسيه ان لم يركع وسجد بعرض والآن تمامي وسجد غير الموق قبله  
ومدرط الفراء يكبر محرد الثانية يكبر حسا ثم سعا بالقيام وان  
جانت فضى الاولى بست وهل بغير القيام تأويلان ونحب إحياء  
ليلته وغسل وبعد الصبح وتصبب وتييز وان لغير مصل ومشى في  
دعابه وعصر قبله في العظم وتأخير في الفم وخروج بعد الشمس  
وتكبي فيه حينئذ ان قبله وصالح خلافة وجهه به وهل فحي  
الإمام او لقيامه للصلاة تأويلان ولحقه الصلته بالمصلى وإيفاعها  
به الا عكة ورفع يديه في أولاء ففض وفراء لها بسبح والشمس  
وخصبتان كالجعة وسهاعها واستقباله وبعديتها وأعبدا ان

فَعَمَّا وَاسْتَعْتَا بِتَكْبِيرِهِ وَتَحْلُلُهَا بِهِ بِلَا حَتِّ وَأَقَامَةً مِنْ لِي يَوْمَ رُبْعَا  
 أَوْ هَاتِنَهُ وَتَكْبِيرُهُ إِثْرَ حُسِّ عَشَةِ فِي يَحْتَهُ وَتَعْبُودُهَا الْبَعْدِي مِنْ خُصْمِي  
 يَوْمَ التَّعْرَانِ ذَابِلَةٍ وَمُفَضِّلَةٍ فِيهَا مَضْلَفًا وَكَبَّرَ نَاسِيَهُ أَنْ فِيهِ بَ وَمُوتَجٍ  
 أَنْ تَرَكَهُ إِمَامَهُ وَلِبْظُهُ وَهُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا وَأَنْ قَالَ بَعْدَ تَكْبِيرَيْنِ  
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ تَكْبِيرَيْنِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ مُحْسِنٌ وَكَمْ تَنْقُلُ مَحَلِّي  
 فَبَلَا وَبَعْدَهَا لَا مَحْجَةَ فِيهَا ،

**فصل** سُنَّ وَأَنْ لَعْبُودِي وَمُسَامِي لِي حَجَّةٌ سِيَمٍ لِكُسُوفِ الشَّمْسِ  
 رُكْعَتَانِ سِرًّا بِهَيَاخٍ قِيَامِيْنَ وَرُكُوعِيْنَ وَرُكْعَتَانِ رُكْعَتَانِ لِحُسُوفِ فِي  
 كَالنَّوَابِلِ جَهْرًا بِلَا جَعٍ وَنُحْبٍ فِي الْمَسْجِدِ وَفِرَاءَةِ الْبَقْعَةِ ثُمَّ مُوَالِيَاتِهَا فِي  
 الْقِيَامَاتِ وَوَعِظَ بَعْدَهَا وَرُكْعَ كَالْفِرَاءَةِ وَتَقَدَّمَ كَالرُّكُوعِ وَوَفَّيْتُهَا كَالْعِيدِ  
 وَتَقَدَّرَ الرُّكْعَةُ بِالرُّكُوعِ وَلَا تُكْتَرُ وَأَنْ انْجَلَّتْ فِي أَثْنَانِهَا فِي إِمَامِهَا  
 كَالنَّوَابِلِ فَوَلَانِ وَفَعَلَمَ فَرَضِي خِيَمِي فَوَانَهُ ثُمَّ كُسُوفِي ثُمَّ عِيدِي وَأَخْمِي  
 الْإِسْتِسْفَاءَ يَوْمَ آخِرِ ،

**فصل** سُنَّ لَاسْتِسْفَاءٍ لِهَرَعٍ أَوْ شَبَّ بِنَهْرٍ أَوْ غَيْبٍ وَأَنْ بِسَعِينَةٍ  
 رُكْعَتَانِ جَهْرًا وَكَمْ رَأَى تَأْخَرُ وَخَرَجُوا خُصِي مُشَاةً بِبَذْلَةٍ وَتَخَشَّعَ مَشَائِخَ  
 وَمُتَجَالَّةً وَجَبِيَّةً لَا مِنْ لَا يَعْفَلُ مِنْهُمْ وَبِهِمَةِ وَهَائِضِي وَلَا عُمُحَ  
 دَمِيٍّ وَأَنْفِي لَا بِيَوْمٍ ثُمَّ خُصِبَ كَالْعِيدِ وَبَدَّلَ التَّكْبِيرِي بِالْإِسْتِسْفَاءِ  
 وَبَاتَعَ فِي الْعَمَاءِ آخِرَ الثَّانِيَةِ مُسْتَقْبَلًا ثُمَّ حَوْلَ رِجَالَهُ عَيْنَهُ بِسَارَةٍ بِلَا  
 تَنْكِيْسٍ وَكَذَا إِلَى جَانِ بَقْعَةٍ فَعَوْدًا وَنُحْبٍ خُصْبَةً بِالْأَرْضِ وَصِيَامُ  
 ثَلَاثَةِ فَبَلَهُ وَصَدَفَةً وَلَا يَأْمِي بِهَا الْإِمَامُ بَلْ بِتَوْبَةٍ وَرِيَّةً تَبَعَةً  
 وَجَازَ تَنْقُلُ فَبَلَهَا وَبَعْدَهَا وَاخْتَارَ أَقَامَةً غَيْرَ الْمَحْتَاجِ لِلْمَحْتَاجِ قَالَ  
 وَفِيهِ نَظْمٌ ،

**فصل** فِي وَجُوبِ غَسْلِ الْمَتْنِ مَحْضَمٍ وَلَوْ بِيَمِينِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ  
 كَحِفْنِهِ

كعبته وكعبته وسُتَبَّتْهَا خَلَايَ وَتَلَا زَمَا وَغَسَّلَ كَاغْنَابَهُ نَعْبُدَا  
 بَلَا نَبِيَّةَ وَفُطِّمَ الزَّوْجَانِ أَنْ حَجَّ النِّكَاحِ إِلَّا أَنْ يَعْمُونَ بِالسُّوْقِ بِالْفَضَاءِ  
 وَأَنْ رَفِيفًا أَعَزَّ سَيِّدُكَ أَوْ قَبْلَ بِنَاءٍ أَوْ بِأَحَدِهَا عَيْبٌ أَوْ وَضَعَتْ بَعْدَ  
 مَوْتِهِ وَالْإِصْبُ نَعْبِدُهُ أَنْ تَهْوَجَّ أَهْلُهَا أَوْ تَهْوَجَّتْ عَلَيْهِمْ لَا رَجْعِيَّةَ  
 وَكَتَابِيَّةَ إِلَّا نَحْضَةً مَسْلُوعَةً وَإِبْلَاهُ الْوَضِيعُ لِهَوْنِ بَهْوٍ يُبَيِّحُ الْغَسْلَ مِنْ  
 الْخَافِيزِ ثُمَّ أَهْمُ بُولِيَانَهُ ثُمَّ أَجْنِيَّةً ثُمَّ امْرَأَةً مَحْرُومَةً وَهَلْ تَسْتَمُّ أَوْ  
 عَوْرَتَهُ تَأْوِيلَانِ ثُمَّ مَحْرُومَةٍ فِيهِ كَعَمَامَةِ الْمَاءِ وَتَفْطِيعُ الْجَسَدِ وَتَهْلِيْعِهِ  
 وَصَبُّ عَلَى مَجْزُوحٍ أَمْكَنُ مَا كَعَمَامَةٍ أَوْ لِي تَلْقَى تَرْعَهُ وَالْمَرْأَةُ أَهْمُ  
 امْرَأَةٍ ثُمَّ أَجْنِيَّةَ وَلَقِيَ شَعْرَهَا وَلَا يُضْمَرُ ثُمَّ مَحْرُومَةٍ ثُمَّ مَحْرُومَةٍ  
 لِكَوْنِهَا وَسُتْرُ مَنْ سَرَّتَهُ لِرُكْبَتِيَّةٍ وَأَنْ زَوْجًا وَرُكْنُهَا النَّبِيَّةُ وَارْبَعُ  
 تَكْبِيرَاتٍ وَأَنْ زَاوَةً لِي يُنْتَظَمُ وَالْمَعَامُ وَدَعَا بَعْدَ الرَّابِعَةِ عَلَى الْخِتَارِ  
 وَأَنْ وَاللَّهِ أَوْ سَلَّمَ بَعْدَ ثَلَاثِ أَعَادٍ وَأَنْ دُفِنَ بِعَلَى الْفَقِيهِ وَالسُّلَيْمَةِ  
 حَقِيَّةً وَنَهَّجَ الْإِمَامُ مِنْ يَلِيهِ وَصَبَّ الْمَسْبُوقُ لِلتَّكْبِيرِ وَدَعَا أَنْ تُرَكْنَ  
 وَالْأَنْ وَاللَّهِ وَكَبَّرَ عَلَيْهِ وَسَبَّ عَلَيْهِ وَفُطِّمَ كَهَوْنَةِ الدُّفْنِ عَلَى دُفْنِ عَلَيْهِ  
 الْمَرْتَعِ وَلَوْ سَفَرٌ ثُمَّ أَنْ وَجَدَ وَغَوَّضَ وَرَثَ أَنْ فُغِدَ الْبَاقِيْنَ كَأَكْلِ  
 السُّبُعِ الْمَيِّتِ وَهُوَ عَلَى الْهَيْفِ بِفَرَاةٍ أَوْ رَقٍّ لَا زَوْجِيَّةَ وَالْبَغِيرَ مِنْ  
 بَيْتِ الْمَالِ وَالْأَنْ بِعَلَى الْمُسْلِمِينَ وَنُصِبَ تَحْسِينُ ضَنْدِهِ بِاللَّهِ تَعَالَى  
 وَتَفْهِيْلُهُ عِنْدَ أَحَدَانِ عَلَى أَحَدٍ ثُمَّ ضَمِّيَ وَتَجَنَّبَ حَائِضٌ وَجُنُبٌ لَهُ  
 وَتَلْفِيْنُهُ الشَّعَارِقَ وَتَغْيِيْضُهُ وَشَدُّ لَحْيَيْهِ إِذَا فَضَى وَتَلْيِيْنُ مَعَاصِلِهِ  
 بِهِ مِنْ وَرَفَعَهُ عَنِ الْأَرْضِ وَسَتَّهُ بِثَوْبٍ وَوَضَعُ ثَغِيلٍ عَلَى بَضْنِهِ  
 وَإِسْمَاعُ تَحْصِيَةٍ إِلَّا الْعَرَفَ وَلِلْغَسْلِ سِدْرٌ وَتَهْمِيْدٌ وَوَضَعُهُ عَلَى مَرْتَبَعٍ  
 وَابْتِنَاؤُهُ كَالْكَبْرِ لِسَبْعٍ وَلَمْ يُعَدَّ كَالْوَضُوِّ لِلنَّجَاسَةِ وَغُسْلَتِ وَعَصَى بِفَعْلِهِ  
 بِهِ مِنْ وَصَبِ الْمَاءِ فِي غَسْلِ مَحْرُومَةٍ بِخُرْفَةٍ وَلَهُ الْإِبْرَاقُ أَنْ أَضْمَرَ

وتوضيئته وتعقده أسنانه وانه يخرقه وأمال رأسه لمضضة وعدم  
حضور غير معين وكافور في الأخيبة ونشبي واشتسأل غاسله وبياض  
الكعبن وتعيمه وعدم تأخيه عن الغسل والي يارث عن الواحد ولا يفضي  
بالزائد ان شئ الوارث الا أن يوصي فيه ثلثه وهل الواجب ثوب يستر  
او ستر العورة والباقي سنة خلاي ووتيه والاثنان على الواحد  
والثلاثة على الاربعة وتفهيضه وتعميمه وعذبة فيها وأزره  
ولعابتان والسبع للمرأة وحنوطه داخل كل لعابة وعلى فخذ يلقى  
عنابره والكافور فيه وفي مساجره وحواسيه وميائه وان يحرمه ومعتقه  
ولا يتولياها ومشيه مشيع وإسراعده وتفطمه وتأخيه راكب وامراه  
وسترها بغبة ورفع اليدين بأولى التكمي وابتداء نهيها وصلاة على  
نبيه عليه الصلاة والسلام وإسراعهاء ورفع صغير على التبي  
ووفوي إمام بالوسطه ومنكبي المرأة رأس الميت عن يمينه ورفع في  
كثير مسما وتوولت ايضا على كراسته فيسبح وحنو فريب فيه  
ثلاثا وتعيينه ضمام لأهله وتعيينه وعدم عفه والحد وجع فيه  
على اعن مقلات وتذويره ان حولي بالخصه كتنكيس رجله وكتره  
الغسل وحين من أسلم عفيه الكفار ان له ثوب التغي وسرك بلين في  
لوح في فرمود في آخيه في فصب وسن التراب أولى من التابوت وجاز  
غسل امرأة ابن كسبع ورجل كرضيعة والماء الحسن وعدم الطل  
لكنه الموتى وتكعين علبوس او مزعبر او مورسي وجل غير اربعة  
وجه بأي ناحية والمعين مبتدع وخروج متجالة وان له شش منها  
الفتنة في كأي وزوج وابن وأخ وسبقها وجلوس قبل وضعها ونقل  
وان من بدو وبكا عند موته وبعد بلا رفع صوت وفول فبيع وجع  
اموات بغبر لضرورة وولي القبلة الافضل او صلاة يلي الامام  
رجل

رَجُلٌ يَضَعُ رِجْلَيْهِ عَلَى رِجْلَيْهِ الْخَلِيفَةِ وَفِي الصَّنِىِّ أَيْضًا الصَّنِىُّ  
 وَزِيَارَةُ الْغُبُورِ بِلَا حَتٍّ وَكَيْفُ حَلْقِ شَعْرِهِ وَفَلَعُ خُصْفِهِ وَهُوَ بِمَدَّةٍ وَضَعُ  
 مَعَهُ أَنْ يُفْعَلَ وَلَا تُنْكَأُ فَمَوْحِدَةٌ وَيُؤْخَذُ عَقَبُهَا وَفَرَادَةٌ عَنْهُ مَوْتُهُ  
 كَتَبِيرِ الدَّارِ وَبَعْرُهَا وَعَلَى فَمِهَا وَصَبَاحُ خَلْعِهَا وَفَوَلُّ اسْتِغْفَارِهَا لَهَا  
 وَانْصِبَاقُ عَيْنِهَا بِلَا صَلَاةٍ أَوْ بِلَا إِعْزَازٍ أَنْ يَصُوتُوا وَهَلْهَا بِلَا  
 وَضُوٍّ وَإِدْخَالِهِ إِلَى مَسْجِدٍ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ مَبْنِيَّةٌ وَتَكْمِيلُهَا وَتَغْسِيلُ جَنْبِ  
 كَسْفِهَا وَتَحْنِيضُهَا وَتَسْمِيَّتُهَا وَصَلَاةُ عَلَيْهِ وَدَعْوَةُ بِهَا وَلَيْسَ عَيْبًا  
 تَخْلُفُ الْكَبِيرَ لَنْ حَائِظٍ وَصَلَاةُ بَاضِلٍ عَلَى بَدْعِيٍّ أَوْ مُقْصِرٍ كَبِيرٍ  
 وَالْإِمَامُ عَلَى مَنْ حَرَّمَ الْقَتْلَ بِقَوَّةٍ أَوْ حَيَّةٍ وَأَنْ تَوَلَّى النَّاسُ دُونَهُ  
 وَأَنْ طَلَعَ قَبْلَهُ فِتْنَةٌ وَتَكْبِيرُ نَحْمٍ وَنَحْسٍ كَأَخْضٍ وَمَعْصَرٍ أَمَكْنَ  
 غِيَمٍ وَزِيَارَةُ رَجُلٍ عَلَى خُصَّةٍ وَاجْتِمَاعُ نِسَاءٍ لِبَاسٍ وَأَنْ يَسْرًا وَتَكْبِيرُ  
 نَعَشٍ وَجَرَشَةٍ نَحْمٍ وَإِتْبَاعُهُ بِنَارٍ وَنَدَاءُ بِهِ بِمَسْجِدٍ أَوْ بِأَيْدٍ أَنْ يَكْتَلُوا  
 بِصَوْتِ خَيْفٍ وَفِيَامٍ لَهُ وَتَضْيِيقُ فَمِهَا أَوْ تَبْيِيضُهُ وَبِنَاءُ عَلَيْهِ وَتَحْوِيْنُ  
 وَأَنْ يُوْجِعَ بِهِ حَرٌّ وَجَازٌ لِلتَّهْمِيزِ كَحَجَرٍ أَوْ خَشَبَةٍ بِلَا نَفْسٍ وَلَا يُغْسَلُ  
 شَعْبَةً مُعْتَرِطَةً فَفَضْلُهُ وَلَوْ بِلَا الْإِسْلَامِ أَوْ لَمْ يَفْأَنْدِلْ وَأَنْ أُجْنِبَ عَلَى  
 الْإِحْسَانِ أَنْ رُفِعَ حَيًّا وَأَنْ أُنْعِمَتْ مَقَاتِلُهُ إِلَّا الْمَغْيُورَ وَدُفِنَ بِنِيَابِهِ  
 أَنْ سَتَرَتْهُ وَلَا زَيْدٌ يُحَقِّقُ وَفَلَنْسُوءَةٌ وَمَنْصُفَةٌ فَلَمْ يَمْنَعُهَا وَهَاتِي فَلَمْ يَضَعْ  
 لَا مَرَجٍ وَسَلَاحٍ وَلَا دُونَ الْجُلِّ وَلَا مَحْكُومٌ بِكَيْفٍ وَأَنْ صَغِيرًا أَرْتَدَّ أَوْ نَوَى  
 بِهِ سَابِيَهُ الْإِسْلَامَ إِلَّا أَنْ يُسَلَّمَ كَأَنْ أُسْلِمَ وَنَقَرَ مِنْ أَبْوَابِهِ وَأَنْ اِهْتَلَفُوا  
 عُسِّلُوا وَكُفِّنُوا وَمَيِّزَ الْمُسْلِمَ بِالنِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا يَسْفُطُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ  
 وَلَوْ تَحَرَّطَ أَوْ عَصَسَ أَوْ بَالَ أَوْ رَضَعَ إِلَّا أَنْ تَتَحَفَّقَ الْحَيَاةُ وَتُغْسَلَ دَمُهُ  
 وَلَقَى مَخْرَفَةً وَوُورِيَّ وَلَا يَحُلِّيَ عَلَى فَمِهَا أَنْ يُجْعَلَ بِغَيْرِهَا وَلَا غَائِبٌ  
 وَلَا تُكْتَرُ وَالْأَوَّلَى بِالصَّلَاةِ وَحَيْثُ رَجِيَ خَيْفٌ ثُمَّ الْخَلِيفَةُ لَنْ مَرَعَهُ إِلَّا

مع الخلق به نعم الله بآية العصبه وأفضل ولي ولو ولي المرأة وصلوا النساء  
 جماعة وصحح تركبهن والقبر حبس لا عشي عليه ولا ينبت ما دام  
 به صاحبه إلا أن يمتنع رب كفن عصبه أو قبر علكه أو نسي معه  
 مال وإن كان مما حله فيه الدفن به وعليهم قيمته وأقله ما منع  
 وأخوته وحرسه وبقر عن مال كثر ولو بشاهد وعين لا عن جنين  
 وتوالت أيضا على البغران رجب وإن قدر على إخراجهم من محله  
 فعل والنصي عدم جواز أكله لمضغ وصحح أكله ومفني مشركه  
 حلت من مسلح مغبرتهم ولا تستقبل قبلتنا ولا قبلتهم ورمي ميت  
 البصم به مكفنا إن لم يجر البر قبل تغيبه ولا يعقب ببدن في يوصي  
 به ولا يترك مسلح لوليه الكافي ولا يغسل مسلح أبا كافرا ولا يدخله  
 فيه إلا أن يضيع فليؤاياه والصلاة أحب من النبل إذا قام بها الغني  
 إن كان حار أو صالحا ،

## باب

حب زكاة نصاب النعم على وحول كماله وإن معلومة وعاملة  
 وفناجا لا منها ومن الوحش وضعت البائرة له وإن قبل حوله بيوم  
 لا لأقل الإبل في كل خمس طائفة إن لم يكن جمل على البلاء المعنى  
 وإن خالجه والإصح أجزاء بعير إلى خمس وعشرين بنت ماض فإن  
 لم تكن له سليمة فابن لبون وفي ست وثلاثين بنت لبون وست  
 وأربعين حقة وأحدى وستين حقة وست وسبعين بنتا لبون  
 وأحدى وتسعين حقتان ومائة وأحدى وعشرين إلى تسع حقتان  
 أو ثلاث بنات لبون الخيار للساعي وتعين أحدها منبردا في كل  
 عشي يتغير الواجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة  
 وبن



وبنت الفخاض الموقية سنة في كل ثلاثين بيع أو  
سنتين في كل أربعين مسنة ذات ثلاث ومائة وعشرون كبايتين  
من الإبل الغنم في أربعين شاة جعج أو جعة أو سنة ولو معها  
وفي مائة واحد وعشرين شاة وفي مائتين وشاة ثلاث شياه  
وفي أربع مائة أربع لكتل مائة شاة وفي الوسط ولو انفرد الخيل  
أو الشار أو أن يرى الساعي أخة المعيبة لا الصغير وضع تحت ●  
لعراب وجاموس لبغ وضأن طعم وخير الساعي أن وجبت وأصغر  
وتساويا ولا بين الأكثر واثنان من كل أن تساويا أو الأقل نصاب  
عبي وغص والأكثر ثلاث وتساويا بينها وخي في الثالثة والأ  
بكتلة واعتب في الرابعة فأكثر كل مائة وفي أربعين جاموسا  
وعشرين بغة منها ومن هرب بإبدال ماشية أخة بزكاتها ولو  
قبل الحول على الأرجح وبنو في راجعة بعيب أو ليس كمبيع  
ماشية تجارة وإن دون نصاب بعين أو نوعها ولو لاستعمل  
كنصاب غنية لا مخالفا وراجعة بإفالة أو عينا ماشية وخلصا  
الماشية كمال فيما وجب من فطر وسن وصني أن نوبت وكل مسلح  
حر ملأ نصابا لحول واجتمعا ملأ أو منبوعة في الأكثر من مراح  
وماء ومبيت وراع بإذنها وحمل به من وراجع المأخوذة منه شيء  
بنسبة عديتها ولو انفرد وغص لأحد في القيمة كتأول الساعي  
الأخة من نصاب لها أو لأحد من وزاء للخلصة لا غصا أو ل  
يكل لها نصاب وعو ثمانين خالط بنصبيها عوي ثمانين أو  
بنصب بغة أو أربعين كالخلط الواحد عليه شاة وعلى عبي  
نصب بالقيمة وخرج الساعي ولو لم يجد خلوة الثريا بالجم وهو  
شره وجوب أن كان وبلغ وقبله يستقبل الوارث ولا ثبأ أن أوصى

بها ولا تُجزي كهوره بها نافصة ثم رجع وقد كُتبت فإن تخطى  
وأخرجت أجزاً على الاختار والآن فعل على التبع والنفسي لماضي  
بتبعه العام الأول إلا أن ينفي اللفظ النصاب أو الصفة فيعتب  
كتخلعه عن أقل بكل وضو لا أن نفست هاربا وإن زادت له  
فلكل ما فيه بتبعه الأول وهل يصدق قولان وإن سأل منغصت  
أو زادت بالموجود أن لا يصدق أو وضو ونفست وفي التبع تيمم  
وأخذ الخوارج بالماضي إلا أن يعموا الأجزاء إلا أن يعموا المنعما وفي  
خمس أوصفي فاكتم وإن بأرض خراجية ألب وسماوية رطل والرطل  
مائة وثمانية وعشرون درهما مكيًا كل حسون وخمسة حبة من  
مطلق الشعير من حب أو نبي فلفه منفي مفعول الجبلي وإن لا يجي  
نصب عشمه كهيئة ماله زيت وشمع غير ذي التبع وما لا يجي  
وبول اخضران سفيج بأكه والآن بالغشم ولو اشتري السبع أو أنفق  
عليه وإن سفيج بها فعلى حكميها وهل يغلب الأكثر على  
وتضع الفطاني كفح وشعبي وسلي وإن ببلد أن زرع أحدها  
فبل حصاة الآخر فيضع الوسط لهما لا أول لثالث لا لعلس وخصي  
وخرقة وأرز وهي اجناس والسهم وبهر العجل والفرص كاليتون لا  
الكتان وحسب فشر الأرز والعلس وما تصدق به واستأجر فثا لا  
أكل دابة في درهما والوجوب بإمارة الحب وحبب التيمم فلا شيء  
على وارث قبلها لا يصير له نصاب والتمكاة على البائع بعدها إلا  
أن يعيد فعلى المشتري والنفقة على الموصى له المعين بخز لا  
المساكين أو بكل فعلى الميّن وأما تخرص التيمم والعنب إذا حل  
بيعها واختلعت حاجة أهلها لحلة لحلة بإسقاط نفسها لا سفطها  
وكعبى الواحدة وإن اختلعتوا بالأسير والآن من كل جزء فإن أصابته  
جائحة

جائحة اعتبرت وان زادت على ثمن يبي عاري بالاحتب الإخراج  
وهل على ظاهره او الوجوب تأويلان وأخذ من الحب كيبى كان  
كالم نوعا او نوعين والى من أوسعها وفي ما يبي عارج شعية او  
عشرين دينارا فكثر او يجمع منها بالحق ربع العشر وان لم يعل او  
مجنون او نفعت او برادة أصل او إضافة وراحت ككاملة والى  
حسب الخالص ان تم الملة وحول غير المعين ولا يعتد بتعدد في  
موجعة ومتج فيهما بأجر لا معصوبة وموجونة وضائعة وموجوعة  
على ان البيع للعامل بل كان ولا زكاة في عين بفضة ورثت ان  
لم يعل بها او لم توفي الا بعد حول بعد فسمها وفبيضا ولا موصى  
بتعرفتها ولا مال رقيق ومدين وسكة وصياغة وجوي وحلي وان  
تكثر ان لم يتشع ولم ينو عدم إصلاحه او كان لم يجل او كراء الا  
محم اللبس او معدا للعافية او صدافي او منوبا به التجارة وان رضع  
بحوم وزكى الزنة ان نزع بل ضر والى تحرى وضع البيع لأصله  
كغلة مكترى للتجارة ولوربح أين لا عوض له عنده ولم يبق بعد  
حوله مع أصله وقت الشراء واستقبل بعائنه تحمات لا عن مال  
كعصية او غير مزكى كمن مفتنى وقض نافسة وان بعد تمام  
لثانية او ثالثة الا بعد حولها كاملة فعلى حولها كالكاملة أولا وان  
نفصا في بيع فيها او في أحدهما تمام فصاب عنه حول الأولى او  
قبله فعلى حوليها وقضى رخصتها وبعد شهر منه والثانية على  
حولها وعنده حول الثانية او شرط فيه لأيتها منه كبعده وان حال  
حولها بأنفسها في حال حول الثانية نافسة فلا زكاة وبالمتجدة  
عن سلع التجارة بل بيع كغلة عبء وكتابته وشمه مشتري الا  
الموتبة والصوي التام وان اكتمل وزرع للتجارة زكى وهل بشم

كون البذر لها ثمره لان اذ لم يكن أحدها للتجارة وان وجبت زكاة  
في عينها زكى ثم زكى الثمن لحول التزكية وإنما يزكى حين ان  
كان أصله عينا ببيع او عرض تجارة وقبض عينا ولو بعبه او  
إحالة كهل بنفسه ولو تلبى المثلج او بعائنه جمعها ملج وحول او  
معدن على المقول لسنة من أصله ولو لم يتأخيه ان كان عن  
كعبه او أرض لان عن مشتري للغبية وباعه لأجل فلكل وعن إجارة  
او عيني مبادي فولان وحول المثلج من الثمن لان ان نفى بعد الوجوب  
ثم زكى المقبوض وان قل وان اقتضى دينارا فآخى باشتري بكل  
سلعة باعها بعشرين فإن باعها او احدها بعد شراء الأخرى  
زكى الأربعين والا احدا وعشرين وطع لاختلاف احواله آخى لأول  
عكس العوائد والافتضاء مثله مضلعا والبعائنه للمأخر منه فإن  
اقتضى خمسة بعد حول ثم استعاد عشرة وأنفعا بعد حولها ثم  
اقتضى عشرة زكى العشرتين والأولى ان اقتضى خمسة وإنما يزكى  
عيني لان زكاة في عينه ملج معاوضة بنية تجر او مع نية غلة او  
فنية على الاختار والمثلج لان بلد نية او بنية فنية او غلة او هما  
وكان كأصله او عينا وان قل وبيع بعين وان لاستهلاكه فكالمدين  
ان رصده به السوق والا زكى عينه ودينه النفقة الحال المجهو والا  
فوقه ولو ضعاف سلع كسلعه ولو بارت لا ان لم يجه او كان فرضا  
وتوالت ايضا بتفويج الفرض وهل حوله للأصل او وسط منه ومن  
الإدارة تاويلان ثم زيادته ملغاة بخلاف حلي التتمي والفتح والمثلج  
من مجلس والمكاتب يجهن كغيره وانتفل الممار للاحتكار وهما للغبية  
بالنية لان العكس ولو كان أولا للتجارة وان اجتمع إجارة واحتكار  
وتساويا او احتكم الاكثر بكل على حكمه والا فالجميع للإجارة ولا  
تقوم

تقوم الاواني وفي نفوس الكفار تحول من اسلامه او استغباله بالهون فولان  
والغرض الحاضی يزكيه ربه ان اعارا او العامل من غير وصبر ان  
غاب بزكي لسنة الفصل ما فيها وسقط ما زاد قبلها وان نفى  
ملك ما فيها وأزيت وأنفص فصي بالنفص على ما قبله وان احتكم  
او العامل بكالعين ونجحت زكاة ماشية الغرض مطلقا وحسبت  
على ربه وهل عبيد كذا او تلغى كالنفقة تاويلان وزكي ربح  
العامل وان قل ان افام بيع حول وكذا حمين مسلمين بك عين  
وحصة ربه بهنحه نصاب وفي كونه شيكا او اجيرا خلاي ولا  
تسقط زكاة حرث وماشية ومعين بعين او فقي او اسي وان ساوى  
ما بيع الا زكاة فخر عن عبد عليه مثله بخلاي العين ولو عين  
زكاة او مؤجل او كهر او نفقة زوجة مطلقا او ولد ان حكم به  
وهل ان لم يتقدم يسر تاويلان او والي يحكم ان تسلي لا بعين  
كجارة او هدي الا ان يكون عنده معش زكي او معين او فيه  
كتابة او رغبة معبر او حكمة معتق لأجل او مخيم او رغبته من  
مجمعه له او عده عين حل او فيه مهجو او عي حل حوله ان  
بيع وقوم وقت الوجوب على مجلس لا ابق وان رجي او عين ان  
لم يرح وان وهب العين او ما يجعل فيه ولم يحل حوله او مر لكوحي  
نفسه بستين دينارا ثلاث سنين حول فلا زكاة ومعين مأية له  
مأية محرمة ومأية رجبية يتي الاولى وزكيت عين وقعت للسلي  
كنبات وحيوان او نسله على مساجد او غير معين كعليهم ان  
توتى المالك تعفته والا ان حصل لكل نصاب وفي الخاف ولد فلان  
بالعينين او غير فولان وانما يتي معين عين وحكمه للإمام  
ولو بأرض معين الا مملوكة لمصالح له وطع بغية عفه وان تراخي

العهل لا معادن ولا عرق آخر وفي ضغ فائز حال حولها وتعلو  
 الوجوب بإخراجها أو تصغيره ترده وجاز دفعه بأجرة غير نفقة  
 على أن الفسخ للمجموع له واعتبر مله كل ونجزه كالقراض فولا  
 وفي قدرته الخس كالركاز وهو من جاهلي وان بشط أو اقل أو  
 عيضا أو وجرع عبد أو كافر إلا لكبي نفقة أو عهل في تخلصه بغير  
 مال كاه وكه حجر فبي والصلب فيه وبافيه ماله الأرض ولو جيتا  
 والآن بلواجره والا من المصالحين فله ان أن يجرع رب بار بها  
 فله وجرع مسلح أو عبي لقصة وما لفضه البحر كعبر بلواجره بلان  
 تخسيس ،

**فصل** ومم فيها فغيري ومستكين وهو أحوج وضفا ان لم يبه  
 ان أسل وتحرر وعيم كفاية بغيره أو إنفاق أو صنعة وعيم بنوة  
 لهاش والمقلب بحسب على عيم وجاز مولا في وفاء على الكسب  
 وماله نصاب ودفع أكثر منه وكفاية سنة وفي جواز دفعها لمدين  
 في أخيهما ترده وجاب ومم في حر عدل عال بحكمها غير هاتهي  
 وكام وان غنيا وبطي به وأخيه الفهم بوصفیه ولا يعصى حارس  
 البعض منها وموئى كام ليسل وحكمه باق ورفيق مؤمن ولو يعيب  
 يعتق منها لا عفة حمية فيه وولاؤه للمسلمين وان اشترطه له أو  
 فدا أسيا لم تجبه ومدين ولو مات تحبس فيه ان في فساد ولا لأخيهما  
 ان ان يتوب على الإحسان ان اعصى ما بير من عين وفصل  
 غيرها ومجاهد وآلته ولو غنيا فحاسوس ان سور ومم كب وعييب  
 محتاج لما يوصله في غير معصية ولم نجد مسلما وهو ملي ببلد  
 وضفا وان جلس نزعته منه كغاز وفي غار يستغني ترده ونهب  
 إيثار المضطر دون عموم الإصناف والاستنابة وقد تجب وكه له  
 حينئذ

حينئذ تخصيص فريده وهل يمنع إعطاء زوجة زوجها أو يكف  
 تاويلان وجاه إخراج ذهب عن ورق وعكسه بصري وفته مضلعا  
 بغية الستة ولو في نوع لا صياغة فيه وفي غيره ثمة لا كس  
 مسكوط إلا لسبط ووجب نيئها وتعرفتها موضع الوجوب أو فريده  
 لا لأعدم وأكثرها له بأجرة من اليه ولا بيعت واشتري مثلها كعدم  
 مستحق وقدم ليصل عنه الخول وان قدم معشرا أو عينا أو عرضا  
 قبل القبض أو نفلت لدونهم أو دعت باجتماع لغير مستحق وتعذر  
 ردّها إلا للإمام أو ضاع بدفعها لجاني في صفاها أو بغية له تجي لا  
 ان أكف أو نفلت لملكهم أو فدمت بكشهم في عين أو ماشية فان  
 ضاع المفعوم فعن الباقي وان تلبى جز فصاب ولم يمكن الإداء  
 سقطت كعزلها بضاعت لا ان ضاع أصلها وحين ان أخرها عن  
 الخول أو أدخل عشم معرضا لا محصنا وإن فتم ثمة وأخذت من تركة  
 أميت وكثرها وان بفتال وأتب ودعت للإمام العدل وان عينا وان  
 عثر عبدة بحرية عناية علي الترحم وزكى مسامي ما معه وما غاب  
 ان لم يكن مخرج ولا ضرورة ،

**فصل** يجب بالستة صاع وجهوه عنه فضل عن فوته وفوت  
 عياله وان بتسلي وهل بأول ليلة العبد أو اليه خلاص من أغلب  
 الفوت من معشر أو أفد غبي علس لا ان يفتات غبي وعن كل  
 مسلح مونه بفرابة أو زوجية وان لأب وخادمها أو رقي ولو مكاتبا  
 وأبغا رجي ومبيعا بمواضعة أو خيار ومخدما لا تحرية فعلى مخدمه  
 والمشتري والمبعث بفدر امال ولا شيء على العبد والمشتري فاسدا  
 على مشتريه ونطب إخراجها بعد الحجر قبل الصلاة ومن فوته  
 الأحسن وغيلة الفصح إلا الغلت ودفعها له وال ففرا أو رقي يومه

وللأمام العدل وعدم زيارته وإخراج المسافر وإخراج أهله وجمع  
صاع لمساكين وأصع لواحد وفوته الأذن إلى الشئ وإخراجها قبله  
بكالسيومين وهل مضللا أو مفرق تناويلان ولا تسقط محبة زمنها  
وأما تدفع حر مسلح فغير،

## باب

يثبت رمضان بكهال شعبان أو برؤية عدلين ولو بحكمهم فإن  
في يوم بعد ثلاثين صكوا كذا أو مستعينة وعم أن فعل بها عندها  
لا يمنعها إلا كاهله ومن لا اعتناء له بأمه وعلى عدل أو مخرج  
رفع رؤيتها واختار غيرها وإن اضموا بالفضاء والكفارة إلا  
بتاويل فتاويلان لا يمنع ولا يعرض منعه بشؤال ولو أمن الكهول  
لا يمنع وفي تلخيص شاهد أوله وآخره وآخره وآخره وآخره  
بشاهد ثم ورؤيته نهارا لليلة وإن ثبت نهارا امسك ولا كقران  
انتهى وإن غيمت وفي يوم فصيحته يوم الشد وصح عارث وتكثروا  
وفضاءا ولنذر صاعب لا احتياضا ونهب إمساكه ليتحقق لا تركه  
شاهد بين أو زوال عذر مباح له البعض مع العلم برمضان كحضرم  
بلغاهم وفي زوجة نصرت وكفى لسان وتجبيل فم وتأخير مرور  
وصوم بسعي وإن علم دخوله بعد الحج وصوم يوم عرفة أن في  
نحو وعشي أي الحجة وعاشورا وتاسوعاء والعشر ورجب وشعبان  
وإمساك بغية اليوم من اسلم وفداؤه وتجبيل القضاء ومتابعته لكل  
صوم في يلزم متابعه وفيه بكصوم تمتع أن في يحق الوقت وفدية  
لهم وعكش وصوم ثلاثة من كل شهر وكفى كونها البيضا  
كسنة من سؤال وعوف ملح وعليه ثم بهجته ومداواة حق زمنه إلا  
لخوي



نحوي صهر ونذر يوم مكر ومفجأة جاع كغيلة وعظمى ان غلبت  
السلامة والا حمت وجماعة مريض فلف وتطوع قبل نذر او قضاء  
ومن لا تمكنه رؤية ولا غيرها كاسير كهل الشهور وان التبت  
وخر شهر صامه والا تخي واجزا ما بعن بالعدة لان قبله او بهي  
على شكه وفي مصافحه تيمم وحجته مطلقا بنية مبينة او مع  
الجم وكعت نية لا يجب تتابعه لان مسووع ويوم معين ورويت  
على الاكتفاء فيها لان انقطع تتابعه بكسر ص او سمي وبغلاء  
ووجب ان طهرت قبل الجم وان لحضة ومع القضاء ان شكت  
وبغفل وان جن ولو سنين كنية او اغمي يوما او جلته او اقله ولم  
يسلم اوله بالقضاء لان ان سلم ولو نكبه وبطل جاع واخراج مني  
ومني وفيه وايصال متعلل او غيب على المختار طعمته بحفنة  
عائع او حلق وان من انى واخذ وعين وتخوير وفيه وبلغم ان امكن  
صرحه مطلقا او غالب من مضحكة او سواها وفضى في الفرض  
مطلقا وان بصب في حلقه نائما كجماعة نائمة وكأكله شاكرا في  
الجم او ضما الشد ومن لم ينظر ليله افتدى بالمستعمل والا احتاط  
الا المعين مرضى او حيض او نسيان وفي النعل بالعمى الحرام ولو  
بضائق بت الا لوجه كواله وشيخ وان لم يحلها وكقران تعبه بلا  
تاويل فريب وجعل في رمضان فلف جاعا او رفع نية نهارا او  
أكل او شربا بعم فلف وان باستباح بخوزا او منيا وان بإمامة فمى  
الا أن يخالي عاقبه على المختار وان أمنى بتعمه نفقة فتاويلان  
بإضعام ستين مسكينا لكل ممة وهو الا فضل او صيام شهري او  
عتق رقبة كالفهار وعن أمة وضئها او زوجة اكرهها نيابة فلا  
يصوم ولا يعتق عن أمة وان أعسى كبرت ورجعت ان لم تصم

بالأقل من الرقبة وكَيْل الصَّعَامِ وَفِي تَكْبِيرِهِ عَنْهَا أَنْ تَرْتَعِبَهَا عَلَى  
الْقُبْلَةِ حَتَّى أَفْزَلَا تَأْوِيلَانِ وَفِي تَكْبِيرِ مُكِّي رَجُلٌ لِيَجَامَعَ فَوَلَانِ  
لَا أَنْ أَبْصُرَ نَاسِيَا أَوْ لِي يَغْتَسِلَ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ أَوْ تَحْتَ فَرْجِهِ أَوْ فِيهِ  
يَلَا أَوْ سَاقِي حُوزِ الْفَصْرِ أَوْ رَأَى شَوَّالَ نَهَارًا فَضَتُّوا الْإِبَاحَةَ بِخَلَابِ  
بَعِيدِ التَّأْوِيلِ كَمَا وَلِي يُفْعَلُ أَوْ تُخَيَّرُ لِي حَمَّ أَوْ تُحْيَى لِي حَصَلُ أَوْ  
جَامَةٍ أَوْ غَيْبَةٍ وَلِي مَعَهَا الْقَضَاءُ أَنْ كَانَتْ لَهُ وَالْقَضَاءُ فِي التَّضَوُّعِ  
مُوجِبًا وَلَا فَضَاءَ فِي غَالِبٍ فِي وَغَبَابٍ وَغُبَارٍ ضَمِيرٍ أَوْ دُفِينٍ أَوْ  
كَيْلٍ أَوْ جَبَسٍ لَصَانَعِهِ وَخَفْنَةٍ فِي إِحْلِيلٍ وَهَنِي جَانِبَةٍ وَمَنِيٍّ  
مُسْتَنْخِجٍ أَوْ مَخِيٍّ وَفَرِجٍ مَأْكُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ أَوْ مَرِجٍ ضُلُوعِ الْبَحْرِ وَجَارِ  
سَوَاطِ كُلِّ النَّهَارِ وَمُضْحَضَةٍ لِعُضْشٍ وَأَصْبَاحٍ تُجَنَابَةٍ وَصَوِّعٍ هَمٍّ  
وَجُعَةٍ بَفْطٍ وَبُغْيٍ بِسَقِيٍّ فَصَرَّ شَرَعَ فِيهِ فَبِلَ الْبَحْرِ وَلِي يَنْوِيهِ فِيهِ  
وَالْأَنْ فَضَى وَلَوْ تَضَوُّعًا وَلَا كَقَارَةِ الْإِنْ أَنْ يَنْوِيهِ بِسَبْرِ كَعْضَةٍ بَعْدَ  
دُخُولِهِ وَمَرَضِي خَابِ زِيَادَتِهِ أَوْ تَهَامَتِهِ وَوَجِبَ أَنْ خَابَ هَلَاكًا أَوْ  
شَدِيدَةً أَعَى تَحَامِلٍ وَمُرَضِعٍ لِي عَمَلُهَا اسْتِجَارٍ أَوْ غِيٍّ خَافَتَا عَلَى  
وَلَدَيْهَا وَالْأَجْهَةُ فِي مَالِ الْوَلَدِ لِي هَلْ مَالِ الْإِنْبِ أَوْ مَالِهَا تَأْوِيلَانِ  
وَالْقَضَاءُ بِالْعَدَّةِ بِزَمَنِ أَبْيَحِ صَوْمِهِ غِيٍّ رَمَضَانَ وَتَهَامَتِهِ أَنْ عَمَلُ فَضَاءٍ  
وَفِي وَجُوبِ فَضَاءِ الْقَضَاءِ خَلَابِي وَأَعْتَبَ الْمُفْعِلُ عَمَلًا إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ تَأْنِيًا  
وَالضَّعَامُ مُرٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُعَرَّرٌ فِي فَضَاءِ رَمَضَانَ مُثْلُهُ عَنْ كُلِّ  
يَوْمٍ مُسْكِينٍ وَلَا يَعْتَدُ بِالْهَانَةِ أَنْ أَمَكَتْ فَضَاؤُهُ بِشَعْبَانَ لَا أَنْ أَتَّصَلَ  
مِنْهُ مَعَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ وَمَنْعُورُهُ وَالْأَكْثَرُ أَنْ أَحْتَمِلَهُ لِعَقْضِهِ بَلَا  
نِيَّةٍ كَشَفِيٍّ ثَلَاثِينَ أَنْ لِي يَبْدَأُ بِالْهَلَالِ وَابْتِدَاءُ سَنَةٍ وَفَضَا مَا لَا  
يَحْتَاجُ صَوْمَهُ فِي سَنَةٍ إِلَّا أَنْ يَسْهَبَهَا أَوْ يَفْوَلَّ هَذَا وَيَنْوِي بِأَفْهَامِهَا بِهَوٍّ  
وَلَا يَلْزِمُ الْقَضَاءُ بِخَلَابِي مُضِيٍّ لَسَمِيٍّ وَوَصْبِيَّةُ الْفِدْوَمِ فِي يَوْمٍ  
فَدْوَمَهُ

فحرمه ان فيم ليلة غير عيد والآن فلا وصيام الجمعة ان نسي  
اليوم على الغنم ورابع الفجر لنداءه وان تعيينا لا سابقه الا ما فتح  
ان تتابع سنة او شعبي او اقليم وان نوى بمصطنع في سبعة اشياء او فضاء  
المخرج او فواء ونحوها في تحريم عن واحد منها وليس لها احتياج لها  
زوج تصوغ بلا إذن ،

## باب

الاعتكاف نافلة وصحته مسلي متى مطلق صوم ولو نظر ومعه الا  
من فرضه الجمعة وتجب به بالجماع مما تجب فيه الجمعة والآن خرج  
ويصل كبري أبيه لان جنازتها معا وكشهاق وان وجبت وتوبة  
بالمسجد او تنفل عنه وكره وكهبط صومه وكسكه ليل وفي  
الحاق الكتاب به تاويلان وبعد وضوء وقبله شهوة وليس ومباشرة  
وان لحائض ناسية وان أعين لعبد او امرأة في نظر فلا منع كغيره ان  
دخل وانتم ما سبق منه او عرق الا ان تحريم وان يعرق موت متنفذ  
ويبطل وان منع عبرك نظرا فعليه ان عتق وان منع مكاتب بسببه  
ولم يوم ان نذر ليلة لا بعضي يوم وتتابعه في مصلغه ومنوبه  
حين دخوله كهطلق الجوار لان النهار فقط قبلاللفظ ولا يلزم فيه  
حينئذ صوم وفي يوم دخوله تاويلان وانما سأل لنظر صوم به  
مطلقا والمساجد الثلاثة فقط لنداء عكوي بها والآن فيموضع  
وكه أكله خارج المسجد واعتكافه عني مكه ودخوله منه له وان  
لغائط واشتغاله بعلم وكتابته وان مكها ان كشي وفعل غير ذلك  
وصلاة وتلاوة كعبان وجنازة ولو لاصفت وصعوك لئان عمار او  
سبح وترثبه للإمامة وإخراجة لحكومة ان في ليلة به وجاز إقراره

فَمِنْ أَنْ وَسَلَامُهُ عَلَى مَنْ عَمَّ بِهِ وَتَضَيُّعُهُ وَأَنْ يَنْتَهِجَ وَيُنَاجِيَ بِمَجْلِسِهِ  
وَأَخَذَهُ إِذَا خَرَجَ لِكُفْسَلِ جُعَّةٍ ظَهْرًا أَوْ شَارِبًا وَانْتِظَارُ غَسَلِ ثَوْبِهِ  
أَوْ تَجْبِيعِهِ وَنُدْبُ إِعْدَادِ ثَوْبٍ وَمَكْنَتُهُ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَدَهْوَلُهُ قَبْلَ  
الْغُرُوبِ وَحُجَّ أَنْ يَدْخُلَ قَبْلَ الْهَجْرِ وَاعْتِكَافُ عَشِيٍّ وَبَأْخَرُ الْمَسْجِدِ  
وَبِرْمَظَانِ وَبِالْعَشِيِّ الْآخِرِ لِلَّيْلَةِ الْقَدَرِ الْغَالِيَةِ بِهِ وَفِي كَوْنِهَا بِالْعَامِ  
أَوْ بِرْمَظَانِ خَلَابِيٍّ وَانْتِغَلَّتْ وَالْمَرَاءُ بِكَسَابِعَةٍ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَنِي وَالِ  
إِحْمَاءٍ أَوْ جَنُوزٍ كَانَ مُنْعَ مِنَ الصَّوْمِ لِمَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ عَيْدٍ وَخَرَجَ  
وَعَلَيْهِ حُرْمَتُهُ وَأَنْ أَخِيَّ بِطَلِّهِ أَلَّ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ وَأَنْ اشْتَرَطَ  
سَفَوْتَهُ الْفَضَاءُ لِي يُعْرِقَ ،

## بَاب

فُرْجَى الْحَجِّ وَسُنَّتِ الْعَهْدِ مَمَّةً وَفِي جُورِيَّتِهِ وَتَرَاحِيهِ لِحُجَّى الْعَوَاتِ خَلَابِيٍّ  
وَحُكْمَتِهَا بِالْإِسْلَامِ فَحَيْثُمُ وَلِيٍّ عَنِ رَضِيعٍ وَجُرَّةٍ فَمِنْ الْحَرَمِ وَمُضْطَبِّقٍ  
لَا مُعْمَى وَالْمُهَيِّزُ بِإِذْنِهِ وَلَا فَلَهُ تَحْلِيلُهُ وَلَا فَضَاءُ لَخَلَابِيٍّ الْعِيدِ وَأَمَّا  
مَقْدُورُهُ وَالْأَنْبَابُ عَنْهُ أَنْ فِيلَهَا كُضُوبًا لَا كَتَلِيَّةً وَرُكُوعٍ وَاحْضَمَّجَ  
الْمُوَافَقِ وَزِيَارَةِ النِّعْمَةِ عَلَيْهِ أَنْ خِيَّيَ ضَيْعَةً وَلَا فَوَلِيَّهُ تَجْزَاءُ صِيْدٍ  
وَعَدِيَّةً بَلَا ضَرُورَةَ وَشَرُّهُ وَجُوبَهُ كُوفُوعُهُ فُرْضًا حَيَّةً وَتَكْلِيْفِيٍّ  
وَفَتْ إِحْرَامَهُ بَلَا نِيَّةٍ نَعْلٍ وَوَجَبَ بِاسْتِطَاعَةٍ بِإِمَّاكَانِ الْوُصُولِ بَلَا  
مَشَقَّةٍ عَظْمَتٍ وَأَمِنْ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ إِلَّا لَأُخَذَ ظَالِمٌ مَا فَلَّ لَا يَنْكُثُ  
عَلَى الْإِضْمَهِ وَلَوْ بَلَا زَائِدٍ وَرَاحِلَةٍ لَتَيَّ صَنْعَةً تَقُومُ بِهِ وَفَعَّرَ عَلَى  
الْمَشِيِّ كَأَحْيَى بَغَائِمٍ وَالْأَنْبَابُ اعْتَبَرُ الْمَعْجُوزُ عَنْهُ مِنْهَا وَأَنْ يَكُنْ وَلِيٍّ  
زَنَى أَوْ مَا يُبَاعَ عَلَى الْمَعْلَسِ أَوْ بِإِغْتِفَارِهِ أَوْ تَهْكِهِ وَلَرَكٍ لِلصَّفَةِ أَنْ  
لِي تَحْشَ هَلَاكَ لَا بَعْدِيْنِ أَوْ عَصِيَّةٍ أَوْ سُؤَالٍ مُضْلَعًا وَاعْتَبَرُ مَا يُرَى بِهِ  
أَنْ

ان خشي ضياعا والبحر كالبر ان يغلب عضبه او يضيّع ركن  
 صلاة لكفيه وامرأة كالمجل ان يبعده مشي وركوب بحر ان  
 تخشى مكان وزمان مخم او زوج كم جفة أمت بعرض وفي الانكسار  
 بنساء او رجال او بالجموع تروء وحج بالعمام وعصى وفصل حج على  
 نحو الان لغوي وركوب ومغتب وتضوع وثية عنه بغية كصفحة  
 ودعاء واجارة ضمان على بلاغ بالمضونة كغية وتعينت في  
 الاضلاق كصفات الميتم وله بالحساب ان مات ولو عتقه او صا  
 والبغاء لغابل واستوجر من الانتهاء ولا يجوز اشتراط كصدي تمتع  
 عليه وحج ان لم يعين العام وتعين الاول وعلى عام مطلق وعلى  
 الجمالة وحج على ما فهم وجنى ان وقى دينه ومشى والبلاغ  
 اعضاء ما ينفعه بها وعودا بالغري وفي هدي وفدية لم يتعد  
 موجبها ورجع عليه بالسري واستقر ان مرف او أحمر ومريض وان  
 ضاعت قبله رجع والا فنفقته على آجه ان أن يوصي بالبلاغ فيه  
 بغية ثلثه ولو فسح واجزا ان قدم على عام الشرط او تها الى زيارة  
 ورجع بفسخها او خالي افرادا لغية ان لم يشترطه الميتم والان فلا  
 كتمتع بفهم ان او عكسه او بها بافراد او ميفاتا شرط وفسخت ان عيّن  
 العام او عدم كغية وفهم وصم به لنفسه وأعاد ان تمتع وهل  
 تبع ان اعتمر لنفسه في المعين أو ان أن يرجع للميتم فيكم عن  
 الميتم فيجزئه تاويلان ومنع استنابة صحيح في مرضي ولا كتم كبد  
 مستطيع به عن غية واجارة نفسه ونفقات الوصية به من الثلث  
 وحج عنه حج ان وسيع وقال حج به لامنه والان هيران كوجوه  
 بأقل او تصوع غية وهل ان أن يقول حج عني بكذا صحيح تاويلان  
 ويصح المسوى وان زاد على أجرته لمعين لا يركن فهم اعضاء له

وَاِنْ عَيَّنَ عَمِيَّ وَارِثًا وَلَمْ يُسَمِّ زَيْدًا اِنْ لَمْ يَرْضَ بِاَحَدٍ مِّثْلَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ  
 تَبَيَّنَ لَمْ يَوْجَرْ لِلصَّوْرَةِ بَعْضُ غَيْرِ عَمِيٍّ وَصِيٍّ وَاِنْ امْرَاةً وَلَمْ يَضْمَنْ  
 وَصِيًّا دَفَعَ لَهَا مَخْتَصِمًا وَاِنْ لَمْ يَوْجَدْ عَمًا سَوَّى مِنْ مَكَانِهِ ثُمَّ مِنْ  
 الْمَمْلُوكِ وَلَوْ سَوَّاهُ اِلَّا اَنْ مَنَعَ مِيرَاثًا وَلِزِمَهُ الْحَجُّ بِنَفْسِهِ لَئِنْ شَهِدَ  
 اِلَّا اَنْ يُعْمِيَ وَفَامَ وَاَرْتَدَّ مَقَامَهُ فِي مَنْ يَأْخُذُ فِي حُجَّةٍ وَلَا يَسْفُكُ  
 مَرَضًا مِنْ حَجٍّ عَنْهُ وَلَهُ اَجْرُ النِّعَةِ وَالْعَدَاءِ وَرُكْنُهَا الْاِحْرَامُ وَوَقْتُهِ  
 الْحَجُّ شَوَّالٌ لِحَرِّ الْحُجَّةِ وَكُنْهُ قَبْلَهُ كِهْكَانُهُ وَفِي رَابِعِ تَمَدُّدٍ وَحَجٍّ وَلِلْعَمِيَّةِ  
 اَبَدًا اِلَّا فُتِحَ بِحَجٍّ لِحُكْمِهِ وَكُنْهُ بَعْدَهَا وَفِي رَابِعِ الْاَبْعَ وَمَكَانُهُ  
 لَهُ لِلْفَقِي مَكَّةُ وَنُدُبُ الْمَسْجِدِ كَمُوجِ عِي النَّعَسِ طَيِّفَانُهُ وَلَهَا وَلِلْفَقِي اِنْ  
 الْحِجْلُ وَالْجَعْرَانَةُ اُولَى فِي التَّنْعِيمِ وَاِنْ لَمْ يَخْرُجْ اَعَادَ طَوَافَهُ وَسَعْيَهُ  
 بَعْدَ وَاحِدٍ اِنْ حَلَفَ وَلَا بَلَّغَهَا دَوَّ الْحُلَيْعَةِ وَالْحُجَّةُ وَيَلْبَسُ وَفِي  
 وَحَاتٍ عِمْرًا وَمَسْكَنًا دُونَهَا وَحَيْثُ حَادَى وَاحِدًا اَوْ مَرَّ وَلَوْ بِبَحْرٍ اِلَّا  
 كِهْكَانِي عَمْرًا بِالْحُلَيْعَةِ فَهُوَ اُولَى وَاِنْ لَحِصَ رُجِي رَفَعَهُ كِاِحْرَامِهِ  
 اَوَّلَهُ وَاِزَالَةَ شَعْنِهِ وَتَمَدُّدُ اللَّعْظِ بِهِ وَالْمَارُّ بِهِ اِنْ لَمْ يَمُرَّ مَكَّةَ اَوْ كَعْبَةَ  
 فَلَا اِحْرَامَ عَلَيْهِ وَلَا عَمَّ وَاِنْ اَحْرَمَ اِلَّا الصَّوْرَةَ الْمُسْتَضِيْعَ فَيَتَوَلَّى اِنْ  
 وَمُرَّ بِهَا اِنْ تَمَدَّدَ اَوْ عَادَلَهَا لَأَمَرَ بِكَفْلِهِ وَاِنْ وَجِبَ الْاِحْرَامُ وَاَسَاءَ  
 تَارَكَهُ وَلَا عَمَّ اِنْ لَمْ يَفْصِدْ نَسَكَهُ وَلَا رَجَعَ وَاِنْ شَارَفَهَا وَلَا عَمَّ وَلَوْ عَلِمَ  
 مَا لَمْ يَخْفَى فَوَنَّا بِالْعَمِّ كَمُاجِعٍ بَعْدَ اِحْرَامِهِ وَلَوْ اَمْسَدَ لَا بَاتَ وَاَتَمَّ  
 يَنْعَمُ بِالنِّيَّةِ وَاِنْ خَالَفَهَا لَعُظْمُهُ وَلَا عَمَّ وَاِنْ جَمَعَ مَعَ فَوَلَّ اَوْ فَعَلَ  
 تَعَلَّافًا بِهِ بَيَّنَّ اَوْ اَبْهَمَ وَصَمَّ بِهِ الْحَجُّ وَالْفِيَاثُ لَفِيَّانٍ وَاِنْ نَسِيَ فَمِنْ اِنْ  
 وَنَوَى الْحَجَّ وَتَبَيَّنَ مِنْهُ بَعْضُ كَشْكَةِ الْاَمْرِ اَمْ تَمَتَّعَ وَلَغَا عَنْهُ عَلَيْهِ  
 كَالثَّانِي فِي حَتَمِينَ اَوْ عَوْرَتَيْنِ وَرَفَضَهُ وَفِي كِاِحْرَامِ زَيْدٍ تَمَدَّدَ وَنُدُبُ  
 اِمْرَاءٍ ثُمَّ فَمِنْ اِنْ يَأْخُذُ بِهَا وَفَدَّهَا اَوْ يُبَدِّلُهَا بِصَوَابِهَا اِنْ حَتَمَ  
 وَكَهْلَهُ

وكيله ولا يسعى وتندرج وكه قبل الركوع لا يعرض وحج بعد سعي  
 وحرم الخلق واحد لتأخيه ولو جعله ثم تمتع بأن حج بعدها وان  
 بغى ان وشرك معها عدم إقامة عمته او عى ضرورى وقت جعلها وان  
 بانفصاع بها او خرج لحاجة لا ان انقطع بغيرها او فطم بها ينوي الإقامة  
 ونائب لدى أهليين وهل الا أن يفهم بأحدهما اكتم فيعتبر تأويلان  
 وحج من عامه والمتمتع عدم عود لبلد او مثله ولو بالجهاز لا بأقل  
 وجعل بعض ركنها في وقتها وفي شرط كونها عن واحد ثم عدم  
 التمتع يجب بإحرام الحج واجزأ قبله ثم الصواب لها سبعا بالصومين  
 والستين وبصل بمحدث بناء وجعل البيت عن يساره ومخرج كل البدن  
 عن الشاة روان وستة اذرع من الحج ونصب المقبل فامته داخل  
 المصحف وولاء وابتداء ان فضع لجنابة او نغبة او نسي بعضه ان فمغ  
 سعيه وفطعه للبريضة ونائب كمال الشوط وبنى ان رعى او علم  
 بنجس واعاء ركعتيه بالفرب وعلى الاقل ان شط وجاز بسفائى  
 لرحمة والا اعاء ولم يرجع له ولا دم ووجب كالسعي قبل عرفة ان  
 احرم من الحبل ولم يرافق ولم يهجرى عنهم ولا سعى بعد الإفاضة والا  
 بعد ان فطم ولم يبعث ثم السعي سبعا بين الصبا والمهوية منه البدن  
 منه والعودة أخرى وصحته بتفطم طواب ونوى فرضيته والا فطم ورجع  
 ان لم يحج طوابي عنها حرما واعتدى لحلقه وان احرم بعد سعيه حج  
 بفارق كطوابي القعود ان سعى بعرض واقتصر والإفاضة الا أن يتطوع  
 بعرض ولا دم حلال الا من نساء وصبي وكه الصبي واعلم والاكتم ان  
 وخي ولحج حضور جزء عرفة ساعة ليلة النحر ولو مران نواه او  
 بإفهام قبل الزوال او اخطأ الجمع بعاشر ففقد لا الجاهل كبطن عرنة  
 واجزأ بمسحها بكى وصلّى ولو بات والستة غسل متصل ولا دم

وَنُحِبُّ بِالْمَدِينَةِ لِلْعَلِيَّةِ وَلِدُخُولِ غَيْرِ حَائِضٍ مَكَّةَ بِصَوَى وَلِلْوُفُوفِ  
 وَلِبَسِ إِزَارٍ وَرِجَاءٍ وَتَعْلِينَ وَتَغْلِيَةً هَدْيٍ ثُمَّ إِشْعَارُهُ ثُمَّ رُكْعَتَانِ وَالْبِرْصَى  
 فَجَهْرٌ ثُمَّ إِذَا اسْتَوَى وَالْمَاشِي إِذَا مَشَى وَتَلْبِيَةً وَجَعَدَتِ لَتَغْيِيرِ حَالٍ  
 وَخَلَى صَلَاةٍ وَهَلْ لَمْكَةٍ أَوْ لِلضَّوَابِ خَلَايَ وَإِنْ تَرَكْتَ أَوَّلَهُ فَدَعِ  
 أَنْ خَالَ وَتَوَسَّطَهُ فِي عُلُوِّ صَوْتِهِ وَجِيهًا وَعَاوَدَهَا بَعْدَ سَعْيٍ وَإِنْ  
 بِالْمَسْجِدِ لَمْ يَوَاجِ مَضَى عِمَّةً وَفَعِي مَكَّةَ يَلِيَّ بِالْمَسْجِدِ وَمَعَهُ الْمُهَافَاتِ  
 وَجَانَّتِ النَّجَّ لِلْفَرَمِ وَمِنْ الْجَعْرَانَةِ وَالتَّنْعِي لِلْبَيُوتِ وَالضَّوَابِ الْمَشِي وَالْأَ  
 فَتَمَّ لِقَاءَهُ لِي يُعَرِّقَ وَتَغْيِيلُ هَمٍّ بَعْدَ أَوَّلِهِ وَفِي الصَّوْتِ فَوَلَانِ وَلِلزَّجَّةِ  
 دَاسٌ بِيَدِ ثُمَّ عُمُودٌ وَوَضْعًا عَلَى فَيْهِ ثُمَّ كَتَمَ وَالِدَعَاءَ بِلَا حَتَّةٍ وَرَمَلُ  
 رَجُلٍ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى وَلَوْ مِثْلًا وَصَبِيًّا حُلَا وَلِلزَّجَّةِ الْخَافَةِ  
 وَلِلسَّعِي تَغْيِيلُ الْهَمِّ وَرُفَيْتُهُ عَلَيْهَا كَأَمْرًا أَنْ خَلَا وَإِسْرَافٌ بَيْنَ  
 الْأَخْضَرَيْنِ بَوَاقِ الرَّمْلِ وَدَعَاءُ وَفِي سَيِّئَةٍ رُكْعَتِي الضَّوَابِ أَوْ وَجُوبِهَا  
 تَمْدِيدُ وَنَدْبًا كَالْإِحْرَامِ بِالْكَامِ وَنَ وَالْإِخْلَاصِ وَبِالْمُهَافِ وَدَعَاءُ بِالْمُتَنَمِّ  
 وَاسْتِلَاحُ الْهَمِّ وَالْيَمَانِيَّةِ بَعْدَ الْأُولَى وَافْتِخَارٌ عَلَى تَلْبِيَةِ الرَّسُولِ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدُخُولُ مَكَّةَ نَهَارًا وَالْبَيْتِ وَمِنْ كَدَاءٍ مُدْنَقٍ وَالْمَسْجِدِ  
 مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ وَخُرُوجُهُ مِنْ كُدَى وَرُكُوعُهُ لِلضَّوَابِ بَعْدَ  
 الْمَغْرَبِ قَبْلَ تَنْقِيلِهِ وَبِالْمَسْجِدِ وَرَمَلُ هَمٍّ مِنْ كَالْتَّنْعِي أَوْ بِالْإِجَاضَةِ  
 مُرَافِقٌ لَا تَصَوِّعَ وَوَدَاعَ وَتَنْهَ شَيْبَ مَا زَمِعَ وَنَفْلُهُ وَلِلسَّعِي شَرْطُ  
 الصَّلَاةِ وَخُضْبَةٌ بَعْدَ ظَهْرِ السَّابِعِ مَكَّةَ وَاحِدٌ يُخَيِّمُ بِالْمُنَاسِبِ  
 وَخُرُوجُهُ يَلْتَمِسُ فَخَرًا مَا يُدْرِكُ بِهَا الظُّمَى وَبَيَّاتُهُ بِهَا وَسِيَّهُ لَعِمَّةً  
 بَعْدَ الصَّلُوعِ وَنَهْوُهُ بِتَمِيمَةٍ وَخُضْبَتَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ ثُمَّ أَكْثَرُ وَجَعٌ بَيْنَ  
 الظُّمَى بَيْنَ إِثْرِ الزَّوَالِ وَدَعَاءُ وَتَضَعُّ لِلْغُرُوبِ وَوُفُوفُهُ بِوَضُوءٍ وَرُكُوبُهُ  
 بِهِ ثُمَّ فَيَاغٍ إِلَّا لَتَعْبٍ وَصَلَاتُهُ عَمَّا لَبَّاهُ الْعَشَائِينَ وَبَيَّاتُهُ بِهَا وَإِنْ لَمْ  
 يَنْهَلْ



ينزل بالدم وجع وفخر إلا أهلها كينى وعرفة وإن فتح فبعده  
 الشفق أن نمر مع الإمام والآن بكل لوفته وإن فمنا عليه اعادها  
 وارتحالها بعد الصبح مغلسا ووفوفه بالمشعر يكتي ويدعو للإسجار  
 واستقباله به ولا وفوق بعدي ولا قبل الصبح وإسماع ببطن فحسي  
 ورميه العفة حين وصوله وإن راكبا والمشى في غيرها وحل بها  
 غير نسا وصبي وكنه الكيب وتكبي مع كل حصة وتتابعها وتلقها  
 وعج قبل الزوال وضل بمنت له ليخلق ثم حلقه ولو بنورة أن عم  
 رأسه والتفصير تحي وهو سنة امرأة تأخذ قدر الإملة والمجل من  
 فرب أصله ثم يعيض وحل به ما بهي أن حلق وإن وضى قبله فدم  
 بخلاف الصيد كتأخير الخلق لبلر أو الإحاضة للفتح ورمي كل  
 حصة أو الجميع لليل وإن لصغير لا تحسن الرمي أو عاجي ويستنيب  
 فيتمى وقت الرمي وكنه واعاد أن حج قبل الغوات بالغروب من  
 الرابع وفضا كل إليه والليل فضا وحل مضيق ورمي ولا يرمي  
 في كتي غيره وتفديج الخلق أو الإحاضة على الرمي لأن حاله في  
 غير وعاء للمبيت متى فوق العفة ثلاثا وإن تم حل ليلة فدم أو  
 ليلتين أن تعجل ولو بات مكة أو مكيا قبل الغروب من الثاني فيسقط  
 عنه رمي الثالث ورخص لماع بعد العفة أن ينصرف ويأتي الثالث  
 فيرمي لليومين وتفديج الصعبة في الرمي للمعدة وتم التحصيص  
 لغير مفتي به ورمي كل يوم الثلاث وختم بالعفة من الزوال  
 للغروب وحنته فجر تحصى الخدي ورمي وإن محتجس على الجهة وإن  
 أصابت غيرها أن عصب بقوة لا دونها وإن اضرمت غيرها لها ولا  
 ضمين ومعدني وفي أجزاء ما وقى بالبناء ثم يند وبتريهتن واعاد ما  
 حض بعد المنسية وما بعدها في يومها ففض ونذب تتابعه فإن

رمى نخسي خمس بعنة بالنخس الأول وان لم يجد موضع حصاة اعتد  
بست من الأولى واجزأ عنه وعن صبي ولو حصاة حصاة ورمى  
العقبة أول يوم طلوع الشمس والآخر إلى وال قبل الظهر ووفوفه  
إثر الأولتين قدر إسماع البقة وتبائس في الثانية وتخصب الرابع  
ليصلي أربع صلوات وضوأي الوضوء ان خرج لكالهبة ان كالتسعي  
وان صغيرا وتأدى بالإباحة والعمة ولا يجمع العفوى وبطل  
بإقامة بعض يوم لا يشغل حق ورجع له ان لم يتقى هوان الحجاب  
وحبس الكثر والولي تحيض او نفاس فدره وفيه ان أمن والى فقه في  
كثومين وكفى رمي عرمى به كان يقال للإباحة ضوأي اليةارة او  
زونا فيه صلى الله عليه وسلم وزى البيت او عليه او منبه عليه  
الصلاة والسلام بنعل خلدي الضوأي والجم وان فصد بضوافة  
نفسه مع محموله في تحنى واحدا واجزأ السعي عنها كحمولين  
فيها ،

**فصل** حرم بالإحرام على المرأة لبس فجاز وستى وجهه الا لستى  
بلا غمز وربى والا بعدية وعلى الرجل محيطة بعضو وان بنسج  
او زرا او عقي كحاج وفباء وان لم يحل كها وستى وجهه او رأسها  
يعة سائرا كحزين ولا بعدية في سبي ولو بلا عذر واحترام او  
استنعار لعيل فلفه وجاز حقي فضع اسفل من كعب لعقد فعل او  
خلوة باحشا وانفاه شمس او ربح بيد او مضي مرتجع وتغليخ ضعي  
انكس وارتداء بفيصى وفي كفى السى اويل روايتان وتظلل ببناء وخباء  
ومكارة لا فيها كتوب بعضى في وجوب البدية خلدي وجل  
لحاجة وفي بلا تحى وإبدال ثوبه او بيعه خلدي غسله الا النجس  
فيأله فلفه وبط جرحه وحدا ما حفي به فوف وفص ان لم يعصبه  
وشد

وَشَدُّ مَنْصُفَةِ لِنَفْتِهِ عَلَى جِلْدِهِ وَإِضَافَةُ نَعْفَةٍ خَبِيْءَةٍ وَالْإِبْعَادِيَّةُ  
كَعَصَبٍ جَرَحَهُ أَوْ رَأْسِهِ أَوْ لَصِقِ خُرْفَةٍ كَخَرَجٍ أَوْ لِقِيْهَا عَلَى ذِكْرِهِ  
أَوْ فَضْنَةٍ بِأَعْنِيهِ أَوْ فَرْطَانِيٍّ بِصَدْعِيهِ أَوْ تَمِيْطَةٍ نَعْفَةٍ ذَهَبٍ أَوْ  
رَدِّهَا لَهُ وَطَرَاةٍ خَيْرٍ وَحَلِيٍّ وَكَمْ شَدُّ نَفْتِهِ بَعْضُهُ أَوْ مَخْرُجٍ وَكَبُّ رَأْسٍ  
عَلَى وَسَاءٍ وَمَصْبُوعٍ مُفْتَدِيٍّ بِهِ وَهَجٌّ كَيْفَ تَعَانَ وَمَكْنُ عَمَّا كَانَ بِهِ ضَيْبٌ  
أَوْ اسْتِحْكَابُهُ وَهَجَامَةٌ بِلَا عَذَرٍ وَهَسُ رَأْسٍ وَتَجْعِيْفُهُ بِشَرِّهِ وَنُظْمٌ  
عَمْرَاةٌ وَلَبْسُ امْرَأَةٍ فَبَلَاءٌ مُضْلَعًا وَعَلَيْهَا هَزْنُ الْخَبِيْثَةِ وَالْهَاسِ وَأَنْ  
صَلَعًا وَابَانَةٌ خُضْرٌ أَوْ شَعِيرٌ أَوْ وَجْجٌ إِلَّا غَسَلَ يَدِيْهِ تَحِيْلُهُ وَتَسَافُطٌ  
شَعْرٌ لَوْضُوٍّ أَوْ رُكُوبٌ وَهَزْنُ الْجَسَدِ كَتَبٌ وَرَجُلٌ مَخْطِيْبٌ أَوْ لَعِيٍّ عِلَّةٌ  
وَلَهَا فَوْلَانٌ اِحْتَصَرَتْ عَلَيْهَا وَتَضَيَّبَتْ بِكَوْرَسٍ وَأَنْ ذَهَبَ رَشْحُهُ أَوْ  
لَضُورَةٌ تَحُلُّ وَلَوْ فِي ضَعْفٍ أَوْ لِيَّ يَعْلُو إِلَّا فَارُورَةٌ سُدَّتْ وَمَضْبُوحَا  
وَبَاقِيَا مِمَّا قَبْلَ إِحْرَامِهِ وَمُصَيِّبَا مِنَ الْقَاءِ رَجَحٌ أَوْ غَيْرٌ أَوْ خُلُوفٌ كَعَبَةٍ  
وَهَيْتِي فِي نَزْعٍ يَسِيْفٍ وَالْإِبْتَدَى أَنْ تَرَاهِي كَتَغْضِيْبَةِ رَأْسِهِ نَاقِمًا وَلَا  
تَخْلُقُ أَتِيَامَ الْحَيِّ وَيُقَامُ الْعَضَارُونَ فِيهَا مِنَ الْمَسْعَى وَابْتَدَى الْمَلِكُ الْحَيُّ  
أَنْ لِي تَلْزِمَهُ بِلَا صَوْمٍ وَأَنْ لِي نَحْمُ فَلَيعْتَمِدَ الْحَيُّ كَأَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ  
وَرَجَعَ بِالْإِفْلَاقِ أَنْ لِي يَعْتَمِدَ بِصَوْمٍ وَعَلَى الْحَيِّ الْمَلِكُ عَدِيْتَانِ عَلَى  
الْأَرْجَحِ وَأَنْ حَلَقَ حِلُّ مُحْرِمًا بِأَعْنِ جَعْلٍ الْحَيِّ وَالْإِبْعَادِيَّةُ وَأَنْ حَلَقَ  
فَحَيٌّ رَأْسٌ حِلُّ أَضْعَعٍ وَهَلْ حَبْنَةٌ أَوْ مَدِيَّةٌ تَأْوِيلَانِ وَفِي الضَّمِيِّ  
الْوَاحِدِ لَنْ لِمَا حَصَلَ الْأَعْيَانُ حَبْنَةٌ كَشَعْرَةٍ أَوْ شَعْرَانِ وَفَلِيَّةٌ أَوْ فِلَانٌ  
وَضَمِيْعُهُمَا تَحْلُقُ فَحَيٌّ مِثْلُهُ مَوْضِعُ الْهَجَامَةِ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ فِيهِ الْهَيْلُ  
وَتَغْيِيْبُهُ بَعِيٍّ لَا كَخُرْجِ عِلْفَةٍ أَوْ بَرَعُوْتٍ وَالْعَبْدِيَّةُ فِيهَا يَتَرَبَّهَ بِهِ  
وَيُهَيَّلُ أَعْيُ كَفَصِّ الشَّارِبِ أَوْ ضَمِيٍّ وَغَتَلُ فُلٍّ كَثْمٌ وَخَصِيْبٌ بِحُكْمِهِ  
وَأَنْ رُفْعَةً أَنْ كَبُرَتْ وَهَجِيَّةٌ هَجَامٌ عَلَى الْخُتَارِ وَالْخُتَمَاتِ أَنْ ضَمْنٌ

الإباحة أو تعذره موجبها بغير أو نوى النكرار أو فتح الثوب على  
 السراويل وشرطها في اللبس انتفاع من حر أو برء لا أن ينزع مكانه  
 وفي صلاة فولان ولم يأتج أن جعل لعذر وهي نسيء بشاة فاعلى أو  
 إضعاف ستة مساكين لكل مائة كالقارة أو صيام ثلاثة أيام ولو  
 أيام منى ولم تختص بزمان أو مكان إلا أن ينوي بالفتح الهدي  
 بكسبه ولا يجزئ عدا وعشاء أن لم يبلغ مائة والجهاد ومفداته  
 وأمسد مطلقا كاستعمال مني وان ينظر قبل الوقوف مطلقا أو بعرض  
 أن وقع قبل إباحة وعافية يوم النحر أو قبله والآن هدي كإتال  
 ابتداء وإمائه وقبلته ووفويعه بعد سعي في عمرته والآن مسدات  
 ووجب إتمام الممسد والآن فهو عليه وان أحرم ولم يقع فطاؤه إلا  
 في ثلاثة ومورية الفضاء وان تصوعا فضاء الفضاء ونحر هدي في  
 الفضاء والتحد وان تكمل لنساء بخلاف صيد وهدية واجزا أن تكمل  
 وثلاثة أن امسد فارنا ثم فاته وفضى ونهي أن وقع قبل ركعتي  
 الصواب وإجاء مكرهته وان نكحت عيه وعليها أن اعدم ورجعت  
 كالمستفهم وفارق من امسد معه من إحرامه لتكمله ولا يراعى زمان  
 إحرامه بخلاف ميفات أن شمع وان تعذاه فدم واجزا تمتع عن  
 إفراد وعكسه لا في أن عن إفراد أو تمتع وعكسها ولم ينب فضاء  
 تصوع عن واجب وكلها للهيكل ولتلا الختات السلاخ وزوية  
 عراعيها لا شعرها والعتوى في أمرهن وحرم به وبالجم من نحو  
 المدينة أربعة أميال أو خمسة للتنعيم ومن العراف ثمانية للمفزع ومن  
 عمرة تسعة ومن جرة عشرة لأخر الحديبية ونفي سبل الحلال ونه  
 تعرض بهي وان تأتس أو لم يوكل أو خير ما وجزئه وبيحه  
 وليرسله ببرد أو رفتهه وزال ملكه عنه لا بيمينه وهل وان أحرم  
 منه

منه تاويلان فلان يستحب ملكه ولا يستوعده وره ان وجد مودعه  
والا يفي وفي حقه اشتراؤه فولان الا العارة والحيّة والعفب مطلقا  
وغر ابا وحداة وفي صغيرها خلبي وعادتي سبع كذتب ان كنم  
كضي خبي الا بقتله ووزعا ليل نهم كان عم الجراء واجتصه والا  
بفيمته وفي الواحرة حمنة وان في نوم كدوي والجزاء بقتله وان  
لفحة وجهل ونسيان وتكر كسهم مر بالهم وكلب تعين ضربفه  
او فصي في ربحه او ارسل بفر به بقتل خارجة وظهر من حرم  
ورمي منه او له وتعيضه للتبلي وجهجه ولع تحقق سلامته ولو  
بنفس وكتران اخراج نشط لم تحقق موته ككل من المشتركين  
وبارسال لسبع او نصب شرم له وبقتل غلام أم بإفلاته بضم  
القتل وهل ان تسبب السيء فيه او لا تاويلان وبسبب ولو اتفق  
كجزعه هات والاضهم والاصح خلاجه كبسطاضه وبثرياء ودلالة  
فهم او حيل ورميه على مريم أصله بالهم او يحل وتعامل هات به  
ان انعد مقتله وكذا ان في ينفع على المختار او امسكه ليميله ان  
قتله فهم والا فعليه وفي الحيل له الاقل وللقتل شيكان وما صار  
فهم او صبة له ميتة كبيضة وفيه الجزاء ان علي وأكل لا في أكلها  
وجاز مصيد حيل ليل وان سيهم وعنه نهم ما صبة يحل وليس  
النور والدجاج بصيد بخلي الحام وحرم به فصع ما ينبت بنفسه  
الا الإخعي والسنا كها يستنبت وان في يعالج ولا جزاء كصيد  
المدينة بين الحمار وشعرها بيها في بيده والجزاء يحكم عدلين  
بفيهن بخلا مثل من النعم او إضعاف بقيمة الصيد يوم التلب  
بعتله والا بفر به ولا تحيى بغيره ولا زائد على مة مسكين الا  
أن يساوي سعيه فتاويلان او لكل مة صوم وكحل لكسه

بالنعامة بَذَنَة والعبيل بَعَثَ سَنَامَيْنِ وَهَارُ الوَحْشِ وَبَغَى وَبَغَى وَالضَّبْعُ  
وَالنَّعْلَبُ شَاةٌ تَحْرِمُ مَكَّةَ وَالْحَرَمَ وَعَامِيَهُ بَلَا حُكْمٍ وَلِلْعَلِّ وَصَبَّ وَأَرْبَبَ  
وَيَبْزُوعُ وَجَمِيعُ الضَّيْرِ الْفَيْهَةُ ضَعَامًا وَالصَّغِيْرُ وَالْمُهَيَّضُ وَالْجَهْلُ كَغِيْبِهِ  
وَقَوْمٌ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ مَعَهَا وَاحْتَصَدَهَا وَإِنْ رَوَى فِيهِ عِيْدُهُ وَلَهُ أَنْ يَنْتَفِلَ إِلَّا  
أَنْ يَلْتَمِسَ فِتْنًا وَيَلْتَمِسَ وَإِنْ اخْتَلَفَا ابْتَدَأَ وَالْأَوَّلَى كَوْنُهَا بِمَجْلِسٍ وَنُفْصِ  
أَنْ تَبَيَّنَ الْخُصَامُ وَفِي الْجَنِينِ وَالْبَيْضِ عَشْرُ دِيَةِ الْأُمِّ وَلَوْ تَحَمَّلَتْ وَحَدِيثُهَا  
أَنْ اسْتَهْلَتْ وَغَيْرُ الْعَدِيَّةِ وَالصَّبِيَّةِ مَرْتَبٌ هَدْيٍ وَنُعْبُوبٌ أَبْلُ هَدْيٍ ثُمَّ  
صِيَامٌ ثَلَاثَةٌ مِنْ إِحْرَامِهِ وَصَامَ آيَاتُ مَنْ بَغَضَ ثُمَّ أَنْ تَقْتَمِعَ عَلَى  
الْوَفْوَى وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ مِنْ مَنَى وَلَمْ يُجْزِ أَنْ فُتِمَتْ عَلَى وَفْوِهِ  
كَصَوْمِ ابْنِ إِسْرَافِيلَ أَوْ وَجَدَ مَسْلَبًا طَالَ بِبَلَدِهِ وَنُعْبُوبٌ إِلَيْهِ جَوْعٌ لَهُ بَعْدَ  
يَوْمَيْنِ وَوَفْوُهُ بِهِ الْمَوَاقِبُ وَالْفَحْرُ عَيْنِي أَنْ كَانَ فِي حَجَّةٍ وَوَقَى بِهِ هُوَ  
أَوْ نَائِبُهُ كَهَوِّ بِأَيَّامِهَا وَالْأَنْهَاءُ وَاجْزَأُ أَنْ أَخْرَجَ لِحَلٍّ كَانَ وَفَى بِهِ  
فَضْلٌ مَفْلُوحًا وَخُرُوجُ الْعَمَةِ مَكَّةَ بَعْدَ سَعْيِهَا ثُمَّ حَلَقَ وَإِنْ أَرَادَ  
لُحْوِي فَوَاتٍ أَوْ لَحِيضٍ اجْزَأُ التَّصَوُّعُ لِعِرَانِهِ كَانَ سَافَهُ فِيهَا ثُمَّ حَجَّ مِنْ  
عَامِهِ وَتَوَوَّعَتْ أَيْضًا عَا إِذَا سَبَقَ لِلتَّهْنِ وَالْمُنْدُوبُ مَكَّةَ الْمَهْوَةُ وَكَمْ  
لُحْرُ عِيْدِهِ كَالْأَصْحِيَّةِ وَإِنْ مَاتَ مِنْهُتَجَّ بِالْهَدْيِ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ أَنْ رَمَى  
الْعَقْبَةَ وَسَبَّ الْجَمِيعَ وَعِيْدُهُ كَالْعَحِيَّةِ وَالْمُعْتَبَرُ حِينَ وَجُوبِهِ وَتَغْلِيْبِهِ  
فَلَا يُجْزِي مَفْلُوحٌ بِعَيْبٍ وَلَوْ سَلَّ بِخِلَافٍ عَكْسَهُ أَنْ تَصَوَّعَ بِهِ وَأَرْشُهُ  
وَتَمْنُهُ فِي هَدْيٍ أَنْ بَلَغَ وَالْأَنْ تَصَوَّعَ بِهِ وَفِي الْفَرَضِ يَسْتَعِينُ بِهِ فِي  
غِيْبِهِ وَسَبَّ إِشْعَارُ سُلُومِهَا مِنَ الْإِسْرَافِ لِلرَّقْبَةِ مَسْهُبًا وَتَغْلِيْبَةً وَنُعْبُوبٌ  
فَعَلَانِ بَنِيَاتِ الْأَرْضِ وَتَحْلِيلُهَا وَشَفْعُهَا أَنْ لَمْ تَرْتَجِعْ وَفُلَّتْ الْبَغْيُ  
فَعَلَتْ إِلَّا بِأَسْمَةِ لَا الْغَنَى وَلَمْ يُؤْكَلْ مِنْ نَخْلٍ مَسَاكِينِ عَيْنٍ مُصْلَفًا  
عَكْسُ الْجَمِيعِ فَلَهُ إِضْعَامُ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ وَكَمْ لَخَائِمٍ إِلَّا نَخْرًا لَمْ يُعَيَّنْ  
وَالْعَدِيَّةُ

والعبودية والجزاء بعد المحلّ وهديّ نضوع ان عصب قبل محله مبتلى  
فلان ثم بعده ومُتَلَّى للناس كرسوله وحيز في غير الرسول بأمره  
بأخذ شيء كأكله من ممنوع بدّله وهل الا نذر مساكين عَيْن ففقد  
أكله خلاص والخصام والجلال كاللحم وان سرق بعد عكسه اجزا لا  
قبله وحل الولد على شيء ثم عليها والا فان لم يمكن تركه ليستند  
بكالنضوع ولا يشرب من اللبن وان حصل وشي ان اضم بشربه الأم  
او الولد موجب فعليه ونصب عدم ركوبها بلا عذر فلا يلزم النول  
بعد الراحة ونحرها فائبة او معفولة واجزا ان يخرج عنه شيء  
مُتَلّا ولو نوى عن بيعه ان غلب ولا يشتد في هدي وان وجد  
بعد ثم بدّله فخران فُلّده وقبل ثم فخران فُلّدا ولا بيع واحدة ،

**فصل** وان منعه عدو او بنته او حبس لا يحقّ بيع او شيء قبله  
التحلل ان لم يعلم به وأيس من زواله قبل فواته ولا دم بغير هديه  
وحليفه ولا دم ان أخيه ولا تلزمه ضيق مخيعة وكفى إيفاء إحرامه ان  
فارب مكّة او دخلها ولا يتحلل ان دخل وفته ولا فتائلها محض وهو  
تمتع ولا يسفد عنه العرض ولا بيعه بوض ان لم ينو البقاء وان  
وفي وحصر عن اتيت فجبه تم ولا تحل الا بالإفاضة وعليه للمي  
ومبيت منى ومزبلة هدي كنسيان الجميع وان حصر عن الإفاضة  
او فأت الوفوي بغير كهرض او خضبا عدمه او حبس يحقّ له تحل الا  
بجعل شيء بلا إحرام ولا يكفي فدومه وحبس هديه معه ان لم ينفق  
عليه ولم يجزئه عن فوات وخمّج للحل ان أحرم نعمه او ارجى واخر دم  
الحيوان للفضاء واجزا ان قدم وان اجسد ثم فأت او بالعكس وان بعمه  
التحلل تحلل وفضاء دونها وعليه هديان لا دم فيها ومنفعة للحيوانات  
ولا تعب مرض او غيره نيّة التحلل بحصوله ولا يجوز دفع المال لحاص

ان كبرو و جواز القتال مطلقاً تيمناً وللولي منع سعيه كزوج و  
تضوع وان لم يأذن به التحليل وعليها القضاء كالعبد وأثم من لم  
يفعل وله مباشرتها كعريضة قبل الميقات ولا فلا ان دخل وللمشتري  
ان لم يعلم ربه لا تحليله وان أذن فأبسه لم يلزمه إذن للقضاء على  
الاحتج وما لزمه عن خطأ او ضرورة فإن أذن له السيد في الإخراج ولا  
صام فلا منع وان تعهد به منعه ان اضربه في عمله ،

## باب

الذكاة فضع مميّز يندفع تمام الخلقوم والودجين من المذموم فلا ربح  
قبل التمام وفي النحر رضع بلبنة وشعر ايضاً الاكتفاء بنصب الخلقوم  
والودجين وان سامياً او مجوسياً تنصروا فتح لنعسه مستكته وان  
اكل الميتة ان لم يغب لا صبي ارتد وبيع لصح او غير حل له ان  
ثبت بشرعنا ولا كنه كجارته وبيع او اجارة لعبد وشراء عبده وتسلي  
من خرا او بيع به لا أخذه فضاءا وشحم يهودي وبيع لصليب او  
عيسى وقبول متصدق به لملك وذكاة خنثى وخصي وفاسق وفي  
بيع كتابي مسلم فولان وجه مسلح مميّز وحشياً وان تأسر فجز عنه  
ان يغسر لا نعم شيء او تيمم بجمع سلاح محرم وحيوان على  
إرسال من يره فلا ضرر تيمم ولو تعمد مصير او اكل او لم يتم  
يغار او عريضة او لم يفتن نوعه من المباح او ضرر خلافه لا ان  
ضنه حراما او أخاه غير مرسل عليه او لم يتحقق المبيع في شركة  
غيره كماء او ضيق مسموم او كلب مجوسي او بنهشه ما قدر على  
خلافه منه او أعرا في الوسط او تراخا في اتباعه الا أن يتحقق أنه  
لا يلحقه او حل الآلة مع غير او يخرج او بات او صدم او غص  
بلا جرح



بلا جرح او فصد ما وجد او ارسل ثانيا بعد مسط اول وقتل او  
اضطرب فأرسل ول يرا الا ان ينوي المضطرب وغيره فتاويلان  
ووجب نيتهما وتسوية ان عكى وخرابل ويخ غيرهما ان قدر وجاز  
للضرورة الا البفر فيندب النخ كالحديد وإحدىاه وفيما الا بل وضع  
عج على الاليس وتوجهه وإيضاح المحل وهي ودعي صيد أنفة  
مفتله وفي جواز النخ بالظم واليس او ان انفصلا او بالعظم او  
منعها خلاي وحرم اصطياد ما كولا بنية الذكاة الا بخنفي  
فيجوز كذكاة ما لا يؤكل ان ايس منه وكفى عيج بدور حمة وسلخ او  
فطع قبل الموت كفول ملح اللص منه واليد وتعيه إبانة راس  
وتؤولت ايضا على عدم الأكل ان فصر اولاد ودون نصي أبين  
ميتة الا الراس وملط الصيد المطاير وان تنازع فاعرون فيبينهم وان نط  
ولو من مشتري فالتافي لا ان تأنس ول يتوحدش واشتد صارمة مع ذي  
حباله فصدها ولولا لها لم يقع بحسب فعلها وان لم يفصد وأيس  
منه لم يلبثها وعلى تخفيف غيرها فله كالدرا الا ان يضرر لها لم يلبثها  
وضمن ما امكنه فكانه وتم كتم تخليص مستهلك من نفس  
ومال يبرق او شعاعيه او بامساك وثيفة او تفكيكها وفي قتل شاهدي  
حق تهمته وتم مواساة وجبت بخيط لجائفة او فضل طعام وشراب  
لمضطرب وعج وخشب فيفع الجدار وله الكمن ان وجد وأكل المذكي  
وان ايس من حياته كتم قوي مضلعا او سيل دم ان حكت الا  
الموفونع ولها معها المنعونع المغانل بغضخ لخاص او نشر دماغ او حشوة  
وهي وعج وثقب مصران وفي شق الوجه فولان وفيها اكل ما غف  
عنقه او ما علم انه لا يعبر ان لم ينفعها وذكاة الجنين بذكاة أمه  
ان تم بشعر وان خرج حيا عكي الا ان يبادر فيموت وعكي المزلو

ان حَيِّ مِثْلَهُ وَاجْتَفِرْ لِحُجْرَةِ لَهَا مَا عَمُونَ بِهِ وَلَوْ لَمْ يُعْجَلْ  
كَفَضَعَ جَنَاحَ ،

**فصل** المباح ضَعَامٌ ضَاهِرٌ وَالبَهِيمِيُّ وَان مَيِّتًا وَضَمِيرٌ وَلَوْ جَلَّالَةً  
وَعَا مَحْلَبٌ وَنَعَمٌ وَوَحْشٌ لَمْ يَجْتَرِسْ كَيْفَ يَبُوعُ وَخُلَعٌ وَوَبِيٌّ وَأَرْبَبٌ وَفُنْعَةٌ  
وَضَمِيرٌ وَوَبِيٌّ وَحَيَّةٌ أَمِنْ نَهْمًا وَخَشَاشٌ أَرْضٌ وَعَصِيٌّ وَفُقَاعٌ وَسُوبِيَّا  
وَعَفِيدٌ أَمِنْ سَكَمٍ وَلِلصُّورَةِ مَا يَسُدُّ غَيْرَ أَدَمِيٍّ وَحَرٌّ لَا لَعَصَةٍ وَقُدَمٌ  
الْمَيْتِ عَلَى خَنِيٍّ وَصَبِيٌّ فَحِيمٌ لَا تَحِيَهُ وَضَعَامٌ غَيْرَ أَنْ لَمْ تَخْفِ الْفَضْعُ  
وَفَاتِلٌ عَلَيْهِ وَالْمَحْمُومُ النَّجَسُ وَخَنِيٌّ وَبَغْلٌ وَهَرَسٌ وَهَارٌ وَلَوْ وَحْشِيًّا  
عُجِّنَ وَالْمَكْمُومَةُ سَبْعٌ وَضَبْعٌ وَتَعْلَبٌ وَدَنْبٌ وَهَيٌّ وَان وَحْشِيًّا وَجَبِلٌ  
وَكَلْبٌ مَا وَخَنِيٍّ وَشَرَابٌ خَلِيطَيْنِ وَنَبِيَّةٌ بِكَدْبَةٍ وَهِيَ كَقِيٍّ الْفَرْدُ  
وَالضَّمِيرُ وَمَنْعُهُ فُولَانٌ ،

**فصل** سَنٌ نَحْرٌ غَيْرُ حَاجٍّ يَمْنَى صَحِيَّةٌ لَا تَحْيَى وَان بَيْنَهُمَا مَضْمَعٌ  
حَاضٌ وَثَنِيٌّ مَعِي وَبَغِيٌّ وَابِلٌ فِي سَنَةِ وَثَلَاثٍ وَخَمِيسٌ بَلَا شَيْءٍ إِلَّا فِي  
الْأَجْمِ وَان أَكْثَرُ مِنْ سَبْعَةٍ أَنْ سَكَنَ مَعَهُ وَفُهِبَ لَهُ وَأَنْعَقَ عَلَيْهِ وَان  
نَبْرَعًا وَان حَيًّا وَمُفْعَرَقٌ لَشَعْمٌ وَمَكْسُورَةٌ فَهِنْ لَا أَنْ أَدَمَى كَبِيْرٌ مَرَضٌ  
وَجَبِبٌ وَبَشَعٌ وَجَنُونٌ وَهَزَالٌ وَعَمَجٌ وَعُورٌ وَهَائِلٌ جُزْ غَيْرِ خَصِيَّةٍ  
وَصَحْعًا جَدًّا وَدِيٍّ أَمَّ وَحْشِيَّةٌ وَبَنَرًا وَبَكْهًا وَنَحْرًا وَبَابَسَةٌ ضَرَعٌ  
وَمَشْفُوفَةٌ أَكْنَ وَمَكْسُورَةٌ سَنٌ لَغَيْرِ انْغَارٍ أَوْ كَيْفٍ وَدَاهِيَةٌ ثَلَاثٌ دَنْبٌ لَا  
أَكْنَ مِنْ عَمَجِ الْإِمَامِ لِأَخْرِ الثَّلَاثِ وَهَلْ هُوَ الْعَبَّاسِيُّ أَوْ إِمَامُ الصَّلَاةِ  
فُولَانٌ وَلَا يُرَاعَى فَعْدُهُ فِي غَيْرِ الدَّوَلِ وَأَعَادَ سَابِقُهُ إِلَّا الْمَتَكَمِّيُّ أَفْهَبُ  
إِمَامٍ كَانَ لَمْ يَبِيْزْهَا وَتَوَانَى بَلَا عَدْرَ فَعْدُهُ وَبِهِ انْتَفَرَّ لِلْهَوَالِ وَالنَّهَارِ  
شَرُّهُ وَنُذْبٌ إِنْهَازَهَا وَجِيَّةٌ وَسَالَى وَغَيْرُ خُرْفَاءَ وَشُرْفَاءَ وَمُقَابِلَةٍ وَمُعَابِيَةٍ  
وَسَهْمِيْنٌ وَدَكَمٌ وَافْهِنْ وَابْيَحَى وَحَلَّ أَنْ لَمْ يَكُنْ الْخَصِيَّةُ اسْمُهُنَ وَضَانٌ  
مُضَلَفًا

مضلفاً ثم معزّج هل بفم وهو الاضطرار او ابل خللي وفيه خلل  
وفيه ما يخرج عشرة في الحجة وصحبة على صفة وعني وعنتها بين  
وللوارث انباءها وجع اكل وصفة واعضاء بلا حة واليوم الاول  
وهل جيعه او الى الزوال فولان وفي افضلته اول الثالث على آخر  
الثاني ثم في وعني وله خرج قبل التبع وبعده جزء وفي جز صوبها  
قبله ان لا ينبت للتبع ولا ينويه حين اخذها وبيعها وشرب لبن  
والصغار كما وهل ان بعث له او ولو في عياله ثم في والتغالي فيها  
ومعلها عن ميت كعتيها وابداها بعون وان لا يختلط قبل التبع  
وجاز أخه العوض ان اختلصت بعرض على الاحسن وحيث اذابة بلغة  
ان اسلم ولو لا يصل او نوى عن نفسه او بعرض كغريب ولا فتي في لا  
ان غلط فلا تجزي عن احدتها ومنع البيع وان في فعل الإمام او  
تعينت حالة التبع او قبله او في معيها جهل والإجارة والبدل لا  
لمتصدق عليه وفست وتصدق بالعوض في العون ان لا يتول غير  
بلا إعن وصي فيها لا يلزمه كارتش عيب لا يمنع الإجزاء وأما  
تجب بالنذر والتبع فلا تجزي ان تعينت قبله وصنع بها ما شاء  
تجسسها حتى بان الوقت لا أن في الوارث الفسخ ولو في  
لا بيع بعرض في عين ونصب في واحد تجزي صحبة في سابع الولاة  
نهاراً وألعي يومها ان سبق بالهجر والتصدق بزنة شعير وجاز كسر  
عقدها وفي عملها وليمة ولحمه بدمها وختانه يومها ،

## باب

اليمن تخفيف ما لا يجب بكرام الله او صفاته كماله وهاله وأني  
الله وحق الله والعزيز وعظمته وجلاله وإرادته وجماله وكلامه

والفهم أن والملكي وإن قال أَرَعْتُ وَثِقْتُ بالله ثم ابتدأت لَأَجْعَلَنَّ عَيْنَ  
لَا يَسْبِقُ لِسَانَهُ وَكَعْبَهُ اللَّهُ وَأَمَانَتَهُ وَعَمْرَهُ وَعَلَيْهِ عَهْدُ اللَّهِ إِنْ أَنْ  
يَهْدِيَهُ الْخُلُوفُ وَكَأَحْلَى وَأَفْسَحُ وَأَشْهَدُ أَنْ نَوَى بِاللَّهِ وَأَعِيذُ أَنْ قَالَ  
بِاللَّهِ وَفِي أَعَاهِدُ اللَّهِ فَوَلَّيْنِ لَا بَلَاءَ عَلَيْهِ عَهْدٌ أَوْ أَعْصِيَتْ عَمَلًا  
وَعَمِلَتْ عَلَيْهِ بِاللَّهِ وَحَاشَا لِلَّهِ وَمَعَادَةُ اللَّهِ وَاللَّهُ رَاحٍ أَوْ كَعْبِلُ وَالنَّبِيُّ  
وَالْكَعْبَةُ وَكَالْخُلُوفِ وَالْأَمَانَةُ أَوْ هُوَ يَهُودِيٌّ وَيَهُوسَى بِلَنْ ضَنْ أَوْ شَدَّ وَحَلَّى  
بَلَا تَبَيَّنَ صَدَقَ وَلَيْسَتْ تَعْبِيرُ اللَّهِ وَإِنْ فَصَدَ بِكَالْعَنْزَى التَّعْطِيجُ بِكَمْ  
وَلَا تَعْوَى عَلَى مَا يَعْتَفِرُ بِمَنْعَرِ نَعِيهِ وَلَمْ يَعِدْ فِي غَيْرِ اللَّهِ كَالِاسْتِثْنَاءِ  
بِلَنْ شَاءَ اللَّهُ إِنْ فَصَدَ كَالِإِنْ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَوْ يَهْدِيَهُ أَوْ يَغْضِي عَلَى  
الْإِضْمَارِ وَأَفَاءَ بِكَالِإِنْ فِي الْجَمِيعِ إِنْ اتَّصَلَ لَا تَعَارَضِي وَنَوَى الْإِسْتِثْنَاءِ  
وَفَصَدَ وَنَضَوْ بِهْ وَإِنْ سَرَّ بِحُرْكَه لِسَانَهُ إِنْ أَنْ يَعْمَلَ فِي عَمَلِهِ أَوَّلًا  
كَالْهَوِجَةِ فِي الْخِلَالِ عَلَيْهِ حَرَامٌ وَهِيَ الْهَاشَاةُ وَفِي النَّعْرِ الْمُبْهَمُ وَالْمِيزِ  
وَالْكَفَّارَةُ وَالْمَنْعَرَةُ عَلَى بَرِّ بِلَنْ فَعَلْتُ وَلَا فَعَلْتُ أَوْ حَنِتْ بَلَاءَ فَعَلْتُ  
أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ إِنْ لَمْ يُوْجَدْ إِيضَاعُ عَشْرَةِ مَسَاكِينِ لِكُلِّ مِائَةٍ وَتُدْبُ بِغَيْرِ  
الْمَدِينَةِ زِيَارَةُ ثَلَاثَةِ أَوْ نَصِيحَةٍ أَوْ رِضَا لَنْ خَيْرًا بِأَعْمَ كَشِبَعَهُمْ أَوْ  
كَسَوْتُهُمْ لِلرَّجُلِ ثَوْبٌ وَالْمَرْأَةِ رِجْلٌ وَخَارَ وَلَوْ غِيَمَ وَسَكَّ أَهْلُهُ وَالرَّضِيعُ  
كَالْكَبِيرِ فِيهَا أَوْ عِتَقُ رِفْعَةٍ كَالضَّهَارِ فِي صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَا تُجْهَرُ  
مَلَقْفَةٌ وَمُتَرَّ مُسْكِينٍ وَنَافِصَى كَعَشِيَّيْنِ لِكُلِّ نَصْفٍ إِنْ أَنْ يَكْمَلُ وَهَلْ  
إِنْ فِي تَاوِيلَانِ وَلَهُ نَزْعُهُ إِنْ بَيَّنَّ بِالْفَرْعَةِ وَجَازَ لَتَانِيَةً إِنْ أَهْرَجَ وَآ  
كَيْهْ وَإِنْ كَمِينٍ وَضَهَارٍ وَاجْزَأَتْ فَبَلْ حَنَنَهُ وَوَجِبَتْ بِهِ إِنْ لَمْ يُكْمَلْ بِمِ  
وَفِي عَلَيْهِ أَشَدُّ مَا أَحَدٌ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ بَشٌّ مِنْ عَمَلِكِهِ وَعَتْفُهُ  
وَصَدْفَةٌ بِثَلَاثَةِ وَمَشِيٌّ نَجَّ وَكَبَّارَةٌ وَزِيَّةٌ فِي الْإِسْمَانِ تِلْزَمِيهِ صَوْمُ سَنَةٍ  
إِنْ أَعْتَبَتْ حَلَّى فِيهِ وَفِي لَيَوْمٍ شَهْرِيَّ ضَهَارَتِيَّةٌ وَتَحْيِيَّ الْخِلَالِ فِي  
غَيْرِ

غير الوجه والأمة لغو وتكثرت ان فصم تكثر الحنث او كلز  
 الغي كعدم ثم في الوتر او نوى كقارات او قال لا ولا او حلي أن لا  
 حنث او بالغ أن والمحي والكتاب او دل بعضه مجمع او بكلاً ومما  
 لا متى ما ووالله ثم والله وان فصر والغمان والنوراة والانجيل ولا  
 كله عداً او بعرض ثم عدا ومخصت نية المحالي وفيه ان فاجت  
 مساوت في الله وغيرها كضائق ككونها معه في لا يتزوج حياتها  
 كان خالفت ظاهر بعضه كسمن طأن في لا آكل منها او لا كلفه  
 وكنوكيله في لا يبيعه ولا يصيبه الا لمراجعة وبينه او إقرار في  
 ضائق وعنف فلف او استأجلى مطلقاً في وثيقة حق لا إراق مينة  
 وكذب في ضائق وخفي او حرام وان بعنوى ثم بساطه عينه ثم غمق  
 قولتي ثم مفسد لغوي ثم شرعي وحيث ان لا تكز له نية ولا بساطه  
 بعون ما حلي عليه ولو طانع شرعي او سرفية لا بكمون حرام في  
 ليعتقنه وبعزمه على صرع وبالنسيان ان اطلق وبالبعض عكس  
 البني وبسويق او لبن في لا آكل لا ماء ولا تسقي في لا أتعشى وعواف  
 لا يصل جوفه وبوجوه اكني في ليس معي شيء لمستلبي لا أفل  
 وبهوام ركوبه ونيسه في لا أركب ولا ألبس لا في كدخول وبداية  
 عبر في عاقبة ويجمع الانسواء في لأضربه كذا وبلغ الحوت  
 وبيضة وعسل الرطب في مطلقها وبكعب وخشكان وهي يسه  
 وأضحية في حين لا عكسه وبقان ومعن وديكة ودياجة في على  
 ودياج لا بأحد في الآخر وبسمن استهلك في سويق وبزعمه ان  
 في ضعام لا بخلل ضبح وباسترخاء لها في لا فبلت أو فبلتني  
 وبغار غممه في لا أبارف أو بارفتني الا تحق ولول يعرّفه وان  
 أحاله وبالشحم في اللحم لا العكس وبيع في لا آكل من كعده الصلح

او هذا الضلع ان الضلع وصلعاً ١٢ بنميمة زبيب ومهفة فمح او شهية  
 وخبز فمح وعصير عنب وما أنبتت الخنضة ان نوى المزل لا لماء  
 كسوة صنعة ضمام وبالحام في البيت ودار جاره او بيت شعى  
 تحبس أكم عليه تحق لا محسمة وبمحولة عليه ميتا في بيت مملكة  
 لا بدخول محلولي عليه ان لم ينو الجماعة وبتكفينه في لا نفعه  
 حياته وبأكل من تركته قبل فسمها في لا أكلت ضمامه ان اوصى  
 او كان مدينا وبكتاب ان وصل او رسول في لا كلمه ولم ينو في  
 الكتاب في العتق والصلاف وبالإشارة له وبكلامه ولو لم يسوعه ان  
 فرائه بقلبه او قراءة احد عليه بلا إذن ولا بسلامه عليه بسلامه  
 ولا كتابة المحلولي عليه ولو فرأ على الأصوب والاختار وبسلامه  
 عليه معتقدا أنه غيب او في جماعة الا أن شاشيه وبعث عليه  
 وبلا علم إذنه في لا تخفى الا بإذني وبعده علمه في لا علمته وان  
 برسول وهل الا أن يعلم أنه علم تاويلان او علم وال ثاني في حلقه  
 لأول في نظمي ومهرهون في لا ثوب في وبالهمة والصفية في لا  
 أعاره وبالعكس ونوي الا في صفة عن هبة وبفاء ولو ليل في لا  
 سكنت لا في لا تغلق ولا تخزن وانتقل في لا أسكنه عما كانا او  
 ضربا جدارا ولو جريدا بهز الحار وبالي يارة ان فصد التخي لا  
 لدخول عيال ان لم يكثرها نهارا وبيت بلا مرض وسافر الفص في  
 لا سامن ومكت نصق شهي ونصب كماله كأنفلق ولو بإفقاء رحله  
 لا بكسهار وهل ان نوى عدم عود له ثم ماء وباستغفار بعضه او  
 عيبه بعد الأجل وبيع فاسد فانت قبله ان لم يبي كان لم تقف على  
 المختار وبهتته له او دفع فريب عنه وان من ماله او شهادت بيته  
 بالقضاء الا بدفعه ثم اخذ لا ان جرت ودفع الحاكم وان لم يدفع  
 بفولان

بقولان وبعدهم فضا. في غدا في أن فضيلته غدا يوم الجمعة وليس  
هو لا أن فضا قبله بخلافه لا أكلته ولا أن باعه به عرضا وبه  
أن غاب بفضا. وكيل تغاضي أو معوضي وهل في وكيل ضيعة أو أن  
عدم الحاكم وعليه الأكثر تاويلان وبه في الحاكم أن لا يتفق  
جوره والآن برّ جماعة المسلمين يشهدون وله يوم وليلة في رأس  
الشهر أو عند رأسه أو إذا استهلّ والى رمضان أو لاستملائه  
شعبان وتعمل ثوب فباء أو عمامة في لا أنسه لا أن كرهه لضيقة  
ولا وضعه على وجهه وبدخوله من باب غيب في لا أخذه أن لا  
يكف ضيقه وبغياح على ضيقه ومكثي في لا أخذه لعلان وبأكل  
من ولد دقع له مخلوق عليه وأن لا يعلم أن كانت نفعته عليه  
وبالكلام أبدا في لا أكله الايام أو الشهور وثلاثة في كاتام وهل  
كذلك في لا حركته أو شهر فولان وسنة في حين وزمن وعصم وبه  
وما يبيع أو بغير نسائه في لا توجّه وبضمان الوجه في لا أنقبّل  
أن لا يشترط عدم الغم وبه لوكيل في لا أضرب له أن كان من  
ناحيته وهل أن علم به تاويلان وبفوله ما ظننته فانه لغبي  
لغبي في ليسرته وبأهيب الآن إثر لا كلمته حتى تفعلين وليس فوله  
لا أبالي بغير لغوي آخر لا اكلم حتى تبأني وبالإفالة في لا تلم  
من حقه شيئا أن لا يبي لا أن أخرا لهن على الاختار ولا أن من مال  
علم بغير في وجده مكانه في أخذه وبتركها عاما في لا خربت إلا  
بأهيب لا أن أعين لأم هزات بلد علم وبعون لها بعد عمل آخر في  
لا أسكن هذه العمار أو دار فلان هذه أن لا ينوما دامت له لا دار  
فلان ولا أن خربت وصارت ضيفا أن لا يأمر به وفي لا باع منه أو  
له بالوكيل أن كان من ناحيته وأن قال حين البيع أنا خلعت فقال

هو لي ثم حج أنه ابتاع له ولهم البيع واجبا تأخير الوارث في أن  
تؤخر في أن في دخول دار وتأخير وصي بالنظم ولا يؤخر وتأخير  
غيره أن أحاط وأبرأ وفيه في لأصابتها موضعها حائضا وفي  
لأنك لنها فخصمتها هي مشق جوفها وأكلت أو بعد فسادها فولات  
لأن أن تتوانى وفيها الحنث بأحد هما في أن كسوتها ونيتة الجمع  
واستشكل ،

**فصل** النذر التهام مسلح مكلف ولو غضبان وإن قال إن يهدو  
لي أو أرى خيرا منه بخلافه إن شاء جازن بمشيئته وأما يلزم به  
مأنصب كلفه عليا وعليه صفة ونصب المطلق وكفى المكسر وفي كفى  
المعلق لم يهد ولم البهنة بنورها فإن عجز بغيره ثم سبع شياه لا غير  
وصيام بنغم وثلثه حين عينه إلا أن ينقصها بغيره ما في كسبيل  
الله وهو الجهاد والى باط بحل خبي وأنفق عليه من غير إلا لتصدق  
به على معين بالجميع وكذا إن أخرج وإن فولات وما سوى وإن  
معينا أنى على الجميع وبعث برس وسلاح فحله وإن لم يصل بيع  
وعوض كهدى ولو معينا على الحج وله فيه إعا بيع الإبدال بالفضل  
وإن كان كنوب بيع وكفى بعته وأهدى به وهل اختلى هل يفوته أولا  
أو لا ندبا أو التفويج إن كان يمين تاويلات فإن عجز عوض الأذى  
ثم خزنة الكعبة يصر فيها أن احتاجت وإن تصدق به واعظم  
مبدأ أن يشهد معهم غيره لأنه ولاية منه عليه الصلاة والسلام  
والمشي لمسجد مكة ولو لصلاة وخرج من بها وأني بعمه كهيئة أو  
البين أو جزئه لا غير أن لم ينو فسكا من حيث قوى ولا حلى أو  
مثله أن حنث به وتعين محل اعتبه ركب في المنهل والحاجة كهميق  
فمبى اعتيبت ونحر اضطر له لأن اعتبه على الأرجح لتمام الإفاضة  
وسعيها



وسعيها ورجع وأهدي ان ركب كثيرا بحسب مسافته او المناسط  
والإفاضة نحو المصير فابل فيشي ما ركب في مثل المعين والا فله  
المخالفة ان ضمن أول الفدرة والا مشى مفدورة وركب وأهدي فلف  
كان فل ولو فادرا كالإفاضة فلف وكعاج عيّن وثيفضه او لي يفدر  
وكام يفتي وكان فرفه ولو بل عذر وفي لزوم الجمع عشي عفة  
وركوب أخرى تاويلان والهدي واجب الا فيمن شهد المناسط فهدوب  
ولو مشى الجمع ولو اجسد أمه ومشى في فضائه من الميفات وان فانه  
جعل في عمة وركب في فضائه وان حج ناويا فذرة وعرضه مبردا او  
فارنا اجزا عن النذر وهل ان لي ينذر حجّا تاويلان وعلى الصورة  
جعل في عمة ثم حج من مكة على العور وعمل الإحرام في أنا فجمع  
او أحرم ان في يوم كذا كالعمه مطلقا ان لي بعدم صحابة لا الحج  
والمشي فلتشبه ان وصل والد من حيث يصل على الاظم ولا  
يلزم في مالي في الكعبة او بابها او كل ما اكتسبه او هدي نعيم مكة  
او مال غير ان لي نية ان ملكه او علي نحر فلان ولو فريبا ان لي  
يلعب بالهدي او ينوي او يذكر مقام ابراهيم والاحب حينئذ كنذر  
الهدي بدنة ثم بفق كنذر الحباء او حل فلان ان نوى التعب  
والا ركب وحج به بل هدي ولغا عليّ المسمى والتهاب والركوب مكة  
ومطلق المشي ومشى لمسجد وان لا عتكا في الا القريب جدا ففولان تحملها  
ومشي للمدينة او إيليا ان لي ينوي صلاة بمسجد فيها او يسوقها  
فيركب وهل وان كان ببعضها او لا لكونه بأفضل خلاقي والمدينة  
أفضل ثم مكة ،

## باب

الجماء في أفعّ جهة كلّ سنة وإن هاجى محارباً كهيابة الكعبة مخصّ  
 كفاية ولو مع وال جائر على كلّ حرّة حرّ مكلف فادرك القيام بعلوم  
 الشرع والفتوى والضّر عن المسلمين والفناء والشهارة والإمامة  
 والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ورؤية السلام وتجهيز الميثاق وفتح الأناس  
 وتعيين بهجّ العدو وإن على امرأة وعلى من بهم أن يحسوا ويتعين  
 الإمام وسقط مرض وصبا وجنون وعشى وعرج وأفونة وتكسر عن  
 محتاج له ورقّ ودَيْن حلّ كوالدين في مرض كفاية ببحراو خطمي لا  
 جدي والكافر كغيره في غيرهم ودعوا للإسلام ثم جرية بهتل يؤمن  
 ولا فوئلا وفوئلا إلا المرأة إلا في مقاتلتها والصبي والمعتوه كشخ  
 فاني وزمن واحي وراهب معتزل بدّير او صومعة بلا رأي وثمّ لهم  
 الكفاية ففط واستغفر فالتهم كمن لم يبلغه دعوة وإن حيسوا  
 ففيمتهم والراهب والراهبة حرمّان بفضع ماء وآلة وبنار ان لم يحسن  
 غيرها ولم يكن فيهم مسلح وإن بسعن وبالحصن بغير حرم وتغريفي  
 مع ذرّية وإن تنرّسوا بذرّية تركوا إلى نحوي ومسلح لم يفصّد النرس  
 ان لم يخفى على أكثر المسلمين وحرم نبل سجّ واستعانة عشيّ إلى  
 لخدمة وإرسال محبّي لهم وسعرب به لأرضهم كمرأة إلا في جيش  
 أمين وفهارة ان بلغ المسلمون النصي ولم يبلغوا اثني عشر ألفا إلا  
 تحرفا أو تحيّا ان خيف والمثلة وحمل راس لبلد أو وال وخيانة أسير  
 اثمن ضائعاً ولو على نفسه والغلول وأجّاب ان ضمير عليه وجاز  
 أخذ محتاج نعلّ وحزاما وابهة وضعا ما وإن نعا وعلا كتوب وسلاح  
 ودابة لينة ورؤية الفصل ان كثر فإن تعذر تصدّق به ومضت المبادلة  
 بينهم

بينهم وبينهم إمامة الحق وتحييت وفكح نخل وحرق ان أنكأ اول  
 نرج والظاهر أنه مندوب كعكسه ووط، أسيم زوجة او أمة سبيتنا  
 ويخرج حيوان وعرفيته وأجهز عليه وفي الفعل ان كشرت ولع يفصح  
 عسلها روايتان وحرق ان اكلوا اهلته كيتاع فحز عن حله وجعل  
 الحيوان وجعل من فاعله من يخرج عنه ان كانا بديوان وربع صوت  
 مرابط بالتكبي وكفى التكبي وفعل عين وان آمن والمسلع كالتدقيق  
 وقبول الإمام مدينتهم وهي له ان كانت من بعض لكفاية وفي ان  
 كانت من الصاغية ان لم يدخل بلده وفعل روم وفي احتياج  
 عليهم بفم ان وبعث كتاب فيه كالآية والهدام الوجل على كثير ان  
 لم يكن ليضهر جماعة على الاضطر وانفقال من موت لآخي ووجب  
 ان رجا حياة او ضولها كالنظم في الاسمى بفعل او من او فداء او  
 جهية او استرفاق ولا يمنعه جل مسلح ورق ان جعلت به بكفي  
 والتوجاء مما فتح لنا به بعضهم وبأمان الإمام مطلقا كالمبارز مع فرقه  
 وان أعين فاعله فقتل معه ومن خرج في جماعة لمثلها اذا همغ من  
 فرقه الإعانة وأجبهوا على حكم من نهوا على حكمه ان كان  
 عدلا وعمى المصلحة ولا نظم الإمام كتأمين عليهم إقليها والى فعل  
 يجوز وعليه الأكثر او محض من مؤمن مهي ولو صغيرا او رقاً او امرأاً  
 او خارجا على الإمام لا عمياً او خائفا منهم تاويلان وسقط  
 القتل ولو بعد البتج بلعظ او إشارة مبعية ان لم يحن وان ضنه  
 حية فداء او نهى الناس عنه فعصوا او نسوا او جعلوا او جعل  
 إسلامه لا إصاؤه أمضى اورة فحله وان أخذ مفيل بأرضهم وقال  
 جئت أطلب الأمان او بأرضنا وقال ظننت أنكم لا تعرضون  
 لناجم او بينها رة طأمنه وان طامت في ينة فعليها وان رة بهتج فعلى

أمانه حتى يصل وان مات عندنا بهائه في ان لم يكن معه وارث ولم يدخل على القبرين ولغائله ان اسي في قتل والا ارسل مع عيته لوارثه كونه عتده وهل وان قتل في معركة او في فولان وفي لغيم المطالب اشترا ساعه وفانت به وبعتهم لها وانزع ما سفي في عية به على الاضهر لا احراز مسلمون فدموا بهم وملك بإسلامه عيم الحتر المسلم وفديت أم الولد ومحتو المطبر من ثلث سير ومعتو لأجل بعرك ولا يتبعون بشيء ولا خيار للوارث وحده زان وسارق ان حيز المغني ووفعت الارض كهم والشام والعراق وحس غيرها ان أوجب عليه عراجها وانحس والجمية لآله صلى الله عليه وسلم في المصالح ونحو من فيهم المال ونفل للحوج الاكثي ونفل منه السلب لمصلحة ولم يجران في ينفضي الفتال من قتل جله السلب ومضى ان في يبقيله قبل المغني والمسلم ففط سلب اعتيد لا سوار وصيلب وعين وعاية وان في يسمع او تعده ان في يفل فتيلك والا بالاول ولم يكن لكرامة ان في تفاتل كالإمام ان في يفل منكم لو تخصي نفسه وله البغلة ان قال على بغل لا ان كانت بيده علامه وفسح الاربعة تحرم مسلح عاقل بالغ حاضر كناعه وأجير ان فاتك او حرجا بنية غمولا ضيع ولو فاتلوا الا الصي فعيه ان أجير وفاتل خلقي ولا يبيع لهم كهيت قبل اللقا وأعمى وأمرج وأشل ومتخلّي حاجة ان في تعلق بالجميش وضال ببلدنا وان يبيع بخلاف بلدع وميحي شيه كعرس رهبي او مرضي بعد أن اشي على الغنيمة والا ففولان وللعرس مثلك فارسه وان بسعينة او بهونا وهجينا وصغيرا يفدر بها على الكم والقم وميحي رجي ومحس ومغصوب من الغنيمة او من غير الجميش ومنه لم به لا اتحق او كبير لا ينتفع به وبغل وبعي

وبعني وثاني والمشتري للمعاذل وبيع أجر شريكه والمستند للجيش كصو  
والا حله كملتصحي وحسن مسلح ولو عبدا على الاصح لا عمة ومن  
عمل سجا او سهما والشأن القس بملحج وهل يبيع ليفس قولان  
وأمر كل صبي ان أمكن على الرجوع وأخذ معين وان عمة ما عرى  
له قبله مجانا وحلي أنه ملكه وحل له ان كان خيرا والا يبع له  
ولا عني فسهه الا لتأول على الاحسن لا ان له يتعين بخلاف  
اللفظة وبيعت خدمة معتق لأجل ومدة وكتابة لا أم وله وله  
بعر أخذ بئنه وبالأول ان تعدد وأجبي في أم الولد على الثمن  
واتبع به ان أعده الا أن يموت هي او سيدها وله بعد معتق لأجل  
ومدة بحالها وتركها مسلما لخدمتها وان مات المطر قبل الاستيعاد  
فخر ان حله الثلث واتبع بما يفي كسلي او عمة فسا وله يعذرا في  
سكونها بأم وان حل بعضه روق بافيه ولا خيار للوارث بخلاف  
الجنابة وان أذى المكاتب ثمنه فعلى حاله والا فيق أسل او فدي  
وعلى الآخذ ان على عمل معين ثم يصر ليخيه وان تصري  
مضى كالمشتري من حره باستيلاد ان له يأخذ على ركة له به  
والا فقولان وفي المؤجل ثم يسلح او عمة أخذ ما وهبوه بدارج  
مجانا وبعوض به ان له يبع فيضي ومالكه الثمن او الزائد والا حسن  
في المبعدي من لص اخذ بالعداء وان أسل معاوضي مدته ونحوه  
استوفيت خدمته ثم هل يتبع ان عتق بالثمن او بما يفي قولان وعبء  
الحره يسلم حر ان قر او يفي حتى عني لا ان خرج بعد إسلام سيده  
او بهجته إسلامه وهدم السبي النكاح الا أن تسبي وتسلع بعري وولر  
وماله في مكلفا لا ولد صغير لكتابية سبيت او مسلمة وهل كبار  
المسلمة في او ان فاندوا تاويلان وولد الأمة مالكها ،

المصلي والمشاورة وفضاء دين الميت المعسر وأثبات عهله ومصابه  
العدو الكثير وتغيير المنك وحرمه الصفحتين عليه وعلى آله  
وأحليه كثوم او متكنا وامساك كارهته وتبديل ازواجه ونكاح  
الكتابية والأمة ومداخلته لغيره ونزع لأمنه حتى يقاتل والمز  
ليستكني وخائنة الأعين والتحكيم بينه وبين محاربه ورفع الصوت  
عليه ونعائه من وراء الجدران وبأسه وإباحة الوصال ودخول مكة  
بلا إجماع وبغتيال وصية الملعون والخمس وتزويج من نفسه ومن شاء  
وبلغة العبة وزانية على أربع وبلا ممي وولي وشهود وإجماع  
وبلا فسخ وتحكيم لنفسه وولي وتحكيم له ولا يؤرخ ،

## باب

نحو محتاج في أهبة نكاح بكم ونظم وخمسها وكبيلها ففض  
بعل وحل لها حتى نظر العرج كالمطل وتتمتع بغيره في وخضبة  
بالحبة وعقم وتغليلها وإعلان له وتهنئته والدعاء له وإشهاد عدلين  
غير الولي بعقره وفسخ ان دخل بلاه ولا حدة ان بشا ولو على  
وحم خضبة راحة لغيره فاسق ولو يفتقر صداق وفسخ ان له بين  
وصيخ خضبة معتز ومواعيدتها كوليها كاستبراء من زنى وتأب  
تحميها بوض وان بشبهة ولو بعدها ومفدمانه فيها او ملأ كعكسه  
لا بعقد او بزنى او ملأ عن ملأ او مبتوتة قبل زوج كالحتم وجاز  
تعميضي كعيط راضب والإهداء وتبويضي الولي العفة لفاضل وعظم  
الساوي وكل عرق من أحدها وتزويج زانية او مصحح لها بعدها  
ونحو جرافها وعرض راحة لغيره عليه وركنه ولي صداق ومحل  
وصيغة بأنكحت وزوجت وبصداق وهبت وهل كل لفظ يفتضي  
البقاء

البغاء مَرَّحَ الحَيَاةَ كَبَغَتْ تَمُدُّ وَكَفَلَتْ وَبِهَوْنٍ فَيَعْلَمُ وَلِيهِمُ وَانْزِلَ  
يَرْضَى وَجَبَرَ الْمَالُ أُمَةً وَعَبْدًا بَلَا إِضْهَارًا عَكْسَهُ وَلَا مَالَهُ بَعْضُ  
وَلَهُ الْوَلَايَةُ وَالْهَدْيُ وَالْمُخْتَارُ وَلَا أَنْشَى بِشَائِبَةٍ وَمَكَاتٍ تَخْلِي مَعَهُ  
وَمُعْتَقٍ لِأَجْلِ أَنْزِلَ عَرْضَ السَّيِّدِ وَيَقْبِضُ الْأَجَلَ فِي أَبٍ وَجَبَرَ الْجَنُونَ  
وَالْبَكْمَ وَلَوْ عَانَسَا إِلَّا لِكُفَيْتٍ عَلَى الْإِجْحَاقِ وَالْتَبَّتَ أَنْ صَغُرَتْ أَوْ  
بَعَارَضَتْ أَوْ يَحْمَامٍ وَهَلْ أَنْزِلَ تَكْمُرَ الزَّفَى تَأْوِيلًا لَا بَعَاسَهُ وَأَنْزِلَ  
سَبْعِيَّةً وَبَثْرًا رُشِدَتْ أَوْ أَهَامَتْ بِبَيْتِهَا سَنَةً وَانْكَرَتْ وَجَبَتْ وَحَيَّ  
أُمُّهُ أَبٌ بِهِ أَوْ عَيْنَ الْهَوَجِ وَالْإِنْجِلَاقِ وَهُوَ فِي النَّيْبِ وَلَيْتَ وَجَّحَ أَنْ  
مُنَّ بَعْدَ زَوْجَتِ ابْنَتِي عَرْضَ وَهَلْ أَنْزِلَ بَقِيَّةً مَوْتَهُ تَأْوِيلًا فِي  
لَا جَبَرَ بِالْبَالِغِ إِلَّا بَيْتَهُ خَبِيٍّ جَسَادُهَا وَبَلَّغَتْ عَشْرًا وَشَوَّرَ الْفَاضِي  
وَالْإِجْحَاقِ أَنْزِلَ خَلَّ وَضَالٌ وَقَدْ عَمَّ ابْنُ جَابِنَهُ جَابٌ جَابٌ جَابٌ جَابٌ جَابٌ  
جَابِنَهُ وَقَدْ عَمَّ الشَّغْفِيقُ عَلَى الْإِجْحَاقِ وَالْمُخْتَارِ يَهْوَى فِي هَلْ الْإِسْعَلُ وَبِهِ  
فُسِّرَتْ أَوْ لَا وَصَاحَّ فَكَاغِلٌ وَهَلْ أَنْزِلَ كَبَلٍ عَشْرًا أَوْ أَرْبَعًا أَوْ مَا يُشْفِيقُ  
تَمُدُّ وَظَاهَرَهَا شَرُّهُ الْعَنَاءُ عَدَاكُمُ بَوْلَايَةُ عَامَّةٍ مَسْلُوعٍ وَجَّحَ بَعَا فِي  
عَيْنِيَّةٍ مَعَ خَاصِّي لَمْ يُجِيرَ كَشْفِيَّةً خَلَّ وَضَالٌ وَأَنْزِلَ فِيهِ بِلَاغٍ فِيهِ أَوْ  
الْحَاكِمِ أَنْزِلَ غَابَ إِلَهُ فِي تَحْمُهُ أَنْزِلَ هَالٍ قَبْلَهُ تَأْوِيلًا وَبِأَبْعَدٍ مَعَ  
أَقْرَبٍ أَنْزِلَ يُجِبِي وَلَمْ يُجَزْ كَأَحَدٍ الْمُعْتَفِينَ وَرَضَى الْبُكْرَ صَهْتُ  
كَتَبُوبِيضَهَا وَنَدَبَ إِعْلَامُهَا بِهِ وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَى جَهْلِهِ فِي تَأْوِيلِ  
الْإِكْتِمَاءِ وَأَنْزِلَ مَنْعَتٍ أَوْ نَفَرَتْ لَمْ تُهَوِّجْ لَا أَنْ صَحَّكْتَ أَوْ بَكَتَ وَالْتَبَّتَ  
تُعْمِي بِكَبْمٍ رُشِدَتْ أَوْ عُظَلَتْ أَوْ زُوجَتْ بَعَرْضَ أَوْ يَهْوَى أَوْ عَيْبٍ  
أَوْ بَيْتِيَّةٍ أَوْ أَبْتِيَّتٍ عَلَيْهَا وَجَّحَ أَنْزِلَ فِيهِ رِضَاها بِالْبَلَدِ وَلَمْ يُفَيَّ بِهِ  
حَالُ الْعَفْءِ وَأَنْزِلَ أَجَازَ فُجِي فِي ابْنِي وَأَخِي وَجَدِي هَوَّضَ لَهُ أُمُورُهُ بِبَيْتِهِ  
جَازَ وَهَلْ أَنْزِلَ تَأْوِيلًا وَفُجِي تَهَوِّجَ حَاكِمٍ أَوْ عَيْبٍ ابْنَتِهِ فِي

كعشم وزوج الحاكم في كافي يغبة وضمر من مص وتوكلت ايضا  
بالاستيطان كغيبه الأنف ب الثلاث وان أسراو فغده بالانبعده كذي  
رق وعنده وصفي وأنوثة لا بسفي وسلب الكيال ووكلت مالكة  
ووصية ومعتقة وان اجنبيا كعبه أوصي ومكاتب في أمة صلب  
فضلا وان كفي سيدك ومنع إجماع من احد الثلاثة ككبر مسلمة  
وعكسه الا لأمة ومعتقة من غير نساء الجبهة وزوج الكافر مسلم  
وان عفا مسلم لكافر ثم عفا السبعة أو إلى أي بائن ولتبه وحج  
توكيل زوج الجميع لا ولي الا كفو وعليه الإجابة لكفو وكفوها  
اولى بيأمر الحاكم ثم زوج ولا يعضل أب بئرا به متكره حتى  
يتحقق وان وكلته ممن أحب عيّن والا فلها الإجازة ولو بعد ان  
العكس ولا بن عثم ونحوه ان عيّن ثم وجعها من نفسه بتوحيط بكفا  
وترضى وتولي الضممين وان افكرت العفة صوّف الوكيل ان اقصاه  
الزوج وان تنازع الأولياء المتساويين في العفة او الزوج نظر الحاكم  
وان أعنت لوليّين فعفا فلان اول ان لا يتلذذ الثاني فلا على ولو  
تأخر تبويضه ان لا تكن في عرق وجاء ولو تفهم العفة على الأضام  
وفيج فلا خلاف ان عفا بزمن او لبينة بعلمه انه نازي لا ان أم  
او جعل الزمان وان ماتت وجعل الحق في الإرث فولان وعلى  
الإرث بالصداق والا فزائد وان ماتت الرجلان فلا إرث ولا صداق  
وأعدلية متنافستين ملغاة ولو صاغت المرأة وفيج موصى وان  
بكي شهوة من امرأة او غنم او أياها ان لا يدخل ويصل ومغوبا  
والشهوة وقبل الحول وجوبا على آل تأنيبه الا نهارا او غيار  
لأحدهما او غير او على ان لا يأتي بالصداق لكفا فلا نكاح وجاء  
به وما حسه لصدافه او على شرط ينافي كآل يفسح لها او يؤتم  
عليها



عليها وألغى ومضلفا كالنكاح لأجل أو ان مضى شيء فإذا أتى وحي  
وهو ضلاق ان اختلبي فيه كفهم وشغار والتمنع بعفوه ووضنه  
وبه الإرث ان نكاح الميضي وانكاح العبد والمرأة ان اتفق على  
فساد فلا ضلاق ولا إرث الخامسة وحرم وضوه ففقه وما فصح  
بعرض بالمسهي والاصداق المثل وسقط بالبيع قبله ان نكاح  
العرهين بنصفهما كضلافه وتعاضى المتلذذ بها ولولي صغير بيع  
عفوه فلا معة ولا عتق وان زوج بشروط أو أجهزت وبلغ وكفي فله  
التضليف وفي نصي الصداق فولان عمل بها والفول لها ان العفة  
وهو كبيع وللسيعة رة نكاح عتق بصفه ففقه بانه ان لم يبعه  
الا ان يه به او يعتقه ولها ربع دينار ان دخل وأتبع عبد ومكاتب  
ما يفي وان لم يغم ان لم يبيعه سيده او سلطان وله الإجازة ان فرب  
ول يه البيع او يشد يه فصره ولولي سعيه بيع عفوه ولو ماتت  
وتعتن طوته ومكاتب ومأذون تسي وان بلا إعن ونفقة العبد يه عني  
خراج وكسب الا لعفو كالمهر ولا يحضنه سيده بإعن التزوج وجب أب  
ووصي وحاكم مجنوننا احتاج وصغيرا وفي السعيه خلاي وصداقهم  
ان أعصموا على ألأب وان مات لو أيسموا بعه ولو شرط ضرك والا  
فعلهم الا لشرط وان تطارحه رشيد وأب فصح ولا معة وهل ان  
حلها والا لهم الناكل ثمه وحل رشيد واجني وامرأة أنكموا الرضا  
والأمر حضورا ان لم ينكموا بهجه علمهم وان حال كثيرا لهم ورجع  
لأب وفي فدر زوج عني وضامن لابنته النصف بالضلاق والجميع  
بالفساد ولا يرجع احد منهم الا ان يصح بالهالة او يكون بعد  
العقد ولها الامتناع ان تعتد أخز حتى يفتر وتأخذ الحال وله  
التمط وبطل ان ضين يه مرضه عن وارث لا زوج ابنته والكفاءة

الدين والخال ولها وللولي تركها وليس لولي رضى مطلق امتناع  
 بلا حاجت ولأن التكل في تهويل الأب المؤسفة المرغوب فيها من  
 مغمي ورويت بالنهي ابن الفاسح إلا لضرب بين وهل وفاق تاويلان  
 والمولى وغير الشري والأفل جافا كعب وفي العبد تاويلان وهم  
 أصوله ومصوله ولو خلفت من مائه وزوجتها ومصول أول أصوله  
 وأول فصل من كل أصل وأصول زوجته وبنته وان بعد موتها  
 ولو بنظم مصولها كامل وحكم العفة وان بسا ان لا يجمع عليه  
 وإن موصوه ان درا الحة وفي الزنا خلاي وان حاول تلذذا بهوجته  
 بالنة بأبنتها بنته وان قال أب نكحتها او وضعت أمة عند فصد  
 الابن لها وأنكر فحب التنه وفي وجوبه ان يشا تاويلان وجمع  
 خمس وللعبد الرابعة او اثنتين لو فدرت اية أكثرا حكم كوضنها  
 بالملك وفي نكاح ثانية صفت والى حلى للمهر بلا خلاف كأم  
 وابنتها بعفة وتأبده تحمها ان دخل ولا إرث وان ترثتها وان لا  
 يدخل بواحدة حلت الأم وان لا تعلم السابقة بالإرث ولكل نص  
 صافها كان لا تعلم الخامسة وحلت الأخت بيمينونة السابقة او  
 زوال ملك بعنف وان لأجل او كتابية او إنكاح تحل المبتوتة او أسي  
 او إياي إياس او بيع دس فيه لا فاسد لا يفت وحيني وعرق  
 شبهة ورقي وإحرام وضهار واستبراء وخيار وعهر ثلاث وإحرام  
 سنة وهبة لمن يعتصرها منه وان بيع بخلاي صفة عليه ان  
 حيزت وإحرام سنين ووفى ان وضنها ليتم فإن أبغى الثانية  
 استبرأها وان عفة واشتهى الأولي لمن وضى او عفة بعد تلذذ  
 بأختها ملأ فكالاول والمبتوتة حتى يولج بالغ فدر الحشعة بلا  
 منع ولا نكح فيه بانتشار في نكاح لازم وعلى خلوة وزوجة مفض  
 ولو

ولو خصياً كنه ورج غير مُشبهة لهين لا بعاسه ان له يثبت بعرض  
 بوضي، ثاني وفي الاول ثم في كحلل وان مع نية امساكها مع الإعجاب  
 ونية المصالح وثبتها لغو وفيل دعوى ضاربة التزوج كحاضه أمنت  
 ان بعد وفي غيرها فولان وملكته او ولري وفيل وان ضراً بك ضلوف  
 كبراً في زوجها ولو بدع مال ليعتق عنها لا ان رة سيده شراء من  
 له يأمن لها او فصد بالبيع البعج كعبتها لعبد لينتزعها بأخذ جبه  
 العبد على الصبة وملأ أب جارية ابنه بتلذذ بالفهم وحرمت  
 عليها ان وضائها وعنت على مولدها ولعبد تهوَج ابنه سيبر  
 بنقل وملأ عليه كحر لا يؤله له وكأمة الجدة والآن فإن خاب زنى  
 وعده ما يتزوج به حبة غير مغالية ولو كتابية او تحت حبة ولعبد  
 بل شمل ومكاتب وعدين نقر شعر السيبر كحبي وعده لزوج  
 وزوي جواره وان له يكن لها وخبرت الحبة مع الحبة في نفسها بكلفة  
 بانه كنه ورج أمة عليها او ثانية او عليها بواحد بالعت اثنى ولا  
 ثبوا أمة بل شرط او عري وللسيد السفر عن له ثبوا وان يضع من  
 صداقها ان له يمنعه دينها الا ربع دينار ومنعها حتى يفبضه  
 وأخذ وان فتلها او باعها مكان بعيد لا لقال وفيها يلزمه تجهيها  
 به وهل هو خلاب وعليه الاكثر او الاول له ثبوا او جهرها من  
 عنق تاويلان وسقط ببيعها قبل البناء منع تسليمها لسفوف  
 تحري البائع والوجاء بالتزوج اذا اعتق عليه وصداقها وهل ولو  
 بيع سلخان لعلس او لا ولا كن لا يرجع به من الثمن تاويلان  
 وبعده كمالها وبطل في الأمة ان جمعها مع حبة ففط بخلاب الخمس  
 والملك ومخيمها وله وجهها العزل ان أئنت وسيدها كالحبة اذا أئنت  
 والكافة الا الحبة الكتابية بكم وتأكده بدار الجيب ولو يهودية

تَنْصَرَفَ وبِالْعَكْسِ وَأَمْتَهُمْ بِالْمَلِكِ وَفَمَرَّ عَلَيْهَا أَنْ أَسْلَمَ وَأَنْفَضَتْهُمْ  
بِاسْتِخْرَافٍ وَعَلَى الْأُمَّةِ وَالْجَوَاسِيَّةِ أَنْ عَتَقَتْ وَأَسْلَمَتْ وَلَمْ يَبْعِدْ كَالشَّهْرِ  
وَهَلْ أَنْ تُجْعَلَ أَوْ مُضَلَّفاً تَأْوِيلَانِ وَلَا نَبْعَةً أَوْ أَسْلَمَتْ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي  
عِيَّتِهَا وَلَوْ مُضَلَّفاً وَلَا نَبْعَةً عَلَى الْخِيَارِ وَالْإِحْسَنِ وَجِبِلَ الْبَنَاءِ بَانَتْ  
مَكَانَهَا أَوْ أَسْلَمَ إِلَّا الْفَتْحَ وَجِبِلَ الْفَتْحِ وَالْإِجْرَ وَالْأَجَلَ وَتَمَلَّكَهَا لَهُ وَلَوْ  
مُضَلَّفاً ثَلَاثًا وَعَقْدَ أَنْ أَبَانَهَا بَلَا مَحَلٍّ وَفَيْحَ الْإِسْلَامِ أَحَدُهَا بَلَا  
مُضَلَّافٍ لَا رَيْبَ فِيهِ بَيَانُهُ وَلَوْ لَدَيْنَ زَوْجَتِهِ وَفِي لَوْحِ الثَّلَاثِ لَعَمِيَّةٌ  
مُضَلَّفاً وَتَرَافَعَا إِلَيْنَا أَوْ أَنْ كَانَ صَحِيحًا فِي الْإِسْلَامِ أَوْ بِالْفَهْمِ فَجِبِلَ  
أَوْ لَا تَأْوِيلَانِ وَمَضَى صَدَاقُهَا أَوْ الْإِسْفَافُ أَنْ فُبِضَ وَمَحَلٌّ  
وَالْأَنْفَاقُ كَالْعَوِيضِ وَهَلْ أَنْ اسْتَحْلَوْهُ تَأْوِيلَانِ وَاخْتَارَ الْمُسْلِمُ أَرْبَعًا وَأَنْ  
أَوَاحِيَةً وَاحِدَةً أُخْتَيْنِ مُضَلَّفًا وَأَمَّا وَابْنَتُهَا لَمْ يَحْشَسْهَا وَأَنْ مَسْهُبًا  
حَرُمْنَا وَاحِدَاتُهَا تَعَيَّنَتْ وَلَا يَتَرَوَّجُ ابْنُهُ أَوْ أَبُوهُ مِنْ بَارِقِهَا وَاخْتَارَ  
بِضَلَّافٍ أَوْ ضَمَّارٍ أَوْ إِيْلَانٍ أَوْ وَضَى وَالْغَيْمَ أَنْ يَبِيعَ نِكَاحَهَا أَوْ ضَمَّ  
أَنْهَى أَخَوَاتٍ مَالٍ يَتَرَوَّجُ وَلَا شَيْءَ لغيرهنَّ أَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهِ كَالْخِيَارِ  
وَاحِدَةً مِنْ أَرْبَعِ رَضِيعَاتٍ تَتَرَوَّجْنَ وَأَرْضَعَتْهُنَّ امْرَأَةٌ وَعَلَيْهِ أَرْبَعُ  
صُدُوقَاتٍ أَنْ مَاتَ وَلَمْ يَخْتَمْ وَلَا إِرْثَ أَنْ تَخْلَى أَرْبَعُ كِتَابِيَّاتٍ عَنْ الْإِسْلَامِ  
أَوْ التَّبَسُّتِ الْمُضَلَّفَةِ مِنْ مَسْأَلَةٍ وَكِتَابِيَّةٍ لَا أَنْ ضَلُّوا أَحَدًا زَوْجَتِهِ  
وَجُهِلَتْ وَمَحَلٌّ بِأَحَدِهَا وَلَمْ تَنْفَضِ الْعِرْقُ فَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا الصَّدَاقُ  
وَتَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمِيرَاثِ وَلِغَيْرِهَا رُبْعُهُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الصَّدَاقِ وَهَلْ  
يَمْنَعُ مَرَضُ أَحَدِهَا الْخُشُوفَ وَأَنْ إِعْنَ الْوَارِثِ أَوْ أَنْ لَمْ يَحْتَاجْ خُلَافِي  
وَلَمْ يَصُفَ بِالْمَدْخُولِ الْمَسْهُومِ وَعَلَى الْمَرِيضِ مِنْ ثُلُثِهِ الْأَقْلَ مِنْهُ وَمَنْ  
صَدَاقُ الْمَثَلِ وَتَحْتَلُّ بِالْبَيْعِ إِلَّا أَنْ يَبِيعَ الْمَرِيضُ مِنْهَا وَمَنْعَ نِكَاحِهِ  
النَّصْرَانِيَّةَ وَالْأُمَّةَ عَلَى الْأَمْحِ وَالْخِيَارِ خُلَافُهُ ،

**فصل** الخيارات ان لم يسبق العلم او لم يرض او يتلقة وحل على نفيه بمرض وعقوبة وجعاج لان جعاج أب ومقتضاه وجبه وعقوبته واعتراضه وبغفنها ورتفها ونحرها وعقلها وإفصائها قبل العفة ولها ففة الهم بالجهام البين والهم بالضرر الحاد ثين بعرف لان بكاعتراض ويخونونها وان ممة في الشهر قبل الدخول وبعرف أجل فيه وفي مرض وجعاج رجح بها سنة وبغيرها ان شرط السلامة ولو بوصي الولي عنه الخضبة وفي الهم ان شرط الحكمة ثمرة لان فخلي الضن كالفرع والسواء من بيض ونتن البع والنيوبة الا ان يقول عذراء وفي بكر ثمرة والا تهويج الحر الأمة والحق العبة فخلي العبة مع الأمة والمسلع مع النصرانية الا ان يغرا وأجل المعترض سنة بعد الحكمة من يوم الحتم وان مرض والعبة نصقها والظاهر ان نفقة لها فيها وضدق ان ادعى فيها الوض بهينه فإن نقل حلعت والى بغيت وان لم يذعه طلقها والى مهل يخلق الخاتم او يأمرها به ثم يترك به فولان ولها مرافه بعد الرضا بلا اجل والصداق بعدها كدخول العتيق والمحبوب وفي تعجيل الصداق ان فضع دقه فيها فولان وأجلت الرغاء للدواء بالاجتهاد ولا تجبر عليه ان كان خلفه وجس على ثوب منكر الحب ونحوه وضدق في الاعتراض كالمراه في عائتها او وجور حال العفة او بكارتها وحلعت هي او أبوها ان كانت سقيمة ولا ينظرها النساء وان أتى بامرأتين تشهدان له قبلنا وان علم الأب بشيوتها بلا وحيه وكته فله وج الهم على الاصح ومع الهم قبل البناء فلا صداق كغير رعية وبعرف مع عيبه المسمى ومعهما رجح لجمع فيه الولد على ولي في يغب كآبن وأخ ولا شيء عليها وعليه وعليها ان زوجها بحضورها كآمين ثم

الولي عليها ان اخذ منه لا العكس وعليها في كآبن العم الا ربع دينار  
 فإن علق بكالقييب وحلّبه ان اتقى عليه كإتعامه على المختار فإن  
 نكل حلّبه أنه غمّ ورجع عليه فإن نكل رجع على الوجهة على  
 المختار وعلى غار غمّ وليّ تولّى العفة الا أن يُخبر أنه غمّ وليّ لا  
 ان لا يتولّه وولد المغفور الغمّ مفضّ حُمّ وعليه الاقل من المسوّى  
 وصداق المثل وفيه الولد دون ماله يوم الحكم الا لجنّ ولا ولا  
 له وعلى الغمّ في أم الولد والمدة في مسفّض موته والاقل من قيمته  
 او دينه ان قُتل او من غرّته او ما نقصها ان أفتته بجرّحه ولعمدته  
 ثوخته من الابن ولا يؤخذ من ولد من اولاد الا فسّضه ووُفّعت  
 فيه ولد المكاتبه فإن أدّت رجعت الى الأب وقيل قول الزوج أنه  
 غمّ ولو طلقها او ماتا ثم اتّصل على موجب خيار كالعدم وللوليّ  
 كتمّ العهي ونحوه وعليه كتمّ الحنا والاحجّ منع الاجتهاد من وصي  
 إمانه وللعمة بيّة ردّ المولى المنتسب لا العمة الا الفرشيّة تتّوجه  
 على أنه فرشيّة ،

**فصل** ومن كهل عتقها مرق العبد مفضّ بصلفة بائنة او  
 اثنتين وسقط صداقها قبل البناء والعراق ان قبضه السيد وكان  
 عدها وبعدها لها كها لو رضيت وهي معوضة بما قرّضه بعد عتقها  
 لها الا أن يأخذ السيد او يشتركه وصّفت ان لا تمكّنه أنّها ما  
 رضيت وان بعد سنة الا أن تُسفّضه او تمكّنه ولو جهلت الحكم لا  
 العتق ولها اكثر المسوّى وصداق المثل او يُبيّتها لا بهجعيّة  
 او عتق قبل الاختيار الا لتأخير الحيض وان تمّ وجبت قبل  
 علمها ودخولها فانت بدخول الثاني ولها ان أوفعها تأخير  
 فنظي فيه ،

**فصل** الصداق كالتمن كعبه بختاره هي لا هو وضائه وتلفه واستغفائه وتعيبه او بعضه كالمبيع وان وقع بفلة حل باءا هي حتم بمثله وجاز بشورة وعدمه من كابل او رفيف وصداق مثل ولما الوسط حال وفي شرطه كتم جنس المبيع فولان والبنات منه ان اطلق ولا محصره والى الدخول ان علم او الميسر ان كان مليا وعلى هبة العبد لفلان او يعتق اباه عنها او عن نفسه ووجب تسليمه ان تعين والى فلما منع نفسها وان معيبة من الدخول والوض بعم والسعي الى تسليم ما حل لا بعد الوض الا ان يستحق ولو لم يغمها على الاضمي ومن باءا أجبر له الاخر ان بلغ الزوج وامكن وضوها ومهل سنة ان اشتركت لتغيبه او صغي والى بطل لا اكتم والمرضى والصغير المانع للجماع وفقر ما يصيب مثلها أمها الا ان يحل ليحل ليلة الليلة لا يحصى وان لم يحرق أجل لإثبات عسره ثلاثة أسابيع ثم تلوم بالنظم وعمل بسنة وشهي وفي التلوم لمن لا يفي وصاح وعدمه تاويلان ثم خلق عليه ووجب نصبه لا في عيب وتفر بوضي وان حرم وموت واحد وإقامة سنة وصفت في خلوة الإهتداء وان مانع شرعي وفي نفيه وان سبيهة وأمة والزائر منها وان افه به ففك أخته ان كانت سبيهة وهل ان اقام الإهمار الرشيد كحل او ان أكتبت نفسها تاويلان ومسه ان نفى عن ربع دينار او ثلاثة دراهم خالصة او مقوم بها وأمه ان دخل والى بان لم يمه فبيع او ما لا يحل يحكي وحكي او بإسقاطه او كفصاص او أبي او دار فلان او مهي بها او بعضه لأجل مجهول او لم يفتي الأجل او زاء على حسين سنة او معين بعيم خراسان من الأندلس وجاز كيصر من المدينة لا بشرط

الدخول قبله إلا الغريب جدًا وحينئذ بعد الفحص ان جانب او  
 معصوب عليها لا احدها او باجتماعه مع بيع كدار بقعها هو او  
 أبوها وجاز من الأب في التعويض وجع امرأتين سهى لهما او  
 لاحدهما وهل وان شرط تهوؤ الأخرى او ان سهى صدق المثل  
 فولان ولا يجب جمعها وان كثر على التأويل باطنع والبيع قبله  
 وصدق المثل بعد لا الكراهة او تحصن إنبائه رفقه كبيع العبد  
 في صدقه وبعد البناء يملكه او بدار مضمونة او بأبى وان كانت له  
 زوجة فالعاز بخلاف أبى وان اخبر بها من بلدها او تهوؤ عليها  
 فالعاز ولا يلزم الشرط وكفى ولا الألبى الثانية ان خالتي كان أخرجه  
 قبل أبى او أسقطت ألبا قبل العقد على ذلك ان تُسقط ما تفر  
 بعد العقد بل عمن منه او كتهوؤني أختي عمأة على أن أزوجه  
 أختي عمأة وهو وجه الشغار وان لم يبيع فصرخته وبيع فيه وان في  
 واحد على حمية ولد الأمة أبدا ولها في الوجه وماية وخبر او  
 مائة وماية طوت او فيافي الأكثر من المسهى وصدق المثل ولو زاة  
 على الجميع وفور بالتأجيل المعلوم ان كان فيه وتوؤلت أيضا فيما إذا  
 سهى لاحدهما ودخل بالمسهى لها بصدق المثل وفي منعه هذا او  
 تعليمها قرأنا او إجماعها ويجمع بقيمة عمله للبيع وكراهية  
 كالمغالة فيه والأجل فولان وان أمه بأبى عينها او لا فهو وجه  
 بالعين فإن دخل فعلى الزوج البى وشيم الوكيل البى ان تعدى  
 بإقرار او بيعة والى فتخلعه هي ان حل على الزوج وفي تحليى الزوج له  
 ان نكل وشيم الألبى الثانية فولان وان لم يدخل ورعي احدهما لم  
 الآخر لا ان التهم الوكيل الألبى ولكن تحليى الآخر فيما يبيع إقراره  
 ان لم تقع بيعة ولا ثمة ان التهم ورعي بعدة حل على الزوج ما أمر ال  
 بأبى



بأنى في المرأة البصيح ان أخلص بيّنة على التزوج بثلاثين والآن  
 بكالاتي في الصادق وان علمت بالتعدي فأنى وبالعكس ألبان  
 وان على كل وعلى الآخر او لي يعلم فالبان وان على بعلمها بغير  
 فأنى وبالعكس فالبان ولي يلزم تروج آية غير مجتمعة بدون صادق  
 المثل وفعل بصادق السراة اعلنا عنهم وحلفت ان اتعت الى جوع  
 عنه الابيئة ان المعلن لا أصل له وان تروج بثلاثين عشرة نقدا  
 وعشرة لاجل وسكتا عن عشرة سفطت ونقدتها كذا مفتحي لعضه  
 وجاز نكاح التعويض والتحكي عفاً بلا عكر مهم بلا وهبت وفبيع  
 ان وهبت نفسها قبله وصاح أنه زنى واستغفنه بالوضى لا عوت  
 او ضلوف الا أن يعرض وترضى ولا تصدق فيه بعدها ولها ضلوف  
 التعدي ولزمها فيه وتحكي الى اجل ان برضى المثل ولا يلزمه وهل  
 تحكيها او تحكي الغير كذا او ان برضى المثل لزمها وافل لزمه  
 بغير واكثر بالعكس او لا بة من رضا الزوج والمحكم وهو الأنضم  
 تاويلات والرضى بدونه للمرشع وللأب ولو بعد الدخول وللوصي  
 قبله لا المصلحة وان برضى في مرضه بوصية لوارث وفي التميّة  
 والأمة فولان ورقت زانة المثل ان وضى ولهم ان صح لا ان أبرأت  
 قبل العرض او أسفطت شرطاً قبل وجوبه ومهر المثل ما يرغب به  
 مثله فيها باعتبار دين وجمال وحسب ومال وبلد وأخت شقيقة أو لأب  
 لا الأم والعمة وفي العاسد يوم الوضى واتحد المهران اتحدت  
 الشبهة كالعالم بغير عالة والا تعدد كالزنا بها او بالكرهه وجاز  
 شرطه الا يحض بها في عشرة وكسوة ولحوها ولو شرطه الا يضاً أم ولم  
 او سمية لهم في السابغة منها على الأنح لا في أم ولي سابغة في لا  
 أنسى ولها الخيار ببعض شروطه ولو لم يقل ان جعل شيئاً منها وهل

تملك بالعقد النص في يده كنتاج وعلة ونقصانه لها وعليها او  
 لا خلاف وعليها نص فيهما الموهوب والمعتق يومها ونص الكثر  
 في البيع ولا يرد العتق الا ان يرد الزوج لعسرها يوم العتق ان  
 خلفها عتق النص بلا قضاء وتشطيم وميعة بعد العقد وهديّة  
 اشترطت لها او لوليها قبله ولها اخذ منه بالطلاق قبل المس  
 وضائه ان ملك ببيّنة او كان مما لا يغاب عليه منها والآن  
 الذي في يده وتعين ما اشترته من الزوج وهل مضاعف وعليه الاكتم  
 او ان قصدت التخصيب تاويلان وما اشترته من جهازها وان من غير  
 وسقط المهر بالموت بلفظ وفي تشطير هدية بعد العقد وقبل البناء  
 او لا شيء له وان لم تقبل الا ان يبيع قبل البناء فيأخذ الفاعل منها  
 لان ان يبيع بعد روايتان وفي القضاء ما يهدى عما فولان وصح  
 القضاء بالوليمة ومن أجه الماشقة وتجع عليه بنصي نفقة الثمة  
 والعبد وفي أجه تعلج صنعة فولان وعلى الولي او الرشيق مؤنة  
 الحمل لبناء البناء المشتري الا لشركه ولزمها التجهيز على العاق ما  
 قبضته او سبق البناء وفضي له ان دعاها لقبض ما حل الا ان  
 يسهي شيء فيلزم ولا تنفق منه وتفضي دينا الا المحتاجة وكالدينار  
 ولو حوّل بصفافها لموتها فصائبهم بإجاز جهازها في يلزمهم على  
 المقول ولأبيها بيع رقيق ساقه الزوج لها للتجهيز وفي بيعه الأصل  
 فولان وقبل دعوى الأب بلفظ في إعارته لها في السنة يمين وان  
 خالفت الابنة لان بعد ولم يشهد بان صدقته في ثلثها  
 واختصت به ان أورد ببيتها او اشهد لها او اشترى الأب لها  
 ووضعها عند كأمها وان وهبت له الصداق او ما يصدقها به قبل  
 البناء جبر على دفع افله وبعده او بعضه بالموهوب كالعدم الا ان  
 تصد

نعمه على جوامع العشي كعصيته لذلك فبجح وان أعطته مبيعة  
 ما ينكحها به ثبت النكاح ويعصمها من ماله مثله وان وهبته  
 لأجنبي فبضه ثم ضلوا أتبعها ولم ترجع عليه الا أن تبين أن  
 الموهوب صادق وان لم يغبضه أجبرت هي والمطلوق ان أيسرت يوم  
 الطلاق وان خالعتة على كعبه او عشي ولم تغل من صداقها فلا  
 نصي لها ولو فبضته رجته لا ان قالت ضلقتني على عشي ولم تغل  
 من الصداق فنصي ما بقي وتفر بالوضو ويجمع ان اصدفها من  
 تعلم بعنفه عليها وهل ان رشحت وضوب او مضلعا ان لم يعلم  
 الولي تاويلان وان على دونها لم يعتق عليها وفي عنفه عليه  
 فولان وان جنى العبد في يدك فلا كلام له وان اسلمته فلا شيء  
 له الا أن تخاف منه فجمع نصي الأرض والشركة فيه وان قعته بأرضها  
 بأقل لم يأخذ الا بخلاف وان زاد على قيمته وبأكثر فكلها باء  
 ورجعت المرأة بما انقضت على عبده او ثمة وجاز عموؤه البكر عن  
 نصي الصداق قبل الدخول وبعد الطلاق ابن القاسم وقبله لمصلحة  
 وهل هو وفاق تاويلان وفبضه فحبي ووصي وضفا ولو لم تقع  
 بيته وحلها ورجع ان ضلها في ماله ان أيسرت يوم الجمع وأما  
 بئرته شراء جهاز تشبه بيته بدفعه لها او إحضاره ببنت البناء او  
 توجيهه اليه والا فالمرأة وان فبضت أتبعته او الزوج ولو قال الأب  
 بعد الإشهاد بالقبض لم أقبضه حلبي الزوج في كالعشي أيام ،

**فصل** اذا تنازعا في الزوجية ثبتت بيته ولو بالسماع بالحق  
 والحان والا فلا عمن ولو افاد المذمعي شاهدا وحلفت معه وورثت  
 وأمر الزوج باعتزالها لشاهد ثان زعم فربه فإن لم يأت به فلا  
 عمن على الزوجين وأمرت بانتظاره لبيته فريضة ثم لم تسمع

بَيِّنَتُهُ أَنْ تَجْعَلَ فَاذِي مَدَّعِي حُجَّةٍ وَمُظَاهَرُهَا الْقَبُولُ أَنْ أَفَرَّ عَلَى نَفْسِهِ  
 بِالْحُجَّةِ وَلَيْسَ لَهَا ثَلَاثُ تَهْوِجٍ خَامِسَةٌ إِلَّا بَعْدَ ضَلَالِهَا وَلَيْسَ  
 انْتِكَارُ التَّهْوِجِ ضَلَالًا وَلَوْ ادَّعَاهَا رَجُلَانِ فَأُنْكَرَتْهَا أَوْ أَحَدَاهَا وَأَقَامَ  
 كُلُّ الْبَيِّنَةِ فَسَطًا كَالْوَلِيِّينَ وَفِي التَّوْرِيثِ بِإِفْهَامِ التَّوْحِيذِ غَيْرِ الظَّاهِرِينَ  
 وَالْإِفْهَامِ بِوَارِثٍ وَلَيْسَ تَحْمٌ وَارِثٌ ثَابِتٌ خِلَافِي خِلَافِي الظَّاهِرِينَ وَإِفْهَامِ  
 أَبِي غَيْرِ الْبَالِغِينَ وَفَوَلَهُ تَهْوِجُهُ فَفَالَتِ بَلَى أَوْ فَالَتِ ضَلَفَتْنِي أَوْ  
 خَالَعَتْنِي أَوْ قَالَ اخْتَلَعَنِي مَيِّ أَوْ إِذَا مِنْهُ مُظَاهِرٌ أَوْ حِمَامٌ أَوْ جَائِزٌ فِي  
 جَوَابِ ضَلَفَتْنِي لَا أَنْ لِي تُجِبُ أَوْ أَنْتِ عَلَيَّ كَضَعَرَأَمِي أَوْ أَفِي فَأُنْكَرْتُ  
 ثُمَّ فَالَتِ نَعَمْ فَأَنْكِي وَفِي فَعَرِ الْمَهْرَ أَوْ صَعْنَهُ أَوْ جَنَسِهِ حَلَبًا وَفَجِيعَ  
 وَالْجَوْعَ لِلنَّشْبَةِ وَانْعِسَاخُ النِّكَاحِ بِقَامِ التَّكَالُفِ وَغَيْرِ كَالْبَيْعِ إِلَّا بَعْدَ  
 بِنَاءٍ أَوْ ضَلَالٍ أَوْ مَوْتٍ بِفَوَلَهُ بِيهِنَ وَلَوْ ادَّعَى تَعْوِيضًا عَنْهُ  
 مُعْتَادِيهِ فِي الْفَعْرِ وَالصَّعَةِ وَرَدَّ الْمَثْلَ فِي جَنَسِهِ مَا لِي يَكُنْ ذَلِكَ مَوْفُوقَ  
 فِيمَا مَا ادَّعَى أَوْ دُونَ دَعْوَاهُ وَثَبَّتَ النِّكَاحُ وَلَا كَلَامٌ لِسَبْعِيَّةٍ وَلَوْ  
 أَقَامَتِ بَيِّنَةً عَلَى صَافِيَيْنِ فِي عَفْدَيْنِ لَزِمَا وَفَعَرِ ضَلَالٍ بَيْنَهُمَا  
 وَكُلَّفَتِ بَيَانُ أَنَّهُ بَعْدَ الْبِنَاءِ وَأَنْ قَالَ أَصْدَقْتُ أَبَا جِفَالَتِ أُمِّي حَلَبًا  
 وَعَتَقَ الْأَبُ وَأَنْ حَلَبَتِ دُونَهُ عَتَقَا وَوَلَاؤُهَا لَهَا وَفِي فَبَضَى مَا حَلَّ  
 بِفَعِلِ الْبِنَاءِ بِفَوَلَهُمَا وَبَعَرَهُ فَوَلَهُ بِيهِنَ فِيمَا عَبْدُ الْوَقَابِ إِلَّا أَنْ  
 يَكُونَ بِكِتَابٍ وَاسْمَا عَيْلٍ بَأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ عَنِ الْبِنَاءِ ثُمَّ مَا وَفِي مَتَاعِ  
 الْبَيْتِ لِلْمَرْأَةِ الْمُعْتَادِ لِلنِّسَاءِ فَفَضَلَ بِيهِنَ وَالْأَجَلُ بِيهِنَ وَلَهَا الْغَنَلُ إِلَّا  
 أَنْ يَثْبُتَ أَنَّ الْكَتَّانَ لَهُ عَشْمٌ يَكُنْ وَأَنْ فَسَجَتْ كَلَّفَتِ بَيَانُ أَنَّ الْغَنَلُ لَهَا  
 وَأَنْ أَقَامَ إِلَى جُلِّ بَيِّنَةٍ عَلَى شَرَاءٍ مَا لَهَا حَلَى وَفَضَلَ لَهُ بِهِ كَالْعَكْسِ  
 وَفِي حَلَبَهَا تَأْوِيلَانِ الْوَلِيَّةُ مَنْدُوبَةٌ بَعْدَ الْبِنَاءِ يَوْمًا وَتَجِبُ إِجَابَةُ مَنْ  
 عَمِينَ وَأَنْ صَاكَمَا أَنْ لِي يَحْضُرُ مِنْ بَيِّنَاتِي بِهِ وَمُنْكَرٌ كَقُرْشٍ حَمِيٍّ وَصَوْرٍ  
 عَلَى

على تحجار لا مع لعب مباح ولو في عي هيئة على الأصح وكنته  
زحام وإغلاق باب دونه وفي وجوب أكل المعطر تركه ولا يدخل  
غير معصو إلا بإذن وفي فطر اللوز والسكّر لا الغم بال ولو لم جل  
وفي الكتم والزرهر ثالثها يجوز في الكبرابن كنانة وتجاوز الزمارة  
والسوق ،

**فصل** إنما يجب الفسخ للموجبات في المبيت وإن امتنع الوطء  
شرعا أو ضعا كحرمه ومظاهر منها ورتقاء لأن في الوطء إلا إن ضار  
ككفه لتتوقر لثته للأشهر وعلى وليّ المجنون إضافته وعلى  
المريض إلا أن لا يستطيع فعنه من شاء وجاءت أن ضلع فيه كحرمه  
معتق بعضه بأبق ونحب الابتداء بالليل والمبيت عند الواحدة والأمة  
كالخمس وفضي للبت بسبع وللتيب بثلاث ولا فضاء ولا تجاب لسبع  
ولا يدخل على ضرتها في يومها إلا لحاجة وجاز الأثني عليها  
برضاها بشيء أول كإعطائها على إمساكها وشرائها يومها منها  
ووضو ضرتها بإذنها والسلام بالباب والبيات عنه ضررتها أن  
أغلفت بابها دونه ولم يفجر يبيت فحجرتها وبرضاها جمعها  
عن يمين من حار واستعداؤها فحلته واليه يأن على يوم وليلة لأن  
له برضاها ودخول حمار بها وجمعها في فراش ولو كان وضو وفي  
منع الأمتين وكراهيته فولان وإن وهبت فوبتها من ضرة له المنع لأن  
لها وتختص بخلاف منه ولها الرجوع وإن سافر اختار إلا في الحج  
والغزو فيفزع وتؤولت بالاختيار مطلقا ووعظ من نشزت في حجرها  
في ضرتها أن ضرة إباحته ويتعديه زجه الحاكم وستنها بين قوم  
صالحين أن لا تكن بينهم وإن أشكل بعث حكمين وإن لم يدخل  
بها من أهلها أن أمكن ونحب كونها جارئين وبطل حكم غير

العدل وسعيه وامرأه ونبي فيه بخله ونقته خلاصها وان لم يرض  
 الروحاني والحاكم ولو كانا من جنسهما لا أكثر من واحدة أوغيا  
 وتلزم ان اختلفا في العبد ولها التصديق بالضرر ولو لم تشهد  
 البينة بتكثره وعليها الإصلاح فإن تعذر فإن أساء الروح خلعا  
 بلا خلع وبالعكس انهناء عليها او خالعا له بنظرهما وان أساء جعل  
 يتعين الصلح بلا خلع او لها ان يخالعا بالنظم وعليه الاكثر  
 تاويلان وأما الحاكم فأخبراه ونقته حكمها وللزوجين إمامة واحدة  
 على الصفة وفي الوليتين والحاكم تيممه ولها ان امامها الإفلاخ  
 ما لم يستوعبا الكشي ويعزما على الحكم وان ضلعا واختلفا في  
 المال فإن لم تلزمه فلا صلح ،

## باب

جاء الخلع وهو الصلح بعوض وبلا حاكم وبعوض من غيرها ان  
 تأهل لا من صغيرة وسعيه وهي رق ورثة المال وبانت وجاز من  
 الأب عن الحجة خلاص الوصي وفي خلع الأب عن السعيه  
 خلاص وبالفهم تجنيز وغير موصي وله الوسطة ونفقة حل ان  
 كان وبإسقاط حضانتها ومع البيع ورثة لكاتب العبد معه نصبه  
 وتجلل الموجل بجهول وتوولت أيضا بفيته ورثة مراع رعية الا  
 لشره وفيه كعب استحق والخراج حكم ومغصوب وان بعضا ولا  
 شيء له كتأخيرها دينا عليه وخروجها من مسكنها وتجهيله لها  
 ما لا يجب قبوله وهل كخلع ان يجب أو لا تاويلان وبانت ولو بلا  
 عوض نكح عليه او على الرجعة كإعطاء مال في العرق على  
 نعيمها كبيعها او تهويها واختار في الزوج فيهما وصلاح حكم  
 به

به الا لإيلا، ونحس بنفقة لان شرطه في الرجعة بلا عوض او  
 خلق او صالح وأعضا وهل مطلقا او الا أن يفصل الخلع تاويلان  
 وموجبه زوج مكنت ولو سعيها وولي صغير أباً او سيّدا او غيرها  
 لان أبو سعيه وسيّد بالغ ونفقة خلق الميراث وورثته دونها كعقبتها  
 ومملّكة فيه ومولى منها وملاّنة او احنته فيه او اسلمت او  
 عتقت او تزوّجت غيرها وورثت ازواجاً وان في عصمة وانما ينفع  
 بحجة بيّنة ولو حجّ في مرضي بمختلفها في ثمة الا في عرق الكفار  
 الاول والاظهار به فيه كإنشائه والعرق من الاظهار ولو شهد بعد موته  
 بخلافه فكذلك الكفار بالمرض وان اشهد به في سعي في قدم ووضو  
 وانكر الشهادتين في ولا حجة ولو أبانها في تزوّجها قبل حنثه  
 فكأنه تزوّج في المرض ولم يجز خلق الميراث وهل يميّة او المجاوز لإرثه  
 يوم موته ووفى اليه تاويلان وان نفى وكيله عن مسأله في يلزم  
 او اطلق له او لها حلّى أنّه اراء خلق المثل وان زاء وكيلها فعليه  
 النياق ورّة امال بشهادته سماع على الضر وبيمينها مع شاهد  
 او امرأتين ولا يضربها إسقاط البيّنة المسترعاة على الأصح وبكونها  
 باننا لان رجعيّة او لكونه يبيع بلا خلاف او لعيب خيار به او قال  
 ان خالعتي فأنت خالتي ثلاثا لان في يغل ثلاثا ولزومه صلقتان وجاز  
 شرط نفقة ولدها مرّة رضاعه فلا نفقة للعل وسفقت نفقة  
 الزوج او غيره وزانعة شرط كيوته وان ماتت او انفقت لبنها او ولدت  
 ولدين فعليها وعليه نفقة الأبق والشارع الا لشرط لا نفقة جنين  
 الا بعد خروجه وأجبر على جمعه مع أمه وفي نفقة ثمة في يميّة  
 صلاحها فولان وكفّت المعاضاة وان علّق بالإفصاح والاملاء في يختص  
 بالمجلس الا لم يميّة ولم في الي الغالب والبيّنونة ان قال ان اعلمتني

أَلَا جَارِفَتِي أَوْ أَجَارِفِي أَنْ فُصِحَ الْإِتِّهَامُ أَوْ الْوَعْدُ أَنْ وَرَّضَهَا أَوْ ضَلَّيْتِي  
ثَلَاثًا بِأَلْفٍ مِثْقَلٍ وَاحِدَةٍ وَبِالْعَكْسِ أَوْ أُبَيِّتِي بِأَلْفٍ أَوْ ضَلَّيْتِي نَحْبِي  
ضَلْفَةٍ أَوْ فِي جَمِيعِ الشَّيْءِ مِثْقَلٍ أَوْ قَالَ بِأَلْفٍ عَدًّا مِثْلَتِي فِي الْحَالِ أَوْ  
بَعْدًا الْقَهْوِيِّ فَإِذَا هُوَ مَرُورِي أَوْ مَا فِي يَدَيَّهَا وَفِيهِ مَقُولٌ أَوْ لَا عَلَى  
الْأَحْسَنِ لَا أَنْ خَالَعَتَهُ مَا لَا شَبَهَةَ لَهَا فِيهِ أَوْ بِنَاهُ فِي أَنْ اعْطَيْتَنِي  
مَا أَخَالَعِي بِهِ أَوْ ضَلَّيْتِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ مِثْلَتِي وَاحِدَةٍ بِالثَّلَاثِ وَأَنْ أَعَصَى  
الْمَخْلَعُ أَوْ فَطَرَا أَوْ جَنَسَا حَلَفْتِي وَبَانَتْ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ أَنْ اخْتَلَعَا فِي الْعَدَمِ  
كَدَعَوَاهُ مَوْتٌ عِبْدٌ أَوْ عَيْبَةٌ فَبَلَهُ وَأَنْ ثَبَتَ مَوْتُهُ بَعْدَ بَلَاءِ عَهْدِهِ ،  
**فصل** ضَلَاوُ السَّنَةِ وَاحِدَةٌ بِفَتْحٍ لَمْ يَحْسَ فِيهِ بَلَاءٌ عَرَقٌ وَلَا  
فِيهِ عَيٌّْ وَكُمٌ فِي غَيْرِ الْخِيضِ وَلَمْ يُجْتَرِ عَلَى الرَّجْعَةِ كَقَبْلِ الْغَسْلِ  
مِنْهُ أَوْ النِّجَمِ الْجَانِي وَمُنْعٌ فِيهِ وَوَقَعَ وَأَجْبَى وَلَوْ طَعَاوَنَ الطَّعْمُ لَمْ يُضَاجِ  
فِيهِ لِلدَّوَلِ عَلَى الدَّرَجِ وَالْأَحْسَنُ عَدَمُهُ لِأَخْرِ الْعَرَقِ وَأَنْ أَبِي هَدَاهُ ثُمَّ  
يُجْزَى ثُمَّ ضَرْبٌ بِمِثْلِهِ وَلَا ارْتَجَعَ الْحَاكِمُ وَجَازَ الْوَضُوءُ بِهِ وَالتَّوَارُثُ  
وَالْأَهْبَ أَنْ يُمَسِّكَهَا حَتَّى تَلْفُظَ ثُمَّ تَحِيضُ ثُمَّ تَلْفُظُ وَفِي مَنَعِهِ فِي  
الْخِيضِ لَتَضْوِيلِ الْعَرَقِ لِأَنَّ فِيهَا جَوَازَ ضَلَاوِ الْحَامِلِ وَغَيْرِ الْمُدْخُولِ  
بِهَا فِيهِ أَوْ لِكَوْنِهِ تَعَبًا مَنَعَ الْخَطْعَ وَعَدَمِ الْجَوَازِ وَأَنْ رَضِيَتْ وَجَبَ  
عَلَى الرَّجْعَةِ وَأَنْ لَمْ تَفْعَلْ خِلَافِي وَضَدَّتْ أَنَّهَا حَائِضٌ وَرُجَّحَ إِدْخَالُ  
خُرْفَةٍ وَيَنْظُرُهَا النِّسَاءُ إِلَّا أَنْ يَتَرَاوَعَا ظَاهِرًا بِقَوْلِهِ وَتُجَلِّ بِسَمْعِ الْبَاسِمِ  
فِي الْخِيضِ وَالضَّلَاوِ عَلَى الْمَوْلَى وَأُجْبِرَ عَلَى الرَّجْعَةِ لَا لِعَيْبٍ وَمَا  
لِلْوَلِيِّ مِثْقَلُهُ أَوْ لِعَسَمٍ بِالنَّفْعَةِ كَاللَّعَانِ وَتُجْزَى الثَّلَاثُ فِي شَرِّ الضَّلَاوِ  
وَلَحْوِهِ وَفِي ضَالِقِ ثَلَاثًا لِلْسَّنَةِ أَنْ دَخَلَ بِهَا وَالْأَوَّاهُ تَحِيضُ أَوْ  
وَاحِدَةٌ عَظِيمَةٌ أَوْ فَبِجَّةٍ أَوْ كَالْفَصِي وَثَلَاثُ لِلْبَدْعَةِ أَوْ بَعْضُهَا  
لِلْبَدْعَةِ وَبَعْضُهَا لِلْسَّنَةِ فَثَلَاثُ فِيهَا ،



**فصل** وركنه أهل وفصة ومحل ولعظ وأما بيع صلات  
المسلم المتكلى ولو سكر حراما وهل إلا أن عجزا أو مضلغا ثم  
وصلات العضولي كبيعته ولهم ولو هل لا أن سبق لسانه في  
العتوى أو لفتن بك جمع أو هذى مرضى أو قال من اسمها ضائق  
يا ضائق وقبل منه في ضائق التبعات لسانه أو قال يا حبسة  
بأجابته عتية فطلفا فامدة عوة وطلفا مع البينة أو أكله ولو  
بكتفوع جزء العبد أو في فعل إلا أن يتهد التورية مع معيتها  
لشوي مؤلف من قتل أو ضرب أو سجن أو فبه أو صبح لذي مهووة  
عك أو قتل ولد أو ماله وهل أن كثر ثم لا اجنيت وأم بالعلو  
ليسك وكذا العتق والنكاح والإقرار واليمين ولحوه وأما التبرؤسته  
عليه السلام وفدوى المسلم فأنما يجوز للقتل كالمراة لا تحب ما يسد  
رمها إلا من يني بها وصبي أجل لا قتل المسلم وفصعه وأن  
ياني وفي لزوم ضاعة أكله عليها فولان كإجازته كالصلاق ضائعا  
والاحسن المصحح ومحل ما ملأ قبله وإن تعليفا كقوله لاجنبية هي  
ضائق عند خضبتها أو أن دخلت ونوى بعد نكاحها وتضلق  
عقوبته وعليه النصي إلا بعد ثلاث على الأصوب ولو دخل  
بالسهي ففد كواضي بعد حنته ولم يعلم كان ابغى كثيرا بكم  
جنس أو بلد أو زمان يبلغه عتية ضاهرا لا فيمن تحته إلا إذا تهو جها  
وله نكاحها ونكاح الإمام في كل حة ولهم في المصية فيمن أبوها  
كذلك والصارفة أن تخلف تخلفن وفي مص يلهم في عليها أن نوى  
ولا بلهت لزوم الجمعة وله المواعد بها لا أن عم النساء أو ابغى  
فليلا ككل امرأة أنه وجها إلا يعويضا أو من فرية صغيرة أو حتى  
أنقرها جميع أو الأبتار بعد كل ثيب أو بالعكس أو خشي في الموجل

العنت وتعذر التسمي أو آخر امرأة وضوب وفوفه عن الأولى حتى  
يبتلع ثابته ثم كذا وهو في الموفوعة كالمولي واختاره إلا الأولى  
وان قال أن في التزوج من المدينة فهي ضائق فتزوج من غيرها ثم  
ضالفا وتوؤنت على أنه إنما يلزمه الضالفا إذا تزوج من غيرها  
قبلها واعتني في ولايته عليه حال النكوة ولو جعلت المملوك عليه  
حال بينونتها لم يلزم ولو نكحها فبعثته حيث أن يفي من العصية  
المعلق فيها شيء كالضمار لا مملوك لها فبعثها وغيرها ولو ضلها  
ثم تزوج ثم تزوجها ضلقت الأجنبية ولا حجة له أنه لم يتزوج  
عليها وان ادعى نية لأن فصره لا يجمع بينهما وهل لأن اليمين  
على نية المملوك لها أو فامت عليه بيعة تاويلان وفيها عاشت  
مُرَّح حياتها إلا لنية كونها تحته ولو علّق عبد الثلاث على  
الدخول بعنف ودخلت لزمت واثنين بغير واحد كما لو ضلّ واحد  
ثم عتق ولو علّق ضالفاً زوجته المملوكة لأبيه على موته لم ينع  
ولبعضه ضلقت وأنا ضائق أو أنت أو مملوكة أو الضالفاً لي لازم لا  
منصرفة وتلزم واحد إلا لنية أكثر كاعتدي وضاق في نفيه أن حل  
البسائه على العم أو كانت مؤثفة وفالت أصفين وان لم تسأله  
فتاويلان والثلاث في بنة وحليل على غاربط أو واحد بائنة أو  
نواها بخليفت سبيل أو ادخل والثلاث لا أن ينوي اقل أن لم يدخل  
بها في كالمينة والدم ووهبت ورجعت لأهل أو أنت أو ما أنقلب  
إليه من أهل حرام أو خلية أو بائنة أو أنا وحلي عنه إراقة النكاح  
وحيث في نفيه أن حل بسائه عليه وثلاث في لا عصية لي عليه  
أو أشتريها منه لا بعداء وثلاث إلا أن ينوي اقل مطلقاً في خلية  
سبيل وواحد في دارفت ونوي فيه وفي عدك في أهلي وأنص في  
أو

اولاً انه وجب او قال له رجل ان امرأه فقال لا او انت حمة او معتقة  
او الخفي بأهلها او لست لي بامرأة الا ان يعلن في الأخيم وان قال لا  
نكاح بيني وبينها او لا ملأ لي عليها او لا سبيل لي عليها فلا شيء  
عليه ان كان عتابة والى جبتان وهل تحرم بوجهي من وجهي  
حرام او علي وجهي حرام او ما أعيش فيه حرام او لا شيء عليه  
كقوله لها يا حرام او الحلال حرام او حرام علي او جيع ما ملأ حرام ولي  
يبيد إحداهما فولان وان قال سائبة متي او عتيقة او ليس بيني وبينها  
حلال ولا حرام حلي على نعيه فإن نكل نوي في عدمه وعوفي  
ولا ينوي في العدة ان انكر فصد الخلاق بعد قوله انت بائن او  
برية او خلية او بنة جواباً لقولها أود لو مرج الله لي من صحبتك  
وان فصر بأشقي أماء او بكل كلام لهم لا ان فصد التلقظ بالخلاق  
بلطف بصدا غلظاً او اراء ان ينجز الثلاث فقال انت ضائق وسكت  
وسبقه فأنل يا أمي ويا أختي ولهم بالإشارة المصيبة وبهجة إرساله  
به مع رسول وبالكتابة عازماً او لا ان وصل لها وفي لهومه بكلامه  
النحسي خلاي وان كثر الخلاق بعضي بواو او جاء او فج ثلاث  
ان دخل كمع صلفتين مطلقاً وبلا عصب ثلاث في المدخول بها  
كغيرها ان نسفه الا لنية تأكيد فيها في غير معلق متعده ولو  
ضلق ففيل له ما جعلت فقال هي ضائق فان لم ينو إخباره ففي لهوم  
ضلفة او اثنتين فولان ونصي ضلفة او صلفتين او نصي ضلفة  
او نصي وثلاث ضلفة او واحد في واحد او متى ما جعلت وكثر  
او ضائق ابداً ضلفة واثنان في ربع ضلفة ونصي ضلفة وواحد في  
اثنين والضائق كله الا نصبه وان ضائق ان تهو وجب ثم قال كل  
من اتوجهها من هذه الفرية فهي ضائق وثلاث في الا نصي

ضلعة او اثنتين في اثنتين او كلها حصت او كلها او متى ما او اعا  
 ما ضلعت او وقع عليه ضلعي فأنيت ضائق وضاقتا واحرق او ان  
 ضلعت فأنيت ضائق قبله ثلاثا وضلعة في اربع قال لهن بينكن  
 ما لي بين العمدة على الرابعة يحنون وان شرط ضلعن ثلاثا ثلاثا وان  
 قال اني شريكه مصلقة ثلاثا وثلاثه وان شريكها ضلعت اثنتين  
 والضم بين ثلاثا وأدب المجري كضلعو جزء وان كيد وليم بشعري  
 ضائق او كلامي على الاحسن لا بسعال وبصافي ودمع وحم  
 استثناء بالان ان اتصل ولم يستغفر فيه ثلاث الا ثلاثا الا واحرق  
 او ثلاثا او البتة الا اثنتين الا واحرق اثنتان وواحد واثنتين الا  
 اثنتين ان كان من الجميع فواحد والا فثلاث وفي إلغاء ما زاء على  
 الثلاث واعتباره فولان ونجزان علق عاصي ممتنع عفان او علق او  
 شرعا او جائز كلو جنت فضيت او مستغبل محقق ويشبه بلوغها  
 عارق كبعد سنة او يوم موتي او ان لي أمس السواء او ان لي يكن هذا  
 الهرجرا او لهرله كضائق أمس او ما لا صبر عنه كان فنت او غالب  
 كان حصتي او مهمل واجب كان صليت او ما لا يعلم حال كان كان  
 في بضبط غلام او لي يكن او في هذه اللوزة فلان او فلان من اهل  
 الجنة او ان كنت حاملا او لي تكوني وملت على البراءة منه في  
 خصم لي عمت فيه واختاره مع العمل او لي عمت اخلاصا عليه كان  
 شاء الله او الملائكة او الجن او صبي المشيئة على معلق عليه  
 بخلاف الا ان يمدولي في المعلق عليه ففد او كان لي تمهر السواء  
 عدا الا ان يعم الزمن او يخلق لعارق فينتظم وهل ينتظم في الب  
 وعليه الأكثر او يلتجز كالحش تاويلان او بعهم كان لي أزي الا ان  
 يتحقق قبل التعجير او ما لا يعلم حال ومالك ودين ان امكن حال  
 وانما

وَأَعْلَاهُ جُلُو حَلَى اِنْتَانِ عَلَى النَفِيسِ كَأَن كَانَ هَذَا عَرَابًا أَوْ لِي يَكُنْ  
هَانَ لِي يَجْعَ بَغِينًا خُلِّفَتْ وَلَا تَحْتِ انْ عَلَّهْ مُسْتَقْبَلِ مَمْتَنَعِ كَأَن مُسْتِ  
السَّهَاءِ أَوْ انْ شَاءَ هَذَا الْحَجَرُ أَوْ لِي تُعَلِّقَ مَشِينَةً اطْعَمَ عَمِشْتَهُ أَوْ لَا يَشِبُهُ  
الْبُلُوعِ إِلَيْهِ أَوْ كَخُلِّفَتْ وَانَا صَيِّ أَوْ أَعَا مَثُ أَوْ مَتَى أَوْ انْ الْإِنْ أَنْ  
يُمِ بِهِ نَعِيهِ أَوْ انْ وَلَدَتْ جَارِيَةً أَوْ أَعَا حَلَّتِ الْإِنْ أَنْ يَضَاهَا مَتَّى وَانْ  
فِيهِ عَيْنُهُ كَأَن حَلَّتِ وَوَضَعَتْ أَوْ مَحْمِلِ غَيْرِ غَالِبِ وَانْتَضَى انْ اثْبَتِ  
كَيَوْمِ مَدُومِ زَيْدٍ وَتَبَيَّنَ الْوُفُوعِ أَوَّلَهُ انْ فِيمِ فِي نَصَبِهِ وَالْإِنْ أَنْ يَشَاءَ  
زَيْدٍ مَثَلُ انْ شَاءَ خَلَّيْ لَا أَنْ يَجِدُوا لِي كَالنَّعْرِ وَالْعَتِفِ وَانْ نَعَى وَلِي  
يُوجَلْ كَأَن لِي يَفْعَمُ مَنَعَ مِنْهَا الْإِنْ انْ لِي أَحْبَلَهَا وَانْ لِي أَضَاهَا وَهَلْ  
مَنَعَ مَضْلَعًا أَوْ الْإِنْ فِي كَأَن لِي أَجَّ فِي هَذَا الْعِلَامِ وَلَيْسَ وَفَتْ سَعَى  
تَاوِيلًا لَنْ لَنْ انْ لِي أَضْلَعُ مَضْلَعًا أَوْ الْإِنْ أَجَلُ أَوْ انْ لِي أَضْلَعُ رَأْسَ  
الشَّعْرِ الْبَيْتَةِ فَإِنَّ ضَالِقَ رَأْسِ الشَّعْرِ الْبَيْتَةِ أَوْ الْإِنْ مَيْتَجِي وَيَفْعُ وَلَوْ  
مَضَى زَمَنُهُ كَضَالِقِ الْيَوْمِ انْ كَلَّتِ فَلَنَا عَمَّا وَانْ قَالَ انْ لِي أَضْلَعُ  
وَاحِدٌ بَعْدَ شَمْسٍ فَإِنَّ ضَالِقَ الْإِنْ الْبَيْتَةِ فَإِنْ عَمَلَهَا أَجْزَأَتْ وَلَا فَيَلْ  
لَهُ إِمَّا عَمَلَتْهَا وَالْإِنْ بَانَ وَانْ حَلَى عَلَى فَعَلْ غِيهِ فِيهِ الْبَرَّ كَنَبَسِهِ  
وَهَلْ كَعَلْ فِي الْحَنْتِ أَوْ لَا يُضَيِّبُ لَهُ أَجَلُ الْإِيلَا وَيَتَلَوِّعُ لَهُ فُولَانِ  
وَانْ أَفَمَ بِفَعَلْ ثُمَّ حَلَى مَا فَعَلْتُ صَدَّقَ بِيَمِينِ خَلَّيْ إِفْمَارُهُ بَعْدَ  
الْيَمِينِ مَيْتَجِي وَلَا تَمَكِّنُهُ زَوْجَتُهُ انْ سَمِعَتْ إِفْمَارُهُ وَبَانَتْ وَلَا تَتَمَكِّنُ  
الْإِنْ كَرَهَا وَلَتَعْتَجِ مِنْهُ وَفِي جَوَازِ فَعَلَهَا لَهُ عِنْدَ مَحَاوَرَتِهَا فُولَانِ وَأَمِ  
بِالْمِافِ فِي انْ كُنْتُ تُحْبِبُنِي أَوْ تُبْغِضُنِي وَهَلْ مَضْلَعًا أَوْ الْإِنْ أَنْ تُحِبِّبَ  
عَمَّا يَفْتَحِي الْحَنْتِ فَيُجَبِّرُ تَاوِيلًا وَفِيهَا مَا يَحِلُّ لَهَا وَبِالْإِيلَا  
الْمَشْكُوتِ فِيهَا وَلَا يُؤْمَرُ انْ شَاءَ هَلْ ضَلَقَ امْ لَا الْإِنْ انْ يَسْتَنْدِ وَهُوَ  
سَالِيَ الْخَاضِرِ كَهَوْبَةٍ شَخْصِيءَ إِخْلَاقِ شَاءَ فِي كَوْنِهِ الْمُحْلُوقِ عَلَيْهِ وَهَلْ

تَجْبِرُ تَابِلَانِ وَانْ شَعْ أَهْنَه هِي ام غَيْرَهَا او فال احد اكيها ضائق او  
 انت ضائق بل انت ضلفتا وان فال او انت خَيْر ولا انت ضلفت  
 الاولى الا ان يبيد الإضراب وان شَعْ أَضَلُّ واحرق او انتنيز او  
 ثلاثا لي تحل الا بعد زوج وضدق ان عَمِّي في العرق لي ان تهوجها  
 وضلفتها فكلها الا ان يبت وان حلي صانع ضعام على عبيد لا بعد  
 ان يدخل محلي الآخر لا دخلك حلت الاول وان فال ان كلفت ان  
 دخلت لي تضلق الا بعها وان شَعْ شاهد ضعام وآخى ببتة او  
 بتعليفه على دخول دار في رمضان وفي الحجة او بدخولها فبعها  
 او بكلامه في السوق والمسجد او بأنه ضلفتها يوما عصى ويوما عتته  
 لبقت كشاهد بواحدة وآخر بأزيد وحلي على الزائده والا يحزن حتى  
 محلي لا بفعلين او بفعل وفول كواحد بتعليفه بالدخول وآخى  
 بالدخول وان شَعْ بضاق واحرق ونسيها لي تُقبل وحلي ما ضلق  
 واحرق وان شَعْ ثلاثة يمين ونكل بالثلاث ،

**فصل** ان موصه لها توكيل فله العمل الا لتعلي حق لا تخيرا  
 او تملكها وحيل بينها حتى تجيب ووفقت وان فال الى سنة متى  
 على مفضي والا أسفذه الحاكم وعمل بجوابها الصريح في الضلاق  
 كضلافه ورث كتمكينها ضائعة ومضي يوم تخييرها ورثها بعد  
 بينونتها وهل نفل فاشها ونحوه ضلاق او لا تميده وقبل تجسيه  
 قبلت او قبلت أمي او ما ملكني به او ضلافي او بغاء وناكره ضيعة  
 لي تدخل ومملكة مضلها ان زاء على ضلفة ان نواها وباهر  
 وحلي ان دخل والا معنه الارتجاع ولي يكر أمها بيدها الا ان  
 ينوي التاكيد كنسفا هيا ولي يشترط في العفة وفي حله على  
 الشرط ان اضلق فولان وقبل اراق الواحدة بعد فوله لي أرة ضلانا  
 والأصح

والتَّخَيُّعُ خَلْفَهُ وَلَا نَكْتَهُ لَهُ أَنْ يَحْلُفَ فِي تَخْيِيرِ مَقْلُوقٍ وَأَنْ يَأْتِيَ خَلْفَتَهُ  
نَفْسِي سُنَّتِي بِالْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ فَإِنْ أَرَادَتِ الثَّلَاثُ لَزِمَتْ فِي التَّخْيِيرِ  
وَنَاقَتِي فِي التَّهْلِيكِ وَأَنْ يَأْتِيَ وَاحِدٌ بِخَلْفَتِي فِي التَّخْيِيرِ وَهَلْ يُحْمَلُ عَلَى  
الثَّلَاثِ أَوْ الْوَاحِدِ عِنْدَ عَدَمِ النِّيَّةِ تَأْوِيلَانِ وَالظَّاهِرُ سَوَالُهُمَا أَنْ  
يَأْتِيَ خَلْفَتَهُ نَفْسِي أَيْضًا وَفِي جَوَازِ التَّخْيِيرِ فَوَلَانِ وَحَلْبِي فِي اخْتَارِي  
فِي وَاحِدٍ أَوْ فِي أَنْ تَخْلُفِي نَفْسِي خَلْفَةً وَاحِدَةً لَا اخْتَارِي خَلْفَةً  
وَبَخَلَّ أَنْ فَضَّلْتُ بَوَاحِدَةٍ فِي اخْتَارِي تَخْلِيْفَتَيْنِ أَوْ فِي تَخْلِيْفَتَيْنِ  
وَمِنْ تَخْلِيْفَتَيْنِ فَلَا تَفْضِي إِلَّا بَوَاحِدَةٍ وَبَخَلَّ فِي الْمَقْلُوقِ أَنْ فَضَّلْتُ  
بَعْدَ الثَّلَاثِ خَلْفَتِي ثَلَاثًا وَوُفِّعَتْ أَنْ اخْتَارَتْ بِمَحْوَلِهِ عَلَى  
ضَرَّتْهَا وَرَجَعَ مَالُهُ إِلَى بَغَائِمِهَا بِيَدِهَا فِي الْمَقْلُوقِ مَا لَمْ يُؤْفَقِ أَوْ  
تُؤْطَأُ كَهَيِّ شَيْءٍ وَأَخَذَ ابْنُ الْقَاسِمِ بِالسَّفُوفِ وَفِي جَعْلٍ إِنْ شَيْءٍ أَوْ  
إِذَا كَهَيِّ أَوْ كَالْمَقْلُوقِ تَمَّ ذِكْرُهَا إِذَا كَانَتْ غَائِبَةً وَبَلَّغَهَا وَأَنْ عَيَّنَ  
أَمْرًا تَعَيَّنَ وَأَنْ يَأْتِيَ اخْتَارَتْ نَفْسِي وَزَوْجِي أَوْ بِالْعَكْسِ فَالْحَكْمُ لِلْمُتَفَضِّلِ  
وَهِيَ فِي التَّخْيِيرِ لَتَعْلِيْفَتِهَا مَخْجِي وَعِيٍّ كَالْمَقْلُوقِ وَلَوْ عُلِّفَتْهَا بِمَغِيْبِهِ  
شَهْرًا فَفِيهِمْ وَلَمْ تَعْلَمْ وَلَمْ يُوَفِّعْ فَكَالْوَلِيِّينَ وَنَحْوَهُ وَلَمْ تَعْلَمْ فِيهِ  
عَلَى خِيَارِهَا وَاعْتَبِرَ التَّخْيِيرُ قَبْلَ بَلَاغِهَا وَهَلْ أَنْ مَيِّزَتْ أَوْ جَتَّى تُؤْطَأُ  
فَوَلَانِ وَلَهُ التَّجْوِيْزُ لغيرِهَا وَهَلْ لَهُ عَمَلٌ وَكَيْلُهُ فَوَلَانِ وَلَهُ النِّظْمُ  
وَصَارَ كَهَيِّ أَنْ حَضَرَ أَوْ كَانَ غَائِبًا فَمِنْ جِهَةِ كَالْيَوْمِيْنَ لَا أَكْتَمُ فَلَهَا إِلَّا  
أَنْ تَمَكَّنَ مِنْ نَفْسِهَا أَوْ يَغِيْبَ حَاضِرٌ وَلَمْ يُشْهَدْ بِبَغَائِمِهِ وَأَنْ أَشْهَدَ  
فِيهِ بِبَغَائِمِهِ بِيَدِهِ أَوْ يَنْتَفِلَ لِلزَّوْجَةِ فَوَلَانِ وَأَنْ مَلَّطَ رَجُلَيْنِ فَلَيْسَ  
لأَحَدِهِمَا الْقَضَاءُ إِلَّا أَنْ يَكُونَا رَسُولَيْنِ ،

**فصل** يَتَجَمَّعُ مِنْ يَنْكَحُ وَأَنْ يَكْفُرَ بِهِمْ وَعَدَمِ إِذْنِ سَيِّدِهَا غَيْرِ  
بِأَنْ فِي عَرِّهِ حَكْمٌ حَلٌّ وَضَوْءٌ بِفَوَلٍ مَعَ نِيَّةٍ كَيْ جَعَلَتْ وَأَمْسَكْتَهَا أَوْ

نَبِيَّةٍ عَلَى الْأُضْحَى وَضَحَّ حَلَّاهُ أَوْ بَغُولٌ وَلَوْ هَزَلًا فِي الظَّاهِرِ لَا  
 الْبَاضِ لَا بَغُولٌ مَحْمَلٌ بَلَا نَبِيَّةٌ كَأَعْدَتْ الْخَيْلَ أَوْ رَجَعَتْ الْقَتْلَ وَلَا  
 بِمَعْلٍ دُونَهَا كَوَضَى، وَلَا صَدَاقَ وَإِنْ اسْتَهَى وَأَنْفَضَتْ لِحْفَهَا ضَلَّاهُ  
 عَلَى الْأُحْجِ وَلَا أَنْ لِي يُعْلَى دُخُولَ وَإِنْ تَصَادَفَا عَلَى الْوَضَى، فَبَلِ  
 الْخَلْفَ وَأَحْضَا بِإِمَارَتِهَا كَدَعَوَاهُ لَهَا بَعْدَهَا أَنْ تَهَادِيَا عَلَى التَّصَدِيقِ  
 عَلَى الْأَصُوبِ وَلِلْجَدَّةِ الدَّبْعَةُ وَلَا تُصَلِّقُ لِحْفَهَا فِي الْوَضَى، وَلَهُ  
 جَبْرُهَا عَلَى تَحْدِيدِ عَفْهِ بِرُبْعٍ دِينَارٍ وَلَا أَنْ أَقَمَّ بِهِ مَفْضٍ فِي زِيَارَةِ  
 الْخَلَايِ الْبِنَاءِ وَفِي ابْطَالِهَا أَنْ لِي تُخْجَزَ كَفْهِ أَوْ الْآنَ مَفْضٌ تَأْوِيلَانِ وَلَا  
 أَنْ قَالَ مَنْ يَغِيبُ أَنْ دَخَلَتْ مَفْضٌ ارْتَجَعَتْهَا كَاخْتِيَارِ الْأُمَةِ نَفْسَهَا أَوْ  
 زَوْجَهَا بِتَفْصِيرِ عَفْهِهَا الْخَلَايِ دَاتِ الشَّرْطِ تَقُولُ أَنْ مَقْلَهُ زَوْجِي مَفْضٌ  
 مَارْفَتُهُ وَحَتَّى رَجَعْتَهُ أَنْ قَامَتْ بَيْنَهُ عَلَى إِفْرَارِهِ أَوْ تَصَرُّفِهِ وَمَبِيتِهِ  
 فِيهَا أَوْ فَالَتْ حِضَّتْ ثَالِثَةً فَأَقَامَ بَيْنَهُ عَلَى قَوْلِهَا قَبْلَهُ مَا يَكْتَبُهَا  
 أَوْ أَشْهَدُ بِمَجْعَتِهَا فَصَحَّتْ ثُمَّ فَالَتْ كَانَتْ أَنْفَضَتْ أَوْ وَلَدَتْ لَدُونِ  
 سِتَّةِ أَشْهُمٍ وَرَبَّتْ بِمَجْعَتِهِ وَلِي تَحْمِلَ عَلَى الثَّانِي وَأَنْ لِي تَعْلَمَ بِهَا  
 حَتَّى أَنْفَضَتْ وَتَمَوَّجَتْ أَوْ وَضَى، الْأُمَةُ سَيِّئٌ فَكَالْوَلِيِّينَ وَالْمَجْعِيَّةُ  
 كَالْمَوْجَةِ إِلَّا فِي تَحْمِيلِ الْأَسْمَاءِ وَالْإِخْوَالِ عَلَيْهَا وَالْأَكْلِ مَعَهَا  
 وَحُضَّتْ فِي أَنْفَضَتْ عَرَقَ الْفَرْ، وَالْوَضِ بَلَا عَيْنِ مَا أَمَكْنَ وَسُئِلَ  
 النِّسَاءُ وَلَا يُعْبَدُ تَكْثِيرُهَا نَفْسَهَا وَلَا أَنَّ رَأَتْ أَوَّلَ الدَّمِ وَأَنْفَضَتْ وَلَا  
 رُؤْيَا النِّسَاءِ لَهَا وَلَوْ مَاتَ زَوْجُهَا بَعْدَ كَسَنَةِ مَفَالَتْ لِي أَحْضَى إِلَّا وَاحِدٌ  
 فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُرْمِضٍ وَمِيحِيَّةٍ لِي تُصَدِّقُ إِلَّا أَنْ كَانَتْ تُضْمِرُ  
 وَحَلَفَتْ فِي كَالسِتَّةِ لَا كَالْأَرْبَعَةِ وَعَشِيٍّ وَنَحَبُ الْإِشْهَادِ وَأَصَابَتْ مِنْ  
 مَنَعَتْ لَهُ وَشَهَادَةُ السَّيِّئِ كَالْعَدَمِ وَالْمَنَعَةُ عَلَى فَرْحَانِهِ بَعْدَ  
 الْعَرَقِ لِلْمَجْعِيَّةِ أَوْ وَرَثَتِهَا كَكُلِّ مُصْلَفَةٍ فِي نِكَاحِ لَدُنْهَا لَا فِي  
 مَسْجِدٍ



جميع كلعان وملأ أحد الزوجين الآخر من اختلاعت أو مرض لها وخلقت  
قبل البناء، و مختارة لعنفها أو لعيبه ومحيية ومملكة ،

## باب

الإيلاء عمن مسلح مكتوب يتصور وفاعه وان مريضاً منع وضو.  
زوجته وان تعليقاً غير المصلحة وان رجعية أكثر من أربعة أشهر او  
شهرين للعبه ولا ينتقل بعنفه بعزم كوالله لا أراجع او لا أطأ  
حتى تسأليني أو تأليني أو لا أتقي معها أو لا أغتسل من جنابة أو  
لا أطأ حتى أخرج من البلد اءا تكلفه أو في هذه المار ان لا يحسن  
هوجها له أو ان لا أطأ بأني ضائق أو ان وضئت ونوى بغيية  
وضئه الرجعة وان غير مدخول بها وفي تعجيل الضائق ان حلق  
بالتلات وهو الأحسن أو ضرب الأجل فولدت فيها ولا عمن منه  
كالضمار لا كام وان اسلم الا أن يتعاهلوا اليها ولا لا تهرنهما أو لا  
كلفتها أو لا وضئتها ليل أو نهارا واجتهد وضئ في الدعوى أو  
لا أبهتت أو تم الوضض ضرا وان غائبا أو سرمد العباءة بل أجل على  
الأصح ولا ان لا يلزمه بيمينه حكم ككل ملوط أملكه حر أو حرة  
بلدا قبل ملكه منها أو لا وضئت في هذه السنة الا مرتين أو مئة  
حتى يكأ وتبغى المرق ولا ان حلق على أربعة أشهر او ان وضئت  
فعل صوم هذه الأربعة فعم ان وضو، صام بغييتها والأجل من  
اليمين ان كانت عيئه صريحة في تم الوضض لا ان احتملت مرق عيئه  
أغل أو حلق على حنث بين الرفع والتحكم وهل المظاهر ان فطر  
على التكفي وامتنع كالاول وعليه اختصرت أو كالثاني وهو الأرجح  
أو من تبين الضرر وعليه تؤوّن احوال كالعبه لا يبيد العينة أو

يُجمع الصوم بوجه جائز والمحل الإيلاء، به وال ملأ من حلبي بعنفه  
 إلا أن يعود بغيم إرث كالضلاق الفاصر عن الغاية في المحلوى بها  
 لا لها ويتعجيل الخنث ويتكبير ما يكتم والآ فلها وليست بها أن لا  
 يمنع وضوها المصالبة بعد الأجل بالعينه وهي تغيب الحشمة في  
 القبل واجتصاص البكران حل ولو مع جنون لا بوض، بين فخرين  
 وحديث إلا أن ينوي الفرج وخلق أن قال لا أها بك تلوم ولا اختبم  
 مئة ومئة وضف أن أءاه وآ أم بالضلاق وآ خلق عليه وقبنة  
 الميحي والمحسوس ما يخلق به وأن لا تكن عينه مما تكبر قبله  
 كضلاق فيه رجعة فيها أو غيرها وصوم لا يأتي وعنف غير معين  
 بالوعة وبعت للغائب وأن بشهين ولها العود أن رضى وتنج  
 رجعت أن المحل والآ لغت وأن أبى العينة في أن وضت إحداها  
 بالآخر ضالو ضلوا الحاكم إحداها وميها فيمن حلبي بالله لا يها  
 واستثنى أنه مؤل وحل على ما إءا روج ولم تصدقه وأورد لو كتم  
 عنها ولم تصدقه وفقر بشرع المال وبأن الاستثناء نكحل  
 غير المحل،

## باب

تشبيه المسلم المكلب من تحل أو جزأها بغير فحرم أو جزئه ضهار  
 وتوفي أن تعلق بكشيتها وهو بيدها ما لا توفي وبهتفو نتج  
 وبوقت تأب أو بعدم زواج فعند اليأس أو العزيمة ولم يحج في المعلق  
 نفد حج كقارته قبل لهومه وحج من رجعية ومدة ومحرمة ومجوسية أسلم  
 حج أسلمت ورفاء لا مكاتبية ولو عجزت على الحج وفي حكمته من  
 كحبيب تاويلان وصرخته بضر مؤبد تحريمها أو عضوها أو ضهي  
 كتم

عَمَّ وَلَا يَنْصَرِفُ لِلضَّلَافِ وَهَلْ يُؤْخَذُ بِالضَّلَافِ مَعَهُ إِذَا نَوَاهُ مَعَ  
 فِيمَا الْبَيِّنَةُ كَأَنْتِ حَرَامٌ كَضَمِّهِ أَمِّيَّ أَوْ كَأَمِّيَّ تَاوِيلَانِ وَكَدَائِبُهُ كَأَمِّيَّ  
 أَوْ أَنْتِ أَمِّيَّ إِلَّا لِقَصْدِ الْكِرَامَةِ وَكَضَمِّهِ اجْنِبِيَّةٌ وَنُويٌّ فِيهَا فِي الضَّلَافِ  
 بِالْبَتْلَانِ كَأَنْتِ كِبْلَانُهُ الْأَجْنِبِيَّةُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ مُسْتَعْتَبٌ أَوْ كَأَنْتِ  
 أَوْ عَلَامِيَّ أَوْ كَكُلِّ شَيْءٍ حَرَمَهُ الْكِتَابُ وَلَهُمْ بِأَيِّ كَلَامٍ نَوَاهُ لَا بَأْسَ  
 وَضَمُّهُ وَضَمُّهُ أَمِّيَّ أَوْ لَا أَعُوذُ مُسَطِّ حَتَّى أَمْسَ أَمِّيَّ أَوْ لَا أَرَا جَعَلْتُ  
 حَتَّى أَرَا جَعَلْتُ أَمِّيَّ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَتَعَدَّدَتْ الْكِبَارَةُ أَنْ عَادَ نَحْضُ ضَاهِي  
 أَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ مِنْ مَخْلُوفٍ أَوْ كُلٌّ مِنْ مَخْلُوفٍ أَوْ أُتِنَكَزَ لَا أَنْ تَنْجَوْنَكَزَ  
 أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ أَوْ ضَاهِرٍ مِنْ نِسَائِهِ أَوْ كَتَرَهُ أَوْ عَلَفَهُ بِمَتْنِهِ إِلَّا أَنْ يَنْوِي  
 كِبَارَاتٍ فَيَتْلُزِمُهُ وَلَهُ الْمَشْرُوعُ وَاحِدٌ عَلَى الْأَرْجَحِ وَحَرَمٌ فَبِلَهَا  
 الْإِسْتِهْلَاقُ وَعَلَيْهَا مَنْعُهُ وَوَجِبَ أَنْ خَافَتْهُ رَجْعُهَا لِلْحَاطِثِ وَجَازَ كَوْنُهُ  
 مَعَهَا أَنْ أَمِنْ وَسَقَطَ أَنْ تَعْلُقَ وَلَمْ يَنْتَجِزْ بِالضَّلَافِ الثَّلَاثُ أَوْ تَأْخُذَ  
 كَأَنْتِ ضَالِقٌ ثَلَاثًا وَأَنْتِ عَلَيَّ كَضَمِّهِ أَمِّيَّ كَقَوْلِهِ لَغَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا  
 أَنْتِ ضَالِقٌ وَأَنْتِ عَلَيَّ كَضَمِّهِ أَمِّيَّ لَا أَنْ تَقْدَمَ أَوْ صَاحِبُ كَانَتْ تَنْجَوْنَكَزَ  
 بِأَنْتِ ضَالِقٌ ثَلَاثًا وَأَنْتِ عَلَيَّ كَضَمِّهِ أَمِّيَّ وَأَنْ عُرِضَ عَلَيْهِ فَكَاحَ  
 امْرَأَةً بِفَالٍ هِيَ أَمِّيَّ بِضَاهِرٍ وَتَجِبُ بِالْعَوْدِ وَتَتَحَقَّقُ بِالْوَضْعِ وَتَجِبُ  
 بِالْعَوْدِ وَلَا تُجْزَى فَبِلَهُ وَهَلْ هُوَ الْعَرَمُ عَلَى الْوَضْعِ أَوْ مَعَ الْإِمْسَاكِ  
 تَاوِيلَانِ وَخِلَافُ وَسَقَطَتْ أَنْ لَمْ يَضَأْ بِضَلَا فَمَا وَمَوْتِهَا وَهَلْ تُجْزَى  
 أَنْ أُنْتَهَى تَاوِيلَانِ وَهِيَ إِعْتِنَافُ رَقَبَةٍ لَا جَنْبِيٍّ وَعَتَقَ بَعْدَ وَضَعِهِ  
 وَمَنْغَضِعٍ خَيْرٌ مُؤْمِنَةٍ وَفِي الْعَجْمِيِّ تَاوِيلَانِ وَفِي الْوَفِيِّ حَتَّى يُسَلِّ  
 فَوَلَانِ سَلِيمَةٍ عَنْ فُضْعٍ أَصْبَعَ وَعَمَى وَبَكَى وَجَنُونٍ وَأَنْ فَلَ وَمرَضِي  
 يُشِيرِي وَفُضْعٍ أَذْنَيْنِ وَصَمِيٍّ وَهَمِيٍّ وَعَمِيٍّ شَعْبِيٍّ وَجَعَامٍ وَبِهِ صِي  
 وَفَلَجٍ بَلَا شَوْبٍ عَوَضَ لَا مَشْتَرِيٍّ لِلْعَتَقِ مَحَرَّةً لَهُ لَا مَنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ

وفي ان اشتميت به حُرٌّ عن ضماري تاويلان والعنف لا مكاتب  
ومدَّتْ ولحوقها او اعتق نصبا فكتل عليه او اعتقه او اعتق ثلاثا عن  
ربع ولحوقها أعور ومغصوب ومرهون وجاني ان اعتديا ومرضى وعرج  
خبيبان وامهلة وجذع في أذن واعتق الغير عنه ولو لم يأذن ان عاه  
ورضيه وكفى الخبيث ونهب ان يطلي ويصوم ثم طعير عنه وقت  
العداء لا فادر وان عاه محتاج اليه لكرض او منصب او عاه رتبة  
مفض ظاهرها صوم شهرين بالهلال منوي التتابع والكفارة وتعم  
الاول ان انكسر من الثالث وللسبب المنع ان اضرب بخدمته ولم  
يؤد خراجة وتعين لدى الحق ومن حوّل بالعينه وفي الترم عتق  
من عهلكه لعشر سنين وان ايسر فيه تمامي الا ان يعسر ونهب  
العتق في كاليومين ولو تكلفه المعسر جاز وانفصع تتابعه بوضو  
المظاهر منها او واحرق من ميهن كفارة وان ليل ناسيا كبطلان  
الإصعاع وبعض السعي ومرضى حاجه لا ان لم يجهل تحيض وإتهام  
وضن غروب وفيها ونسيان وبالعيد ان تعمر لا جعله وهل ان  
صام العبد وآتاه التشريف والا استأنى او يعصره ويبي تاويلان  
وجعل رمضان كالعيد على الأرجح وبفضل الفضا وشهر ايضا  
الفضع بالنسيان فان لم يدر بعد صوم اربعة عن ضمارين موضع  
يومين صامها وفضى شهرين وان لم يدر اجتمعها صامها  
والاربعة ثم تملك ستين مسكينا امرارا مسلمين لكل مئة وثلاثان  
برا وان افتاتوا تمرا او فخي جا في البعض بعدله ولا أحب الغداء والعشاء  
كعبية الأذى وهل لا ينتفل الا ان ايسر من قدرته على الصيام  
او ان شط فولان فيها وتوولت ايضا على ان الاول فدها هل في  
الكفارة وان الصعم مائة وعشرين بكاليهين وللعبد إهماجه ان أذن  
سيرة

سَيَرُوعَ وَفِيهَا أَحَبُّ إِلَيْهِ أَنْ يَصُومَ وَأَنْ أَكْنَ لَهُ فِي الْإِضْعَامِ وَهَلْ هُوَ  
وَعَجْ لَأَنَّهُ الْوَاجِبُ أَوْ أَحَبُّ لِلْوَاجِبِ أَوْ أَحَبُّ لِلسَّيِّئَةِ عَدُوٌّ الْمَنَعِ أَوْ مَنَعِ  
السَّيِّئَةِ لَهُ الصَّوْمَ أَوْ عَلَى الْعَاجِزِ حِينَئِذٍ فَعَطَفَ تَأْوِيلَاتٍ وَفِيهَا أَنْ  
أَكْنَ لَهُ أَنْ يُفْهَمَ فِي الْمَمِينِ أَجْزَاهُ وَفِي فَلَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَا يُجْهَرُ  
تَشْرِيطُ كَقَارِئِينَ فِي مَسْكِينٍ وَلَا تَرْكِيْبُ صَنِيعِينَ وَلَوْ نَوَى لِكُلِّ عَدَمًا  
أَوْ عَنِ الْجَمِيعِ كَهَلٍ وَسَقَطَ حُطُّ مَنْ مَاتَ وَلَوْ اعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ  
ثَلَاثٍ مِنْ أَرْبَعٍ لَمْ يَنْهَأْ وَاحِدٌ حَتَّى يُخْرِجَ الرَّابِعَةَ وَأَنْ مَاتَ وَاحِدٌ  
أَوْ خُلِّفَتْ ،

## بَابُ

أَمَّا بِلَا عَنِ زَوْجٍ وَأَنْ مَسَدَ نِكَاحِهِ أَوْ قَسَقًا أَوْ رُقَا لَا كَقَرَا أَنْ فَعَلَهَا  
بِزَوْجٍ فِي نِكَاحِهِ وَالَّذِي حَقَّ تَيْقِنُهُ أَهْمُ وَرَأَاهُ غَيْبٌ وَانْتَبَعَى بِهِ مَا وَلَدَ  
لِسِتَّةٍ وَالْأَنْحُو الْإِنْ أَنْ يَدَّعِيَ الْإِسْتِبْرَاءَ وَبَنِيهِ حَمَلٍ وَأَنْ مَاتَ أَوْ تَعَدَّى  
الْوَضْعَ أَوْ التَّوَصُّعَ بِلَعَانِ مَعْجَلٍ كَالزَّوْنِيِّ وَالْوَلَدِ أَنْ لَمْ يَطْأَهَا بَعْدَ وَضْعِ  
أَوْ مَرَّةٍ لَا يَلْحَقُ الْوَلَدُ لِفَلَّةٍ أَوْ كَثْفٍ أَوْ اسْتِبْرَاءٍ بِحَيْضَةٍ وَلَوْ تَصَادَعَا  
عَلَى نَعْبِهِ إِلَّا أَنْ تَأْتِي بِهِ لَدُونِ سِتَّةٍ أَشْهُرًا أَوْ هُوَ حَيٌّ حِينَ الْحَمَلِ  
أَوْ مَحْبُوبٍ أَوْ أَعْدَتِهِ مَغْرِبِيَّةً عَلَى مَشْرِئِهِ وَفِي حَرَمٍ بِهَيْئَةِ الْقَدْحِ أَوْ  
لَعَانِهِ خِلَافِي وَأَنْ لَا تَعْنِ لَهُ رُوبَةٌ وَأَدَّعَى الْوَضْعَ فَبِلَهَا وَعَدَمَ الْإِسْتِبْرَاءِ  
فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي الْإِزَامَةِ بِهِ وَعَدَمِهِ وَنَعْبِهِ أَهْوَالُ ابْنِ الْغَامِغِ وَيَلْحَقُ أَنْ ضَمَّ  
يَوْمَهَا وَلَا يَعْتَمِدُ فِيهِ عَلَى عَمَلٍ وَلَا مَشَابَهَةٍ لَغَيْبٍ وَأَنْ بِسَوَاءٍ وَلَا  
وَضْعٍ بَيْنَ الْبُخْتِئِينَ أَنْ أَنْهَلَ وَلَا وَضْعٍ بَغْيٍ أَنْهَالَ أَنْ أَنْهَلَ فَبِلَهُ وَلَمْ  
يَبْلُ وَلَا تَعْنِ فِي الْحَمَلِ مُضْلَعًا وَفِي الرُّوبَةِ فِي الْعِرَّةِ وَأَنْ مِنْ بَائِنٍ وَحَدٍّ  
بَعْدَهَا كَاسْتِلْحَاقِ الْوَلَدِ إِلَّا أَنْ تَنْبِي بَعْدَ اللَّعَانِ وَتَسْمِيَةِ الرَّائِي بِهَا

وأعلى لحدّه لا أن كثر فداها به وورث المستحق الميّت أن كان له  
 ولد حر مسلح أو لم يكن وفل المال وإن وصّى أو أخى بعد عليه  
 بوضع أو حبل بلا صدر امتنع وشهد بالله أربعة لرأيتها تهيى أو ما  
 هذا الجهل مني ووصل خامسته بلغة الله عليه أن كان من الكاذبين  
 أو أن كنت كذبتها وأشار الأخس أو كتب وشهدت ما رأيي أزي  
 وما زني أو لقد كتب فيها وفي الخامسة غضب الله عليها أن  
 كان من الصادقين ووجب أشهد واللعن والغضب وبأشبه البلاء  
 وتصور جماعة أقلها أربعة ونصب إثر صلاة وتحويلها وخصوصا  
 عند الخامسة والقول بأنها موجبة العذاب وفي إعادتها أن بدأت  
 خللي ولا عنت النعمة بكنيستها ولم تجبي وإن أبت أبت ورعت  
 ملتها كقولها وجدتها مع رجل في تحاي وتلا عنها أن رماها بغصب  
 أو وصى بشبهة وأنكرته أو صدفته ولم يثبت ولم يضم وتقول  
 ما زني أو لقد خلعت والآن التعن بفض كصغية نوطا وإن شهد مع  
 ثلاثة التعن ثم التعن وحده الثلاثة لا أن فكلت أو لم يعلم به وجبته  
 حتى رجعت وإن اشترى زوجته ثم ولدت لستة أشهر بكالامة والأقل  
 بكالوجه وحكمه ربع الحدة والأدب في الأمة والنميمة وإيجابه على  
 امرأة أن لم تلعن وفضع نسبه وبلغانها تأبى حرمتها وإن ملكن  
 أو انعش حلها ولو عاء اليه قبل كالمرأة على الأضم وإن استحق  
 أحد التومين تحقا وإن كان بينهما ستة فبضمان إلا أنه قال أن أمي  
 بالثاني وقال لي أيضا بعد الأول سئل النساء فإن فلن إنه قد يتأخى  
 هكذا لي تحة ،

## باب

تعتة حمة وان كتابية أضافت الوضوء بخلوة بالغ غير محبوب امكن  
 شغلها منه وان نبيه وأخذا بإمراها لا بغيرها الا أن تُفربه او  
 يضره رجل ولا ينعه بثلاثة أقراء أضرار وفي الرق قرآن والجميع  
 للاستبراء لا الأول فقط على الأرجح ولو اعتاده في كالسنة او  
 أرضعت او استحيضت وميزت وللهو ج افتناع ولد المني صرع مزارا من  
 أن ترقه او ليتزوج أختها او رابعة اذا لم يضر بالولد وان لم يميز او  
 تأخر بلا سبب او مرضت ثم بقت تسعة ثم اعتدت بثلاثة كعرق  
 من لم تر الحيض واليانسة ولو برق وتمم من الرابع في الكس ولفي  
 يوم الضلوف وان حاضت في السنة انتظمت الثانية والثالثة ثم ان  
 احتاجت لعرق بالثلاثة ووجب ان وضعت بزنى او شبهة ولا يضا  
 الزوج ولا يعفد او غاب غاصب او ساي او مشي ولا يرجع لها  
 قدرها وفي امضاء الولي او بيعة ترقه واعتدت بضر الضلوف وان  
 لحضة فتحل بأول الحيضة الثالثة او الرابعة ان ضلقت بالحيض  
 وهل ينبغي أن تُعجل بهويته تاويلان وزجع في قدر الحيض هنا  
 هل هو يوم او بعضه وفي أن المفقوع عتق او أنثياه يؤلف له فتعتة  
 زوجته او لا وما تراه الأيسة هل هو حيض للنساء بخلاف الصغية  
 ان امكن حيضها وانتقلت للأفراء والضهر كالعبارة وان أتت بعدها  
 بولد ليدون اقص أمي المجل يحق الا أن ينعيه بلعان وتم بقت ان  
 ارتابت به وهل حسا او اربعا خلدي وفيها لو تم ووجت قبل الخمس  
 بأربعة أشهر فولدت خمسة لم يلحق بواحد منها وحقت واستشكلت  
 وعرق الحامل في وفاة او ضلوف وضع حملها كله وان دما اجتمع وال

بكالصَّلَفة ان مَسَد كَالدَّمِيَّة تحت دَمِيَّة وَالان فاربعة اشهر وعشرون وان  
رجعية ان تمت قبل زمان حيضتها وقال النساء ان ربيعة بها والان  
انتظرتها ان يهل بها وتنصبت بالرق وان لم تحض فثلاثة اشهر  
ان ان تراب متسعة وطن وضعت غسل زوجها ولو تهووت وان  
ينفل العتق لعرق الحنيفة وان موت زوج دميّة اسلمت وان امر بصلاف  
متفطم استأنفت العرق من إهماره ولم يرثها ان أنفست على عصواه  
وورثته فيها الا ان تشهد بيّنة له وان يجمع ما أنفست المصلفة  
ويغرم ما تسلفت بخلاف المتوقى عنها والوارث وان اشترت معتق  
صلاف فارتفعت حيضتها حلت ان مضت سنة للصلاف وثلاثة  
للشراء او معتق من وجاه بأقصى الأجلين وتركت المتوقى عنها  
بفط وان صغرت ولو كتابية ومغفوة زوجها التميز بالمصوغ ولو  
أمكن ان وجد شيء الا الأسود والتعلي والتصيب وهله والتجيم  
فيه والتميز فلا تمتشط بحداء او كتي بخلاف نحو البيت واليسار  
واستخدامها ولا تدخل الحمام ولا تطلي جسدها ولا تكتحل الا  
لضرورة وان بضيب وتمسكه نهارة ،

**فصل** ولهوجه المغفوة المفع للفاضي والوالي ووالي الماء والان  
بلجاعة المسلمين فتوكل اربع سنين ان دامت نفقتها والعبد نصعها  
من العجز عن حبه ثم اعتدت كالوفاة وسفطت بها النفقة ولا  
تحتاج فيها لإذن وليس لها البقاء بعدها وفخر صلاف يتحقق  
بعد حول الثاني فتحل للأول ان صلفها ثنتين فان جاء او تبين أنه حي او  
مات فكالوليّين وورثت الأول ان فصي له بها ولو تهووت الثاني في عرق  
بكتعبيه وأما ان نعي لها او قال عنها صالو مدعي غائبة فطلاق  
عليه ثم أثبتته وعدو ثلاث وكل وكيلين والمصلفة لعدم النفقة ثم  
ضمي



ضمي إسقاطها ومات المفقود تنويج في عتقها فيبيع او تروجت  
 بدعواها الموت او بشهاد غير عدلين فيبيع ثم يقهر أنه كان على  
 الحجة وان تعوت بدخول والضمي لواحد ضي لبغيتهم وان  
 أبتن وبغيت أم ولد وماله وزوجة الأسي ومفقود ارض الشرط  
 للنعمي وهو سبعون واختار الشيخان ثمانين وخمسة وخمسين  
 جازي اختلى الشهود في سيته والأقل وتجاوز شهادتهم على النعمي  
 وحلّي الوارث حينئذ وان تنصر أسيم فعلى الصوع واعتدت في  
 مفقود المعتز بين المسلمين بعد انفصال الصقين وهل يتلق  
 وتجنهم تعسّم ان وورث ماله حينئذ كالمنتجع لبلد الكاعون او في  
 زمنه وفي الفقه بين المسلمين والكفار بعد سنة بعد النفي والمعتز  
 المصلحة او المحبوسة بسببه في حياته السكنى والموت في عنها ان  
 دخل بها والمسكن له او نفق كراه ان بل نفق وهل مضاعف او ان  
 الوجيبة تاويلان وان لا يدخل الا ان يسكنها الا ليكفها وسكنت  
 على ما كانت تسكن ورجعت له ان نقلها وأتبع او كانت بغية  
 وان لشرك في اجارة رطاع والبعثت ومع نفقة ان يفي شيء من العرق  
 ان خرجت ضرورة هات او ضلها في كالثلاثة الأيام وفي التصوع  
 او غيب ان خرج لكم ياب لا مقام وان وصلت والأحسن ولو لا غامة  
 نحو الستة أشهر واختار خلاصه وفي الانتفال تعتد بأفي بها او  
 ابعدها او مكانها ان امكن وعليه الكراء راجعاً ومضت المحرمة او  
 المعتكبة او أحرمت وعصت ولا سكنى لأمة لا ثبوا ولها حينئذ  
 الانتفال مع ساداتها كبدويّة ارتحل أهلها ففقد او لعذر لا يمكن  
 المقام معه مسكنها كسفوضه وخوي جار سوء لزمت الثاني والثالث  
 والخروج في حوائجها ضي بقي النهار لا لضر جوار لحاضه ورجعت

للطامع وأفع من يخرج من أشكل وهل لا سكنى لمن سكتت زوجها  
 في خلفها فولان وسفقت ان افامت بغية كنفقة وله هرب من به  
 الغرماء بيع الدار في المتوق عنها فان ارتابت فهي أحق والمشتري  
 الخيار وللزوج في الأشهر ومع توقع الحيض فولان ولو باع ان زالت  
 الرية بسد وأبدلت في المنهزم والمعار والمستأجر المنفض المرق ان  
 اختلعا في مكانين أجبت وامرأة الأعمى ونحوه لا يخرجها القام وان  
 ارتابت كالخمس حياته بخلاف حبس مسجد ببيع ولأم ولد موت  
 عنها السكنى وزينة مع العتق نفقة الحمل كالمترقة والمشتبهة  
 ان حلت وهل نفقة ذات الزوج ان لم تحمل عليها او على  
 الواضي فولان ،

**فصل** في الاستبراء بحصول المطل ان لم توقع البراءة لم يكن  
 وضوها مباحا ولم تحرم في المستقبل وان صغيرة أضافت الوضوء او  
 كبيرة لا تحلان عانق او وحشا او بكرا او رجعت من عصب او سبي  
 او غلب او اشتريت ولو متزوجا وخلعت قبل البناء كالموضوعة  
 ان بيعت او زوجت وقبل فول سيدها وجاز للمشتري من مائة عيه  
 ثم زوجها قبله واتفاق البائع والمشتري على واحد كالموضوعة باشتباه  
 او ساء الظن كمن عنده خرج او ليغائب او محبوب او مكاتبه عجزت  
 او أبصر فيها وأرسلها مع غيره وموت سيده وان استبرئت او أنقضت  
 عدتها وبالعنف واستأنعت ان استبرئت او غاب غيبة على أنه لم  
 يقدم أم الولد بلفظ تحيضة وان تأخرت او أرضعت او مرضت او  
 استحيضت ولم يميز بثلاثة أشهر كالصغيرة والبالغة ونظر النساء  
 فان ارتبنت فتسعة وبالوضع كالعرق وحرم في زمنه الاستمتاع ولا  
 سبورا ان لم يظفر الوضوء او حاضت تحت يرق كهوة عة ومبيعة  
 بالخيار

بالخيار وفي تخرج وفي يلج عليها سيدها او اعنف وتزوج او اشترى  
 زوجته وان بعد البناء فإن باع المشتراة وفد دخل او اعتق او مات  
 او عجز المالك قبل وصي المالك لم تحل لسيده ولا زوج الا بفرضين  
 عرق بمنع النكاح ويعرق بغيضة تحضوله بعد حيضة او حيضتين  
 او حصل في اول الحيض وهل الا ان تمضي حيضة استبراء او  
 اكثرها تاويلان واستبراء أم جارية ابنه ثم وضعا وتوولت على  
 وجوبه وعليه الأفل ويستحسن اذا غاب عليها مشتر بخيار له  
 وتوولت على الوجوب ايضا وتتواضع العلية او وخش أقر البائع  
 بوضعا عنه من يؤمن والشأن النساء واذا رضىا بغيرها فليس  
 لأحدهما الانفعال ونهيا عن أحدهما وهل يكتبه بواحد قال يخرج  
 على التخيان ولا مواضعة في متروجة وحامل ومعترة وزانية  
 كالمذونع بعيب او فساد او إقالة ان لم يغيب المشتري وفسد ان نقد  
 بشرط لا تصوعا ومصيبته ممن فصي له به وفي الجبر على إيفاء  
 المؤمن قولان ،

**فصل** ان ضراً موجب قبل تمام عرق او استبراء انفسهم الأول  
 وانتهت كتهنؤج باننته ثم يصلو بعد البناء او عونت مطلقا  
 وكهستبرأة من فاسد او يصلو وكهي تجمع وان لم تمس صلوا او  
 مات الا ان يعصم ضم بالتحويل فتبني المطلقة ان لم تمس  
 وكهعترة وضعا المطلق او غيبه فاسدا بكاشتباة الا من وفاة  
 بأفصى الأجلين كهستبرأة من وصي فاسد مات زوجها وكهشترأة  
 معترة وهم وضع حمل الخوف بنكاح صحيح غيبه وبفاسد اثمة واثم  
 الصلاني لا الوفاة وعلى كل الأفسى مع الانقباس كهرأتين احدهما  
 بنكاح فاسد او احدهما مطلقة ثم مات الزوج وكهستولن متروجة

كانت السببة والهوج ولم يُعلم السابؤ فإن كان بين موتيهما أكثر من  
عرق الأمة أو جعل بعرق حقه وما تُستبرأ به الأمة وفي الأقل عرق  
حقه وهل قدرها كأقل أو أكثر فولان ،

## باب

حصول لبن امرأة وإن مبيتة وصغيرة بوجور وسقوطه أو خففة يكون  
عقاراً أو خلط لا غلب ولا كفاء أصعب وبصمة واحتكالي به محرم أن  
حصل في الحولين أو بين يافق الشهرين إلا أن يستغني ولو قبضها ما  
حرّمه النسب إلا أم أخيه أو أخت وأم ولد ولد وجر ولد  
وأخت ولد وأم عم ولد وأم خال ولد وخال ولد فبعد لا يحرم من  
الرضاع وفطر الضغل خاصة ولداً لصاحبة اللبن ولصاحبه من  
وطني لا نفصاعه وإن بعد سنين واشتد مع الفديج ولو لم يأم إلا  
أن يلقو الولد به وحرمته عليه أن أرضعت من كان زوجها لها  
لأنها زوجة ابنه كهرضة بائنة أو مرتضع منها وإن أرضعت  
زوجتيه اختار وإن الأخية وإن كان قد بنى بها حرم الجميع وأبنت  
المنعرجة للإفساد وبيع نكاح المتصافين عليه كقيام بيئته على  
إمارة أحدهما قبل العقد ولها المسمى بالمعقول إلا أن تعلم بفقد  
فكالغارة وإن أعاد فأنكرت أخيه بإمارة ولها النصب وإن أعاد  
وانكم لم يندفع ولا تفدر على طلب المهر فبها وإمارة الأبوين مقبول  
قبل النكاح لا بعرق كقول أبي أحمدهما ولا يُقبل منه أنه أراء الاستعداد  
خلاص أم أحمدهما بالتنيه ويثبت به جل وامرأة وبأمرأتين أن يشا قبل  
العقد وهل تُشترط العمالة مع الفشوة وفي جليين لا بأمرأة ولو يشا  
ونصب التنيه مكلفا ورضاع الكبر معتبه والغيلة وهو المرضع وتجاوز ،

## باب

يجب للمكثنة مضيفة للوصى على البالغ وليس أحدهما مشياً ما فوت  
 وإتمام وكسوة ومسكن بالغار بفقر وسعه وحالها والبلد والسعي وإن  
 أهولة ونزاه الموضع ما تفوى به ١٢ الميضة وقليلة الأكل فلا يلزم  
 إلا ما تأكل على الأصوب ولا يلزم الحيز ويحل على الإضلاف  
 وعلى المدينية لقناعتهما فيعرض الماء والزيوت والحب والمخ والشمع  
 المبيد بعد المبيد وحصى وسير احتيج له وأجته فابله وزينة تستضي  
 بتركها كحل وذهن معتلئين وحذاء ومشى وإتمام أهله وإن بكرا  
 ولو بأكثر من واحد وفضي لها فسادها إن أحببت أن تربية والإ  
 عليها الخدمة الباطنة من عجن وكسب وهرش بخلاف الغنى والنسج  
 إن مكحلة ودواء وحجامة وثياب الفخرج وله التمتع بشورتها ولا يلزمه  
 بدلها وله منعها من أكل كثوم إن أبوتها ووليتها من عبيد أن  
 يدخلوا لها وحنت إن حلتى تحلبه ١٣ تهور واليهما إن كانت مأمونة  
 ولو شابة إن إن حلتى إن تخرج وفضي للصغار كل يوم وللكبار في  
 الجمعة كالوالدين ومع أمينة إن أكهها ولها الامتناع من أن تسكن  
 مع أفاربه إلا الوضيعة كولد صغير لأحدهما إن كان له حاضن إلا  
 أن يبيع وهو معه وفطرت بحاله من يوم أو جمعة أو شهر أو سنة  
 والكسوة بالشتاء والصيف وضيت بالقبض مطلقا كنفقة الولد إلا  
 لبيته على الصباغ ويجوز إعطاء الثمن عما لزمه والمفاصة بدينه إلا  
 لضرر وسفقت إن أكلت معه ولها الامتناع أو منعت الوطء أو  
 الاستمتاع أو خجعت بلا إذن ولا يفدر عليها أن لا تحبل أو بانث  
 ولها نفقة الحول والكسوة في أوله وفي الأشهر فية منابها واسم

ان مات لا ان مات ورثت النعفة كانبشاش الجهل لا الكسوة بعد  
أشبه بخلاف موت الولد فيجمع بكسوته وان خلفة وان كانت  
مُرضعة فلها نعمة الرضاع ايضا ولا نعمة بدعواها بل بظهور  
الجهل وحركته فتجب من اوله ولا نعمة لجهل ملائحته وأمه ولا  
على عبد الا الرجعية وسفقت بعسر لا ان حبست او حبسته  
او هجت الفرض ولها نعمة حظ وان رفاها وان أعسى بعد يسى  
بالماضي في ذمته وان لم يعرضه حاكم ورجعت عما أنعمت عليه  
غير سبي وان عسيرا كنهف على اجنيب الا لصلته وعلى الصغير  
ان كان له مال عليه المنفق وحظي أنه أنفق ليرجع ولها البيع ان  
عجز عن نعمة حاضه لا ماضية وان عبد بين لا ان علمت بفقه او أنه  
من السؤال ان يتركه او يشتتر بالعقار وانفق وبأمر الحاكم ان  
لم يثبت عسره بالنعفة والكسوة او الخلاف ولا تلوم بالاجتماع  
وزية ان مريض او تجهن ثم خلق وان غائبا او وجد ما يحسد الحياة  
لا ان فذر على القوت وما يوارى العورة وان غنية وله الرجعة ان  
وجد في العرق يسارا يفوق بواجب مثلها ولها النعفة فيها وان لم  
يجمع وحلبه عند سعيه بنعمة المستقبل ليدفعها لها او يفج لها  
كفيل وفرض في مال الغائب ووديعته ودينه وإقامة البينة على  
المنكي بعد حلبها باستحافها ولا يؤخذ منها بها كفيل  
وهو على حجة اءا فدم ويبعث داره بعد ثبوت ملكه وأنها  
لم تخرج عنه في علمهم ثم بينة بالحيازة فائلة هذا الذي حزنناه  
هي التي شهد ملكها للغائب وان تنازعا في عسره في غيبته اعتب  
حال فدومه وفي إرسالها فالقول قولها ان رجعت من يومئذ لحاكم  
لا لعدول وجهي ان والا فقول كالحاض وحلي لقد فبضتها لا بعثتها  
وفيها

وجيها مَرَضَه ففولُه ان أَشْبَهه وَالآن ففولُها ان أَشْبَهه وَلَا ابْتَدِئِ الْعَرَضَ  
وَفِي حَلِي مَعَيِ الْأَشْبَهه تَأْوِيلَانِ ،

**فصل** أَنَّمَا تَجِبُ نَعْفَةُ رَفِيفَةٍ وَجَائِزَةٍ أَنْ لَا يَكُنْ مَرَعَى وَالْآنَ يَبِيعُ  
كَتْلَيْهِ مِنْ الْعَمَلِ مَا لَا يُطْفِئُ وَيَجُوزُ مِنْ لَبْنِهَا مَا لَا يَضُرُّ بِنْتَانِجَهَا  
وَبِالْقَرَابَةِ عَلَى الْمُؤَسِّرِ نَعْفَةُ الْوَالِدَيْنِ الْمُعْسَرَيْنِ وَاقْتَبَا الْعَدَمَ لِأَنَّهُمَا يَمِينُ  
وَهَلْ الْإِبْنُ إِذَا أُصُولُ بِالنَّعْفَةِ مَهْوُولٌ عَلَى الْمَلَأِ أَوِ الْعَدَمِ فَوَلَانِ وَخَادِمِهَا  
وَخَادِمِ زَوْجَةِ الْأَبِ وَإِعْفَاءَهُ بِهَوَجَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا تَتَعَدَّدُ أَنْ كَانَتْ  
أَحَدًا أُمُّهُ عَلَى ظَاهِرِهَا لِأَنَّهُ زَوْجُ أُمِّهِ وَجَدٌ وَوَلَدٌ ابْنٌ وَلَا يُسْفِكُهَا  
نَهْوُجُهَا لَفِيفٍ وَوُزَعَتْ عَلَى الْأَوْلَادِ وَهَلْ عَلَى الْهُوسِ أَوْ الْإِثْرِ أَوْ  
الْبِسَارِ أَفْوَالٍ وَنَعْفَةُ الْوَلَدِ الْفَكْرُ حَتَّى يَبْلُغَ عَافِيًا فَأَعْرَأَ عَلَى الْكَسْبِ  
وَالْأَنْثَى حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا وَتُسْفِكُ عَنْ الْمُؤَسِّرِ عُمُيَّةَ الزَّمَنِ  
إِلَّا لَعَضِيَّةً أَوْ يُنْفِقُ غَيْرُ مَتَّبِعٍ وَاسْتَهْرَتْ أَنْ يَدْخُلَ زَمِينَةٌ ثُمَّ ضَلُّوا لِأَنَّهُ  
أَنْ عَامَتِ بِالْعَفَةِ أَوْ عَامَتِ الزَّمَانَةُ وَعَلَى الْمُكَاتِبَةِ نَعْفَةُ وَلَدِهَا أَنْ لَا  
يَكُنِ الْأَبُ فِي الْكِتَابَةِ وَلَيْسَ عَمَّهُ عَنْهَا عَجْزًا عَنْ الْكِتَابَةِ وَعَلَى  
الْأُمِّ الْمُنَهَوِّجَةِ وَالْمُجْعِيَّةِ رِضَاعُ وَلَدِهَا بَلَا أَجْرٍ إِلَّا لَعَلَّوْهُ فَمِنْ كَالْبَائِثِ  
إِلَّا أَنْ يَفْعَلَ غَيْرَهَا أَوْ يَعْذَرَهُ الْأَبُ أَوْ عَمَّتْ وَلَا مَالَ لِلصِّبْيَةِ وَاسْتَأْجَرَتْ  
أَنْ لَا يَكُنْ لَهَا لَبَانٌ وَلَهَا أَنْ يَفْعَلَ أَجْرَهُ الْمَثَلُ وَلَوْ وَجَدَ مِنْ ثُمَّ ضَعَهُ  
عِنْدَهَا فَجَانَا عَلَى لَدْرِجٍ فِي التَّأْوِيلِ وَحَضَانَةُ الْفَكْرِ لِلْبُلُوغِ وَالْأَنْثَى  
كَالنَّعْفَةِ لِلْأُمِّ وَلَوْ أُمَّةً عَتَقَ وَلَدُهَا أَوْ أُمُّ وَلَدٍ وَلِلْأَبِ تَعَاهُدُهُ وَأَعْدَابُهُ  
وَبَعَثَهُ لِلْمَكْتَبِ ثُمَّ أُمُّهَا ثُمَّ جَرَّيْتُ الْأُمِّ أَنْ أَنْفَعِيَّتِ بِالسَّكْنَى عَنْ أُمِّ  
سَفْعَتِ حَضَانَتَهَا ثُمَّ الْخَالَةِ ثُمَّ خَالَتِهَا ثُمَّ جَرَّيْتُ الْأَبِ ثُمَّ الْأَبِ ثُمَّ  
الْأَخِيَّةِ ثُمَّ الْعَمَّةِ ثُمَّ هَلْ بِنْتُ الْأَخِ أَوِ الْأَخِيَّةِ أَوِ الْأُكْبَا مَنْصَرٌّ وَهُوَ  
الْأَخْضَرُ أَفْوَالٌ ثُمَّ الْوَحْيِ ثُمَّ الْأَخِ ثُمَّ ابْنِهِ ثُمَّ الْعَمِّ ثُمَّ ابْنِهِ لِأَنَّهُ جَدٌّ

لأنه وأختار خلافه ثم المولى الأعلى ثم الأسفل وفهم الشعبي ثم  
 لأنه ثم للأنب في الجميع وفي المتساويين بالصيانة والشفعة وشرطه  
 الخاضع العفل والكفاية لأن كسبته وحمل المكان في البنت مخاف  
 عليها والأمانة وأثبتها وعدم كتمان مضم ورش لا إسلام وضمت  
 أن حبيب مسلمين وأن محوسية أسلم زوجها ولله كرم من محض  
 وللأمنى الخلو عن زوج دخل إلا أن يعلم ويسكن العام أو يكون  
 محرما وأن لا حضنة له كالخال أو وليا كائن العم أو لا يغبل الولد  
 غير أمه أو لم ثم ضعه المصلحة عنه أمه أو لا يكون للولد حاضر  
 أو غير مأمون أو عاجزا أو كان الأب عبدا وهي حرة وفي الوصية  
 روايتان وأن يسام ولي حر عن ولي حري وأن رضيعا أو تسام هي  
 سحر نفلة لا تجارة وحلبي ستة فهد وضاهرها به يدين أن سام لأن  
 وأمن في الكفوف ولو فيه حر إلا تسام هي معه لا افل ولا تعود  
 بعد الخلاف أو بيع العاسد على الدرج أو الإسقاط إلا لكفر أو  
 موت الحر والام خالية أو لتأتمها قبل علمه والحاضنة فبض  
 نعتته والسكنى بالاجتهاد ولا شيء لحاض لأجلها ،

## باب

بندع البيع عما يدل على الرضا وأن معاوضة وبيع فيقول يفتد  
 وبأبتعت أو يفتد ويرضى الآخر هبها وحلبي وأن لهم أن قال  
 أبيعكها بكذا أو أنا أفتنيها به أو تسوق بها فقال بكم فقال عاية  
 فقال أخذتها وشرط عافره تميز إلى بسكن فتد ولمومه تكليف  
 لأن أن أجبر عليه جبرا حراما ورد عليه بلا تمن ومضى في جرم  
 عامل ومنع بيع مسلح ومكوي وصغير لكاه وأجبر على إخراجه  
 بعنف



بعض أو هبة ولو تولدها الصغير على الأرجح لا بكتابة و رهن  
وأنى برهن ثمة ان على من تصفه بإسلامه ولم يُعَيَّن والى كحل  
كحتفه وجاز رُك عليه بعيب وفي خيار مُشتري مسلح جاهل لا نفعاته  
وَيُسْتَجَل الكافر كبيعته ان اسلم وبعدت غيبة سيرة وفي البائع منع  
من الإحطاء وفي جواز بيع من اسلم لخيار له وهل منع الصغير  
إذا لم يكن على دين مشتريه او مكلف ان لم يكن معه أبوه تاويلان  
وجبه تصديقه وضرب وله شراء بالغ على دينه ان أقام به لا عليه  
على الاختار والصغير على الأرجح وشروط المعفود عليه ضمانة لا  
كحل وزيت قنيس وانتجاع لا كحتم أشهى وعدم نهي لا ككلب  
صيد وجاز هم وسبع للعلم وحامل مفيد وفدرة عليه لا كأبق  
وأجل أهلت ومغصوب الا من غاصبه وهل ان رة له به مرق تم  
وللغاصب نفع ما باقته ان ورثه لا اشتراه ووفى مرهون على  
رضا مرتضاه وملأ غيبه على رضا ولو على المشتري والتعبه الجاني  
على مستحقها وحلّى ان ادعى عليه الرضا بالبيع لم يستحق  
رُك ان لم يده السبيد او المبتاع الأرض وله أخذ ثمنه ورجع  
المبتاع به او بئنه ان كان اقل والمشتري رُك ان تعدها ورث البيع  
في أنص بته ما يجوز ورث ملكه وجاز بيع عهده عليه بناء للبائع ان  
انتهت الإحصاء وأمن كسبه ونفخته البائع وهواً فوق هواً ان  
وصى البناء وشي زجعة في حائط وهو مضمون الا أن يكر مرق  
فلحارة تنبيع بانضمامه وعدم حرمة ولو لبعضه وجعل مضمون  
او مهن ولو تبصلا كعبدتي رجلين بكذا ورضي من شاة وترايب  
صانع ورث مشتريه ولو خلصه وله الأجر لا معدني ذهب او فضة  
وشاة قبل سلخها وحنطية في سنبل وتبين ان بكيل وفي جزاقا لا

منعوشا وزيب زبون بوزن ان لي مختلي الا ان تختم ودهيق حنطة  
وصاع وكل صاع من صبة وان جعلت لا منها وأريد البعض وشاة  
واستثناء اربعة ارضال ولا يأخذ تخم غيرها وصبة وثمة واستثناء  
فدر ثلث وجلد وسافيد بسعر بفض وجزء مطلقا وتولاه المشتري  
ولي تجبر على الترخيب فيها تختلي الأرضال وختم في جمع رأس او  
فيمتها وهي اعدل وهل التخيير للبائع او للمشتري فولان ولو مات  
ما استثنى منه معين حين المشتري جلدًا وسافطًا لانها وجرای  
ان روى ولي يكتن جدًا وجهلاه وحرًا وأستوت أرضه ولي بعده بلاد  
مشقة ولي نفصه ابرار الا ان يفل ثمنه لا غير مئتي وان مل  
ظهي ولو ثانيا بعد تجريغه الا في كسله تين وعصاير حية  
بفحص وجام نرج وثياب ونفد ان سُدَّ والتعامل بالعمد والا جاز  
لان على احدھا بعل الآخر بغيره ختم وان اعلاه اول فسد كالمغنية  
وجرای حب مع مكيل منه او أرضي وجرای أرض مع مكيله لا مع  
حب ويجوز جزاهاز ومكيلان وجرای مع عرض وجزاهاز على كيل  
ان اتحد الكيل والصبة ولا يضای لجرای على كيل غير مطلقا وجاز  
رؤية بعض المنلي والصوان وعلى البرنامج ومن الاعشى وبهوية لا  
يتغني بعدها وحلي مدع لبيع برنامج ان موافقته للمكتوب وعدم  
جمع ردي او نافي وبغاء الصبة ان شد وغائب ولو بلاد وصي على  
خيار بالهوية او على يوم او وصيه غير بائعه ان لي يبعه كخراسان  
من اهريفة ولي تمكن رؤيته بلاد مشقة والنقد فيه ومع الشرط في  
الغفار وصينه المشتري وفي غير ان فرب كاليومين وطينه بائع الا  
لشرط او مازعة وفبضه على المشتري وحر في نقد وطعام ربا  
فضل ونساء لا يبار ودرج او غير مثلها ومؤخر ولو في يدا او  
غلبة

غلبة او عفة ووتل في الغبض او غاب نفع احدهما وصال او  
نفعهما او عواقر او بعين ان تأجل وان من احدهما او غاب رهز  
او ودعة ولو سدا كاستأجر وعارية ومغصوب ان صيغ الا ان  
يذهب فيضمن فينته فكالعين ويتصديق فيه كإبالة ربوبين  
ومقرض ومبيع بأجل ورأس مال سلع ومكبل قبل أجله وبيع وصرف  
الا ان يكون الجميع دينارا او بجمعها فيه وسلعة دينارا الا درهمين ان  
تأجل الجميع او السلعة او احد النفعين بخلاف تأجيلها او تعجيل  
الجميع كخراج من نانير بالمفارقة ولم يعضل وفي الدرهمين كذا  
وفي اكثر كالبيع والصرف وصانع يعطى الزنة والأجرة كيتون  
وأجرته طعنه بخلاف تبي يعطيه المسامى وأجرته دار الضرب  
ليأخذ زنته والأضهر خلافه وبخلاف خرج بنصب وعلوس او غيب  
في بيع وسدا والتحت ونحو الوزن وانتفع الجميع كدينار الا درهمين  
والا فلا ورقت زياره بعه لعيبه لا لعيبها وهل مضلها او الا ان  
يوجبها او ان عينت تاويلات وان رضي بالخصه بنفس وزن او  
بكرصا بالخصه او رضي بإتمامه او بمغشوش مضلها حج وأجبه  
عليه ان لم تعين وان حال نفس ان قام به كنفس العبد وهل  
معين ما عثر كذا او يجوز فيه البطل تيمم وحيث نفس بأصغر  
دينار الا ان يبعدها فأكثر منه لا الجميع وهل ولو لم يسع لكل دينار  
تيمم وهل ينبع في السكك أعلاها او الجميع فولان وشرط للبطل  
جنسية وتعجيل وان استحق معين سدا بعد مفاخرة او حصول او  
مصوغ مضلها نفس والآن وهل ان تراضيا تيمم ولمستحق  
إجازته ان لم يخبر المصطفى وجاز محلى وان ثوبا يخرج منه ان سبط  
بأحد النفعين ان أبيحت وسهمن ومكبل مضلها وبنصحه ان كانت

الثلاث وهل بالقيمة او بالوزن خلاف وان حلي بها له ثمن بأحد هما  
 الا ان تبعاً الجوهري وجازت مبادلة القليل بالمعروف دون سبعة بأوزن  
 منها بسوس سوس والأجود أنفص او أجود سكة ممتنع وان جاز  
 ومراضلة عين مثله بصفحة او كفتين ولو لم يؤزنا على الترجيح  
 وان كان أحدهما او بعضه أجود لا أدنى وأجود والأكثر على  
 تاويل السكة والصياغة كالجوهر ومغشوش مثله ولطالعي والأظهم  
 خلافه ومن يكسسه او لا يغش به وكه من لا يؤمن ويبيع ممن  
 يغش الا ان يعوت فهل يملكه او يتصدق بالجميع او بالزائد على  
 من لا يغش افوال وفطاء فرض مساو وافضل صفة وان حل الأجل  
 بأقل صفة وفطرا لا ازية عددا او وزنا الا كرهان ميهان او دار فضل  
 من الجانبين ومن المبيع من العين كذا وجاز بأكثر ودار الفضل  
 بسكة وصياغة وجوهر وان بطلت جلوس باطل او عذمت بالقيمة  
 وقت اجتماع الاستعفاء والعدم وتصدق بما غش ولو كثر الا ان  
 يكون اشترى كذا الا العالج لبيعه كبر الخم بالنشاء وسبط ذهب  
 جيب ورجي ونهخ اللحم ،

**فصل** علّة شعاع الربا افتيات واختار وهل لغلبة العيش  
 تاويلان تحب وشعبي وسلتي وهي جنس وقليس وأرز وعخين وعرة  
 وهي اجناس وفطنية ومنها كيسة وهي اجناس وهي وزبيبي ونعم  
 صهي وهو جنس ولو اختلفت مرفته كجواب الماء وعوائد الأربع وان  
 وحشياً والجماء وفي ربوبيته خلاف وفي جنسية المصبوخ من جنسين  
 فولان والمرفق والعظم والجلد كهو ويستثنى فشي بيض النعام وفي  
 زيت كجمل والهيوت اصناف كالعسول والخلول والأنبيق والخباز  
 ولو بعضها فطنية الا الكعد بأبهار وبيضي وسكي وعسل ومضلق  
 لبن

لبن وحلبي وهل ان اخضرت ثم ماء ونصلحه كحلج وبصل وثوم  
وتاجل كجامل وكثريه وكماوتاه وانيسون وشمار وكثونين وهي اجناس  
لا شمدل وزعبران وخضري وجلاء وتين وموز وجاكهة ولو اشبهت  
بفطيم وكبندوق وبلج فان صغى وماء ويجوز بضعام لأجل والاعجن  
والعجن والصلق الا الترمس والتنبية لا ينفل فخللي خله وصبغ لجم  
بأهار وشبهه وتجميعه بها والخبز وجليق فمح وسويق وسمن وجاز هم  
ولو فحم بهم وحليب ورطب ومشوي وفدية وتعين وزبد وسمن  
وجبن وأفط عتلهما كيتون ولحم لا رطبعها بيابسها ومكول عتله  
ولبن بهيم الا ان يخرج زبد واعني الدقيق في خبز عتله كجبن  
فمنصة او عقيق وجاز فمح بدقيق وهل ان وزنا ثم ماء واعتبرت  
المماثلة معيار الشرع والى مبالعاه فلان عسر الوزن جاز التقري لان  
ان لا يفهر على قميده لكثرة وجسه منعي عنه الا بدليل كحيوان  
يلع جنسه ان لا يصبغ او ما لا تصول حياته او لا منبعة فيه  
الا اللحم او فلتى فلا يجوز ان بضعام لأجل تحصى طأن وكبيع الغر  
كبيعهما بفههما او على حكمه او حكم غير او رضا او توليتا  
تلاعة لا يكرها او ثمتها بالإرام وكالامسة الثوب ومنابذة به فيلهم  
وبيع الحصة وهل هو بيع منتعاهما او يلهم بوفوعها او على ما  
تفع عليه بل فصد او بعدد ما تفع تبسيرا وكبيع ما في بطون  
الإنجل او مضمورها او الى أن ينتج النتاج وهي المضامين والملاخج  
وحتل الحبله وكبيعه بالنبغة عليه حياته ورجع بفهمه ما أنفق او  
عتله ان غلج ولو سرقا على الأرجح ورة الا ان يعوت وكعسيب  
الحمل يستأجر على عقوق الأختى وجاز زملن او مرات فلان أعطى  
انبعثت وكبيعتين في بيعة يبيعهما بالإرام بعشه نقدا او ائتم لأجل لو

مَلْعَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ إِلَّا بَحْرًا وَرَاءَهُ وَإِنْ اخْتَلَفَت فِيمَنْهَا لَا ضَعَامَ  
 وَإِنْ مَعَ غَيْبٍ كَنُظْلَةٍ مُثَمَّةٍ مِنْ لُخْلُخَاتِ الْإِبَائِغِ يَسْتَنْبِغُ حَسَا مِنْ  
 جَنَانِهِ وَكَيْبَعٍ حَامِلٍ بِشْرِهِ الْهَلْ وَاسْتَعْرِ غَيْرَ يَسِيرُ لِلْعَاجَةِ لِي يُفَصِّدَ  
 وَكَيْبَعًا بَنِيَّةً مَجْهُولَ مَعْلُومٍ أَوْ مَجْهُولٍ مِنْ جَنْبِهِ وَجَازَ أَنْ كَثُرَ أَحَدُهَا  
 فِي غَيْبٍ رُبُوبٍ وَلُحَاسٍ بَنُورٍ لَا فُلُوسٍ وَكَكَالَتِي مِثْلَهُ بِبَيْعٍ مَا فِي النِّمَّةِ  
 فِي مَوْحِي وَلَوْ مَعِينًا يَتَأَخَّرُ فَبَضُّهُ كَغَائِبٍ وَمَوَاضِعُهُ أَوْ مَنَاجِعُ عَيْنٍ  
 وَبَيْعُهُ بِعَيْنٍ وَتَأْخِيهِ رَأْسُ مَا لِي السَّلْعِ وَمَنْعُ بَيْعٍ عَيْنٍ مِثْلٍ وَغَائِبٍ وَلَوْ  
 فَمِنْ بَيْتٍ غَيْبِيَّةٍ وَحَاضِرٍ إِلَّا أَنْ يُفَيِّمَ وَكَيْبَعُ الْعَمَلِ أَنْ يُغْضِيَهُ شَيْئًا عَلَى  
 أَنَّهُ أَنْ كَتَمَ الْبَيْعَ لِي يَغْدُ إِلَيْهِ وَكَتَمَ يَفِي أَمْ فَبَضُّ مِنْ وَلَدِهَا وَإِنْ بَغْضَهُ  
 أَوْ بَيْعَ أَحَدُهَا لَعَبْدٍ سَيِّئٍ الْآخِرُ مَا لِي يُنْغَرِ مَعْتَادًا وَصَدَّقَتْ الْمُسَبِّبَةُ  
 وَلَا تَوَارَتْ مَا لِي تَرْضَى وَفَبَيْعَ أَنْ لِي يَجْعَلُهَا فِي مَلَأَ وَهَلْ بَغْيِي عَوَضَ  
 كَذَلِكِ أَوْ يَكْتُمُ يَحْزُزُ كَالْعَتَقِ تَأْوِيلًا وَجَازَ بَيْعُ نَصَبِهَا وَبَيْعُ  
 أَحَدِهَا لِلْعَتَقِ وَالْوَلَدِ مَعَ كِتَابَةِ أُمِّهِ مُعَاهِدِ التَّعْرِفَةِ وَكَيْبَعُ الْإِشْتِرَاءِ مِنْهُ  
 وَكَيْبَعُ وَشَيْءٍ يَنَافِضُ الْمَقْصُودَ كَالَّذِي يَبِيعُ إِلَّا بِتَنْجِيزِ الْعَتَقِ وَلِي يُجَبِّمَ  
 أَنْ أَبْهَمَ كَالْمُخَيَّرِ لِي الْإِشْتِرَاءِ عَلَى إِنْجَابِ الْعَتَقِ كَأَنَّهَا حَقٌّ  
 بِالْإِشْرَاءِ أَوْ يُخَلَّ بِالْمُزْنِ كَبَيْعٍ وَسَلْبِي وَحَقٌّ أَنْ حَقِّي أَوْ حَقِّي شَرْكُ  
 التَّعْذِيبِ كَشَرْكِ رَهْنٍ وَجَمِيلٍ وَأَجَلٍ وَلَوْ غَابَ وَتَوَوَّلَتْ بِخِلَافِهِ وَفِيهِ  
 أَنْ بَاتَ أَكْثَرُ الْمُزْنِ وَالْقِيَمَةِ أَنْ أَسْلَبِي الْمُشْتَرِي وَالْإِنْجَابِ الْعَكْسُ وَكَالْمَنْشَرِ  
 بِهَيْبَةٍ لِيغْتَمَّ وَأَنْ عَلِيٍّ بِالْمُشْتَرِي رُكْنٌ وَأَنْ بَاتَ بِالْقِيَمَةِ وَجَازَ سُؤَالُ  
 الْبَعْضِ لِيَكْبَى عَنْ الْإِيَارَةِ لَا الْجَمِيعِ وَكَيْبَعُ حَاضِرٍ لِعِيُونِي وَلَوْ بِإِشْرَائِهِ  
 لَهُ وَهَلْ لِفُرُوقٍ فَوَلَانٍ وَفَبَيْعٍ وَأَعْيَابٍ وَجَازَ الْإِشْرَاءُ لَهُ وَكَتَلَفِي السَّلْعِ  
 أَوْ صَاحِبِهَا كَأَحَدِهَا فِي الْبَلَدِ بِصِفَةٍ وَلَا يُبْعَثُ وَجَازَ مَنْ عَلَى كِسْتِهِ  
 أَمِيلًا أَخَذَ مَحْتَاجَ إِلَيْهِ وَأَمَّا يَنْتَفِلُ صَاحِبُ الْعَاسَةِ بِالْفَبْضِ وَرَدَّ وَلَا  
 عِلَّةَ

علة فإن كانت مضمومة المختلطة فيه والآن نحن فيمته حينئذ ومثل  
المثلي بتغير سوق غير مثلي وعفاري ويحصل زمن حيوان وبيعها شحم  
وشحمها واختار أنه خلبي وقال بل في شهاق وبغلي عرسي ومثلي  
لبس بكلفة بالوصف وبغيره ان غير مثلي وشروج عن يده وتعلق  
حق كرهته وإجارته وأرضي بئس وعين وعرضي وبناء عظيم المونة  
وكانت بها جهة هي الربح فلف لا أقل وله القيمة فانما على  
المفول والمصحح وفي بيعه قبل قبضه مطلقا تاويلان لا ان قصد  
بالباع الإجابة وارتفع المبيعان ان شاء إلا بتغير السوق ،

**فصل** ومنع للتصية ما كثر فضا كبيع وسلي وسلي بمنفعة لا أقل  
كضمان يجعل أو أسلفني وأسلفني من باع لأجل ثم اشتراه بجنس ثمنه  
من عين وضمان وعرضي فاما نفعا أو للأجل أو أقل أو أكثر مثل  
الثمن أو أقل أو أكثر منع منها ثلاث وهي ما تجل فيه الأقل وكذا  
لو أجل بعضه ممنوع ما تجل فيه الأقل أو بعضه كتساوي الأجلين  
ان شرط في المفاضة للعين بالعين ولو لم يجز في أكثر لأبعد اءا  
شرضاها والى اءاة والجور كالقلة والكثرة ومنع بذهب وفضة إلا أن  
يجل أكثر من قيمة المتأخر جدا وبسكتين الى أجل كشرائه للأجل  
بعمدة ما باع بيمينية وان اشترى بعرض فخالي ثمنه جازت ثلاث  
النفد بفضة والمثلي صبة وفدرا كمثلته فيمنع بأقل لأجله أو بعد ان  
غاب مشتريه به وهل غير صبي ضمامه كفمح وشعير فخالي أو لا  
ثم ؟ وان باع موقوما بثلثه كغيبه كتغيرها كثيرا وان اشترى أحد  
ثوبينه لأبعد مطلقا أو أقل نفعا امتنع لا بثلثه أو أكثر وامتنع بغير  
صبي ثمنه إلا ان يكثر المجل ولو باعه بعشة ثم اشتراه مع سلعة  
نفعا مطلقا أو لأبعد بأكثر أو بخسة وسلعة امتنع لا بعشة وسلعة

ومثل وافل لأبعد لو اشترى بأفل لأجله ثم رخص بالتعجيل ففولان  
كهكيز بائع متلي ما قيمته افل من الهيارك عنه الأجل وان اسلم  
جوسا في عشية اثواب ثم استمى مثله مع خمسة منع مضلعا كما لو  
استمى الا أن تبغى الخمسة لأجلها لأن المجلل لما في القيمة او المؤخر  
مستل و ان باع حارا بعشية لأجل ثم استمى ودينارا نفدا او مؤجلا  
منع مضلعا الا في جنس الكهن للأجل وان زينة غير عين وبيع  
بنفذه في يغبى جاز ان تجل المهيبة وحق أول من يبيع الأجل فقط  
الا أن يعون الثاني فيبعها من وهل مضلعا او ان كانت القيمة  
افل خلقي ،

**فصل** جاز لمضلوب منه سلعة أن يشتريها لبيعها حال ولو  
مؤجل بعضه وكله حقة بماية ما بثانين او أشترها ويومن لتبيعه  
ولي يبيع بخلاي أشترها بعشية نفدا وأخذها بأثني عشر لأجل  
ولزمت الأمر ان قال لي وفي البيع ان لي بفل لي الا ان يعون فالقيمة  
او إصانها ولزمت الاثني عشر فولان واخللي أشترها لي بعشية نفدا  
وأخذها بأثني عشر نفدا ان نفد الأمور بشرط وله الأفل من جعل  
مثله او الدرهمين فيها والأضخم والأصح لا جعل له وجاز بغيره كنفه  
الأم وان لي بفل لي وفي الجواز والكراهية فولان واخللي أشترها لي  
بأثني عشر لأجل وأشترى بها بعشية نفدا فتلزم المسوى ولا تجل  
العشية وان تجللت أخذت وله جعل مثله وان لي بفل لي جعل لا  
يئة البيع اذا كانت وليس على الأمر الا العشية او يبيع الثاني مضلعا  
الا أن يعون فالقيمة فولان ،

**فصل** انما الخيار بشرط كشم في دار ولا يسكن وجمعة في  
رفيق واستخدمه وكثلاثة في حابة وكيوم لركوبها ولا بأس بشرط  
البيع



البيعه أشهب والبيهقي في كونه خلافاً ثمرة وكتلثة في ثوب  
 وحب بعد بت وهل ان نفقة تاويلان وحينه حينئذ المشتري ومسته  
 بشرط مشاورة بعينه او مدعي زائغ او محمولة او غيبه على ما لا  
 يُعرب بعينه او ليس ثوب وره أجرته ويلزم بانقضائه وره في كالفه  
 وبشرط نفقة كغائب وعصر ثلاث ومواضعة وأرضي له يؤمن ربتها  
 وجعل وإجارة حتى زرع وأجير تأخر شهراً ومنع وان بلا شرط في  
 مواضعة وغائب وكراه حين وسلح بخيار واستتبعه بائع او مشتري على  
 مشورة غيبه لا خياره ورضاه وتوالت أيضا على غيبه في مشتري  
 وعلى غيبه في الخيار مفعول وعلى أنه كالوكيل فيها ورضو  
 مشتري كاتب او زوج ولو عبداً او فسخ تلتذاً او رهن او آجر او أسلم  
 للصنعة او تسوق او جنى ان تعبه او نضر العرج او عيب دابة او  
 متجهاً لا ان جهه جارية وهو ره من البائع الا الإجارة ولا يغبل  
 منه أنه اختار او ره بعينه الا بيئته ولا بيع مشتري مان فعل فعل  
 يصرف أنه اختار بهين او لم يها نفقه فولان وانتقل لسيده مكاتب  
 عتي ولغيره أحاطه دئنه ولا كلام لوارث الا أن يأخذ ماله ولوارث  
 والقباس ره الجميع ان ره بعضهم والاستحسان أخذ القهيز الجميع وهل  
 ورثة البائع كذا تاويلان وان جن نضر السلطان ونظر المغمى  
 وان حال بيع والمطل للبائع وما يوجب للعبد الا ان يستثنى ماله  
 والغلة وأرض ما جنى اجنيه له بخلاف الولد والضان منه وحلي  
 مشتري الا ان يضر كعبه او يغاب عليه الا بيئته وحين المشتري  
 ان خيم البائع الأكثر الا ان يحلي بالهن بخياره وكغيبه بائع والخيار  
 لغيبه وان جنى بائع والخيار له عهداً مبره وخصاً بالمشتري خيار  
 العيب وان بلغت انجس فيها وان خيم غيبه وتعبه بالمشتري المدة

او أخذ الجنابة وان تلعت حين الأكل وان أخطأ فله أخق نافسا او  
 رثه وان تلعت انصبغ وان جنى مشي والخياري له ولم يتلعبا عهدا  
 فهو رضى وخطا فله رثه وما نفى وان أتلعبا حين الثمن وان  
 خبر عيه وجنى عهدا او خطا فله أخذ الجنابة او الثمن فان  
 تلعت حين الأكل وان اشترى احد ثوبين وقبضها ليختار جاء على  
 ضياعها حين واحد بالثمن فغط ولو سأل في اقباضها او ضياع  
 واحد حين نصقه وله اختيار الباقي كسائل يئارا فيعصى ثلاثة  
 يختار فزعم ثلث اثنين فيكون شيكا وان كان ليجتارها فكلها  
 مبيع ولزمه محيي المرقع وهما بيع وفي اللزوم لأحدهما يلزمه النصيب  
 من كل وفي الاختيار لا يلزمه شيء ورثة بعده مشروط فيه غرض  
 كتيب ليمين فيجدها بكرا وان عناه لا ان انتفى وما العار  
 السلامة منه كعور وفطع وخطاء واستحاضة ورجع حيضة استبراء  
 وعسي وزنى وشبه ونحو وزني وزياري سن وظهي ونحو ونحو ووالدين  
 او ولد لا جد ولا أخ وجدهم أب او جنونه بضبع لا عسي جز  
 ونسفو سنين وفي الرائحة الواحة وشبه بها فغط ولو قل وجعونه  
 وصوبته وكونه ولد زنى ولو وخشا وبول في فرش في وقت ينكح  
 ان ثبت عند البائع والآن حلبي ان أفرت عنه عيه وتحتت عبه  
 ومحولة أمة ان اشهرت وهل هو البعل او التشبه تاويلان وفلي  
 عتي وأنتى مولد او ضويل الإفامة وختن محلوبها كبيع بعصر ما  
 اشتراه براءة وكرهى وعني وحرز وعدم حل معتاد لا ضبط  
 وثبوبة الا فيمن لا يفتنى مثلها وعدم فحش ضيق قبل وكونها  
 زلاء وكفي لم ينفى وتعه بسرفة حبس فيها ثم ظهرت براءته وما  
 لا يطلع عليه الا بتغير كسوس الخشب والجوز ومرفئا ولا فيه  
 ورثة

وَرَدَ الْبَيْضَ وَعَيْبٌ فَلَّ بَعَارٍ وَفِي فَعْدِهِ تَمْدُّهُ وَرَجَعَ بِغَيْمَتِهِ كَصَدْعٍ  
 جَدَارٍ لِي يُخْفِيَ عَلَيْهَا مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونُ وَاجِهَتَهَا أَوْ بَقِيعَ مَنْبَعَةٍ  
 كَمَلَحٍ بَثْرَهَا بِمَحَلِّ الْخَلَاوَةِ وَأَنْ فَالَتْ أَنَا مُسْتَوَلَّةٌ لِي تَحْمُرُ لَأَكْتَنَّهُ عَيْبٌ  
 أَنْ رَضِيَ بِهِ بَيْنَ وَتَصْمِيهِ الْخَيَّوَانِ كَالشَّرْطِ كَتَلْصِيحٍ ثَوْبٍ عَمِدٍ  
 عَمَادٍ فَبِيْرُكَ بِصَاعٍ مِنْ غَالِبِ الْفَوْتِ وَحُمِرُ رَدِّ اللَّبَنِ لَا أَنْ عَلِمَا  
 مُصْرَاةً أَوْ لِي تُصَيَّرَ وَضُنَّ كُنْهَ اللَّبَنِ إِلَّا أَنْ فَصَدَّ وَاشْتَمَيْتَ فِي وَفَتِ  
 الْخَالِبِ وَكَلَّمَهُ وَلَا بَغِيرَ عَيْبِ التَّصْمِيَةِ عَلَى الْأَحْسَنِ وَتَعَدَّه  
 بِنَعْدِهِمَا عَلَى الْفُتْنَارِ وَالْأَرْجَحِ وَأَنْ حُلِبَتْ ثَالِثَةٌ فَإِنْ حَصَلَ الْاِخْتِبَارُ  
 بِالثَّانِيَةِ فَهُوَ رَضَى وَفِي الْمَوَازِيَةِ لَهُ عِلَاقٌ وَفِي كَوْنِهِ خِلَاقًا تَاوِيلًا  
 وَمَنْعٌ مِنْهُ بَيْعٌ حَالِكٌ وَوَارِثٌ رَفِيفًا فَفَطَمَ بَيْنَ أَنَّهُ ارْتِثَ وَخَيْرٌ مَشْتَرِي  
 ظَنَّهُ غَيْرَهَا وَتَبَيَّنَ غَيْرُهَا فِيهِ مِمَّا لِي يَعْلَمُ أَنْ طَالَتْ إِفَامَتُهُ وَأَنْ  
 عَلَيْهِ بَيْنَ أَنَّهُ بِهِ وَوَصَّعَهُ أَوْ أَرَاهُ لَهُ وَلِي يُجِيلَهُ وَزَوَالُهُ إِلَّا مَحْمَلٌ  
 الْعَوْدِ وَفِي زَوَالِهِ عَمُونَ التَّهْوِجَةِ وَضَلَّافِهَا وَهُوَ الْمُتَأَوَّلُ وَالْأَحْسَنُ أَوْ  
 بِالْمَوْتِ وَهُوَ الْأَضْمَرُ أَوْ لَا أَفْوَالَ وَمَا يَعْلَمُ عَلَى الرِّضَى إِلَّا مَا لَا  
 يُنْقَضُ كَسُكْنَى الدَّارِ وَحَلَى أَنْ سَكَنْتَ بَلَا عَدَرٍ فِي كَالْيَوْمِ لَا مُسَامِي  
 اضْطَرَّ لَهَا أَوْ تَعَدَّرَ فَوْقَهَا لِحَاضِي فَإِنْ غَابَ بِأَنَعَهُ أَشْهَدُ فَإِنْ عَمِيَ  
 أَعْلَى الْقَاضِي فَيَتَلَوُّ فِي بَعِيدِ الْغَيْبَةِ أَوْ أَنْ رُجِيَ فَعَدْوَمُهُ كَانَ لِي يَعْلَمُ  
 مَوْضِعَهُ عَلَى الْأَتْحِ وَفِيهَا أَيْضًا فِيهِ التَّلَوُّ وَفِي حِلِّهِ عَلَى الْخَلَابِ  
 تَاوِيلًا نَحْجُ فَضَى أَنْ أَثْبَتَ عَهْدَهُ مُؤَرَّخَةً وَحَقَّةَ الشَّرَاءِ أَنْ لِي يَحْلَى  
 عَلَيْهَا وَفَوَئِدُهُ حَسًّا كَكِتَابَةِ وَتَدْبِيرِ فَيَقُومُ سَامِلًا وَمَعْيَبًا وَيَأْخُذُ مِنْ  
 التَّمَنِ النَّسَبَةِ وَوَقْفِي فِي اجَارَتِهِ وَرَهْنِهِ لِحِلَاقِهِ وَرَدَّ أَنْ لِي يَتَغَيَّرَ كَعَوْنٍ  
 لَهُ بَعِيدٍ أَوْ عِلَاقٍ مُسْتَأْنَبِي كَبَيْعٍ أَوْ هَبَةٍ أَوْ إِرْثٍ فَإِنْ بَاعَهُ لِأُجْنَبِيٍّ  
 مُضْلَفًا أَوْ لَهُ مَحْمَلٌ ثَمَنُهُ أَوْ بِأَكْثَرِ أَنْ تَلَسَّ فَلَا رَجُوعَ وَالْإِذَا رَدَّ نَحْجُ رَدَّ

عليه وله بأقل كَيْل وتغَيَّر المبيع ان تَوَسَّطَ بِلَهُ أَخَذَ القَدَمَ وَرَثَ  
وَمَجَّعَ الخَضَاعَتِ وَفُؤَمًا بِتَفْوِجِ المبيع يَوْمَ ضَيْقِهِ المَشْتَرِي وَلَهُ ان زَادَ  
بِكَصْبِغٍ ان يَمُرَّ وَيَشْتَرِي بِمَا زَادَ يَوْمَ المبيع عَلَى الْأُظْهَرِ وَجُبرَ بِهِ  
الخَضَاعَتِ وَفَقَّ بَيْنَ مَدْلَسٍ وَغَيْرِهِ ان نَقَصَ كَعَلَاكِهِ مِنَ التَّدْلِيسِ وَأَخْذَ  
مِنْهُ بِأَكْثَرِ وَتَبَرَّ مَا لِي يُعْلَمَ وَرَدَ سَهْسَارُ جُعَلًا وَمَبِيعٍ لِحَلِّهِ ان رَدَّ بَعِيْبَ  
وَالان رَدَّ ان قَرَّبَتْ وَلَا بَاتَ كَحَبِي دَائِبَةٍ او سَهْنِهَا وَهَيَّي وَشَلَّي وَتَهَوَّجَ  
أَمَةً وَجَبِي بِالْوَلَدِ إِلَّا ان يَغْبِلَهُ بِالْخَضَاعَتِ او يَفْعَلَ بِكَالْعَدَمِ كَوَعْدٍ وَرَدَّ  
وَصَدَّاعٍ وَدَهَابٍ خُصَمِي وَخُصَمِي هَيَّي وَوَضَعُ ثَيْبٍ وَغَضَعُ مُعْتَدَاءٍ  
وَالْفَهْمُ جُ عَنِ الْمَقْصُودِ مُبَيَّنٌ بِالْأَرْضِ كَكَبْرِ صَغِيرٍ وَهَيَّي وَاجْتِنَاضِ  
بَكْمٍ وَفَضَعٍ غَيْرِ مُعْتَدَاءٍ إِلَّا ان يُهْلَطَ بَعِيْبِ التَّدْلِيسِ او بِسَهَاوِي زَمَنِهِ  
كِهَوْتِهِ فِي إِبَافِهِ وَاِنْ بَاعَهُ المَشْتَرِي وَهْلَطَ بَعِيْبَهُ رَجَعَ عَلَى الْمَدْلَسِ  
ان لِي يَحْكُنَ عَلَى بَائِعِهِ تَجْمِيعُ الثَّمَنِ فَإِنْ زَادَ لِلثَّانِي وَاِنْ نَقَصَ فَهَلْ  
يَكْتَلُهُ الثَّانِي فَوَلَانِ وَلِي يُحْلَى مُشْتَرَاةً عَيْتَ رُؤْيَتِهِ ١٢ بِدَعْوَى الْإِرَادَةِ  
وَلَا الرَضَى بِهِ ١٢ بِدَعْوَى مُخَيٍّ وَلَا بَائِعٌ أَنَّهُ لِي يَأْبُو لِإِبَافِهِ بِالْقَرَبِ  
وَهَلْ يُعْتَرَفُ بَيْنَ أَكْثَرِ الْعَيْبِ يَرْجِعُ بِالزَّائِدِ وَأَفْلَهُ بِالْجَمِيعِ او  
بِالزَّائِدِ مُضْلَفًا او بَيْنَ هَلَاكِهِ فِيمَا بَيْنَهُ او لَانِ الْهَوَالِ وَرَدَّ بَعْضُ  
الْمَبِيعِ لِحَصَّتِهِ وَرَجَعَ بِالْقِيَمَةِ ان كَانَ الثَّمَنُ سَلْعَةً إِلَّا ان يَكُونَ الْأَكْثَرُ  
او أَحَدَ مِنْهُ وَجَبْنَ او أَمَّا وَوْلَتَهَا وَلَا تَجُوزُ التَّمَسُّطُ بِأَقْلٍ اسْتَحَقَّ أَكْثَرُ  
وَإِنْ كَانَ دَرَهْمَانِ وَسَلْعَةٌ تُسَاوِي عَشْرَةَ ثَنُوبٍ فَاسْتَحَقَّتِ السَّلْعَةُ وَجَانِ  
الثَّنُوبِ بِلَهُ فِيمَا الثَّنُوبِ بِكِهَالِهِ وَرَدَّ الدَّرَهْمَيْنِ وَرَدَّ أَحَدَ المَشْتَرِيَيْنِ  
وَعَلَى أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي الْعَيْبِ او فِدْمِهِ إِلَّا بِشَهَادَةٍ  
عَارِضَةٍ لِمَشْتَرِيٍّ وَحَلَّى مِنْ لِي يُفْضَعَ بِصَدَقَةٍ وَفِيلٌ لِلتَّعَدُّرِ غَيْرُهُ  
عَدُولٌ وَاِنْ مُشْرِكَيْنِ وَغَيْرَيْنِ يَعْنِي وَفِي دِي التَّوَعُّبِ وَافْجَضْتُهُ وَمَا هُوَ

به بتاً في الظاهر وعلى العلى في الحقيقة والغلة له للبيع ولي ثمة  
مخلد في ولد وفي أثرت وصوي في كشعة واستغاف وتغليس ومساء  
ومخلت في حزان البائع ان رضى بالغبض او ثبت عنه حاكم وان  
لي محكم ولي ثمة بغلة ان توفي بانته ولا يغبن ولو خالي العار  
وهل ان يستسلح وتغيبه فحمله او يستأمنه ثمة ورثة في عصف  
الثلاث بكل حادثة ان يبيع ببراءة ومخلت في الاستبراء والنفقة  
والأرض كالموهوب له ان المستثنى ماله وفي عصف السنة فحمله  
وبري وجنوز لا بكسبه ان شرها او اعتيدا والمشتري إسقاطها  
والمحمل بعدها منه لا في منتج به او مخالغ او مصالح في دم عهد او  
مسلح فيه او به او فرضي او على صفة او مفادع به مكاتب او مبيع  
على كعلس او مشتري للعتق او مأخوذ عن دين او رة بعيب او  
ورث او وهب او اشتراها زوجها او موصى ببيعه من زينة او من  
أحب او بشرائه للعتق او مكاتب به او المبيع فاسدا وسفصا بعتق  
فيها وحين بائع مكيل لقبضه بكيل كهوزن ومعدود والأجرة عليه  
مخلد في الإقالة والتولية والشركة على الأرجح فبالفرض واسم  
معياره ولو تولاه المشتري وفبط العفار بالتولية وعيه بالعمري  
وحن بالعمد الا المعبوسة للكن او الإشهاد فبالرهن والالغائب  
ببالغبض والامواضة فبموجبها من الحيضة والالهار للامانة  
وبطى المشتري للنزاع والتلبى وقت حزان البائع بساوي يبيع وخيم  
المشتري ان عيب او عيب او استحق شائع وان قل وتلبى بعضه  
او استغافه كعيب به وحقم التمسك بالانقل الا المنلي ولا كلام لواجد  
في قليل لا ينبغ كفاع وان انبعط للبائع الترام الربع محصته لا أكثر  
وليس للمشتري الترام محصته مطلقا ورجع للفهمة لا للتسمية وحق

ولو سكتنا لان شرعها الرجوع لها وانما المشتري قبض والبائع  
والاجنبي يوجب الغرم وكذا انما له وان اهلك بائع صبة على  
الكيل فامثل تخميا ليوقيه ولا خيار له او اجنبي بالفهم ان جعلت  
المكيلة ثم اشترى البائع ما يوقى فإن فضل للبائع وان نقص  
فكالا استحقاق وجاز البيع قبل القبض الا مطلق ضعاف المعاوضة ولو  
كهرز فاضي أخذ بكيل او كلبن شاه ولم يقبض من نفسه الا كوصي  
ليتمه وجاز بالعقد جزائي وكصدفة وبيع ما على مكاتب منه وهل  
ان تجزئ تجل العتق تاويلان وافراضه او وفاءه عن فرض وبيع  
مفترض وإفالة من الجميع وان تغير سوق شيئا لان بدنه كسمن  
عامة وهي اليا تحلب الأمة ومثل مثلي لا العين وله دفع مثلها  
وان كانت بيرة وإفالة بيع الا في الضعاف والشعبة والمراغة  
وتولية وشركة ان لم تكن على أن ينفذ عنه واستوى عقداها  
بيعهما والا فبيع كغيره وحسن المشتري المعين وضعا ما كلفه وصداقه  
وان أشركه حمل وان اطلق على النصي وان سأل ثالث شركتها  
فله الثلث وان وثبت ما اشترى بما اشترى جاز ان لم يلزمه وله  
الخيار وان رضي بأنه عنه ثم على بالثمن فكه فله له والأنصيف  
صرف ثم إفالة ضعاف ثم تولية وشركة فيه ثم إفالة عموما وبيع  
الدين في دين ثم بيع الدين ثم ابتداءه ،

**فصل** وجاز مراغة والأحب خلافه ولو على مفوم وهل  
مضلعا او ان كان عند المشتري تاويلان وحسب ربح ماله عين  
كصبغ وضرب وفضي وخياصة وكعب وقيل وتضحية وأصل ما زاد في  
المن تحمولة وشدة وهي الغنية أجرتها وكراء بيت لسلعة والا لم  
يحسب كسهمار لم يعتد ان بين الجميع او مسرطونة فقال هي عاية  
اصلها

أصلها كذا وجعلها كذا أو على المراجعة وبين كرج العشة احد  
عشر ولم يعط ماله الله الهج وزينة عشر الأصل والوضيعة كذا  
لا أبعد كقامت بكذا أو قامت بشدها وضيعا بكذا ولم يعط وهل  
هو ككب أو عشر تاويلان ووجب تبين ما يكس كها نفره وعقره  
مضلعا والأجل وان بيع على النفع وطول زمانه وتجاوز الزاني  
وهبة إن اعتيدت وأنها ليست بملكية أو من التركة وولاءها  
وان باع ولدها معها وجدة ثمه أثبت وصوي تج وإفالة مشتهيه إلى  
بنيان أو نفسي والركوب واللبس والتوضي ولو متعفا إلى من سلم لا  
علة ربع كتهيل شرائه لا ان ورث بعضه وهل ان تفهم الإرث  
أو مضلعا تاويلان وان غلب بنفسي وصق لو أثبت رة أو جمع ما  
تبين ورثه وان فات خير مشتهيه بين الصحيح ورثه وفيه يوم  
بيعه ما لم تنفسي عن الغلب ورثه وان كذب لهم المشتري إن حظه  
ورثه بخلاف الغش وان فلتت في الغش أقل الثمن والقيمة وفي  
الكذب خير بين الصحيح ورثه أو فيمنها ما لم تبه على الكذب  
ورثه ومثل المراجعة كغيرها ،

**فصل** تناول البناء والشجر الأرض وتناولتها لا الهرق والبخر  
ومدبونا كلو جمل ولا الشجر المطور أو أكثره إلا بشرط كالمعقد  
ومال العبد وخلعة الفصيل وان أتر النص فكل حقه ولكلها السيف  
ما لم يض بالآخر والدار الثابت كباي وري ورخا مبنية بعوفانيتهما  
وتسلي ثم وفي غير فولان والعبد ثياب معنته وهل يوقى بشرط  
عدمها وهو الأنصر أو لا كيشترط زكاة ما لم يوجب وان لا عقر  
ولا مواضعة أو لا جائحة أو ان لم يأت بالهن لكذا فلا بيع أو ما  
لا عرض فيه ولا مالقة وصح ثمه وصح بيع ثم ونحوه بما صلاحه

ان لي يستمى وقبله مع أصله او ألحق به او على فطعيه ان نفع  
واضطرته ولي يئما لا عليه لا على التبعية والإطلاق وبطوئه في  
بعض حائظ كاي في جنسه ان لي يبتكر لا بضم ثاني بأول وهو  
الزهر وظهور الخلوة والتصديق للنجح وفي ذي النور بانعتاده  
والبقول بإضعاها وهل هو في البصيح الأصغر أو التصديق للتبجح  
فولان وللمشتري بضم كياسمين ومفتاة ولا يجوز بكشع ووجب  
ضمب الأجل ان استمر كالموز ومضى بيع حبيب أمراً قبل يئسه  
بفبضه ورخصي لمعي وفاتي مقامه وان باشتراء اللهم فبضه اشتراء ثم  
ييس كلوز لا يجوز ان لفظ بالعمية وبما صلاحها وكان مخرصها  
ونوعها يوقى عند الجلاء في التامة وخسة أوسو فأقل ولا يجوز  
أخذ زائد عليه معه بعين على الأصح الا لمن اعشى عرايا في  
حوائظ وكل خسة ان كان بالعاظ لا بلبظ على الترجيع لمفع  
الضراو للمعوي فيشتري بعضها ككرا الحائظ وبيعه الأصل وجاز  
لما شرا أصل في حائظ مخرصه ان فصحت المعوي فبضه وبفكت  
ان مات قبل الحوز وهل هو حوز الأصول او ان يطلع ثمها تاويلان  
وزكائها وسفيعها على المعوي وكهلت بخلاف الواهب وتوضع  
جائحة التمار كالموز والمقايي وان بيعت على الجدة ومن عييته لا  
مخير ان بلغت ثلث المكيلة ولو من كصحناتي ونبيي وبقيت لينتعي  
ضبيها وأميته او ألحق أصلها لا عكسه او معه ونفرد ما أصيب  
من البفوز الى ما به في زمانه لا يوم البيع ولا يستعجل على  
الأصح وفي الميضية التابعة الطار تاويلان وهل هي ما لا يستطاع  
دفعه كسهاوي وجيش او وسارفي خلبي وتعبيها كذا وتوضع  
من العفش وان قلن كالبقول والنزع اني والرخان والقم في وورفي التوت  
ومغيب



ومعيب الأصل كالجهر وله المشتري باقياها ان قل وان اشترى اجناسا  
 بأجمع بعضها وضعت ان بلغت قيمته ثلث الجميع وأجمع منه  
 ثلث مكيلته وان تناهت الثمن فلا حاجة كالقصب المخلو ويابس  
 الحب وخير العامل في المسافة بين سفي الجميع او تركه ان أجمع  
 الثلث فأكثر ومستثنى كئيل من جهة تحتاج عما يوضع يوضع عن  
 مشتريه بفدرة ،

**فصل** ان اختل المتبايعان في جنس الثمن او نوعه حلقا وفصح  
 ورد مع القوان فميتها يوم بيعها وفي فدره كشيونه او فدر أجل او  
 رهن او حيل حلقا وفصح ان حلق به ظاهرا و باطنا كئناكلها  
 وضيق مشتري أعى الأشبه وحلّى ان بات ومنه تجاهل الثمن وان  
 من وارث ونبي البائع وحلّى على نعي دعوى خصمه مع تخفيف  
 دعواه وان اختلفا في انتهاء الأجل فالقول لمنكر التخصيص وفي بعض  
 الثمن او السلعة بالأصل بغاؤها الا نعي كلع او بغل بات به ولو  
 كتم وآل فلا ان اعى بفعه بعد الأخذ والا جعل بفعل الدفع  
 او فيما هو الشأن او لا احوال واشهاد المشتري بالثمن مفحص  
 نفحص مؤنه وحلّى بانعه ان باءر كإشهاد البائع بفحصه  
 وفي البت متعديه كعاعى الحق ان لا يغلب العساء وهل  
 ان أن يختل بها الثمن بكفدره تيرد والمسلع اليه مع  
 بوات العين بالزمن الضويل او السلعة كالمشتري بالعين  
 بفعل قوله ان اعى مشيها وان اعيا ما لا يشيه مسل  
 وسل وفي موضعه ضيق متعاعى موضع عفر والا بالبائع  
 وان لا يشيه واحد تحالقا وفصح كعج ما يفحص عصى وجاز  
 بالتسليم وفحص بسوقها والا في أي مكان ،

## باب

شرطُ السِّلَعِ فَبَضِي رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ أَوْ تَأْخِيهِ ثَلَاثًا وَلَوْ بِشَرْطِهِ وَفِي  
 مَسَارِكِ بِالْمِيزَانِ أَنْ لَا تَكْثُرَ جَعْلًا تَمْدُّهُ وَجَازَ تَخْيَارًا مَا يُؤَخَّرُ أَنْ لَا يَنْفَعَهُ  
 وَمَنْعَبَعَهُ مَعَيَّنَ وَلِجَزَائِهِ وَتَأْخِيرِ حَيَوَانٍ بِلَا شَرْطِهِ وَهَلِ الْكُفَعَاءُ وَالْعَرَضُ  
 كَمَا لَمْ أَنْ كَيْلَ وَأَحْضَرُ أَوْ كَالْعَيْنِ تَأْوِيلًا زَوْجًا زَائِيًا وَتَجَلَّيَ وَالْأَنْ  
 مَسَّةُ مَا يَفَالُهُ لَا الْجَمِيعُ عَلَى الْأَحْسَنِ وَالتَّصَدِيقُ فِيهِ كَضَعَامٍ مِنْ  
 بَيْعٍ ثُمَّ لَا أَوْ عَلَيْهِ الزَّائِدُ الْمَعْرُوبِ وَالنَّفْضُ وَالْأَنْ فَلَا رَجُوعَ لَهُ إِلَّا  
 بِتَصَدِيقٍ أَوْ بَيِّنَةٍ لَا تَعَارُفٍ وَحَلَبٍ لَفْدٍ أَوْجَى مَا نَهَى أَوْ لَعْدٍ بِإِعْذَارِهِ  
 عَلَى مَا كُتِبَ بِهِ إِلَيْهِ أَنْ أَعْلَى مُشْتَمِيهِ وَالْأَنْ حَلَبَتْ وَرَجَعَتْ وَأَنْ  
 اسْلَمَتْ عَرْضًا فَعَلَّمَتْ بَيْعًا فَمَعْمُومُهُ أَنْ أَهْلًا أَوْ أَوْجَعُ أَوْ عَلَى  
 الْإِنْتِجَاعِ وَمَنْعًا أَنْ لَا تَغْفَرَ بَيِّنَةٍ وَوُضِعَ لِلتَّوَثُّقِ وَنَفْضِ السِّلَعِ وَحَلَبِ الْأَنْ  
 خَيْرُ الْأَخْرِ وَأَنْ اسْلَمَتْ حَيَوَانًا أَوْ تَغْفَارًا فَالسِّلَعُ ثَابِتٌ وَيَتْبَعُ الْجَانِبُ  
 وَالْأَنْ يَكُونُ ضَعَامَيْنِ وَلَا نَفْعَيْنِ وَلَا شَيْئًا فِي أَكْثَرِ أَوْ أَجْوَدَ كَالْعَكْسِ إِلَّا  
 أَنْ تَخْتَلِيَ الْمَنْعَبَةُ كِفَارَهُ الْخِيَامِ فِي الْأَعْرَابِيَّةِ وَسَابِقِ الْخَيْلِ لَا هَلَاجٍ  
 إِلَّا كَبِيرٌ وَزَنْجَلٍ كَثِيرٌ الْجَلِّ وَصَاحَّ وَبَسِيفُهُ وَبِقُوَّةِ الْبَقِيَّةِ وَلَوْ أَنْشَى  
 وَكُنْزُهُ لَبِنُ الشَّاةِ وَظَاهَرُهَا عَمُومُ الضَّانِّ وَصَاحَّ خِلَافُهُ وَكَصْغِيمَيْنِ  
 فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِهِ أَنْ لَا يُؤَوِّدَ إِلَى الْمَزَابِنَةِ وَتُؤَوِّدُ عَلَى خِلَافِهِ  
 كَالْأَحْمِيَّةِ وَالغَنِيِّ وَتَجَدُّعُ ضَوِيلِ غُلِيظٍ فِي غَمِيٍّ وَكَسْبِي فَاذْهَبَ فِي  
 سَبْعِينَ حُونَهُ وَكَالْجَنْسَيْنِ وَلَوْ تَغَارَبَتِ الْمَنْعَبَةُ كَرَفِيفِ الْفُضْنِ  
 وَالْكَتَّانِ لَا جَلٍّ فِي جَلَيْنِ مِثْلَهُ تَجَلَّيَ أَحَدُهُمَا وَكَضِيرٌ عَلَى لَا بِالْبَيْضِ  
 وَالْعُكُورَةُ وَالْأُنُوثَةُ وَلَوْ أَحْمِيًّا وَغَمْلٍ وَصَبَّحَ أَنْ لَا يَبْلُغُ النِّهَايَةَ وَحَسَابِ  
 أَوْ كِتَابَةِ وَالشَّيْءِ فِي مِثْلِهِ فَرَضِي وَأَنْ يُوجَّزَ مَعْلُومَ زَائِدٍ عَلَى نَصَبِ  
 شَهْمٍ

شهر كالنيروز والخصاء والخراس وفجوع الحاج واعتبر ميفات  
معضيه الا ان يفيض ببلد كيومين ان خرج حينئذ ببر او بغير ربح  
والأشهر بالأهلة وتجمع المنكسر من الارباع والى ربيع حل بأوكه ومسه  
فيه على المفلول لا في اليوم وان يضبط بعهده من كيل او وزن  
او عدد كالزمان وفيه يخط والبئض او يحل وجرة في كصبل  
لا بعدان او بتت و هل بفدر كذا او يأتي به ويقول كفتوه تاويلان  
وفسه بجهول وان نسبه ألقي وجاز بذراع رجل معين كوثية وعبنة  
وفي الويلات والتجعات فولان وأن تبين صباه التي تختلج بها  
الفية في السلي علق كالنوع والجور والهداية وبينهما واللون في  
الحيوان والثوب والعسل ومرعاه وفي اللحم والحويت والناحية والهدر  
وفي النى وجدة وملء ان اختلج الثمن بها وسهرا او محولة ببلد  
لها به ولو بالجل تختلج مضى بالمحولة والشام بالسهراء ونهى العلف  
وفي الحيوان وسننه والذكورة والسمن وضئيهما وفي اللحم وخصيا  
وراعيا او معلوبا لا من تجنب وفي الرفيف والنعمة والبكارة واللون فال  
وكالدهج وتكلى الوجه وفي الثوب والرقعة والصفافة وضئيهما وفي  
الزيت المعص منه وما يعص وحل في الحية والهدى على الغالب  
والا بالنوسط وكونه دينا ووجور عند حلولة وان انقطع قبله لا  
نسل حيوان عيّن وفل او حائض وشربه ان سهي سلا لا بيعا إزهاؤه  
وسعة الحائض وكيفية قبضه ومالكه وشروعه وان لنصب شعي  
وأختر بوسرا او رصبا فإن شربه تهر الرطب مضى بقبضه وهل  
المطهي كذا وعليه الأكثر او كالبيع العاسد تاويلان فان انقطع  
رجع ما بقي وهل على الفية وعليه الأكثر او المكيلة تاويلان  
وهل الفرية الصغيرة كذا او لا في وجوب تعجيل النفع فيها او

تخالجه فيه وفي السلم لمن لا ملأ له تاويلات وان انقص ماله اباؤ  
او من فيه خير المشتري في البيع والإبقاء وإن قبض البعض وجب  
التأخير إلا ان يرضى بالمحاسبة ولو كان رأس المال مفقوداً ويجوز فيها  
ضيق واللؤلؤ والعنبي والجوهري والزجاج والحصى والهرنيخ وأعمال  
الخصب والأدم وصوي بالوزن لا بالجر والسبي وتور ليكمل  
والشراء من أعم العمل كالتباز وهو بيع وان لا يطمع فهو سلم  
كاستنصاع سبي او سرج وقسط بتعيين المعهول منه وان اشترى  
المعهول منه واستأجره جاز ان شرع عين عاملة أم لا لان فيها لا عكس  
وصفه كتراب المعدن والأرض والدار والجزاي وما لا يوجد وحديد  
وان لا يخرج منه السيوي في سيوي او بالعكس وكتان غليظ في  
رفيفه ان لا يغزل وثوب ليكمل ومصنوع فطم لا يعود هين الصنعة  
كالغزل بخلاف النسيج الا ثياب الخي وان فطم أصله اعتبر الأجل وان  
عاد اعتبر فيها والمصنوعان يعود ان ينقصر للمصلحة وجاز قبل  
زمانه قبول صفته بفض كقبل محله في العرض مطلقاً وفي الكعام ان  
حل ان لا يجمع كرا او ولم بعدهم كفاضي ان شاب وجاز اجوده واردي  
لا اقل الا عن مثله ويبراً مما زاد ولا يفيق عن فتح وعكسه وبغية  
جنسه ان جاز بيعة قبل قبضه وبيعه بالسلم فيه مناجاة وان  
يسلم فيه رأس المال لا ضعاف ونعم بحيوان وذهب ورأس المال ورق  
وعكسه وجاز بعد أجله التبرك لغيره ضولاً كقبله ان يحل عراجه  
وغيره ينسجه لا أعرض او أصفى ولا يلزم دفعه بغية محله ولو  
حق حله ،

**فصل** يجوز فرض ما يسلم فيه بفض الا جارية تحل للمستفرض  
وردة الا ان تعون بموت البيع العاسد بالقيمة كعاسد وحرم هديته

ان لم يتقدم مثلها او يتقدم موجب كهب الفراض وعامله ولو بعد  
تشغل المال على الدرج وفي الجاه والفاضي ومبايعته مسامحة او  
جر منبعة كشرط عين بسالم وفيه او كعيب ببلد او خبز بمن  
عملة او عين عظم جملها كسفتجة ان ان يعم الخوف كعين  
كرهت إقامتها ان ان يغور دليل على ان القصد نفع المقترض فقط  
في الجميع كعقد ان مستحقة حقت مؤنته عليه يحرص ويؤرسه  
وبه مكيلته وملأ ولم يلزم ربح ان بشرط او عاق كأخر بغير  
محله ان العين ،

**فصل** تجوز المفاضة في دين العين مطلقا ان اتحد فورا  
وصبة حلا او احدها أم لا وان اختلفا صبة مع اتحاد النوع او  
اختلافه فكل ان حلا والآن فلا كأن اختلفا زنة من بيع والاعلامان  
من فرض كحل ومنع ومن بيع ولو متبقيين ومن فرض وبيع تجوز  
ان اتبعا وحلا ان لم يحل او حل احدهما وتجوز في العرضين  
مطلقا ان اتبعا جنسا وصبة كان اختلفا جنسا واتبعا أجلا وان اختلفا  
أجلا منعت ان لم يحل او احدهما وان اتحد جنسا والصبة متبقة او  
مختلطة جازت ان اتبعا الأجل والآن فلا مطلقا ،

## باب

الرهن بكل من له البيع ما يباع او غيرها ولو اشترط في العقد وثيقة  
محق كولي ومكاتب ومأذون وأبني وكتابة واستوهي منها او رفبته ان  
تحمي وخدمة مدب وان رقب جزء منه لا رفبته وهل ينتقل لخدمته  
فولان كظهور حبس دار وما لم يبد صلحه وانتقر لبيع وحاصي  
مرتبعة في الموت والعلس باءا صلحت بيعت باين وفي رة ما أخف

والأفقر محاصراً بما فيه لا كأحد الوصيين وجلب مينة وتجنيز وحي وان  
 نعيه إلا أن يتخلل وان تخبر اهرافه الحاكم وحي مشاع وحيز تبعه  
 ان به فيه للراهن ولا يستأمن شريكه وله أن يفسح ويبيع ويسلم  
 وله استيجار غيره ويغضه المرتهن له ولو أمنا شريكاً برهن حصته  
 للمرتهن وأمنا الراهن الأول بكل حوزتها والمستأجر والمسافر وحوزتها  
 الأول كأي والمثل ولو عينا ببيع ان ضبع عليه وفضلته ان على  
 الأول ورعي ولا يضمنها الأول كتم الحصة المستحقة ومعض  
 دينارا ليستوفي نصبه وفيه نصبه فإن حلّ الثاني أول فسح  
 ان امكن والآن بيع وفضيا والمستعار له ورجع صاحبه بغيره او بما  
 أتى من ثمنه ثقلت عليها وحين ان خالي وهل مضلفا او اما  
 أهر المستعير طعيم وخالي المرتهن ولم تحلى المعير تاويلان وبكل  
 بشرط مناي كالأ يغبض وباشترائه في بيع فاسد ضمن فيه اللزوم  
 وحلى المخصص الراهن أنه ضمن لزوم الدية ورجع او في فرض مع  
 دين فبيع وحي في الحميد وموت رهنه او فليسه قبل حوزة ولو  
 جة فيه وباعنه في وضى او إسكان او اجارة او لي يستكن وتولاه  
 المرتهن باعنه او في بيع وسلع والا حلى وبه الثمن ان لي يأت برهن  
 كالأول كفوته تجنيزية وأخذت قيمته وبعارية أضلفت وعلى الرقة او  
 اختيارا له أخذه ان بعوته بكعتق او حبس او تدبير او قيام الغرماء  
 وغضبا بله أخوه مضلفا وان وضى غصبا بولن حى وعقل المثل  
 الدين او قيمتها والآن به وحي بتوكيل مكاتب الراهن في حوزة وكذا  
 أخوه على الأنح لا مجبوره ورهيفه والقول لصالب تحويه لأمين  
 وفي تعيينه نظر الحاكم وان سلمه دون إعادتها للمرتهن حين قيمته  
 وللراهن صحتها او الثمن واندرج صوب تم وجنيز ومرخ لحل لا قلة  
 وثم

وَمِنْهُ وَانْ وَجَدَتْ وَمَالَ عَبْدٍ وَارْتَهَنَ انْ اَفْرَضَ او بَاعَ او يَعْمَلُ لَهُ  
 وَانْ فِي جَعَلَ لَا فِي مَعْيَنَ او مَنْعَتِهِ وَفَجَّ كِتَابَةً مِنْ اجْنِبٍ وَجَازَ شَرْطَهُ  
 مَنْعَتُهُ اِذَا عَيَّنَتْ بَيْعَ لَنْ فَرْضِي وَفِي صِهَانَهُ انْ تَلَقَى تَرْدَةً وَأَجَبِي  
 عَلَيْهِ انْ شَرْطَهُ بَيْعَ وَشَيْئٍ وَلَا فَرْضَتُهُ ثَغَةً وَالْحَوَزُ بَعْدَ مَانَعَةٍ لَا يُعِيدُ  
 وَلَوْ شَهِدَ الْأَمِينُ وَهَلْ تَلَقَّى بَيْنَهُ عَلَى الْحَوَزِ قَبْلَهُ وَبِهِ عَمَلُ او  
 التَّحْوِيْنُ وَفِيهَا دَلِيلُهَا وَمَضَى بَيْعُهُ قَبْلَ فَبَضَهُ انْ فَرَّطَ مَرْتَعَدَهُ  
 وَالْآنَ تَأْوِيلَانِ وَبَعْدَهُ فَلَهُ رُكْنٌ انْ بَيْعَ بِأَقْلٍ او دَيْنُهُ عَرْضًا وَانْ اِجَازَ  
 تَكْتَلُ وَفِي انْ دَيْتُهُ وَمَضَى عَتَقُ الْهُوسِ وَكِتَابَتُهُ وَتَكْتَلُ وَالْهَيْسُ  
 يَبْغِي فَإِذَا تَعَدَّرَ بَيْعُ بَعْضُهُ بَيْعَ كُلِّهِ وَالْبَاقِي لِلرَّاهِنِ وَمَنْعَ الْعَبْدِ وَهُوَ  
 أَمْتُهُ الْمَرْهُونُ هُوَ مَعَهَا وَحْدَةً مَرْتَعَنَ وَطَوَى الْآنَ بِإِذْنِ وَتُغَوِّمُ بَلَا  
 وَنَدَى حَلَّتْ أَمْ لَا وَلِلْأَمِينِ بَيْعُهُ بِإِذْنِ فِي عَفْوٍ انْ لَمْ يَفْعَلْ انْ لَمْ آتِ  
 كَالْمَرْتَعَنِ بَعْدَهُ وَالْآنَ مَضَى فِيهَا وَلَا يُعْمَلُ الْأَمِينُ وَلَيْسَ لَهُ إِحْصَاءُ  
 بِهِ وَبَاعَ الْحَاكِمُ انْ اَمْتَنَعَ وَرَجَعَ مَرْتَعَنُهُ بِنَعْفَتِهِ فِي الثَّمَةِ وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ  
 وَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ الْآنَ انْ يُصَحِّحَ بِأَنَّهُ رَهْنٌ بِهَا وَهَلْ وَانْ قَالَ نَعْفَتُهُ  
 فِي الرِّهْنِ تَأْوِيلَانِ فِيهِ اِمْتِنَانُ الرِّهْنِ لِلْبَعْضِ مَصْرُوحٌ بِهِ تَأْوِيلَانِ وَانْ  
 اَنْفَقَ مَرْتَعَنَ عَلَى كَشْفِ رَهِيقٍ عَلَيْهِ بَدَى بِالنَّعْفَةِ وَتَوَوَّلَتْ عَلَى  
 عَدَمِ جَبْرِ الرَّاهِنِ عَلَيْهِ مُضْلَفًا وَعَلَى التَّغْيِيْبِ بِالنَّصْوَعِ بَعْدَ الْعَدَمِ  
 وَحَظِنَهُ مَرْتَعَنَ انْ كَانَ بِيْرٍ مَّا يُغَابُ عَلَيْهِ وَلَمْ تَشْهَدْ بَيْنَهُ بِكَحْرَفِهِ  
 وَلَوْ شَرَّطَ الْبِرَاءَةَ او عَلَى اِحْتِمَاقٍ مَحَلَّهُ الْآنَ بِبِفَاءٍ بَعْضُهُ مُخَرَّفًا وَأُفْنِي  
 بَعْدَهُ فِي الْعَمَلِ وَالْآنَ فَلَا وَلَوْ اِشْتَرَطَ ثَبُوْتَهُ الْآنَ انْ يَكْتَلِبُهُ عَدَمُ  
 فِي دَعْوَاهُ مَوْتِ دَابَّةٍ وَحَلَبِي فِيهَا يُغَابُ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَلَقَّى بَلَا دَلْسَةً  
 وَلَا يُعْلَى مَوْضَعُهُ وَاسْتَهْرَ صِهَانَهُ انْ فَبَضَى الدَّيْنِ او وَهَبَ الْآنَ اَنْ  
 تُخَصِّصَ او يَمْدَعُوهُ لَأَخَذَ فَيَفْعُولُ اَنْتَرَكُهُ عَنْدَهُ وَانْ جَنَى الرِّهْنُ

واعني رهنه في يصدق ان اقدم والا بهي ان فداء والا اسلم  
 بعد الاجل وادفع الدين وان ثبتت او اعني ما واسله فان اسلمه  
 مرتبه ايضا فلهي عليه عماله وان فداء بغير اذنه فعداؤه في  
 رفته ففد ان في يرض عماله وفي يبع الا في الاجل وبإذنه فليس  
 رهنا به واذا قضى بعض الدين او اسقط جميع الرهن فيما بهي  
 كاستحقاق بعضه والقول طاعني نه الرهنه وهو كالشاهد في قدر  
 الدين لا العكس الى فهمته ولو بيد أمين على الأصح ما في يفت في  
 حبان الراهن وحل الرهنه وأخذ ان في بيعته فان زاء حل الرهن  
 وان نفس حلها وأخذ ان في بيعته بفهمته وان احتلها في فهمه  
 نالي تواصاه في قوم فان احتلها بالقول للمرتض فان تجاوز  
 بالرهن عما فيه واعتبرت فهمته يوم الحكم ان بهي وهل يوم التلي  
 او القضي او الرهن ان تلي احوال وان احتلها في مغبوض فغال الراهن  
 عن دين الرهن وزع بعد حلها كالحاله ،

## باب

للغير منع من احاطه الدين عماله من تبرعه وسعي ان حل بغيته  
 واعطاء غيره قبل أجله او كل ما بيد كافاره ملتصع عليه على  
 المختار والأصح لا بعضه ورهنه وفي كتابته فولان وله التزوج وفي  
 تزوجه اربعاً وتزوجيه بالتحريم وفلس حضراً او غائب ان في يعل  
 ملاؤه بضربه وان أبو غيره ديناً حل زاء على ما له او بهي ما  
 لا بهي بالموجل منع من تصري ماله لا في دمه كخلعه وطلاقه  
 وفصاحه وصعوه وعني أم ولد وتبعها ماله ان قل وحل به  
 وبالموت ما أجل ولو دين كراء او فجع الغائب ملياً وان نكل المجلس  
 حل



حَلَى كُلُّ كَعْوٍ وَأُخْءٌ حَصَّتْهُ وَلَوْ نَكَلَ عَنْهُ عَلَى الْإِنْسَانِ وَقَبِلَ إِفْرَارَهُ  
 بِالْمَجْلَسِ وَفِيهِ أَنْ تَبْتَ دَيْنُهُ بِإِفْرَارِهِ بِبَيْتِهِ وَهُوَ فِي دَيْنِهِ وَقَبِلَ  
 تَعْيِينَهُ الْقَرَضَى وَالْوَدِيعَةَ أَنْ فَامَتْ بَيْتَهُ بِأَصْلِهِ وَالْمُخْتَارَ فَبُولَ فُولِ  
 الصَّانِعِ بَلَاءَ بَيْتِهِ وَحُجْرًا يَصْنَعُ أَنْ تَجْعَلَ مَالًا وَانْعَبْ وَلَوْ بَلَاءَ حَكَمَ وَلَوْ  
 مَكْنَعُهُمُ الْغَرَمَ فَبَاعُوا أَوْ افْتَسَمُوا ثُمَّ دَايَنَ غَيْرَهُمْ فَلَا دَعْوَى لِلدَّوْلَتَيْنِ  
 كَتَبَلِيسِ الْحَاكِمِ إِلَّا كِبَارَتِ وَصِلَةٍ وَأَوْشٍ جَنَابَةٍ وَبَيْعَ مَالِهِ بِحَضْرَتِهِ  
 بِالْمُخْتَارِ ثَلَاثًا وَلَوْ كَتَبَا أَوْ تَوَفَّى جُعْتَهُ أَنْ كَثُرَتْ فِيمَنْهَا وَفِي بَيْعِ  
 آلَةِ الصَّانِعِ تَمَرٌ وَأَوْجَى رَفِيفُهُ مُخْلَبِي مُسْتَوْلَمَتِهِ وَلَا يَلْزَمُ بِتَكْسِبِ  
 وَتَسْلِيٍّ وَاسْتِشْبَاعٍ وَعَبْوِ الدَّيَةِ وَانْتِهَاجِ مَالٍ رَفِيفُهُ أَوْ مَا وَقَبَهُ لَوْلَا  
 وَتَحْتَلُّ بَيْعُ الْحَيَوَانِ وَاسْتُونِي بِعَفَاةٍ كَالشَّهْرَيْنِ وَفُسْ بِنِسْبَةِ الدَّيُونِ  
 بَلَاءَ بَيْتِهِ حَضْرَتِهِ وَاسْتُونِي بِهِ أَنْ غَرَى بِالْعَيْنِ فِي الْمَوْتِ بَغْضٍ  
 وَقَوْمٌ مُخَالِفِي النِّفَعِ يَوْمَ الْحَصَاصِ وَاشْتَرَى لَهُ مِنْهُ عَمَّا حَصَّه وَمَضَى  
 أَنْ رَحَى أَوْ غَلَا وَهَلْ يُشْتَرَى فِي شَرْطِ حَيْثُ أَهْلَاهُ أَوْ وَسْطُهُ  
 فَوَلَانِ وَجَازِ الْكُفْرِ إِلَّا طَانِعٌ كَالْإِفْتِنَاءِ وَحَاصَّتِ الزَّوْجَةُ عَمَّا أَنْفَعَتْ  
 وَبَصْدَافَهَا كَالْمَوْتِ لَا بِنَفْعَةِ الْوَلَدِ وَأَنْ ضَعُفَ دَيْنُهُ أَوْ اسْتَحَقَّ مَبِيعٌ  
 وَأَنْ قَبِلَ بِلْسَهُ رَجَعَ بِالْحَصَّةِ كَوَارِثِ أَوْ مَوْصَى لَهُ عَلَى مِثْلِهِ وَأَنْ  
 اشْتَرَمَتِ بَعِثَ أَوْ عَلَى وَارْتَهُ وَاقْبَضَ رُجْعَ عَلَيْهِ وَأُخْءٌ مَلِيٍّ عَنْ  
 مُعَدِّمٍ مَا لَمْ تَجَاوِزْ مَا فَبَضَهُ ثُمَّ رَجَعَ عَلَى الْغَرَمِ وَفِيهَا الْبَهَاءُ بِالْغَرَمِ  
 وَهَلْ خَلَبِي أَوْ عَلَى التَّخْيِيرِ تَاوِيلَانِ فَإِنْ تَلَى نَصِيبُ غَائِبٍ ثُمَّ  
 فِيهِ كَعِيزٌ وَفِي لُغْرَمَانِهِ لَا عَرَضِي وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِكَدِّهِ  
 تَاوِيلَانِ وَتُرْمَلُ لَهُ فَوْتُهُ وَالنِّفَعَةُ الْوَاجِبَةُ عَلَيْهِ لَضَرْبٍ يُسْرَتُهُ  
 وَكَسَوْتُهُمْ كُلُّ دَسْتَا مَعْتَادًا وَلَوْ وَرَثَ أَبَاهُ بَيْعَ لَا وَهَبَ لَهُ أَنْ عَلَى  
 وَاهِبُهُ أَنَّهُ يُعْتَقُ عَلَيْهِ وَحَبْسُ لَثْبُوتِ غَسَمٍ أَنْ جُهِلَ حَالُهُ

ولم يسأل الصبر له تعجيل بوجهه فغمّ ان لم يأتي به ولو أثبت  
 عذمه او قصر ملاؤه ان تعالّس وان وقع بضطاء وسأل تأخير كاليدوم  
 اعصى حيلك بالمال والا يُعجز كيعلم الملاك. وأجل لبيع عرصه ان  
 اعصى حيلك بالمال وفي حله على عدم الناصي ثمّة وان عجل  
 بالناصي لم يؤخّر وضرب مئة بعد مئة وان شهد بعسمه انه لا يعرف  
 له مال ضاهم ولا باطن حلق كخلف وزاد وان وجع ليفضين  
 وأنظم وحلق الضالّ ان اعصى عليه على العدم وان سأل بتعيش  
 عاره فعبه ثمّة وزجت بيته الملاك ان بيئت وأخرج المجهول ان حال  
 حبسه بفدر الدين والشخصي وحبس النساء عند أمينة او ذات  
 أمين والسيدة مكاتبه واجد والولد لأبيه لا عكسه كاليمين الا  
 المنغلبة والمتعلق بها حق لغيره ولم يعفو بين كالأخوين والزوجين  
 ان حال ولا منع مسلياً وخادمًا بخلاف زوجة وأخرج تحت او عهاب  
 عفته لعون واستحسن بكفيل لوجهه مرض أبويه ووليع وأخيه  
 وفيه جحدًا ليسلّ لا جعة وعيد وعدوّ الا نحو فتله او أسه وللغمر  
 أخذ عين ماله المحوز عنه في العلس لا الموت ولو مسكوكا او ابغا  
 ولزمه ان لم يخرج ان لم يُعز غرامه ولو عالصع وامكن لا بضع  
 وعصية وفصاحي ولم يُنتفل لا ان فحنت الحنضة او خلط بغير مثل  
 او نهز زبد او فصل ثوبه او فتح كبشه او تهم رصده كأجيب رعي  
 ونحوه وعي حانوت فيما به وراة لسعة بعيب وان أخذت عن دين  
 وهل العرض كخلف وان لم يقبضه مفترضة وكالبيع خلاف وله جحد  
 الرهن وحاص بعده انه لا بعداء الجاني ونفص المتأخّذ ان رحت  
 بعيب وردها والمتأخّذ بعيب نهاوي او من مشتريه او اجنيب لم يأخذ أرشه  
 او أخز وعاد لهينته والا فنسبة نفسه ورده بعض ممن قبض  
 وأخذها

وأخذها وأخذ بعضه وحاص بالعبث كبيع أم ولدت وان مات  
احدها او باع الولد فلا حصّة وأخذ الثمن والغلة الا صوبا تم او  
تم مؤتم وأخذ المكري عاقبة وأرضه وفطم في زرعها في العلس ثم  
ساقبه ثم مرهونه والصانع أحق ولو عوت عما بيره والا فلا ان لم  
يُضف لصنعه شيئا الا النسخ كالمطبخ يشارط بغيره والمكسري  
بالمعينة وبغيرها ان قبضت ولو أهدرت وربها بالمحول وان لم يكن  
معها ما لم يغبضه ربه وفي كون المشتري أحق بالسلعة تبع بيع لفساد  
البيع او لا او في النقص افعال وهو أحق بثمنه وبالسلعة ان بيعت  
بسلعة واستكففت وفحى بأخذ المدين الوثيقة او تفصيها  
لا صفاق فحى ولم يرها رجاها ان ادعى سفوخصها ولراهن بيره  
رهنه يدفع الدين كوثيقة زعم رجاها سفوخصها ولم يشهد  
شاهدتها الا بها ،

## باب

المجنون مجبور للإقامة والحيث لموقعه بثمان عشرة او الخمس او الحصى  
او النحل او الإنبات وهل الا في حقه تعالى تهمة وصفاق ان لم يهب  
وللولي رة نصي في مته وله ان رشه ولو حيث بعد بلوغه او وقع  
الموقع وصين ما افسد ان لم يؤتمن عليه وصحت وصيته كالسعيه ان  
لم يخلط الى حفظ مال ذي الأب بعرض وفد وحى او مفتح الا كدرج  
لعيشه لا خلافه واستحقاق نسب ونعيه وعنف مستولته وفصاحي  
ونعيه وإفهار بعفوية وتصرفه قبل المهر على الإجازة عند ملا  
لا ابن الفاسع وعليها العكس في تصرفه اذا رشه بعرض وزينة في  
الأنثى دخول زوج وشهادته العدول على صلاح حالها ولو جده

أبوها هجرا على التراجع ولأنه ترشيدها قبل دخولها كالوصية ولو  
 لم يعمى رشدها وفي مقدم الفاضل خلاص والولي الأب وله البيع  
 مطلقا وإن لم يترك سببه ثم وصيه وإن بقعة وهل كالأب أو إلا  
 المبيع مبيحان السبب خلاص وليس له حصة للثواب ثم حاكم وباع  
 بثبوت يهده وإمهاله ومملكه لما بيع وأنه الأول وحيازة الشهوة له  
 والنسوة وعدم إلقاء زانه والسداد في الكفن وفي تصرعه بأشياء  
 الشهوة فولان لا حاضن حجة وعمل بإمضاء البسيم وفي حرق تمهده  
 وللولي ثم التشفع والقصاص فيسقطان ولا يعفو ومضى عتفه  
 بعوض كأبيه إن أيسر وأما المحكم في الرشد وضرر والوصية والمحبس  
 المعقب وأمر الغائب والنسب والولاء وحده وقصاصي ومال يتبع  
 القضاة وأما يباع عفاة لحاجة أو عبضة أو لكونه موظفا أو حصّة  
 أو فلت غلته فيستبدل خلاصه أو بين ممتيز أو جيران سوء أو  
 لإزالة شريكه بيعة ولا مال له أو خشية انفصال العمارة أو الخراب  
 ولا مال له أو له والبيع الأول وحجر على الرفيق إلا بإذن ولو في  
 نوع فكوكيل معوض وله أن يضع ويؤتم ويضيق أن استأجر  
 ويأخذ فراضا ويبدعه ويتصرف في كسبه وأفع منها عدم منعه  
 منها ولغير من أذن القبول بلا إذن والنهر عليه كالحق وأخذ مما بين  
 وإن مستولمه كعصية وهل أن منح للدين أو مطلقا تاويلان لا  
 غلته ورعيته وإن لم يكن غريم فكغيبه ولا يمكن عتق من قمي في  
 حكمي إن تجر لسيرك وإن بفولان وعلى مريض حكم الضم بكثرة  
 الموت به كسبل وفولنج وحقي فويته وحامل سته ومحبوس لغتل أو  
 لقطع أن هيق الموت وحاضر صق الفتال لا تجيب وماليج بجم ولو  
 حصل الهول في غير مؤننه وتداويه ومعاوضة مالبته ووقى تبرعه  
 إلا

الآن مال مأمون وهو العفار فإن مات من الثلث والآن مضى وعلى  
 النوجة له وجهها ولو عبدا في تبيع زاة على ثلثها وان بكعالة وفي  
 إغراضها فولان وهو جائز حتى يمة فيمضي ان لم يعلم حتى  
 تأتت او مات احدها كعتق العبد ووفاء الدين وله رة الجميع ان  
 تبرعت بزائد وليس لها بعد الثلث تبيع الآن ان يبعد ،

## باب

الصلح على غير المذموم بيع او اجارة وعلى بعضه هبة وجاز  
 عن دين ما يباع به وعن ذهب بورق او عكسه ان حلك وتحتل  
 كهاية دينار ودرهم عن ما يتيسرهما وعلى الإعتداء من عين او  
 السكون او الإنكار ان جاز على دعوى كل وظاهر الحكم ولا تحتل  
 لظالم ولو أقر بغيره او شهدت بيته لم يعلمها او أشهد وأعلن أنه  
 يفوق بها او وجد وثبته بغيره فله نفقه كمن لم يعلن او يفهم  
 سرا ففصل على الأحسن لا ان على بيته ولم يشهد او ادعى ضياع  
 الصلح ففيل له حقل ثابت فأنت به فصالح ثم وجع وعز إرث  
 زوجة من عرض وورق وذهب يذهب من التركة فدر مورثها منه  
 بأقل او أكثر ان قلت الدراج ان من غيرها مصلفا ان بعرض ان  
 عفا جميعها وحض وافر المدين وحض وعز دراج وعرض تركا  
 بذهب كبيع وصفي وان كان فيها دين فكبيعه وعن العهد عما قل  
 وكثر ان غير كرهل من شاة ولقي دين منعه منه وان رة مفوم  
 بعيب رجع بغيره كنداح وخلع وان قتل جماعة او فضعوا جاز  
 صلح كل والعفو عنه وان صالح مفصوع ثم نهي يمان بلولي لا له  
 رة والقتل بفسامة كأخذهم للدية في الخطا وان وجب لم يرض على

رجل جرح عدها صانع في مرضه بأرضه او غيره في مات من مرضه  
جاز وله وهل مصلفا او ان صانع عليه لا ما يؤل اليه تاويلان  
وان صانع احده وتبين فلتأخر الدخول معه وسقط القتل كدعواه  
صلحه فانك وان صانع مفر خطا عاله لزمه وهل مصلفا او ما وقع  
تاويلان لا ان ثبت وجعل لزمه وحلّى ورّة ان ضلّ به مصلفا  
او ضلّ به ووجه وان صانع احده ولدين وارثين وان عن انكار لصاحبه  
لدخول بحق لهما في كتاب او مصلفي الا الضعاف فعليه تهمّة الا ان  
يشخص ويعدّ راثيه في الشرح او في الوكالة فيمنع وان لم يكن  
غير المفتض او يكون بكتابين وفيها ليس لهما وكتب في كتاب  
فولان ولا رجوع ان اختار ما على الفرج وان هلا وان صانع على  
عشرة من حسبه فلتأخر اسلامها وأخذ خمسة من شريكه ويرجع  
خمسه واربعين ويأخذ الآخر خمسة وان صانع مؤخر عن مستهلك  
لم يجز الا بدراج كفيته فأقل او ذهب كذا وهو كما يباع به كعبه  
أبو وان صانع بشخص عن مؤجّتي عده وخطا بالشبهة بنصب  
فيه الشفص وبديّة الموصحة وهل كذا ان اختلّى الفرج تاويلان ،

## باب

شرط الحوالة رضا الفعيل والفعال بلفظ وثبوت عين لزمه وان أجله  
بعده وشرط البراءة صح وهل الا ان يجلس او يموت تاويلان  
وصيغتها وحلول الحال به وان كتابة لا عليه وتساوي العيّنين  
فأزّا وصحة وفي تحوّل على الأذن تهمّة وأن يكونا ضعافا من  
بيع لا كشفه عن عمّة الحال عليه ويتحوّل حق الحال على  
الحال عليه وان اجلس او يموت الا ان يعلى الفعيل بإجلاله بلفظ وحلّى  
على

على نعيه ان ضُقَّ به العلم فلو أحال بائع على مشتري بالثمن ثم رُفِعَ  
بغيب أو استُخِفَّ له تنبيع وأختير خلافه والقول للفحيل ان ائتمنى  
عليه فهو الدائن للمحال عليه لا في دعواه وكالة أو سلقا ،

## باب

الضمان شغل دمة أخرى بالحق وحق من أهل التمتع ككتاب ومأثور  
ان أعز سيدها وزوجته وميرحي بئلك وأتبع به ذو الحق ان عتق وليس  
للسيد جبهه عليه وعن اميت المبلس والضامن والموَجَّل حالان ان  
كان مما يجعَل وعكسه ان امسر عهده أو لم يُوسس في الأجل  
وبالموسر أو المَعسر لا بالجميع بدئي لانزع أو ايل في كتابة بل تجعَل  
وعائنه فلانا ولهم فيما ثبت وهل يفيد عما يعامل به تاويلان وله  
الرجوع قبل المعاملة بخلاف اخلق وأنا ضامن به ان امكن استيعاؤه  
من ضامنه وان جعل اومن له وبغيب إئنه كأمانه رفقا لا عتنا  
فهو كشرائه وهل ان على بائعه وهو الأخصر تاويلان ان ائتمنى  
على غائب فضمن ثم انكراو قال طنج على منكران لم آت به  
لعمد أنا ضامن ولم يأت به ان لم يثبت حقه بعينه وهل بإقراره  
تاويلان كقول المذموم عليه أجلني اليوم فإن لم أوايد عدا جالدي  
تصديه علي حق ورجع عما أئى ولو مغموما ان ثبت الرجوع وجاز  
صلحه عنه عما جاز للغير على الأصح ورجع بالأفضل منه او فمينه  
وان بهي الأصل بهي لا عكسه وتجعل موت الضامن ورجع وارثه  
بعد أجله او الغريم ان تركه ولا يُطالب ان حضر الغريم موسيرا ولم  
يعد اثباته عليه والقول له في ملائه وإفاء شرطه أخاه أيها شاه  
وتفديته او ان مات كشرط ذي الوجه او رب الدائن التصديق في

الإحضار وله طلب المستحق بتخليصه عند أجله لا بتسليم المال  
إليه وصيته ان اقتضاه لا أرسل به ولزمه تأخير ربه الموعر او  
الموسر ان سكت او لم يعلم ان حلي الله لم يؤخره مسفها وان انكم  
حلي الله لم يسفط ولزمه وتأخره عنه بتأخيره الا ان يحلي وبكل  
ان يستمتع مقتبل به او يستمتع بتجمل من غير ربه طهينه وان حبان  
مضبونه ان في اشتراء شيء بينهما او بيعه كفر ضحا على  
الأنح وان تعدد حلا اتبع كل شخصته الا ان يشترط حالة بعضهم  
عن بعض كترتيبهم ورجع الموقى بغير الموقى عن نفسه بكل ما  
على الملقى ثم ساواه فان اشترى ستة بسقاية بالجملة فله أحدهم  
أخذ منه الجميع ثم ان في أحدهم أخذ عاية ثم ما يتبين فان في  
أحدها ثالثا أخذ عشرين وخمسة وسبعين فان في الثالث رابعا  
أخذ خمسة وعشرين ومثلها ثم باثني عشر ونصفي وستة ورُبْع  
وهل لا يرجع بما يخصه ايضا ان كان الحق على غيره أولاً وعليه  
الأكثر تاويلان وحج بالوجه والهوج رُك من زوجته وبهى بتسليمه  
له وان بسجن او بتسليمه نفسه ان أمه به ان حل الحق وبغير مجلس  
الحكم ان لم يشترط وبغير بلد ان كان به حاكم ولو عدما والآن  
انهم بعد خمسين ثلث ان فربت غيبة عنهم كالنوم ولا يسفط  
بالحضارة ان حكم لا ان اثبت عدمه او موته في غيبته ولو بغير  
بلد ورجع به وبالصلب وان في فصاص كأننا حيل بخلبه او  
اشترط في المال او قال لا أصح الا وجهه وطلبه ما يغوى عليه  
وحلف ما قسم وعلم ان بركه او هربه وعوف وبخل في مطلق  
أنا حيل او زعم وأدين وفيل وعندي والي وشبهه على  
المال على الأرجح والأضمر ان اختلعا ولم يجب وكيل للخصومة  
ولا



ولا كَيْفَ بِالْوَجْهِ بِالْعَوَىٰ إِلَّا بِشَاهِدٍ وَإِنْ أَدْعَىٰ بَيْنَهُ بِكَالسُوءِ  
وَقَعْدَهُ الْقَاضِي عَنْهُ ،

## بَاب

الشَّرْكَهٗ إِذَنْ فِي التَّصَرُّفِ لَهَا مَعَ انْفِصَالِهَا وَأَمَّا تَحْجُّ مِنْ أَهْلِ  
التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلِ وَلَزِمَتْ مَا يَحِلُّ عَنْهَا كَالشَّرْكَهٗ بَيْنَهُنَّ أَوْ وَرَثَتِنَ  
أَدْعَىٰ صِفَتِهَا وَبَيْنَهُمَا مِنْهَا وَبَعِيْنٌ وَبَعْرَضٌ وَبَعْرَضِيْنٌ مُضَلَّغًا وَكُلُّ  
بَاتِقِيْهِ يَوْمَ أَحْضَرَ لَا بَاتٍ أَنْ يَحْتَدَّ أَنْ يَخْلُصَ وَلَوْ حُكِّمَ وَالْإِنْ بَالِنَاثِي  
مَنْ رَبِّهِ وَمَا ابْتِيعَ بَغِيْهِ فَبَيْنَهُمَا وَعَلَى الْمُتَلَبِّ نَصَبُ الْكُفْرِ وَهَلْ إِلَّا  
أَنْ يَعْلَمَ بِالتَّلَبِّ جُلْدٌ وَعَلَيْهِ أَوْ مُضَلَّغًا إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْأَخْذَ لَهُ تَرْجُءُ  
وَلَوْ غَابَ أَحَدُهُمَا أَنْ لَمْ يَبْعُدْ وَلَمْ يَتَجَرَّ لِحْضُورِهِ لَا يَذْهَبُ وَبُورُ  
وَبُضْعَامِيْنٌ وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى أَنْ يَضْلُغَا التَّصَرُّفَ وَأَنْ يَنْوَعُ مَعَاوِضَهُ وَلَا  
يُعَسِّدُهُمَا أَنْفَرَاءُ أَحَدُهُمَا بَشِيْءٌ وَلَهُ أَنْ يَتَّبِعَ أَنْ اسْتَأْذَنَ بِهِ أَوْ خَبَى  
كَإِعَارَةِ آلَةٍ وَدَفْعِ كَسَةٍ وَيُبْضِعَ وَيُفَارِضَ وَيُوَدِّعَ لَعَنَرُ وَالْأَنْ حَضَرَ  
وَيُشَارِكُ فِي مَعِيْنٍ وَيُفْعِلُ وَيُوَلِّي وَيُغْبِلُ الْمُعَيَّبُ وَأَنْ أَبِي الْأَخْمِ  
وَيُفَرِّدِيْنُ مَنْ لَا يُتَّعَمَّ عَلَيْهِ وَيُبِيْعُ بِالْحَيْزِ لَا الشَّرَاءَ بِهِ كَكِتَابَةِ  
وَعَتْفٍ عَلَى مَالٍ وَإِذَنْ لَعَبْدٌ فِي تِجَارَةٍ وَمَعَاوِضَةٍ وَاسْتَبَدَّ أَخَذَ فَرَاضَ  
وَمُسْتَعْبَرٌ دَائِبَةٌ بَلَا إِذَنْ وَأَنْ لِلشَّرْكَهٗ وَمَتَّجِرٌ بَوَدِيْعَةٍ بِالْبَيْحِ وَالْخَسْرِ  
إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ شَرِيْكُهُ بِتَعَدِّيِّهِ فِي الْوَدِيْعَةِ وَكُلُّ وَكِيْلٍ مُبِيْنٌ عَلَى  
حَاضٍ لَمْ يَتَوَلَّ كَالْغَائِبِ أَنْ يَغْمِزَ غَيْبَتَهُ وَالْأَنْ ائْتَضَمَ وَالْبَيْحُ وَالْخَسْرُ  
بِفَعْدِ الْمَالِيْنِ وَتَعَسُّدُ بَشَرُهُ التَّعَاوُتُ وَلِكُلِّ أَجْرُ عَمَلِهِ لِلْأَخْمِ وَلَهُ  
التَّعْيُّقُ وَالسَّلْبُ وَالْهَبَةُ بَعْدَ الْعَفْوِ وَالْفَوْلُ مُدَّعِي التَّلَبِّ وَالْخَسْرُ أَوْ  
لَاخِذٌ لَاثَقٌ لَهُ وَلَمُدَّعِي النِّصْبِ وَحُلُّ عَلَيْهِ فِي تَنَازُعِهَا وَلِلْأَخْمِ شَرَاهُ

فيما بين احدهما الى البيته على كبرته وان قالت لا نعلم نفقته لها  
ان شفع بالمعاوضة ولو لم يشفع بالانفراج بها على الانحج وطغى  
بيته بأخيه مأية اثنا باقية ان اشفع بها عند الأخيه او فُضرت  
المترق كدفع صداق عنه في الله من المعاوضة الا ان تحصل كسنة  
والا ببيته بكبرته وان قالت لا نعلم وان افهم واحدة بعد تعفُّف او  
موت فهو شاهد في غير نصيبه وألغيت نفقتها وكسوتها وان  
بيلدين على السعركعيا لها ان تغاربا والا حسبا كانبراء احدهما  
به وان اشترى جارية لنفسه فلا تخي رثها الا لو ضل بإذنه وان  
وَصِي جارية للشركة بإذنه او بغيره وحلت فُوتت والا فلا تخي  
إبغواؤها او مغاوتها وان شرطها نهي الاستبعاد فعنان وجاز لذي ضي  
وعى ضي ان يتعفا على الشركة في الفراج وأشترى له ولد بوكالة  
وجاز وانفق عيَّه ان لم يفل وأبيعها له وليس له حبسها الا ان  
يقول وأحبسها كالحزن وان أسلق غير المشتري جاز لا لكبصيه  
المشتري وأجبر عليها ان اشترى شيئا بسوقه لا لكسعر او هنية  
وغيره حاضر لم يتكلم من تجاره وهل وفي الزفاق لا كبينه فولان  
وجازت بالعمل ان اتحد او تلاق وتساويا فيه او تغاربا وحصل  
التعاون وان عكافين وفي جواز إخراج كل آلة واستيجاره من الآخر  
او لا بد من ملأ او كراء تاويلان كصبيبين اشتركا في الدوا وكائدين  
في البازيين وهل وان افترا رويت عليها وحاميين بكرزاز ومعدن  
ولم يستحق وارثه بغيره وافضعه الإمام وقيده على يده ولزمه ما  
يقبله صاحبه وصحائه وان تعاظلا وألغى مرض كيومين وغيبتهما  
لا ان كتم ومسدن باشتراعه ككثير الآلة وهل تلغى اليومان  
كالحيضة ثم دء وباشتراكها بالدمع أن يشتريا بلا مال وهو  
بينهما

بينهما وكسبته وخيه مال حامل تجز من ربحه وكسبي ربحي وهي  
بيت وهي حابة ليعملوا ان في يتساوا الكراء وتساووا في الغلة وتراوا  
الأكسية وان اشترط عمل رب العابة بالغلة له وعليه كراؤها  
وفضي على شريط فيما لا ينفسح ان يعمر او يبيع كسبي سبل ان  
وهو وعليه التعليق والسقي وكسب مرحاض لا سلق وبعدم زيار  
العلو الا الخفي وبالسقي للانسفل وبالعابة للراكب لا متعلق بلجام  
وان افام احدهم ربحا اء أيا بالغلة نعم ويستوفي منها ما انفق  
وبالإن في دخول جاره لإصلاح جدار ونحوه وبفسهته ان ضللت  
ان بضوله عرضا وبإعارة السائر لغيره ان هدمه ضرا لا لإصلاح  
او هدم وبه بناء بضميف ولو في يضي وتجلوس باعة بأفنية الدور  
للبيع ان حبي وللسابق كسبه وبسكة كوة فكتت أريد سكة خلفها  
ومنع دكان تحام ورائحة كدبان واندر قبل بيت ومضري جدار او  
اصطبل او حانوت قبالة باب وبفضع ما اضرم من شجرة جدار ان  
تجذبت وان بفولان لا مانع ضوء وشهس وريح الا لاندور وعلو بناء  
وصوت كسبه وباب بسكة نافذة وروشن وسابا من له الجانبان  
بسكة فكتت والى كالملة يجمعهم الا بابا ان كسب وصعود لخله  
واندر بصلوعه وتذب إجارة جداره لغز خشبة وإرماق ماء وفتح  
باب وله أن يجمع وفيها ان جمع ما انفق او قيمته وفي موافقته  
ومخالفته ثم

**فصل** لكل بيع المزارعة ان في يندر وحتت ان سلا من كراء  
الأرض ممنوع وفابلها مساو وتساويا الا لتبيع بعد العقد وخلط  
بذر ان كان ولو بإخراجها فان في ينبت بذر احدها وعلى في يحسب  
به ان غم وعليه مثل نصي النابت والا فعلى كل نصي بذر

أبوها هجرا على الأرجح ولأنب ترشيدها قبل دخولها كالوصية ولو  
 في بيع رشدها وفي مقدم الفاضي خلاص والولي الأب وله البيع  
 مطلقا وإن في بيعه سببه ثم وصيته وإن بعه وهل كالأب أو أن  
 البيع في بيان السبب خلاص وليس له هبة للثواب ثم حاكم وبيع  
 بثبوت يهه وإهماله ومليكه ما بيع وأنه الأول وحيازة الشهوة له  
 والنسوق وعدم إلقاء زانه والسداد في الثمن وفي تصرعه بأشياء  
 الشهوة فولان لا حاضر حجة وعمل بإمضاء البسيم وفي حرق ثم  
 وللولي ثم التشيع والفاضي فيسقطان ولا يعفو ومضى عتقه  
 بعوض كأبيه إن أيسر وأما يحكم في الرشد وضرك والوصية والحبس  
 المعقب وأمر الغائب والنسب والولاء وحجة وفاضي ومال يتبع  
 القضاء وأما يباع عفاؤه لحاجة أو عبودية أو لكونه موقفا أو حصّة  
 أو فلتن غلته فيستعمل خلاصه أو بين عتيق أو جيران سوء أو  
 لإدراك شريكه بيعة ولا مال له أو خشية انتفال العمارة أو الخراب  
 ولا مال له أو له والبيع الأول وهجر على الرقيق إلا بإذن ولو في  
 نوع فكوكيل معوض وله أن يضع ويؤخر ويضيق أن استأجر  
 وبأخذ فراضا ويهدمه ويتصر في كعبه وأفع منها عدم منعه  
 منها ولغير من أذن القبول بلا إذن والمهر عليه كالحق وأخذ مما بين  
 وإن مستولته كعبية وهل أن منع للدين أو مطلقا تاويلان لا  
 عليه ورغبته وإن في يكن غير فكغيبه ولا عتق من تج في  
 كهم إن تجر لسيرك والآن فولان وعلى مريض حكم الضب بكشف  
 الموت به كسل وفولنج وحق قويّة وحامل ستة ومحبوس لغتل أو  
 تقطع أن حبيب الموت وحاضر صب الغتال لا تجب وماليج بجم ولو  
 حصل الهول في غير مؤنته وتداويه ومعاوضة مائة ووقى تبرعه  
 إلا

الآن مال مأمون وهو العفار فإن مات من الثلث والآن مضى وعلى  
 الهوجة له وجهها ولو عبدا في تبيع زاة على ثلثها وان بكفالة وفي  
 إغراضها فولان وهو جائز حتى يمة فيمضي ان في يعلم حتى  
 تأتته او مات احدها كعتق العبد ووجاء الدين وله رة الجميع ان  
 تبرعت بزاته وليس لها بعد الثلث تبيع الآن ان يبعده ،

## باب

الصلح على غير المذموم بيع او اجارة وعلى بعضه هبة وجاز  
 عن دين ما يباع به وعن ذهب بورق او عكسه ان حاد ومجمل  
 كناية دينار ودرهم عن ما يتينها وعلى الاجتهاد من عمن او  
 السكوت او الإنكار ان جاز على دعوى كل وظاهر الحكم ولا يحل  
 لظالم جلو أقر بعه او شهدت بيته في يعلمها او أشهد وأعلن أنه  
 يفوق بها او وجه وثيقته بعه فله نفسه كمن في يعلن او يفهم  
 سيرا ففصل على الأحسن لا ان على بيته ولم يشهد او ادعى ضياع  
 الصلح فيقبل له حفظ ثابت فأتى به فصالح ثم وجع وعرض ارض  
 زوجة من عرض وورق وذهب بذهب من التركة فدر مورثها منه  
 بأقل او اكثر ان قلت الدراع ان من غيرها مصلفا الا بعرض ان  
 عمن با جميعها وحض وافر المدين وحض وعرض ارض وعرض تركا  
 بذهب كبيع وصفي وان كان فيها دين فكبيعه وعن العبد ما قل  
 وكثر ان غير كرضل من شاة ولخي دين منعه منه وان رة مفوم  
 بعيب رجع بفيمته كنداح وخلع وان قتل جماعة او فضعوا جاز  
 صلح كل والعفو عنه وان صالح مفضوع ثم نهي يات بلولي لا له  
 رة والقتل بفسامة كأخذهم للدية في الخطا وان وجب لم يرض على

رجل خرج هذا صاحب في مرضه بأرضه أو غيره في مات من مرضه  
 جاز وله وهل مضللاً أو ان صالح عليه لا ما يؤل إليه تاويلان  
 وان صالح أحد وليين بلآخر الدخول معه وسقط القتل كدعواه  
 صلته فأنتي وان صالح مفتر بخطأ عماله لزمه وهل مضللاً أو ما يقع  
 تاويلان لا ان ثبت وجعل لزمه وحلّى ورّة ان ضلّ به مضللاً  
 أو ضلّ به ووجد وان صالح أحد وليين وارثين وان عن إنكار لمصاحبه  
 لدخول بحق لها في كتاب أو مضلي الا الصعاع فعليه تهمّة الا ان  
 يشخص ويُعذر إليه في الغمّج أو في الوكالة فيمتنع وان لم يكن  
 غير المفتضى أو يكون بكتابين ومهما ليس لها وكتب في كتاب  
 فولان ولا رجوع ان اختار ما على الغمّج وان ضلّ وان صالح على  
 عشرة من حسبيته بلآخر إسلامها وأخذ خمسة من شريكه ويرجع  
 بخمسة واربعين وبأخذ الآخر خمسة وان صالح مؤخر عن مستهلك  
 لم تجز الا بدراعي كفيته فأقل أو ذهب كذا وهو كما يباع به كعبه  
 أبو وان صالح بشخص عن موصيتين عهد وخطب بالشريعة بنصب  
 فيه الشفعي وبديّة الموصية وهل كذا ان اختلّى الغمّج تاويلان

## باب

شرط الحوالة رضا الفعيل والفعال بفض وثبوت ما ين لزمه فان أحله  
 بعمده وشرط البراءة صحّ وهل الا ان يجلس أو يموت تاويلان  
 وصيغتها وحلول الحال به وان كتابة لا عليه ومساوي الدينين  
 فمراً وصحة وفي تحوله على الأذن تهمّة والآ يكونا ضعافاً من  
 بيع لا كشفه عن دمة الحال عليه ويتحوّل حق الحال على  
 الحال عليه وان اجلس أو يموت الا ان يعلم الفعيل بإملائه بفض وحلّى  
 على

على نفسه ان يقرّ به قطع متواتر يتبع على من يملكه رة  
بغيره لو استقرّ في صحيح واعتبر حلقه وقهرن تفهم ان لتعود  
عليه نه الحزن تفعل عنه لا في معونه وكثرة لو سلبا ،

## باب

الضمان فعمل عمه احدى بطرق وحق من أهل التمتع كالكاتب والمأثور  
ان أعز سيدها وزوجيه ومريض يتكثرت وتبع به عوالمه ان عتق وليس  
للسيد جبهه عليه وعن ائمة المالكية والضمان والمؤجل حاله ان  
كان مما يقبل وعكسه ان يفسر عنه له لو في يوميه في الاجل  
وبالموسر او المعسر لا بلجميع بعضه ليرى او ايل لا كتابة بل كعمل  
وجائز فلانها ولم فيها ثبت وهل يفهم عما يعامل به تاويلاتن وله  
الرجوع قبل المعاملة بخلاف اهلنا وأنا ضامن به ان امكن استيعاوه  
من ضامنه وان جعل اومن له وبغيره اذنه كالأمانه رجعا لا عتقا  
فيه كشرائه وهل ان على بائعه وهو الاضطر تاويلاتن لا ان اذعو  
على غائب بعضه في انكراو قال لمطّيع على منكران في آية به  
لغيره أنا ضامن ولم يأت به ان في يثبت حقه بعينه وهل بلهماره  
تاويلاتن كقول المطّيع عليه أجلني اليوم فإن في أوامد عدا بالذي  
تتبعه عليه حق ورجع عما أذى ولو مفعوما ان ثبت الدفع وجاز  
صلحه عنه عما جاز للغير على الإنج ورجع بالأقل منه او فميه  
وان بهي الأصل بهي لا عكسه ويحتمل عموم الضامن ورجع وارثه  
بعد أجله او الغريم ان تركه ولا يطالب ان حضر الغريم موسيرا ولم  
يعدم اثباته عليه والقول له في ملأه واماء شرطه أخذها شاء  
وتفهمه او ان مات كشره في الوجه او رب الدين الضمان في

الإحضار وله ضلَبُ المستحق بتخليصه عنه أجله لا بتسليم المال  
 إليه وحينه ان اقتضاه لا أرسل به ولزمه تأخير ربه الموعر او  
 المؤسر ان سكت او لم يعلم ان حلي أنه لم يؤخّر مسفطاً وان انكم  
 حلي أنه لم يسفط ولزمه وتأخر عن حله بتأخيرها لا ان يحلي وبكل  
 ان مسد متعطل به او مسد بتجعل من غير ربه لمدينه وان حان  
 مضمونه الا في اشتراء شيء بينهما او بيعه كفرضها على  
 النكح وان تعدّه حلالاً اتبع كل شخصته الا ان يشترط حاله بعضهم  
 عن بعض كترتبهم ورجع المؤدّي بغير المؤدّي عن نفسه بكل ما  
 على الملقى ثم ساواه فإن اشترى ستة بسقاية بالحوالة ففي أحدهم  
 اخذ منه الجميع ثم ان في أحدهم أخذ ما أمة ثم ما يتين فإن في  
 أحدها ثالثاً أخذ بخمسين وخمسة وسبعين فإن في الثالث رابعا  
 أخذ بخمسة وعشرين ومثلها ثم باثني عشر ونصفي وستة وربع  
 وهل لا يرجع عما يفضّه ايضاً ان كان الحق على غيره أو لا وعليه  
 الأكثر تاويلان وحجّ بالوجه والهوج ركن من زوجته وبهى بتسليمه  
 له وان يمين او بتسليمه نفسه ان أمه به ان حلّ الحق وبغير مجلس  
 الحكم ان لم يشترط وبغير بلد ان كان به حاكم ولو عدّها وال  
 انهم بعد خمسين تلوم ان لم يت غيبة عنهم كالنوم ولا يسفط  
 بإحضاره ان حكم لا ان اثبت عدمه او موته في غيبته ولو بغية  
 بلد ورجع به وبالصلب وان في فاصلي كأننا حيل بخلبه او  
 اشترط في المال او قال لا أصح الا وجهه وضلّه ما يغوى عليه  
 وحلق ما فصم وغيره ان برّك او هربه وغوب وحيل في مطلق  
 أنا حيل او زعيم وأعين وغبيّل وعندي والي وشبهه على  
 المال على الأرجح والأضمر لا ان اختلفا ولم يجب وكيل للخصومة  
 ولا



ولا كعبيل بالوجه بالدعوى الا بشاهد وان ادعى بينة بكالسوف  
وقعد القاضي عنده ،

## باب

الشركة إذن في التصرف لهما مع انفسهما وأما نكح من اهل  
التوكيل والتوكيل ولزمت عما يدل على ما كاشتركا به هين او ورهين  
انفق صفيها وبها منها وبعين وبعرض وبعرضين مطلقا وكل  
باتقها يوم أحضران فان حكت ان خلاها ولو حكتها والا بالتالي  
من ربه وما ابتاع بغيره فبينهما وعلى المثل نصيب الثمن وهل الا  
ان يعلم بالتالي فله وعليه او مطلقا الا ان يدعي الأخ له ثم  
ولو غاب أحدها ان له يبعه ولم يتجر حضوره لا بذهب وبورق  
وبضعا من ولو اتفقا ثم ان اطلقا التصرف وان بنوع معاوضة ولا  
يضمنها انفراد أحدها بشيء وله أن يتبرع ان استألى به او حقب  
كإعارة آلة وجمع كسرة ويبيع ويفارض ويودع لعذر والا حزن  
وبشارط في معين ويغفل ويؤتي ويغفل المعيب وان أبو الآخر  
ويغير بدئن من لا يتهم عليه ويبيع بالدين لا الشراء به ككتابة  
وعتق على مال وإذن لعبه في تجارة ومعاوضة واستبقة أخه فراض  
ومستعبر رآه بلا إذن وان للشركة ومتجر بوديعة بالهبة والخمس  
الا ان يعلم شيء به بتعدييه في الوديعة وكل وكيل فيمة على  
حاض له يتول كالتائب ان بعثت غيبته والا انتظم والمخ والخمس  
بغير المالين وتبسط بشرط التعاون ولكل أجر عمله للآخر وله  
التبني والصلب والعدة بعد العفة والقول لمعني التلي والخسر او  
لأخه لا فقه له وطاعة النصي وحل عليه في تنازعهما ولا اشتراط

حنه أجله لا يتسلط  
فأخيه ربه  
ثم مس

رجل جرح هذا صالح  
جاز ولهم وهل مصلفا  
وان صالح احد وتبين  
صكته فأنكى وان  
تاويلان لا ان

او ضلله ووجه  
لدخل

او بيحه كفر

بخصته الا ان يشترط حالة بعض

درج الموتى بغير الموتى عن نفسه بكل ما

ساواه فان اشترى سنة بسقاية بالحالة عليه أحصى  
الجميع ثم ان في أحدهم أخوة مائة ثم مائتين فان في

عدها ثلثا أخوة مئتين وخمسة وسبعين فان في الثالث رابعا

أخوة مئتين ومئتين ومئتين ثم بائني عشر ونصفي وستة وربع

وهل لا يرجع عما يخصه ايضا ان كان الحق على غيره اولاً وعليه

الأكثر تاويلان وحج بالوجه والهوج ركن من زوجته وبهى بتسليمه

له وان يمين او بتسليمه نفسه ان أمه به ان حل الحق وبغير مجلس

الحكم ان لا يشترط وبغير بلن ان كان به حاكم ولو عدما والآن

اعلم بعد خفي ثلثون ان فم بت غيبة غمعه كالنوم ولا يسفك

بالحضارة ان حكم لا ان اثبت عدمه او موته في غيبته ولو بغيبه

بلن ورجع به وبالصلب وان في فصاص كأنا هيل بجلبه او

اشترط في المال او قال لا أضرب الا وجهه وطلبه عما يفور عليه

وحلق ما فصر وغيره ان فرق او هم به وغويب وحيل في مطلق

أنا هيل او زعم وأدين وفيل وعندي والي وشبهه على

المال على الأرجح والأضمر لا ان اختلجا ولم يجب وكيل للقصومة

ولا

مَبْلٌ بِالْوَجْهِ بِالْعَو

نِ عِنْدَ

مَنْ رَعَاهُ وَكَفَى رَحْمَى وَعَدَى

بِالسَّائِوَا فِي الْغَلَّةِ وَقَرَأُوا

لَهُ وَعَلَيْهِ كَمَا أَوْهَا

بِشَيْءٍ كَفَى سَعْلَ إِنْ

لَمْ يُبْلَغْ وَبَعْدَهُ زِيَادَةُ

مُتَعَلِّقٍ بِلُجَامِ

وَلَمْ يَزَلْ وَلَمْ يَزَلْ

مَا مَا أَنْفَقَ

جَوْصُهَا وَبِهَا مِنْهَا وَبَعِثَ ر

كُلَّتْ

بِاتَمُّهُ يَوْمَ أَحْضَرَ لَا فَاتَ أَنْ يَكُنَّ أَنْ خَلَدَ

مَنْ رَبُّهُ وَمَا ابْتِغَى بَغْيُهُ بَيْنَهُمَا وَعَلَى الْمُتَلَبِّ نَصْرُ

أَنْ يَبْلُغَ بِالْمُتَلَبِّ لَهُ وَعَلَيْهِ أَوْ مُضَلًّا إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْآخِرَ

وَلَوْ غَابَ أَحَدُهُمَا أَنْ لَمْ يَبْعُدْ وَلَمْ يَتَّجَرَ بِحُضُورِهِ لَا يَهْجُبُ وَبُورُ

وَبِضْعَامِينَ وَلَوْ اتَّعَفَا لَمْ أَنْ أَهْلًا التَّصَرُّقَ وَأَنْ بَنُوهُ مَعَاوِضَةً وَلَا

يُعْسِدُهَا أَنْفَرَاءُ أَحَدُهُمَا بِشَيْءٍ وَلَهُ أَنْ يَتَّبَعَ أَنْ اسْتَأْذَنَ بِهِ أَوْ خَفَى

كَإِعَارَةِ آلَةٍ وَدَفْعِ كَسَةٍ وَيُبْضِعُ وَيُفَارِضُ وَيُودِعُ لَعْدَرًا وَالْأَنْ هُزْ

وَبِشَارِكِ فِي مَعِينٍ وَيُفِيلُ وَيُؤَلِّي وَيُفِيلُ الْمُعِيبَ وَأَنْ أَبِي الْآخِرِ

وَيُفَرِّدُ مَنْ لَا يُتَّهَمُ عَلَيْهِ وَيُبِيعُ بِالْعَيْنِ لَا الشَّرَاءَ بِهِ كَكِتَابَةِ

وَعَتْفٍ عَلَى مَالٍ وَإِنْ لَعِبَ فِي تِجَارَةٍ وَمَعَاوِضَةٍ وَاسْتَبَدَّ آخَةً فَرَاضٍ

وَمُسْتَعِيرٌ مَاتَ بَلَا إِنْ وَأَنْ لِلشَّرِكَةِ وَمُتَّجِرٌ بِوَدِيعَةٍ بِالرَّيْحِ وَالْخَسْرِ

إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ شَيْئًا بِنَعْمَتِهِ فِي الْوَدِيعَةِ وَكُلُّ وَكَيْلٍ فِيهِ عَلَى

حَاضٍ لَمْ يَتَوَلَّ كَالْغَائِبِ أَنْ بَعَثَتْ غَيْبَتَهُ وَالْأَنْ انْتَضَى وَالرَّيْحُ وَالْخَسْرُ

بِفِعْلِ الْمَالِينِ وَتَعَسُّدُ بَشَرِهِ التَّعَاوُنَ وَلِكُلِّ أَجْرُ عَمَلِهِ لِلْآخِرِ وَلَهُ

الْعَبْرُ وَالسَّلْبُ وَالْعَبْدُ بَعْدَ الْعَفْوِ وَالْفَوْلُ لِمَدَّعِي التَّلْبِ وَالْخَسْرُ أَوْ

لَاخَةً لَأَنْفَقَ لَهُ وَطَعَّعِيَ النَّصْبُ وَجُلَّ عَلَيْهِ فِي تَنَازُعِهَا وَلِلْإِشْتِرَاقِ

فيما بين احدهما الا لبيته على كبرته وان فالت لا فعل نفقه له  
ان شهد بالمعاوضة ولو لم يشهد بالانفراد بها على الأصح ولم يفي  
بيته بأخذ مائة انما باقية ان اشهد بها عند الأخذ او فُضرت  
المرة كدفع صدق عنه في الله من المعاوضة الا ان تحول كسنة  
والا ببيته بكبرته وان فالت لا فعل وان افتم واحدة بعد تعق أو  
موت فهو شاهد في غير نصيبه وألغيت نفقتها وكسوتها وان  
يبلغ من غلبته السعر كعياها ان تغاربا والا حسبا كإجراء احدهما  
به وان اشترى جارية لنفسه فلا تخ رها الا لوضى بإذنه وان  
وضى جارية للشركة بإذنه او بغيره وحلت فومت والا فلا تخ  
إفواؤها او مفاوئها وان شرها في الاستبداد بعنان وجاز لذي ضم  
وذي ضم ان يتعفا على الشركة في المراج واشترى له ولد بوكالة  
وجاز وانفق عليه ان لم يغل وأبيعها له وليس له حبسها الا ان  
يقول وأحبسها بكالرهن وإن أسلف غير المشتري جاز لا لكبيصة  
المشتري وأجبر عليها ان اشترى شيئا بسوفه لا لكسفر او غنية  
وغيره حاض له يتكلم من تجاره وهل وفي الزفاق لا كبيته فولان  
وجازت بالعمل ان اتحد او تلازم وتساويا فيه او تغاربا وحصل  
التعاون وان مكانين وفي جواز إخراج كل آلة واستيجاره من الآخر  
او لا بد من ملأ او كراء تاويلان كصبيبين اشتركا في الدوا وحائذين  
في البازيين وهل وان افترفا رويت عليها وحاميين بكرزاز ومعدن  
ولم يستحق وارثه بغيته وافطعه الإمام وفيه ما له يبدل ولزمه ما  
يقبله صاحبه وصحائه وان تعاضلا وألغى مرضي كيومين وغيبتهما  
لا ان كتم ومسدت باشتراعه ككثير الآلة وهل تلغى اليومان  
كالحيضة تيمم وباشترائهما بالجمع أن يشتريا بل مال وهو  
بينهما

بينهما وكسب جميعه مآل حامل جزء من ربحه وكسبي ربحي وهي  
بيت وهي دابة ليعملوا ان لا يتساوا الكراء وتساووا في الغلة وقراءوا  
الأكمية وان اشترطه عمل رب الدابة بالغلة له وعليه كم أوها  
وفضي على شريط فيما لا ينفع ان يعمر او يبيع كسبي سئل ان  
وهو وعليه التعليق والسففي وكسب مرصاف لا سئل وبعدم زيار  
العلو الا الخفي وبالسففي للأسفل وبالدابة للراكب لا متعلق بلجام  
وان اقام احدهم ربحا اء أبي بالغلة لهم ويستوفي منها ما انفق  
وبالإن في دخول حارة لإصلاح جدار ولحوى وبفسهته ان خلعت  
لا بضوله عرضا وبإعارة السائر لغيره ان هدمه ضرا لا لإصلاح  
او هدم وبه بناء بضمير ولو لم يضر وتجلوس باعة بأفنية الدور  
للبيع ان حق والسابق كسبه وبسدة كوة فتحت أريد سدة خلعا  
ومنع خان كسبه ورائحة كسبه واندر قبل بيت ومضّر جدار او  
اصطبل او حانوت فباله باب وبفطع ما اضر من شيء جدار ان  
تجذبت وان فغولان لا مانع ضوء وشهس ورنج الا لأندر وعلو بناء  
وصوت كسبه وباب بسكة نافذة وروشن وسابله من له الجانبان  
بسكة نفدت والى كاطلح يبيعهم الا بابا ان كسب وصعود لخله  
وأندر بصلوعه وتعب إعاره جداره لغز خشبة وإرفاق ماء وفتح  
باب وله أن يجمع وفيها أن جمع ما انفق او فمته وفي موافقته  
ومقابلته تم

**فصل** لكل بيع المزارعة ان لا يضر وصحت ان سلما من كراء  
الأرض ممنوع وفابلها مساو وتساويا الا لتبيع بعد العقد وخلط  
بخر ان كان ولو بإخراجها فإن لا ينبت بخر احدها وعلى لا يحتسب  
به ان غم وعليه مثل نصي النابت والى فعلى كل نصف بخر

الآدم والهرع لهما كإن تساويًا في الجميع أو قابل بغير أحدهما عمل أو  
أرضه وبغيره أو بعضه أن لا ينقص ما للعامل عن نسبة بغيره أو  
لأحدهما الجميع إلا العمل أن عقدا بلفظ الشركة لا الإجارة أو الصلحا  
كالغناء أرض وتساويًا غيرها أو لأحدهما أرض رخيصة وعمل على  
الأمح وان مسدود وتكافأ عملًا بينهما وتراخيًا غيرهما والآن بلللعامل  
وعليه النجاة كان له بغير مع عمل أو أرض أو كل لكل،

## باب

صحت الوكالة في قابل النيابة من عفو وبيع وفسخ وحقوق وعقوبة  
وهوالة وإبراء وان جعله الثلاثة وحج وواحد في خصومة وان كفي  
خصمه لأن فاعله خصمه كثلثات الآ لعذر وحلبي في كسبي  
وليس له حينئذ عزله ولا له عمل نفسه ولا الإقرار أن لا يعوض  
له أو يجعل له ولخصمه اضطراره اليه فال وان قال أفرعني بألبي  
فإقرار لا في كمين ومعصية كقمار عما يدل على ما لا محجة وكنت بل  
حتى يعوض فيحق النقر أن ان يقول وغير نظر أن الصلح  
وإنتاح بكم وبيع دار سكتناه وعبري أو يعين بنصي أو فريضة  
وتخصي وتغيب بالغري فلا يعرض أن على بيع فله طلب الثمن  
وفسخه أو اشتراء فله فسخ المبيع ورء المعيب أن لا يعينه موكله  
وطلب بكم ومثمن ما لا يصح بالبراءة كبعتني فلان لتبيعه لا  
لأشتريني منط وبالعصر ما لا يعلم وتعين في المصلح فعد البلاء ولائق  
به إلا أن يسمى الثمن فتمتة ومثمن المثل والآن خير كعلوس إلا ما  
شأنه ولم يفتنه كسري ذهب بعضة إلا أن يكون الشأن وكهالفة  
مشتري عين أو سوقي أو زمان أو بيعه بأقل أو اشتراؤه بأكثر كثيرا إلا  
كدينارين

كديتارين في اربعين وصدوق في جمعها وان سلع ما لي يَصْلُ وحيث  
 خالي في اشتراء لزمه ان لي يرضه موكله كفي عيب الا ان يغل  
 وهو فرصة او في بيع فيخير موكله ولو ربويًا عنه ان لي يلزم  
 الوكيل الزائفة على الأحسن ان زاد في بيع او نقص في اشتراء او  
 اشترى بها واشترى في الغمّة ونفدها وعكسه او شاء بدينار واشترى  
 به اثنتين لي يمكن إجراؤها والا خفي في الثانية او أخف في سلط  
 حيل او رهنا وصيته قبل علمه به ورضا وفي ذهب بدراج  
 وعكسه فولان وحنث ببعله في لا أبعله الا بنية ومنع في  
 بيع او شراء او تفاضي وعدو على عدوه والرضا بخلالته في سلع  
 ان جمع له الثمن وبيعه لنفسه ومجوره بخلاف زوجته ورفيقه ان  
 لي تخلف واشترى أو من يعتق عليه ان علم ولم يعينه موكله وعتق  
 عليه والا فعلى أمه ولو كبله الا أن يليق به او يكتف فلا ينعمل  
 الثاني بعزل الأول وفي رضا ان تعدي به تاويلان ورضا بخلالته  
 في سلع ان جمع الثمن عسواء او بعين ان جات وبيع فإن وصى بالقيمة  
 او التسمية والا غرم وان سأل الوكيل غرم التسمية ويصبر ليقبضها  
 ويجمع الباقي جاز ان كانت قيمته مثلها فأقل وان أمر ببيع سلعة  
 بأسلمها في ضعام أغرم التسمية او القيمة واستؤني بالضعام لأجله  
 فبيع وغرم النفس والديان له وحين ان أقبض الدائن ولم يشهد  
 او باع بكضعام نفعا ما لا يباع به وأدعى إلا عن منوزع او انك  
 القبط فقامت البيّنة فشهدت بيّنة بالتالي كالمدين ولو قال غرمي  
 المعوض فبصت وتلق بيمى ولم يبر الغرم الا ببيّنة ولهم الموكل  
 غرم الثمن الى أن يصل له به ان لي يدفعه له وصدوق في الهمة  
 كالمودع فلا يؤخر إلا شهاده ولا أحد الوكيلين الاستبعاد الا لشرطه

وان يفت وباع الأول الا بغبض ولو فبض سلمه لم ان ثبت بينه  
والقول لم ان اتى الإذن او صفة له الا ان يشترى بالثمن فزعت  
أن أمركه بغيره وحلّى كقوله أمرك ببيعده بعشه وأنشبت وفلت  
بأكتى وفات المبيع به وال عينه او لم يفت ولم تحلّى وان وكنته على  
أخته جارية فبعت بها فوضعت ثم فدم بأخرى وقال هذ لم  
والأولى وبيعة فإن لم يمين وحلّى أختها الا أن تعوت بكوله او  
تدبير الا لبيته ولزمت الأخرى وان امرته بماية فقال أختها بماية  
وخسين فإن لم يفت خبرت في أختها بما قال والا لم يلزم الا الماية  
وان رقت مراهق لم يبي فإن عم بها مأمور لم يمتد وهل وان فبضت  
تاويلان والا فإن قبلها حلقت وهل مطلقا او لعدم المأمور ما فبعت  
الا جياء في علمه ولزمته تاويلان والا حلّى كذا وحلّى البائع وفي  
المبتأ تاويلان وانعمل عموم موكله ان علم والا فتاويلان وفي عزله  
بعزله ولم يعلم خلاص وهل لا تلزم او ان وفعت بأجه او جعل فكتها  
والا لم تلزم تهمة ،

## باب

بواخت المكلبى بل حجر بإفاره لأهل لم يكسبه ولم يتهم كالعبد في  
غير المال وأخرى وم يبي ان ورثه ولو للأبعة او مالا ضعه او لمن  
لم يرثه او فحصل حاله كزوج علم بغضه لها او جعل وورثه ابن او  
بنون الا ان تنعم بالصغير ومع الإناث والعصبة فولان كافاره  
للولد العاق او لأمه او لأبي من لم يفت له أبعد وأقرب لا المساوي  
والأقرب كأختي لسنة وانا أمم ورجع لخصومته ولم يحمل ان  
وضعت ووضع لأفله والا فلا كنه وسوي بين تومئيه الا لبيان  
الفضل



العضل يعلّي أو في عيني أو عندي أو أخذت مني ولو زاء ان شاء الله  
 فخصي أو وهبته لي أو بعته أو وقينته أو أقرضتني أو أما أفرضتني  
 أو ألي تفرضني أو ساهلني أو اتزنها مني أو لا فضيتك اليوم أو نعم أو  
 بلى أو أجل جواباً لآليس لي عندي أو ليست لي ميسرة لا أقر أو عليّ  
 أو على فلان أو من أي ضرب تأخذها ما أبعدك منها وفي حتى  
 يأتي وكيلي وشبيهه أو اتهمز أو خذ فولان كلمة عليّ ألي فيما أعلم  
 أو اخض أو علمي ولم ان نومي في الي من تمن خي أو عبه ولم  
 اقبضه كدعواه الي يا وافام بينة أنه راباه في الي لا ان افامها على  
 إقرار المذموم أنه لم يفع بينهما إلا الي يا أو اشتريت خي بالي أو اشتريت  
 عبداً بالي ولم اقبضه أو أقرضت بكذا وأنا صبيّ كأننا مبرسج ان علم  
 تفعله أو أقر اعتذاراً أو بفرضي شكراً على الأبح وفعل أجل مثله في  
 بيع لا فرضي وتفسير ألي في كآلي ودرج وكحاجي فصد لي نفساً لا في  
 عصب بفولان لا يجمع وبأي في له من هن الدار أو الأرض كهي  
 على الأحسن ومأل نصاب والأحسن تعسيه كشيء وكذا وسجن له  
 وكعشمة ونبي وسقط في كناية وشيء وكذا درهما عشرون وكذا وكذا  
 أحد وعشرون وكذا وكذا أحد عشر وبضع أو دراهم ثلاثة وكثيره أو  
 لا كثيره ولا قليلة أربعة ودرج المتعارف ولا بالشرعي وفعل عيشه  
 ونفصه ان وصل ودرج مع درج أو تحت أو جوفه أو عليه أو قبله أو  
 بعده أو ودرج أو حج درهما وسقط في لا بل ديناراً ودرج درج أو  
 بدرج درج وحلي ما أراهم كإشهاد في كمي مائة وفي آخر مائة  
 ومائتين الأكم وجل الماية أو فمبها أو نحوها الثلاثان فأكتم بالاجتهاد  
 وهل يلزمه في عشة في عشة عشرون أو مائة فولان وثوب في  
 صندوق أو زيت في جرة وفي لزوم ضم به فولان لا حاجة في اصحاب

والتي ان استعمل او اعادني في يلزم كل من حلف في غير الدعوى او شهد  
 بلان غير العدل وهذا الشك او هذه النافذة لزمته الشك وحلف عليه  
 وعصبته من بلان لا بل من آخر فهو للأول وفيه للثاني بغيره  
 ولما احده ثوبين عمن والا فان عمن انفر له أجودها حلف وان قال  
 لا احري حلقا على في العلم واشتركا والاستثناء هنا كغيره وحيث له  
 العار والبيوت في وبغير الجنس كألبي الا عبداً وسفقت فيمنه وان أبرأ  
 بلانا مما له قبله او من كل حق او أبرأه قبي مطلقاً ومن الفتى  
 والسرفه فلا تقبل دعوى وان بصح لا ببيته انه بعرض وان أبرأه مما  
 معه قبي من الأمانة لا العيّن ،

## باب

التي يستعمل الأب مجهول النسب ان في يكتبه العفل لصغره او العارخ  
 وفي يكن رفاً مكتوبه او مؤلف لا كتبه يلحق به وفيها ايضاً يصدق  
 وان اعتقه مشتميه ان في يستعمل على كتبه وان كبر أو مات وورثه  
 ان ورثه ابن او باعه ونقص ورجع بنصفته ان في تكن له خدمة على  
 الأربع وان اعصى استيلاءها بسابق فقولان فيها وان باعها فولدت  
 واستلحقه لحق وفي يصدق فيها ان اتهم بهجة او عديم فمن او وجاهة  
 ورية منها ولحق به انولد مطلقاً وان اشتهى مستلحقه والمطلد لغيره  
 عتق كشاهد رجات شهادته وان استلحق عيم وله في يرثه ان في يكن  
 وارث والا فخلفي وخصه المختار عما اعلى في يخل الإقرار وان قال لأولاده  
 أمته احدهم ولدي عتق الأصغر وتلقا الأوسر وتلك الأكبر وان  
 اعترفت أمهاتهم فواحدة بالفرعة واذا ولدت زوجة رجل وأمة آخر  
 واختلصا عينته القافة وعن ابن القاسم فيمن وجد من مع بنتها أخرى  
 لا

لَا تُخَوِّقُ بِهِ وَاحِدَةً وَآتَاهَا تَعَهُمُ الْغَافَةُ عَلَى أَبِي لَيْسَ يَدْعُوهُ وَإِنْ أُمِّ  
عَدْلَانِ بَنَاتِ ثَبِتِ النَّسَبُ وَعَدْلٌ يَحْلِي مَعَهُ وَيُورِثُ وَلَا نَسَبَ وَلَا  
مَحْصَةَ الْمَقَرِّ كَالْمَالِ وَهَذَا أَخِي بِلِ هَذَا فَلِلْأَوَّلِ نَصَبُ إِرْثِ أَبِيهِ وَلِلثَّانِي  
نَصَبُ مَا فِيهِ وَإِنْ تَمَّ أَثَرًا وَأَخًا فَأُفَرِّقَ بِأَخٍ فَلَهُ مِنْهَا الشُّدُوسُ وَإِنْ  
أَفَرَّ مَيِّتٌ بِأَنْ فُلَانَةَ جَارِيَتُهُ وَلَدَتْ مِنْهُ فُلَانَةَ وَلَهَا ابْنَتَانِ أَيْضًا  
وَنَفْسُهَا الْوَرَثَةُ وَالْبَيِّنَةُ فَإِنْ أُمِّ بَخَلَتْ الْوَرَثَةَ فَهِيَ أَحْمَرُ وَلَهُنَّ مِيرَاثُ  
بَنَاتٍ وَلَا لِي يُعْتَقُ شَيْءٌ وَإِنْ اسْتَلْفَقَ وَلَدًا ثُمَّ أَنْكَه ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ فَلَا  
يُورِثُهُ وَوَقَّيَ مَالَهُ فَإِنْ مَاتَ فَلِوَرَثَتِهِ وَفُضِيَ بِهِ دَيْنُهُ وَإِنْ فُاعَ غُرْمَاوُهُ  
وَهُوَ حَيٌّ أَخْطَوْهُ ،

## بَابُ

الْإِبْدَاعِ تَوْكِيلُ مَحْضٍ مَالٍ وَحِزْنٌ بِسُفُوفِ شَيْءٍ عَلَيْهِمَا لَا أَنْ كَسَرَتْ  
فِي قَوْلٍ مِثْلَهَا وَتَخْلُصُهَا لَا كَفْعٍ مِثْلُهُ وَدِرَاجٌ بِدَنَانِيرٍ لِلْإِحْرَازِ ثُمَّ أَنْ  
تَلِي بَعْضُهُ فَبَيْنَكُمَا لَا أَنْ يَتَّقِي وَبِاتِّجَاعِهِ بِهَا أَوْ سَعِيٍّ أَنْ فَعَلَ عَلَى  
أَمِينٍ لَا أَنْ تُرَى سَامِلَةٌ وَحِمٌّ سَلَفٌ مَفُوعٌ وَمُعَدِّ وَكَمْ النَفْعُ وَالْمَنْفَعَةُ  
كَالتَّجَارَةِ وَالْمَيْخُ لَهُ وَبِهِ أَنْ رَى غَيْرَ الْمَحْمُومِ لَا بِإِذْنٍ أَوْ يَقُولُ أَنْ أَحْتَجَبَتْ  
عَفْءٌ وَحِزْنٌ أَلَا أَخُوهُ مَفْعُ وَبِفَعْلٍ بِنَهْيٍ أَوْ بَوْضَعٍ بِتَخَاسٍ فِي أَمٍّ بِهَقَّارٍ  
لَا أَنْ زَادَ فُجَلًا أَوْ عَكْسٌ فِي الْهَقَّارِ أَوْ أَمْرٌ بِهَيْئَةٍ بِكَيْفٍ بِأَخْذٍ بِالْيَدِ  
يَحْتَبِيهِ عَلَى الْخُتَارِ وَبِنَسِيَانِهَا فِي مَوْضِعٍ إِبْدَاعُهَا وَبِدُخُولِهِ الْحِجَاجَ بِهَا  
وَمِنْهُ وَجَدَ بِهَا يَخْضُمُهَا لَهُ فَتَلَقَّتْ لَا أَنْ نَسِيَهَا فِي كَيْفٍ هَوَّعَتْ وَلَا  
أَنْ شَرَفَتْ عَلَيْهِ الْخُضْرَانُ وَبِإِبْدَاعِهَا وَإِنْ بِسَعْرِ لَغِيمٍ زَوْجَةٍ وَأَمَةٍ اعْتَبَدَ  
بِخَلْطِهَا لَا لَعُورَةٍ حَمْدَتْ أَوْ لَسَعْرِ عِنْدَ عَمَى الرِّبِّ وَإِنْ أَوْدَعَ بِسَمٍّ وَوَجِبَ  
الْإِشْمَاءُ بِالْعُدُورِ وَبِهِ أَنْ رَجَعَتْ سَامِلَةٌ وَعَلَيْهِ اسْتِجَاعُهَا أَنْ نَوَى

الإياب وبيعته لها وبإنزائه عليها فتن وان من الولد كامة زوّجتها  
 هانت من الولد ولحمها في قبول بيّنة الية خلقي وموتة ولي  
 يوصي ولي توجّه إلا لكعشر سنين وأخذهما ان ثبت بكتابة عليها  
 أنها له ان له خطه او خطه الميّت وبسعيه بها مصادره وموت  
 المرسل معه لبلد ان له يصل اليه وبكلّيس الثوب وركوب الحاجة  
 القول له أنه ردها سالمة ان اقرّ بالعدل وان أكرها ملكة ورجعت  
 فحالتها إلا أنه حبسها عن أسواقها فلبث فيمتها يوم كرائه ولا كراء  
 او أخز وأخذها وبعدها مع عيا ان أمّته به وحلفت ولا خلقي  
 وبهي إلا بيّنة على الأم ورجع على القابض وان بعثت اليه مال  
 فمال تصدّقت به عليّ وأفكرت بالرسول شاهه وهل مصلحا او ان  
 كان المال بيد تاويلان وبعدها على الية على وارثها او المرسل اليه  
 المنكر كعليه ان كانت له بيّنة به مفعولة لا بدعوى التلي او عدم  
 العلم بالتلي او الضياع وحلّي المتهم ولي يقرّ شره نعيمها فإن نكل  
 حلفت ولا ان شره الدّفع للمرسل اليه بلا نيّة وبغولته تلعت قبل  
 ان تلغاني بعد منعه فبعدها كغولته بعد بلا عذر لا ان قال لا ادري  
 متى تلعت ومنعهما حتّى يأتي الحاكم ان له تكن بيّنة لا ان قال  
 ضاعت من سنين وكنّت أرجوها ولو حضر صاحبها كالفراض وليس  
 له الأخذ منها من ظله مئلا ولا أجح حلفتها بخلاي محلتها ولكل  
 تركها وان اودع صبيّا او سعيها او افرضه او باعه فألبي له يضر  
 وان باع أهلّه وتعلقت بعمّة المأذون عاجل وبعمّة عيه ان عتق  
 ان له يسفّضه السيّد وان قال هي لأحدكم ونسيته تحالفا وفهمت  
 بينها وان اودع اثنين جعل بيد الأعدل ،

## باب

حجّ ونُحِبُّ إِعَارَ مَالٍ مُنْعَةٍ بِلَا حُجْرَانٍ مُسْتَعِيرًا لَا مَالٍ اِنتَبَاعٍ  
 مِنْ أَهْلِ التَّبَعِ عَلَيْهِ عَيْنًا مُنْعَةٍ مُبَاهَةٍ لَا كَقَيِّْ مَسْلَا وَجَارِيَةٍ  
 لَوْحَةٍ أَوْ خِدْمَةٍ لغيرهم أَوْ لِمَنْ تُعْتَقُ عَلَيْهِ وَهِيَ لَهَا وَالْأُضْعَةُ  
 وَالنَّفْعُ فَرَضٌ مَا يَدُلُّ وَجَازٌ أَعْيَى بِغُلَامٍ لِأَعِينٍ إِجَارَةٌ وَحُزْنٌ  
 الْمَغِيبَ عَلَيْهِ لَا لَبَيِّنَةٍ وَهَلْ وَانْ شَرُّهُ نَعِيْدُ تَرْكُهُ لَا غِيْهُ وَلَوْ بِشَرْطٍ  
 وَخَلَقَ فِيهَا عُلْمٌ أَنَّهُ بِلَا سَبَبٍ كَسُوسٍ أَنَّهُ مَا فَرَّطَ وَبِهِ فِي كَسَمٍ  
 كَسِيْبٍ اِنْ شَهِدَ لَهُ أَنَّهُ مَعَهُ فِي الْفَاءِ أَوْ ضَبَّ بِهِ ضَبٌّ مِثْلَهُ وَقَعَلَ  
 الْمَأْمُونِ وَمِثْلَهُ وَدُونَهُ لَا أَضَمَّ وَانْ زَاءٌ مَا تَعْصَبُ بِهِ فَلَهُ فِيهِمَا أَوْ  
 كَرَاهٍ كَيْدِيٍّ وَاتَّبَعَ اِنْ اَعْدَمَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْإِعَارِ وَالْاِكْرَاهِ وَلِزِمَتْ  
 الْمَقِيْدَةُ بِعَمَلٍ أَوْ أَجَلٍ لِانْقِضَائِهِ وَلَا بِالْمَعْنَاءِ وَلَهُ الْإِطْرَاجُ فِي كِبَاءٍ اِنْ  
 جَمَعَ مَا انْبَغَى وَفِيهَا أَيْضًا فِيهِئَهُ وَهَلْ خَلَقَ أَوْ فِيهِئَهُ اِنْ لَمْ يَشْتَرِ  
 أَوْ اِنْ ضَالَّ أَوْ اشْتَرَاهُ بِغَبْنٍ كَثِيرٍ تَأْوِيلَاتٌ وَانْ أَنْفَضَتْ مَرَّةً الْبِنَاءُ أَوْ  
 الْغَرَسُ بِكَالْعَصَبِ وَانْ اَتَّعَاهَا الْآخِذُ وَالْمَالُ الْكِرَاءُ بِالْقَوْلِ لَهُ بِهِيْنِ  
 لَا اِنْ يَأْنِيْ مِثْلَهُ عَنْهُ كَزَائِدُ الْمَسَافَةِ اِنْ لَمْ يَبْنِ وَأَلَّا فَلِلْمُسْتَعِيرِ فِي نَفْسِهِ  
 الضَّيَاقُ وَالْكَرَاءُ وَانْ بِرَسُولٍ مُخَالِفٍ كَدَعَوَاهُ رَدٌّ مَا لَمْ يُضْمَنْ وَانْ زَعَمَ  
 أَنَّهُ مُرْسَلٌ لِإِسْتِعَارَةِ حَلِيٍّ وَتَلَقَّى حَيَّنَّهُ مِمَّنْ سَلَّهُ اِنْ صَدَّقَهُ وَأَلَّا حَلَقَ  
 وَبِهِيْ لَمْ يَخْلَقِ الرِّسُولُ وَبِهِيْ وَانْ اِعْتَمَى بِالْعَدَاءِ ضَمْنُ الْحَقِّ وَالْعَبْدُ فِي  
 عَقْدِهِ اِنْ عَتَقَ وَانْ ضَالَّ أَوْصَلَتْهُ لَهَا فَعَلِيْهِ وَعَلَيْهِمُ الْيَمِيْنُ وَمَوْنَةٌ  
 اخَذَهَا عَلَى الْمُسْتَعِيرِ كَرَدَّهَا عَلَى الْأَضْمَرِ وَعَلَى الْعَابَةِ فَوَلَانْ

## باب

الغصب أخذ مال فصرنا تعدّيا بلا حراية وأحب ممّيز كهدّ عليه على  
 صالح وفي حلي المجهول فولان وصنّ بالاستيلاء ولا يتمّ له كلز مان  
 او قتل عبدا فصاصا او ركب او ينجّ او هبة وديعة او أكل بلا على  
 او اكله شيئا على التلبى او حفر بئرا تعدّيا وفدّ عليه المهرى ١٢  
 متعين مسيّران او وقع فيه عبد ليلان يأنق او على غير عاقل ١٢  
 بمصاحبة ربّه او حرزا المثلّي ولو بغلا، مئله وصبر لوجوه ولبس  
 ولو صاحبه ومنع منه التوثق ولا رة له كإجازته بيّعه معيبا زال  
 وقال أجزت لظنّ بفائه كلفه صيغته وطين لئن وفجّ كخن وبخر  
 زرع وبيّض ابيض الا ما باض ان حضن وعصير نخم وان تخلّل ختم  
 كتحللها لثميّ وتعيّن لغيبه وان ضيّع كغفل وحلي وغير مثليّ ففهمته  
 يوم عصبه وان جلد مينة لم يُدبغ او كلبا ولو قتله تعدّيا وكفّيه  
 الاجنبيّ فإن تبعه تبع هو الاجنبيّ فإن اخذ ربّه اقلّ فله الزائد من  
 الغاصب فلفه وله صدق بناء عليه وغلّة مستعمل وصيد عبده وجارح  
 وكرا ارض بنيت كتركب لخير وأخذ ما لا عين له فائمة وصيد شبكة  
 وما أنفق في الغلّة وهل ان اعطاه فيه منعده عطايا فيه او بالأكث  
 منه ومن القيمة تمّده وان وجد غاصبه بغيبه وغير محطّ له تضيّنه  
 ومعه أخفق ان لم ينجح لكبير حبل لا ان هزلت جارية او نسي عبدا  
 صنعة ثم عاد او خصه بلع ينفص او جلس على ثوب غيبه في  
 صلاة أو دلّ لثا او اعاد مصوغا على حاله وعلى غيرها ففهمته  
 ككسه او غصب منبوعة متلبت الخائن او أكله مالكه ضيافة او  
 نفقت للسوف او رجع بها من سبر ولو بقعة كسارق وله في تعدّي  
 كاستأجر

كَيْسْتَأْجِرُ كَرَاهِ الزَّانَةِ أَنْ سَلَمَتْ وَلَا خَيْرَ فِيهِ وَفِي فَيْهَتَا وَفَتْهُ وَأَنْ  
تَعْتَبِ وَأَنْ فَلْ كُتْسِرَ نَهْدِيهَا أَوْ جَنَى هُوَ أَوْ اجْنَبِي خَيْرَ فِيهِ كَصَبْغِهِ  
فِي فَيْهَتِهِ وَأَخِي ثَوْبِهِ وَجَمَعَ فِيهِ الصَّبْغَ وَفِي بِنَانِهِ فِي أَخْزَقِ وَجَمَعَ  
فِيهِ نَفْصَهُ بَعْدَ سَفَوْضِهِ كُلِّمَةً لِي يَتَوَلَّاهَا وَمَنْعَةً الصَّبْغَ وَالْحَيَّ بِالتَّعْوِينِ  
يَحْتَرِّ بِأَعْدِهِ وَتَعْتَرِّ رَجُوعُهُ وَغَيْرُهَا بِالْعَوَانِ وَهَلْ يَضُنَّ شَاكِيَهُ مُغَمِّمَ  
زَانِدًا عَلَى فَعْدِ الرُّسُولِ أَنْ ضَلَّ أَوْ الْجَمِيعِ أَوْ لَا أَقْوَالٍ وَمَلَكُهُ أَنْ اشْتَرَاهُ  
وَلَوْ غَابَ أَوْ غَمَّ فَيْهَتِهِ أَنْ لِي عَوَّةٌ وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِعِصْلَةِ أَخْبَاهَا وَالْعَوَلُ  
لَهُ فِي تَلْعَدِهِ وَنَعْتِهِ وَفَعْدِهِ وَحَلَقَ كَهَشْتِي مِنْهُ شَيْءٌ غَمٌّ لَأَهْمِ رُؤْيَا وَلَمْ يَبْهَ  
إِعْطَاهُ بِيَعْدِهِ وَنَفَضَ عَتَقَ الْمُشْتَرِي وَاجَازَتَهُ وَضَنَّ مَشْتَرِي لِي يَعْلَمَ فِي  
عَمَلِهِ لَا يَهَاوِي وَغَلَّةً وَهَلْ أَخْضَأُ كَالْعَمَلِ تَأْوِيلَانِ وَوَارْتُهُ وَمَوْهُوبُهُ  
أَنْ عَلِمَا كَعُوَ وَالْأَنْ بَعْدِي بِالنَّعَاصِبِ وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِغَلَّةٍ مَوْهُوبُهُ فَإِنْ  
أَعْسَرَ بِعَلَى الْمَوْهُوبِ وَلَقِيَ شَاهِدًا بِالنَّعَاصِبِ لِأَهْرَ عَلَى إِفْرَارِهِ بِالنَّعَاصِبِ  
كَشَاهِدٍ عَلَى لَتَانِ بِغَضَبِهِ وَجُعِلَتْ عَايِمٌ لَنْ مَالِكَا أَنْ تَحْلَى مَعَ  
شَاهِدٍ الْمَلِكِ وَبَعِيْنِ الْقَضَاءِ وَأَنْ أَجَعْتَ اسْتَكْرَاهَا عَلَى غَيْرِ لَتَانِ بَلَا  
تَعْلَقِي حُكْمًا لَهُ وَالْمُتَعَمِّدِي جَانِي عَلَى بَعْضِي عَالِمًا فَإِنْ أَجَلَّتِ الْمَقْصُودَةُ  
كَغَضَبِ عَنِ عَابَةِ عِي هَيْئَةً أَوْ أَعْنِيهَا أَوْ ضَيْلَسَانِهِ أَوْ لَبَنِي شَاةٍ هُوَ  
الْمَقْصُودُ أَوْ فَلَعِ عَيْنِي عَمِدَ أَوْ يَدِيهِ فَلَهُ أَخْزَقُ وَنَفْصَهُ أَوْ فَيْهَتُهُ وَأَنْ  
لِي يُعْتَدَ مِنْغُصُهُ كَلْبِنِ بَغْفَةٍ وَيَعِي عَمِدَ أَوْ عَيْنِهِ وَعَتَقَ عَلَيْهِ أَنْ فُؤَمَ  
وَلَا مَنَعَ لَصْلَحِهِ فِي الْهَالِحِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَرَقَا التَّوْبَتِ مُطْلَقًا وَفِي أَجْهٍ  
الضَّبِيبِ فَوَلَانِ

**فصل** وَأَنْ زَرَعَ مَا سَتُكَّتْ هَا أَنْ لِي يُنْتَبِعَ بِالزَّرْعِ أَخِي بَلَا شَيْءٍ وَلَا  
فَلَهُ فَلَعُهُ أَنْ لِي يَفُتُّ وَفَتْ مَا تُرَادُّ لَهُ وَلَهُ أَخْزَقُ بِفَيْهَتِهِ عَلَى الْخِتَارِ  
وَلَا يَكْرَاهِي السَّنَةَ كَنِي شُبُهَةً أَوْ جُهْلَ حَالِهِ وَبَاتَتْ يَحْرَثُهَا فِيهَا بَيْنَ

مُتَّى وَمُكْتَى وَلِلْمُسْتَقْفِ اخْتِهَا وَدَفْعُ كَرَاهِ الْحَمِّ فَإِنْ أَبَى فَيَلْ لَهْ أَعْلَى  
 كَرَاهِ سَنَةِ وَلَا أُسْلَمَهَا بَلْ شَيْءٍ وَفِي سَنِينَ يُفْعَلُ. أَوْ يُفْعَلُ أَنْ عَمِي  
 النِّسْبَةُ وَلَا خِيَارَ لِلْمُكْتَى لِلْعَصْرِ وَانْفَعْدَ أَنْ انْفَعْدَ الْأَوَّلَ وَأَمِنْ هُوَ  
 وَالْغَلَّةُ لَخِي الشَّبَهَةِ أَوْ الْمَجْهُولِ لِلْحَكْمِ كَوَارِثَ وَمَوْهَبٍ وَمَشْتَى لَمْ  
 يَعْلَمُوا بِخِلَافِي عِي هَئِنَ عَلَى وَارِثَ كَوَارِثَ ظَرَأً عَلَى مِثْلِهِ إِلَّا أَنْ  
 يَنْتَجِعَ وَأَنْ عَمِي أَوْ بَنَى فَيَلْ لِلْمَالِ أُعْطِيهِ فِيمَتَهُ فَإِنِ أَبَى فَلَهُ  
 دَفْعُ فِيمَةِ الْأَرْضِ فَإِنْ أَبَى فَشَيْءٌ كَانَ بِالْفِيمَةِ يَوْمَ الْحَكْمِ إِلَّا الْمَحْبَسَةَ  
 بِالْانْفَعْدِ وَهِنْ فِيمَةِ الْمُسْتَقْفَةِ وَوَلَدِهَا يَوْمَ الْحَكْمِ وَالْأَوَّلَ أَنْ أُعْطِيَ دِيَّةً  
 لَا صَدَاقَ حَتَّى أَوْ عَلَّتْهَا وَأَنْ هَدَمَ مَكْتَرٍ تَعَدِّيَا فَلِلْمُسْتَقْفِ الْانْفَعْدُ  
 وَفِيمَةُ الْهَدَمِ وَأَنْ أَبْرَأَهُ مُكْتَى كَسَارِفِ عَبْدٍ ثُمَّ اسْتَقْفَ بِخِلَافِي مُسْتَقْفٌ  
 مَعْنِي حَتَّى لَا الْغَلِيلَ وَلَهُ هَدَمُ مَسْجِدٍ وَأَنْ اسْتَقْفَ بَعْضُ فَكَالْبَيْعِ  
 وَرَجَعَ لِلْفُجُورِ وَلَهُ رَدُّ أَحَدِ عَبْدَيْنِ اسْتَقْفَ أَفْضَلَهَا نَحْيَةً كَانَ صَاحِبُ  
 عَنْ عَيْبٍ بِأَخِي وَهَلْ يَقُومُ الْأَوَّلُ يَوْمَ الصَّلَاحِ أَوْ يَوْمَ الْبَيْعِ تَأْوِيلَانِ  
 وَأَنْ صَاحِبُ فَاسْتَقْفَ مَا بِيَدِ مَعْنِيهِ رَجَعَ فِي مَقَرٍّ بِهِ لَمْ يَفْعَلْ وَلَا فِيهِ  
 عِيَّوْضَهُ كَالْإِنْكَارِ عَلَى الْأَرْجَحِ لَا إِلَى الْخُصُومَةِ وَمَا بِيَدِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ  
 فِيهِ الْإِنْكَارُ يَرْجَعُ مَا دَفْعَ وَلَا فِيْغِيْمَتِهِ وَفِي الْإِنْكَارِ لَا يَرْجَعُ كَعَلَمِهِ  
 حَقَّةً مِلْهُ بَانَعَهُ لَا أَنْ فَالْخَارَةَ وَفِي عَمِي صَاحِبُ مَا خَرَجَ مِنْهُ أَوْ  
 فِيمَتِهِ إِلَّا نِكَاحًا وَخُلْعًا وَصَلَحَ بَيْنَهُ وَمَفَاضَعًا بِهِ عَنْ عَبْدٍ أَوْ مُكَاتِبٍ أَوْ  
 عَمِي وَأَنْ أَنْبَعَتِ وَصِيَّةً مُسْتَقْفَ يَهْوَى لَمْ يَضْهِنْ وَحَيٍّ وَحَاجٌّ أَنْ عَمِي  
 بِالْحَتْمِيَّةِ وَاحْتِ السَّيِّءِ مَا يَبِيعُ وَلَمْ يَفْعَلْ بِالْهَنْ كَشَعُودِ عِيَّتِهِ أَنْ عَمِيَّتِ  
 بَيْنَتَهُ وَلَا فَكَالْعَاصِبِ وَمَا فَاتَ بِالْهَنْ كَمَا لَوْ دَجَّرَ أَوْ كَبَرُ صَغِيرٍ ،



## باب

الشعبة اخذ شريط ولو عمياً باع المسلم لعمى كعميين تحاكوا البنا  
او محبسا ليحبس كسلطان لا محبس عليه ولو ليحبس عليه وجار وان  
ملك تصرفاً وناضي وفي وكراء وفي ناضر الميراث فولان ممن تجده  
ملكه اللزم اختياراً معاوضة ولو موصى ببيعه للمساكين على  
الأصح والاختار لا موصى له ببيع جزء عفاً ولو منافلاً به ان انفس  
وجيها الإضلاق وقيل به مثل الكهن ولو عينا او قيمته برهنه وضامنه  
ولجوه مال وعقد شراء وفي المكس ثمرة او فيه الشفص في كلع  
وصلي عهد وجرى نفع وما يخصه ان صاحب عيه وله المشتري  
الباقى والى أجله ان ايسر او حينه ملي ولا تجل الا ان يتساويا عداً  
على المختار ولا تجوز إحالة البائع به كإن اخذ من اجنيب مالا لياخذ  
وبه يخ لا اخذ له او باع قبل اخذ بخلاف اخذ مال بعرض ليسفط  
كشفي وبناء بأرض حبس او معي وفهم المتعير بنفضه او ثمنه ان  
مضى ما يعار له ولا بغاتها وكثمة ومفاتيح وباع نجاني ولو معرق الا ان  
تبيس وحط حصتها ان ازمن او أثبت وجيها اخذها ما لم تبيس او  
تجده وهل هو اختلافي تاويلان وان اشترى اصلها فقط أخذت وان  
أقرت ورجع بالثبوت وكبير في نفسه أرضها ولا فلا وأولت ايضاً بالتحرق  
لا عرسي وكتابة ودين وعلو على سفل وعكسه وزرع ولو بأرضه  
وبفل وعرصه ومهر فسه متبوعه وحيوان الا في كخانه وارث وهبة  
بلا ثواب والا فيه بعرض وخيار الا بعد مضيته ووجبت لمشتريه ان  
باع نصقين خياراً ثم بتلك المضي وبيع بسد الا ان يعوت جباقيها  
الا ببيع حج جباقيها فيه وتنازع في سبق ملك الا ان ينكل احداهما

وسفخصت ان فاقم او اشتري او ساوم او سافى او استأجر او باع  
 حصته او سكت بصدوم او بناء او شهين ان حضر العفة والا سنة  
 كان على غلب الا ان يظن الأوبة قبلها جميع وحلبي ان بعة وضوق  
 ان انكر عليه لا ان غلب اولاً او اسقط لكتب في الثمن وحلبي او في  
 المشتري او انما او اسقط وصي او أب بلا نظير وشبع لنفسه او  
 لبيته آخر او انكر المشتري الشراء وحلبي وأقر به بائعه وهي على  
 الانصاء وقرب للشبيع حصته وحولب بالأخذ بعد اشتراؤه لا قبله  
 ولم يلزمه إسقاط وله نفي وفي كسبة وصدقة والثمن فاعطاه ان  
 على شيعه لا ان ذهب دارا باستحق نصيبها وملا يحكم او دفع  
 ثمن او إشهاد واستقبل ان فصد لوتيا او نظراً للمشتري الا كساعة  
 ولم ان اخذ وعقب الثمن جميع للثمن والمشتري ان سلم فلان سكت  
 به نفذه وان قال انا اخذ أجل ثلاثا للنقد والا سفخصت وان التحدث  
 الصفة وتعددت الحصص والبائع لم تبعص كسعة المشتري على  
 الأيج وكان اسقط بعضهم او غلب او اراد المشتري ولم حضر حصته  
 وهل العدة عليه او على المشتري او على المشتري بغيره ولو اظله  
 الا ان يسلم قبلها تاويلان وفهم مشاركة في السهم وان كلخت لب  
 اخذت سمساً ودخل على غيره كذا سهم على وارث ووارث على  
 موصى لهم ثم الوارث ثم الاجنبي واخذ بأي بيع وعهدته عليه  
 ونفصى ما بعرك وله غلته وفي بيع عفة كرائه تمة ولا يضمن  
 نفسه وان بنى وهم به فيمته فانما وللشبيع النفص اما لغيبة  
 شيعه فقام وكيله او فاضي عنه او تمة لكتب في الثمن او استحق  
 نصيبها او حقه ما حقه لعيب او لعدة ان حقه عاق أو اشته الثمن  
 بعرك وان استحق الثمن او رة بعيب بعدها رجع البائع بغية شفصه  
 ولو

ولو كان الثمن مثلياً إلا النصف منه ولم ينتقص ما بين الشئ وبين المشتري  
 وان وقع قبلها بطلت وان اختلفا في الثمن بالقول للمشتري بهين فيها  
 يُشبهه ككبير يرضى في مجاورته ولا بالشئ وان لم يُشبهها حللاً ورء  
 الى الوسط وان نكل مشتري في الألف ما اتفق او اثنى فولان وان  
 ابتاع ارضا بهر عها الألف واستحق نصفها بفض واستشع بطل  
 البيع في نصي الهرع لبغائه بلك ارض كمشترى فضعة من جنان بازا  
 جنانه ليتوصل له من جنان مشتهيه ثم استحق جنان المشتري ورء  
 البائع نصي الثمن وله نصي الهرع وغير الشئ اول بين ان يشع لو  
 ان يصير المبتاع في رء ما به

## باب

القسمه لعاليو في زمن الخدمة عبد شمر وسكنى دار سنين كالجاره  
 ان في غلته ولو يوما ومراضاة بكالبيع وفرعة وهي تميز حق وكعى  
 فاسع ان مغور واجه بالعمه وكفى وفسع العفار وغيره بالفهمه وأهمه  
 كل نوع وجع دور وأفرحة ولو بوصى ان تساوت فيه ورغبة  
 وتغاربى كالميل ان عصى اليه احدع ولو بعل وسيتا لا معروجه  
 بالسكنى بالقول ثمها وتوولت ايضا بخلافه وفي العلو والسجل  
 تاويلان وأهمه كل حنى كتقاج ان احفل لا تحانك فيه شهر مختلفه  
 لو ارض بشهر معتبره وجاز صوى على ضمير ان جزوان لكنصى  
 شهر واحد وارث ضرر اخر دينا ان جاز بيعه واحد احدها  
 فضنيه والآخر فها وخيار احدها كالبيع وغرس اخرى ان انفلعت  
 شهر من ارض غيره ان لم تكن اضر كغرسه بجانب نعمه الجاري  
 في ارضه وحلت في ضمير كنانسته على العربى ولم تُصرح على

حاجته ان وجهت سعه و جاز لرتزافه من بيت المال لا شعاعته و به  
 فعيز اخذ احدها ثلثيه لا ان زاد كيل او عينا لدافاه و به كثلثين  
 فعيزا و ثلثين درهما اخذ احدها عشية دراهم و عشرين فعيزا ان  
 اتفق القمح حبة و وجبت غم بله فمح لبيع ان زاد علته على الثلث  
 و الا فمبت و جمع بزولو كصوي و هم يرد كبعل و عات بنرا و غم  
 و همرا و زرع ان لم ينجاه كفسه بأصله او فتا او درعا او فيه فساء  
 كياقوتة او كخمين او به اصله بالخمص كبعل الا القرا و العنب اذا  
 اختلعت حاجة أهله و ان بكتة اكل و قل و حل بيعه و اتحد من بسم  
 او رصب لا تمروفسع بالقرعة بالكتي كالبخ الكبير و سفي و الأجل  
 كبائعه المستثنى ثمرته حتى يسلم او فيه تراجع الا ان يغفل او لبني  
 به ضروع الا لفضل بين او فسوها بل يخرج مضلعا و سكت ان سكت  
 عنه و لشريكه الانتجاع به و لا يجبر على فسخ مجرى الماء و فسخ بالعلم  
 كسنة بينهما و لا تجمع بين عاصبين الا برضا مع كوجه فيجمعوا  
 اول كفي سهم و ورثة و كتب الشركاء ثم رمى او كتب المفسوم و اعضا  
 كل لكل و منع اشترا المخرج و لهم و نظري دعوى جور او غل  
 و حلي المنكر بان تفاش او ثبت نفقت كالمراعاة ان ادخل موقعا  
 و اجبر لها كل ان انتفع كل و للبيع ان نفقت حصه شريكه من غير  
 ان كربع غلة او اشتهى بعضا و ان وجد عيبا بالاكتر له رةها و ان  
 بان ما بيد صاحبه بكسوم رة نصي فهمه يوم فبضه و ما سلم  
 بينهما و ما بيد رة نصي فهمه و ما سلم بينهما و الا رجع بنصي  
 المعيب كما به يد ثمننا و المعيب بينهما و ان استحق نصي او ثلث  
 خير لا ربع و فبضت به الاكثر كضوء غم او موصى له بعده على  
 و رثة او على وارث و موصى له بالثلث و المفسوم كداروان كان  
 عينا

عینا او مثلیا رجع علی کلّ ومن اعسر فعليه ان یعلوا وان رجع  
 جمیع الورثة مصدا کبیعهم بلد غبن واستوجبی ممّا وجده فی تراجعوا  
 ومن اعسر فعليه ان یعلوا وان ضرا غمّی او وارث او موصی له  
 علی مثله او موصی له یجزّ علی وارث اتّبع کلّ یحصّته وأخرت  
 لا یجزّ لکلّ وفي الوصیة فولان وفی عن صغیر أبّ او وصی  
 ومختلف کفاحی عن غائب لا یبی شریعة او کنی اھا او اب عن  
 کبیر وان غائب وبعدها فسی تخلّ وریثونه ان اعتدّان وعلی هو فمعه  
 للقلّة او مراضاة تاویلان ،

## باب

القراض توکیل علی تجرّ فی نقد مضروب مسلّم یجزّ من ربحه ان علی  
 قدرها ولو مغشوشا لا بدّین علیه واستقرّ ما ی یغیض او یخصّ  
 ویشبه ولا برهن او ودیعة وان بیع ولا بتبرع یعامل به ببلد  
 کبلوس وعرض ان تولی بیعه کان وکله علی بدّین او لیصرّ فی  
 یعمل بأجر مثله فی تولیه فی قراض مثله فی ربحه کلّ شرط ولا  
 عاق او مبهم او أجل او ضنّ او اشتري سلعة بلدان فی التجرّ فی ثمنها  
 او بدّین او ما یفلّ کاختلافها فی الیخ وادعا ما لا یشبه وبعدها  
 بسدّ علیها اجب مثله فی التأمّة کاشتراط یز او مراجعته او امینا  
 علیه بخلافی غلام غیر عین بنصب له وکان یخصّ او یخصّز او  
 یشارط او یخلّ او یبیع او یهرع او لا تشتیر الی بلد او بعد اشتراکه  
 ان اخیه ففرض او عین شطّا او زما او محلّ کان اخیه مال لیسّج  
 لبلد فیشترّی وعلیه کالنشر والظیّ الخبیعین ولاجران استأجر وجاز  
 جنّ فلّ او کتمّ ورضاهما بعد علی بلد وزکاته علی احدیها وهو

المشترط ان لا ينجس بالرجل او غيرها وحيثه في الرجح له ان  
 في يئبه ولى يسج فراضا وشرطه عمل غلام ربه او عاتيه في الكسبي  
 وخلصه وانما له وهو الصواب ان خاف بتفديع احداهما رخصا  
 وشارط ان زاء مؤجلان بفيمته وسبعه ان لا ينجس قبل شغله وادفع ليه  
 بعد وجده رخصا اشتميه وبيعته بعرض ورثه بعيب وللمالك قبوله  
 ان كان الجميع والتمز عين ومعارضة عبده واجيبه وادفع مالين او  
 متعاهدين قبل شغل الاول وان بهتلعين ان شرطها خلطها او شغلها  
 ان لا يشترطه كنصوص الاول ان ساوى وانفق جهوها واشترى ربه  
 منه ان صح واشترطه الا ينزل واديا او عشيح بليل او بجرا او يبتاع  
 سلعة وحيث ان خالي كان زرع او ساقى موضع نجور له او حرره  
 بعد موته عينا او شارط وان عامل او باع بعين او فارضى بلا اذن  
 وعمره للعامل الثاني ان يدخل على اكثر من خمسة وان قبل عمله والرجح  
 لها ككل آية مال للتخيبة فبعدها ان نساء عن العمل قبله او جنس  
 كل او امة شيئا فكا جني ولا يجوز اشتراؤه من ربه او بنسبته وان  
 اذن او بائنه ولا اخذ من غيره ان كان الثاني يشغله عن الاول ولا  
 بيع ربه سلعة بلا اذن وجبر خمسة وما تلى وان قبل عمله الا ان  
 يبيع من له الخلق وان تلى جميعه في يلزم الخلق ونزعه وان تعده  
 بالرجح كالعقل وانفق ان سام ولى يئز به وجته واهل المال لغبي  
 اهل وحيه وعمره بالمعموي في المال واستخدم ان تأقل لا دواء وانكس  
 ان بقعة ووزع ان خرج لحاجة وان بعد ان اكتمى وثيقه وان اشتمى  
 من يعتق على ربه عالما عتق عليه ان ايسر والا بيع بفدر ثمنه  
 ورثه قبله وعتق بافيه وغير عال فعلى ربه وللعامل رثه فيه  
 ومن يعتق عليه وعلى عتق بالاكثير من قيمته وثمانه ولو لم يكن في  
 المال

المان فضل ولا يفهمته ان ايسر فيهما ولا بيع ما وجب وان اعتق  
 مشتمى للعتق عرق ثمنه ورثته وللغراض فيمنه يومئذ ورثته فان  
 اعسر بيع منه ما لم يده وان وصى امة قوم رثها او ابغى ان لم يحمل  
 فان اعسر اتبعه بها ونقص الولد او باق له بفقر ماله وان احبل  
 مشترأة لوطء بالهرن واتبع به ان اتسم وتكفل فيمنه قبل عمله ثم يده  
 وان تموت لسمي ولم يضمن ولا يضمنه وان استنطه بالحاكم وان  
 مات جوارته الامين ان يكفله ولا اتى بأمين كالاول ولا سلوا هذرا  
 والقول للعامل في ثلعه وخمس ورث ان فبض بك بيتة او قال فراض  
 ورثه بضاعة بأجر وعكسه او اتى عليه الغصب او قال انبغى  
 من غيره وفي جزء الميراث ان اتى مبيعا والمال بيع او وديعة وان  
 لم يده ولم يده ان اتى الشبه بفض او قال فراض في فراض او وديعة  
 او في جزء قبل العمل مطلقا وان قال وديعة هذه العامل ان عمل  
 وطاعة الحق ومن هلك وفيله كفراض اخذ وان لم يوجد وحاص  
 غرماء وتعين بوصية وفطم في الحق والمرضى ولا ينبغي لعامل  
 هبة او تولية ووسع ان يأتي بضمان كغيره ان لم يفصد التعطل ولا  
 يلبس الله فان ابي عليكافنه ،

## باب

اما نصح مسافرا فمهر وان بغل ذي ثم لم يحمل بيعه ولم يخلى الا  
 تبعا لجزء فل او كثر شاع وعل بسافيت ولا نفى من في الحائط ولا  
 تجديع ولا زيار لا حدها وحمل العامل جميع ما يعتقر اليه ثم ما كإبار  
 وتنفية ودواب وأجرأ وانفق وكسا لا اجهة من كان فيه او خلط  
 من مات او مرضي كما رث على الأصح كهرع وفصيص وبصل

ومفتاة ان عجم ربه وخبى موته وبه زول يبع صلاحه وهل كذا  
 الورع والحوه والخصن او كالاول وعليه الاكثر تاويلان واقتت بالاجزاء  
 وحلت على اول ان لم يشترط ثاني وكما في نخل او زرع ان وافق  
 الجزء وبخره العامل وكان ثلثا باسقاط كلمة التمه والا بسد كاشته اظه  
 ربه والغب لعامل ان سكتا عنه او اشترطه ومحل شهر تبع زرعاً وجاز  
 زرع وشهر وان غير تبع وحوائط وان اختلفت جزء الا في صفات  
 وشائب ان وصي ووصله قبل ضيحه واشترطه جزء الزكاة وسنين ما  
 لم تكثر جذاً بل حدة وعامل عابة او غلاماً في الكبير وفصح التي تنوز  
 حياً كعصه على احد هما واصلاح جدار وكس عين وسعة حضية  
 واصلاح ضحية او ما قل وتغاييلها هدرًا ومساواة العامل آخرولو  
 اقل امانة وحل على ضدها وجهن فان عجم ولم يجد امينا اسلمه هدرًا  
 ولم تنبيع بعلس ربه وبيع مسافى ومساواة وصي ومديان بل عجم  
 ومجعه لتقي لم يعصر حصته خيراً لا مشاركة ربه او اعطاء ارض  
 لغرس ماء بلغت كانت مساواة او شقي لم تبلغ خمس سنين وهي تبلغ  
 اثنائها وفجعت فاسرغ بل عمل او في اثنائه او بعد سنة من اثنائه  
 ان وجبت اجرة المثل وبعده اجرة المثل ان خرجه عنها كإن ازاد  
 عينا او عرضاً والا بمساواة المثل كمساواته مع مراضعه او مع بيع او  
 اشترطه عمل ربه او عابة او غلام وهو صغير او حله لمنزله او يكعبه  
 مؤنة آخر او اختلف الجزء سنين او حوائط كاختلافها ولم يشبها  
 وان سافيته او اكرهيته بالعبية سارفا لم يبيع وليتخبط منه كبيعه  
 منه ولم يعلم بعلسه ومساواة النخل كلبى كالتمة والقول لمعني الحجة  
 وان فصر عاملها شرطه خط بنسبته ،



## باب

حُكَّتْ الإِجَارَةُ بِعَافَةِ وَأَجْرِ كَالْبَيْعِ وَتُحَقَّلُ أَنْ تُعَيَّنَ أَوْ بِشَرْطٍ أَوْ عَارِضٍ أَوْ فِي مَضُونَةٍ لَمْ يُشْرَعْ فِيهَا إِلَّا كَرَاهٍ بِالْيَسِيرِ وَالْأَجْيَازِ وَمَسَدَّتْ أَنْ تَنْتَعِلَ عُمَرَى تَجْبِيلَ الْمُعَيَّنَ كَيْفَ جُعِلَ لَا بَيْعَ وَتُجْلَدُ لِسَلَاخٍ وَلِخَالَةٍ تَلْحَاقُ وَجُزْءُ ثَوْبٍ لِنَسَاجٍ أَوْ رَضِيعٍ وَأَنْ مِنْ الْأَنْزَالِ وَمَا سَفَطُ أَوْ خَرَجَ فِي نَبْضٍ زَيْنُونٍ أَوْ عَصِي كَأَخَصَّةٍ وَأَذْرَسَ وَلَمْ نَصْفَهُ وَكَرَاهِ الْأَرْضِ بِضَعَامٍ أَوْ عَا تَنْبِتُهُ إِلَّا تَحْشِبُ وَهَلْ ضَعَامٌ لِبَلَدٍ بِنَصْفِهِ إِلَّا أَنْ يَفْبِضَهُ إِلَّا أَنْ وَكَانَ خِطْمَتُهُ الْيَوْمَ بَكَتَا أَوْ لَا فَبَكَتَا وَأَعْمَلُ عَلَى دَاتِيهَا جِهَا حَصَلَ فَلَمْ نَصْفَهُ وَهُوَ لِلْعَامِلِ وَعَلَيْهِ أَجْرُهَا عَكْسُ لِيَتَكْرِمَهَا وَكَيْفَعَهُ نَصَبًا بَأَنْ يَبِيعَ نَصَبًا إِلَّا بِالْبَلَدِ أَنْ أَجَلًا وَلَمْ يَكُنِ الْكُنْ مِثْلِيًّا وَجَازَ بِنَصِي مَا يُخْتَصَبُ عَلَيْهَا وَصَاعٍ خَفِيفٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ زَيْتٍ لَمْ يَخْتَلَفِ وَاسْتِجَارَ الْمَالِ مِنْهُ وَتَعْلِيمُهُ بِعَمَلِهِ سَنَةً مِنْ أَخْذِهِ وَأَخَصَّةٌ هَذَا وَلَمْ نَصْفَهُ وَمَا حَصَدَتْ فَلَمْ نَصْفَهُ وَإِجَارَةُ دَاتَةٍ عَلَى أَنْ اسْتَغْنَى فِيهَا حَاسِبٌ وَاسْتِجَارَ مُوَجَّرٍ أَوْ مَسْتِغْنَى مِنْبَعْتُهُ وَالنَّفْذُ جِيبُهُ أَنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ غَالِبًا وَعَدَمُ التَّسْهِبَةِ لِكُلِّ سَنَةٍ وَكَرَاهِ أَرْضٍ لِنُتْخَذَ مَحْصَدًا مَرَّةً وَالنَّفْضُ لَهَا أَنْ انْفَضَّتْ وَعَلَى طَرَحٍ مِيتَةٍ وَالْفَصَاحِي وَالْأَدَبِ وَعَبْدٍ خَمْسَةَ عَشَرَ عَامًا وَيَوْمٍ وَخِيَاظَةٍ ثَوْبٍ مِثْلًا وَهَلْ تَجَسَّدَ أَنْ جَعَلَهَا وَتَسَاوَى أَوْ مُخْلَفًا خَلَايَ وَبِيعَ دَارَ لِنُفْبِضَ بَعْدَ عَامٍ أَوْ أَرْضٍ لِعَشَى وَاسْتِرْضَاعٍ وَالْعَرَبِيَّ فِي كَغَسَلِ خَرْفِهِ وَلِهَوَجْهَا بِسَطِّهِ أَنْ لَمْ يَأْذَنْ كَأَهْلِ الضَّبَلِ أَنْ جَلَّتْ وَمَوْنِ أَحْمَدِ الظُّنَيْنِ وَمَوْنِ أَبِيهِ وَلَمْ تَفْبِضَ أَجْمًا إِلَّا أَنْ يَنْطَوِّعَ بِهَا مَطْوُوعٌ وَتُظْهِرُ مُسْتَأْجَرًا وَجِمْ بِأَكْلِهِ أَكُولًا وَمَنْعَ زَوْجٍ رَضِيَ مِنْ وَطْنِهِ وَلَوْ لَمْ يَحْضَرْ وَسَعِيرَ كَأَنْ تُرْضَعَ

معه ولا يستتبع حضانه كعكسه وبيعه سلعة على ان يتجر  
 بئنها سنة ان شرط الخلق كغنى عينت والا فله الخلق على آج  
 كراكب وحاجتي نعم في ليبي بيتا وضمي في دار و مسيل مصب  
 من حاض ان ميزاب الا منزل في ارضه وكرا رضى ماء بضعام وغيره  
 وعلى تعلية فم ان مشاهة او على الخفاق وأخفاها وان لم تشتري  
 واجارة ما عوز كفصعة وفخر وعلى حبر بئر اجارة وجعالة ويكن  
 حلي كالحجار مستأجر دابة او لفظه مثله وتعلي فيه وفي انحر  
 كبيع كتيه وفراة بلحن وكرا دقي ومعني لغرس وكرا كعبه لكلام  
 وبناء مسجد للكراء وسكنى موفه عنبعة تنقوم فدر على تسليمها  
 بلا استيعاء عين فضا ولا حظير وتعين ولو محبا وارضا فهو ماؤها  
 ونذر انكشافه وشجرا لتجيب عليها على الأحسن ان لأخذه ثمرة  
 او شاة للبئها واشتر ما في الأرض ما لم ينف على الثلث بالتفويج ولا  
 تعلية غناء او دخول حائض لمسجد او دار لتتمة كنيسة كبيعها  
 لحال وتصدق بالكراء وبعضلة الثمن على الأرجح ولا متعين كم كعتي  
 الحجر على الكفاية وعين متعل ورصيغ ودار وحانوت وبناء على  
 جدار ومهل ان لم يوصى وعابة لركوب وان ضمنت هجنس ونوع  
 ومكورة وليس لراي رعي اخرى ان لم ينفوا الا عشارا او ثقل ولم يشترط  
 خلاصه والا فأجبه مستأجره كأجير لخدمة أجر نفسه ولم يلزمه رعي  
 الولد الا لغري وعمل به في الخيط ونفسي الرحا وآلة بناء والا فعلى  
 ربه عكس أكاب وشبهه وفي السبي والمنازل والمعالين والزاملة ووطائه  
 بهمل وبدل الضعام التحول وتوحيه كنوع الضيلسان فابله وهو  
 أمير فلا ضمان ولو شرط إثباته ان لم يأتي بسمة الميت او عثم بهمن  
 او ضعام او أنية فانكسرت ولم يتعمد او انفضع الحبل ولم يغتم بفعل  
 كحارس

تخافش ولو حماميا واجير لصانع وسهاري ان ظهر خفيه على الاظفار  
 وفوق شرف سعيته يجعل سابع لا ان خالي مرضى شره او انهي  
 بل ان او غر يجعل بغيره يوم التلى او صانع في مصنوعة لا  
 جميع ولو محتاجا له عمل وان بيت او بل ان اجم ان نصب نفسه وشاب  
 عليها بغيره يوم دفعه ولو شره فعيه او دعا لأخيه لا ان تفوع  
 بيته فتسقط الأجرة والا ان يحضر له به بشره وضيق ان اجم  
 عتوي موت فخر او سرفه منكوره او قلع ضمير او صبا منورع فيه  
 وفاحش بتلى ما يستوجب منه لا به الا حية تعلم ورضيع وهم من نهو  
 وروحي وسنن لقلع فسكنت كعبو الفصاحي وبغصب النار وعصبي  
 منبعتها وامر السلطان بالانلاق الحوافيت وسهل ضمير او مضي لا تفقد  
 معه على رضاع ومرض عبيد وهم به لكالعدو الا ان يرجع في بغيره  
 فخلابى مريض فاقته بسعي ثم تخرج وخير ان تبين انه سارق ومي شدة  
 صغير عفا عليه او على سلعه ولي الا لظن عدم بلوغه وبقي  
 كالشهر كسعيه ثلاث سنين وموت مستحق وفي آثم ومات قبل  
 تفضيها على الأجر لا باهر امالا او خلي رب دابة في غير معين  
 وحي وان جاني مصر او جسي مستأجر وأجر الحاكم ان له يكتي او  
 بعثو عبيد وحكمه على الترق واجرت له لسير ان اراء انه هم  
 بعثها ،

**فصل** وكرا الدابة كخلط وجاز على ان عليه عليها او ضعا  
 ربها او عليه ضعا او ليركبها في حوائجه او ليكن بها شها او  
 ليحمل على دوابه مائة ولم يسع ما لكل وعلى حمل اجمي له يه ولم  
 يلزمه الباءح بخلابي ولم ولدته وبيعها واستثنى ركوبها الثلاثة لا  
 جعة وكها المتوسط وكرا دابة شعرا ان له يتفد والرضا بغبي

المعينة العالكة ان لم ينفذ او نفذ واضطرب وعمل المستأجر عليه  
 وموونه وحمل بهويته او كيله او وزنه او عديك ان لم يتعاونت وإفالة  
 بهيارق قبل النفذ وبعده ان لم يغيب عليه والا فلا من المكته  
 بفضه ان اختصا او بعد سير كثير واشترائه هدية مكته ان عني  
 وعقبة الاجم لان حمل من مريض ولا اشتراكه ان ماتت معينة أثناء  
 بعنيها كحوايت لم حال او لا مكنية او لم يكن العني نفذ معين وان نفذ  
 او بعد فانيه عنيته الا بشيء الخلق او ليحمل عليها ما شاء او ملكان شاء  
 او ليشيع رجلا او مثل كره الناس او ان وصلت في كذا مكنة او  
 ينتقل لبلد وان سلوت الا بإذنه كإرجاءه خلعه او حمل معه والكرا  
 لما ان لم تحمل زنة كالسبعينة وحسن ان اتى لغير امين او عطيت  
 بهيارق مسافة او حمل تعصب به والا فالكرا كان لم تعصب الا ان  
 محبسها كثيرا بله كره الزائدة او فيمتها ولم يبيع عضو او جرح  
 او اعشى او ديه باحشا كان يمحس لما كل يوم اربعة من بدرج  
 موجد لان يمحس الا اربعة وان زاد او نقص ما يشبه الكيل فلا لما  
 ولا عليه ،

**فصل** جاز كرا حزام وبار غائبة كبيعها او نصبتها او نصي  
 عبد وشعها على ان سكن يوما لهم ان ملأ البقية وعدم بيان  
 الابتداء وحمل من حين العفة ومشاهدة ولم يلزم لها الا بنفذه بغيره  
 كوجبة بشهر كذا او هذا الشهر او شعها او الى كذا وفي سنة  
 بكذا تاويلان وارض مصر عشا ان لم ينفذ وان سنة الا المأمونة  
 كالنيل او المعينة فيجوز ويجب في مأمونة النيل اذا رويت وفرد من  
 ارض ان عني او تساوت وعلى ان عنيها ثلاثا او يبلها ان عني  
 وارض سنين كذا في شعها سنين مستغلة وان لعني لا زرع وشيء  
 كنس

كنس م حاض او م مة وتخصين من كماء وجب لا ان لم يحب او من  
 عند المكتبي او حبي اهل ذي الحجاج او نور يصح مطلقا او لم يعين  
 في الأرض بناء وشمس وبعضه اضواء ولا غمق وكما وكيل بهاباة او  
 بعمى او ارض مرق لغرس باءا انقضت فهو له ب الأرض او نصفه  
 والسنة في المضرب بالحصاء وفي السفى بالشهور بان تمت وله زرع  
 اخضر كماء مثل الزائد واءا انتشر للمكتبي حب فبنت فابل وهو  
 له ب الأرض كمن جهم السيل اليه ولم الكماء بالتمكن وان بسد لخالحة  
 او غمق بعد وقت الحمت او عديمه بظرا او سجينه او انقضت شربان  
 البيت او سكن اجني بعضه لا ان نفس من فيه الكماء وان قل او  
 انقضت بيت منها او سكنه مكيه او لم يأت بسلم للادلى او عضش  
 بعض الأرض او غمق فيحصته وخفي في مضركعصل بان بقي بالكماء  
 كعضش ارض صلح وهل مطلقا او لا ان يصالحوا على الارض تاويلان •  
 عكس تلبى الزرع لكثرة ووجهها او بارها او عضش او بقي القليل ولم  
 يجبر اجر على اصلاح مطلقا بخلاف ساكن اصلاح له بغية المرق  
 قبل خروجه وان اكتميا حافوتا بأراء كل مفعومه فسح ان امكن والا  
 اكتمى عليها وان غارت عين مكي سنين بعد زرعه انقضت حصه  
 سنة فقط وان تهوج ذات بيت وان بكماء فلا كماء الا ان تبين والقول  
 ثلاثيم انه وصل كتليا او انه استصنع وقال ربه وديعة او خولي  
 في الصبة وفي الأجرة ان أشبه وجاز لا كبتاء ولا في ركة بلمبه وان  
 بك بيته وان اءعاه وقال شرف مبي واءا اخذ جمع فيمة الصبغ  
 بيمين ان زادت دعوى الصانع عليها وان اختار تضيئه بان جمع  
 الجائع فيمته ابيض فلا عيين والا حلقا واشتمكا لا ان تخالعا في لت  
 السويق وابى من جمع ما قاله اللات مثل سويغه وله ولجبال بيمين

في عدم فصح الأجره وان بلغا الغاية الا لحصول ملكته به من وان  
 قال عاية لمية وقال بل لاقم يفتة حلقا وفصح ان عدم السير او قل  
 وان نفعه والا كعبوت المبيع والمكته في المسافة ففصح ان أشبه قوله ففصح  
 او أشبعها وانفعه وان لم ينتفع حلبي المكته ولهم الجبال ما قال الا ان  
 يحلبي على ما اتعاه فله حصّة المسافة على دعوى المكته وفصح  
 الباقي وان لم يشبعها حلقا وفصح بكماء المثل فيها مشى وان قال اكته يفتة  
 للمدينة عاية وبلغها وقال بل ملكة بأقل من نفعه بالقول للجبال  
 فيها يشبه وحلقا وفصح وان لم ينفع للجبال في المسافة والمكته في  
 حصتها مما ذكر بعد حينها وان أشبه قول المكته ففصح بالقول له  
 بيمين وان افاما بينتين فصح بأعمالها والا سقطنا وان قال اكته  
 تحسها تحسسين وقال حسا عاية حلقا وفصح وان زرع بعضا ولم ينفع  
 بلم بها ما اتم به المكته ان أشبه وحلقا والا فقول ربها ان أشبه وان  
 لم يشبعها حلقا ووجب كماء المثل في ما مضى وفصح الباقي مطلقا  
 وان نفعه فتمت

## باب

صحة الجعل بالتزام اهل الاجارة جعلان على يستغفنه السامع بالثقل  
 كماء السبع الا ان يستأجر على الثاق فنسبة الثاني وان استحق ولو  
 عتية غلابي مونه بل تقديم زمن الا بشرطه ثم ما شاء وان نفعه  
 مشتريه في كل ما جاز فيه الاجارة بل عكس ولو في الكثير لا كبيع  
 يقطع ان يأخذ شيئا الا بالجميع وفي شرطه منفعة الجاعل فولان ولمن لم  
 يسمع جعل مثله ان اعداء تحلبها بعد تحلبها ولم به ثمرة والا  
 بالنفقة فإن أفلت بها به آهي ملكة نسبته وان جاء به دود ربح ودو  
 أفل

أَهْلَ أَشْتَمَ كَأَمِيبِهِ وَلَكَلِيهِمَا الْعَبْعُ وَلَزِمَتِ الْجَاعِلُ بِالشَّرْعِ وَفِي الْعَاسَةِ  
جَعَلَ الْمَثَلُ لَا يُجْعَلُ مُضَلًّا بِأَجْرَتِهِ ،

## بَاب

مَوَاتِ الْأَرْضِ مَا سَلَّ عَنْ الْأَخْتِصَاصِ بِعِمَارَةٍ وَلَوْ أَنْدَرَسَتْ إِلَّا لِأَحْيَاءَ  
وَتَحْيَاهَا كَهْتَضِبٍ وَمِمَّنْ قَصَى يُخَفُّ غَدَوًا وَرَوَاحًا لِبَلَدٍ وَمَا لَا يَضَيِّقُ  
عَلَى وَارِدٍ وَلَا يَضَيِّقُ عَمَاءَ لَبْنِي وَمَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِفَضْلَةٍ وَمَضْرَجٌ تَرَابٍ  
وَمَحَبَّةٌ مِيزَابٍ لِمَارٍ وَلَا تَخْتَصِي مَجْمُوعَةٌ بِأَمَلَاتٍ وَلَكِنَّ الْأَنْتِجَاعُ مَا لَمْ  
يَضَيِّقْ وَبِالْفَضْلِ وَلَا يَفْضَعُ مَعْمُورَ الْعَنُودِ مَلَكًا وَتَحْيِي إِمَامٍ مَحْتَجًّا إِلَيْهِ  
فَلَمْ مِنْ بَلَدٍ عَمَّا لَكَفَرُوا وَابْتَغَرُوا لِمَنْ وَانْ مَسْلَمًا إِنْ فَمِمْ وَأَلَا جَلِيلًا مِمَّ  
إِحْضَاؤُهُ أَوْ جَعَلَهُ مَتَعَمِّيًا لِمَنْ الْبَعِيدِ وَلَوْ عَمِّيًا بِغَيْرِ جَمِيَّةٍ الْعَرَبِ  
وَالْأَحْيَاءَ بِتَحْيِيرِ مَا وَبِالْخِرَاجِ وَبِنَاءٍ وَبِغَمْسٍ وَتَعَرُّنٍ وَبِتَحْيِي أَرْضٍ  
وَبِفَضْلٍ تَحْيِي وَبِكُسْرٍ جَرْمًا وَتَسْوِيَّتِهَا لَنْ بِتَحْيِي وَرَعِي كَلًا وَحَمِي  
بِنْرَ مَاشِيَةٍ وَجَازٍ مَحْمُودٍ سَكَنِي لَمْ جَلَّ تَحْيِي لِلْعَبَارِ وَغَفْدُ نَدَاحٍ وَفَضْلُ  
حَمِي وَفَتْلُ عَفْمٍ وَنَوْعُ بَغَائِلَةٍ وَتَضْيِيقُ مَحْمُودٍ بِأَدِيَةٍ وَإِنَاءُ لِبُولٍ إِنْ  
حَافِي سَبْعًا كِبِيرٌ تَحْتَهُ وَمَنْعُ عَكْسِهِ كَالْخِرَاجِ رَجَحٌ وَمَكْتُ بِنَجَسٍ وَكَمْ  
أَنْ يَبْصُقَ بِأَرْضِهِ وَحَدُّهُ وَتَعْلِي حَيَّةٍ وَبَيْعٌ وَشِرَاءٌ وَسُلُ سَبِيٍّ وَإِنْشَاءُ  
حَالَةٍ وَهَتَقٌ عَمِيَّتٍ وَرَفْعٌ صَوْتٍ كَمْ مَعَ بَعْلٍ وَوَفِيدٌ نَارٌ وَخَوَلٌ تَحْيِي  
لِنَفْلٍ وَمِمَّنْ أَوْ مَتَكًا وَلَتَقِي مَاجِلٍ وَبَنِي وَمَرَسَالٍ مَضَى كَهَاءَ مَمْلَكَةٍ مَنَعَهُ  
وَبَيْعُهُ إِلَّا مَنْ خَبِيَقٌ عَلَيْهِ وَلَا كَمَنْ مَعَهُ وَالْأَرْجَحُ بِاللَّهْنِ كَبَعْضِ بَنِي زَرْعٍ  
خَبِيَقٌ عَلَى زَرْعٍ جَارِهِ بِعَدَمِ بَنِي وَأَخَذَ يُصْلِحُ وَأَجْبَى عَلَيْهِ كَبَاعِلٍ  
بِنْرَ مَاشِيَةٍ بِحَمِي هَدْرًا إِنْ لَمْ يَبْيِزِ الْمَلِكِيَّةَ وَبُحْدَى مَسَامِيٍّ وَلَهُ عَارِيَّةُ  
آلَةٍ لَمْ حَاضِي لَمْ دَاتِيَةً رَبَّهَا بِجَمِيعِ الْهَيِّ وَأَلَا مَبْنَعِيٍّ الْمَجْمُودِ وَانْ سَالٍ

مضر عباح سبي الا على ان تفعم للكعب وأمر بالتسوية ولا يكادفكيز  
 ونفس للمقابلين كالذيل وان ملأ أول فسع بغلة او غنم وأمرع للتشاح  
 في السبق ولا تمنع صيد سوط وان من ملكه وهل في ارض العنوة فقط  
 او الا ان يصيد المالك تاويلان ولا كلاً، يخاصي وعجاء لي يكندعه زرعه  
 بخلاف موجه وجاه ،

## باب

صح وفي مملوك وان بأجه ولو حيوانا ورغيفاً كعبه على مضي لي يفصد  
 ضربه وفي وفي كصعاص تيدة على أهل للهلل كهن سيولة ودية  
 وان لي تضر فربة او يشترط تسلي علة من فاضه ليص بها او كتاب  
 عاد اليه بعد صفة في مفره وبطل على معصية وحيث وكام  
 لكسجده وعلى بنيه دون بناته او عاد لسكنى مسكنه قبل عام او  
 جمل سبفه لعين ان كان على مجورة او على نجسه ولو بشريط  
 او على أن النظر له او لي تحه كيم وفي عليه ولو سبعة او وثي  
 صغير او لي يخل بين الناس وبين كسجده قبل جلسه وموته ومضاه  
 لمجورة اعا أشهد وصي الغلة له ولي تكن سكناه او على وارث مرض  
 موته الا معفا خرج من ثلثه فكيراث للوارث كثلثة اولاد واربعة  
 اولاد اولاد وعقبه وتم اماً وزوجة فتدخلان في مال الاولاد واربعة  
 اسباعه لولد الولد وفي وانتفضي القس محدوش ولد لها كيوته على  
 الاصح لا الرجعة والام فتدخلان ويخلتا فيها زينة للولد محبست ووفعت  
 او تصدقت ان فارقه فيد او جعة لا تنفض او لمجول وان خص  
 ورجع ان انفضع لأفرب ففرا عصة المحبس وامرأة لو رجلك عصب  
 هان ضاق فدم البنات وعلى اثنين وبعدها على البغراء نصيب من  
 مات



ما من نكح الا كعلی عشة حیاته فیها بعدد و فی كنفه ل یخرج  
 عودها فی مثلها والا و فی لها وصدة لعلین له او للمساكين فیه  
 منها بالاجتماع ولا یشرط التخبی و حل فی الإخلاق علیه كتسوبة  
 أنفوس بكم ولا التأبید ولا تعیین مصربه و صری فی غالب والا بللغیة  
 ولا قبول مستغفه الا المعین الأهل بان رة فكنفضع وأتبع شرطه  
 ان جاز كتنصیحی معصب او فاضر او تبیة جلتن بكفا وان من  
 غلة ثانی عام ان ل یفل من غلة كل عام او ان من احتاج من  
 الحبس علیه باع او ان تسور علیه فاضی او غیره رجع له او لوارثه  
 كعلی ولدی ولا ولد له لا بشرط إصلاحه علی مستغفه كأرض  
 موطعة الا من غلتها علی الأیح او عدی بعد بإصلاحه ونعفیة  
 وأخرج الساكن الموقوف علیه للسكنی ان ل یصلح لیكی له وأنفق  
 فی هرس لکغزو من بیت مال بان عدی بیع وعوض به سلاح  
 كالتوكیل و بیع ما لا ینتفع به من غیر عفار فی مثله او شفیه كإز  
 ألبی وفضل الذکور وما كبر من الإناث فی إناث لا عفار وان ضرب  
 ونفض ولو بغیر ضرب الا لتوسیع كیسه ولو جبرا وأمرا یجعل منه  
 لغیه ومن صدم وغبا فعليه اعادته وتناول الذریة وولدی جلتن  
 وولده او الذکور والإناث وأولاده الحامدة لا نسلی وعفی وولدی  
 وولدی ولدی وأولادی وأولادی وبنی وبنو بنی و فی ولدی  
 وولدی فولان والأخوة والأشقی ورجال اخوی ونسأوی الصغیر وبنو  
 أبی اخوته الذکور وأولاده وآلی وأهل العصة ومن لو رجلت عصب  
 وأغاربی أغارب جهتیة مكلفا وان نصرا وموالیه المعتق وولدی ومعتق  
 أبیه وابنه وفومده عصبته فقط وضعل وصی وصغیر لمن ل  
 یبلغ وشاب وحدث لأربعین وال فكل للستین وال بشیخ وشیل

الأفتى كالأرمل والمطلأ للوافي لا الغلة جله ولوارثه منع من بيعه  
إصلاحه ولا بيع كراؤه ليراد ولا يفسح إلا ماضي زمنه وأتري ناضجه  
ان كان على معين كالسنتين وطن مرجعها له كالعشم وان بنى  
محس عليه فإن مات ولم يبين فهو وفق وعلى من لا تحاط به او  
على قوم وأغابهم او على كولد ولم يعينهم فصل المتولي أهل  
الحاجة والعيال في غلة وسكنى ولم يخرج ساكن لغيبه الا بشرطه او  
سهر انقطاع او بعينه ،

## باب

العينة تملك بلا عوض ولثواب الآخرة صدقة وصحت في كل ملوطة  
يُنقل ممن له يبيع بها وان مجهول وكلها ودينها وهو ابراء ان وهب  
لمن عليه والا كالتزمن ورهناً لم يقبض وايسر رهنه او رضى مرتبه  
والان فصح عليه بيعه ان كان الدين مما يجتعل والان بيع بعد الأجل  
بصيغة او مبيعها وان يجعل كخليفة ولحق ان يابن مع قوله جاره  
وحيث وان بلا إذن وأجبر عليه وبطلت ان تأخر الدين مبيع او  
وهب لثاني وعاز او اعتق الواهب او استولى وان فمعه او استحب  
هدية او ارسلها ثم مات او المعينة له ان لم يشهد كان رجعت لمن  
يتصدق عند حال ولم يشهد او باع واهب قبل على الموهوب  
والا فالهن للمعصى رويت بفتح الضاء وكسرها او جز او مرضي واتصل  
موته او وهب مودع ولم يقبل لموته وحيث ان قبض ليرتوى او جة  
فيه او في تزكية شاهدين او اعتق او بلغ او وهب اذا اشهد وأعلن  
او لم يعلم بها الا بعد موته وحوز فسخه ومستعير مطلقاً ومودع ان  
على لا غاصب ومرتهن ومستأجر الا أن يهب الإجارة ولا ان رجعت  
اليه

اليه بغير بأن آجرها أو أرفع بها بخلاف سنة أو رجع مختصيا  
 أو ضيها هات وهبة أحد الزوجين للآخر متلعا وهبة زوجة دار  
 سكنها لزوجها لا العكس وإن أن بغيت عنده أن لمجوره إلا ما لا  
 يُعمر ولو خلع ودار سكنها إلا أن يسكن أهلها ويكفي له الأكثر وإن  
 سكن النصف بصل فلف والأكثر بصل الجميع وجازت الفهر كالمهر  
 أو وارثا ورجعت للغير أو وارثه بحسب عليتها وهو الآخر كمالا  
 الرقبى كخوي هارين فإل أن ميت فبلي معها في وإن قلته كصحة نخل  
 واستثنى مهرها سنين والسقي على الموهوب أو ميس من يغم سنين  
 ويُنفق عليه المذموم ولا يبيعه لغيره الأجل وللأب اعتصارها من  
 ولحق كأم فلف وهبت عا أب وإن عجزوا ولو يتما على المختار إلا في  
 ما أريد به الآخر كصفحة فلا شيء أن لا تغت لا بحواله سوق أو زينة  
 أو نفسي ولا يُسقط أو يُدائن لها أو يضا ولو ثيبا أو عمى كواهب  
 إلا أن يهب على هذه الأحوال أو يهول المهر على المختار وكفى  
 مملأ صفحة بغير ميراث ولا يركبها ولا يأكل غلتها وهل إلا أن  
 يرضى الابن الكبير بشرب اللبن تاويلان ويُنفق على أب اعتصر منها  
 وتغوى جارية أو كعب للصورة ويُستفصى وجاز شيء الثواب ولهم  
 بتعيينه وضيق واهب فيه أن لا يشهد عهده لضيق وإن لعمر  
 وهل بخلاف أو أن اشكل تاويلان في غير المستكوت إلا بشرط وعني  
 أحد الزوجين للآخر وتعلق عنه فدومه وإن فغيرا لغني ولا يأخذ  
 هبته وإن فائمة ولهم واهبها لا الموهوب له الفه إلا لعوت بهيم  
 أو نفسي وله منعها حتى يقبضه وأثيب ما يُفصى عنه ببيع وإن  
 معيبا إلا كحطب فلا يلزم اخذ والمأذون وللأب في مال ولحق الهبة  
 للغواب وإن قال داري صفحة بيمين مطلقا أو بغيرها ولا يُعَيَّن في

يُغْفَرُ عَلَيْهِ تَخْلِي فِي مَجْمَعِ مُعَيَّنَ فَوَلَّانَ وَفُضِيَ بَيْنَ مَسْلَعٍ  
وَدَمِيٍّ جِيهَا فَتَكْنِيهَا ،

## باب

اللفظة مال معصوم عن حق للضمان وان كلبا وجرسا وجمارا وروءا عمة  
مشدود فيه وجه وعديك بك عمن وفضي له على أي العدة والوزن  
وان وصي ثان وصي أول ولي يميز بها حلقا وفست كبتينين لي  
تورخا والآن فلان قدم ولا صان على دافع بوصي وان فامت بيته  
لغيره واستوني في الواحدة ان جعل غيرها لا غلط على الأظم  
ولي يضف جملته بغيره ووجب اخذ خوي خائن لا ان على خيافته  
هو فيهم والآن كفي على الأحسن وتعميقه سنة ولو كدوا لا تافها  
مخازن ضلها بكتاب مجمع في كل يومين او ثلاثة بنعسه او من  
يتق او بأحة منها ان لي يعمي مثله وبالبلدين ان وجدت بينهما ولا  
يذكر جنسها على المختار ووجدت خبر ان وجدت بغية عمة وله  
حبسها بعدها او التصديق او التلذذ ولو عمة ضامنا فيهما كنية  
اخوها قبلها وروءها بعد اخوها للفظ لا بغية فتاويلان وعدو الحق  
كذلك وقبل السنة في رفبته وله اكل ما يعسه ولو بغية وشاة بغيره  
كغير بهل خوي والآن تركت كابل وان اخذت عمت في تركت  
بهلها وكما في ونحوها في علمها كما في مضمونا وركوب دابة لموضع  
والآن صين وعلتها دون نسلها وخيم رثها بين فكتها بالنفقة او  
إسلامها وان باعها بعدها بها لم بها ان الكهن تخابي لو وجدها بين  
المسكين او محتاج منه فله اخذها و لللفظ الى جوع عليه ان اخذ  
منه فيهما الا ان يتصدق بها عن نفسه وان نفقت بعد فية  
تملكها

تَمَلُّكُهَا بِمَا بَعَا اخْتِصَارًا أَوْ فَيْتُهَا وَوَجَبَ لَهَا أَنْ تَجْعَلَ نَبَا كَلَامِهَا  
وَحَصَانَتُهُ وَنَفْعُهُ أَنْ لَمْ يُعْطَ مِنْ الْإِثْمِ إِلَّا أَنْ تُحْلَلَ كَعَبِيَّةٌ أَوْ يُوَجَّهَ  
مَعَهُ أَوْ مَجْبُوزٌ تَحْتَهُ أَنْ كَانَتْ مَعَهُ رُفْعَةٌ وَرَجُوعُهُ عَلَى أَبِيهِ  
أَنْ صَرَحَهُ عَمَّا وَالْفَوَلُ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يُنْعَقِ حِسْبَةً وَهُوَ حَقٌّ وَوَلَاوُهُ  
لِلْمُسْلِمِينَ وَحُكْمُ بِإِسْلَامِهِ فِي هَذِهِ الْمُسْلِمِينَ كَانَ لَمْ يَكُنْ جَمِيعًا إِلَّا  
بِإِثْنَانِ أَنْ التَّفَضُّلَ مَسْلُوعٌ وَفِي هَذِهِ الشَّرْطُ مُشْرِطٌ وَلَمْ يُلْحَقْ بِالتَّفَضُّلِ  
وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا بَيْتُهُ أَوْ بَوَاحُ وَلا يَرُكُّ بَعْدَ اخْتِصَارٍ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ لَمْ يَجِدْ  
لِلْعَاصِمِ جُلُوعٌ يَفْعَلُهُ وَالْمَوْضِعُ مَضْمُونٌ وَفُتُّمُ الْإِسْمِ فِي الْإِثْمِ وَالْإِثْمِ  
بِالْفَرْعَةِ وَيَنْبَغِي الْإِشْعَارُ وَلَيْسَ لِمُتَكَاتِبٍ وَلَحْوُهُ الْغَلَاظُ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ  
وَنَهَى مَحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَفُتُّمُ اخْتِصَارٍ أَبَوْ مَنْ يَعْمَى وَالْإِثْمُ  
يَأْخُذُ فَإِنْ اخْتِصَارَ رَجَعَ لِلْإِمَامِ وَوُفِيَ سَنَةٌ فِي بَيْعٍ وَلا يُعْهَلُ وَأَخَذَ  
نَفْعُهُ وَمَضَى بَيْعُهُ وَأَنْ قَالَ رَبُّهُ كُنْتُ أَعْتَقْتُهُ وَلَهُ عَتَقُهُ وَهَبْتُهُ لَغَيْرِهِ  
أَثُولُ وَتَفَامٌ عَلَيْهِ الْحَدُودُ وَحَيْثُ أَنْ أَرْسَلَهُ لَا تُخَوِّى مِنْهُ كَيْفَ اسْتَأْجَرَ  
جَمِيعًا يَعْتَصِبُ جَمِيعًا أَنْ أَبَوْ مِنْهُ وَأَنْ مَتَعْنَا وَحَلَقَ وَاسْتَقْفَهُ سَبْرُ  
بِشَاهِدٍ وَعَمِينَ وَأَخَذَ أَنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا دَعَاوَاهُ أَنْ صَدَّقَهُ وَثَمَرُ لِلْإِمَامِ  
إِذَا لَمْ يُعْمَى مُسْتَقْفَهُ أَنْ لَمْ تُخْفِ قُضْلُهُ وَأَنْ أُنَى رَجُلٌ بِكِتَابٍ فَاصِي  
أَنَّهُ فَعْدُ شَهْدٍ عِنْدِي أَنَّ صَاحِبَ كِتَابِي هَذَا جَلَنَ مِنْهُ مِنْهُ عَمْرٍ  
وَوَضَعَهُ جُلُوعٌ إِلَيْهِ بِغَلَاظٍ ،

## بَابُ

أَهْلُ الْقَضَاءِ عَدْلٌ كَمْ بَعْضُ مَجْتَمَعَةٍ أَنْ وَجَدَ وَالْإِثْمُ مَقْلَعَةٌ وَزَيْدٌ  
لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ فِي شَيْءٍ مَحْكَمٌ بِفَوَلٍ مَقْلَعَةٍ وَنَفْعٌ حَكَمٌ أَهْلِي وَأَبْكَمَ  
وَأَصَحَّ وَوَجَبَ عَزْلُهُ وَلَهُمُ الْمُتَعَيَّنُ أَوْ الْخَائِقُ فَتَنَةٌ أَنْ لَمْ يَتَوَلَّ أَوْ ضَيَّاعٌ

الحق القبول والصلب وأجبه وان بصره وان قلبه العزم وان عيّن  
 وهم جاهل او فاضح كنيا ونهب ليشهر علمه كورع غني حليم نبي  
 نسب مستشهر بل دين وحجة وزائغ في الدماء وبضائع سوء ومنع  
 المالكين معه والمصاحبين وتخفيف الانعوان والتخلف من غيبه عما يقال  
 في سيرته وحكيه وشهورة وتأديب من أساء عليه الا في مثل اتق  
 الله في امري فليوف به ولم يستخلى الا لوسع عمله في جملة بركات  
 من علم ما استخلى فيه وانفعل بموته ان هو موت الذمي ولو الخليفة  
 ولا تفعل شعائره بعرض الله فضى بكذا وجاز تعة مستقبل او  
 غاصي بذاتية او نوع والقول للصاب في من سبق رسوله وان ارفع  
 كالأدعاء وتحتج غير خصم وجاهل وكافي وغير مقيم في مال وخرج  
 ان حجة ولعاز وفتل وولاء ونسب وضاد في وعني ومضي ان حكم  
 صوابا وأجوب وفي حجة وعبد وامرأة وفاسق ثالثا ان الصبي وربها  
 وفاسق وضرب خصم لة وعزله طليعة ولم ينبذ ان شهر عدل  
 بغيره شكية وليبرأ عن غير بطل وخفيق تغني عما جاز ان حكم  
 وجلس به بغير عيب وفدوم حاج وخروج ومضراو نجو والتقاء  
 حاجب وبواب ومدا بهبوس في وصي ومال ضعل ومفعل في حال  
 وفاعل يمنع معاملة يتج وسعيه وربع امها في في المصنوع ورثب  
 كاتب عدل شرها كهي واختارها والمتنجم مخير كالمعلم وانضم  
 العلماء او شاورج وشهودا ولم يعت في خصومة ولم يشتر بهجلس  
 فضائه كسلي وفراضي وابضاع وحضور وليلة ان لنكاح وقبول  
 هدية ولو كاهما عليها ان من قريب وفي هدية من اعطاءها قبل  
 الولاية وكراهة حكمه في مشيه او متكنا والام يهودي حكما بسببه  
 وتعديته بهجلسه لحي وجوام الرضا في التحكيم للكم غولان ولا  
 يحكم

عُتِمَ مع ما يُدْهِشُ عن العلم ومضى وعُتِرَ شَاهِدًا بِهِ فِي الْمَلِكِ  
فَبَدَأَ وَلَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ أَوْ لَحْيَتَهُ وَلَا يَحْكُمُهُ ثُمَّ فِي قَبُولِهِ تَمَازُجٌ وَأَنْ أَدَّبَ  
الْعَرَابُ فَأَهْلُ وَمَنْ أَسَاءَ عَلَى عَصِهِ أَوْ مَعِبٍ أَوْ شَاهِدٍ لَا بِشَهَادَةٍ بِيَاضٍ  
كَطَفْصِهِ كَذَبَتْ وَلَيْسَ بَيْنَ الْخَصَمَيْنِ وَأَنْ مَسَلَا وَكَلِمًا وَهَتَمَ الْمُسَافِرُ  
وَمَا يُخْشَى جَوَانَهُ ثُمَّ السَّابِقُ قَالَ وَأَنْ تُطْفِئَ بِلَا ضَوْلٍ ثُمَّ أَفْرَعُ وَيَنْبَغِي  
لَنْ يُعْمِدَ وَهَذَا أَوْ يَوْمًا لِلنَّسَبِ كَالْمُعْتَمِدِ وَالْمُدْرَسِ وَأَمَّا مَدَّعٍ تَجَرَّدَ فَوَلَّهُ  
عَنْ مَصْدُوقٍ بِالْكَلَامِ وَالْإِنْجَالِ وَالْأَنْفَرِ أَفْرَعُ حَيْثُ عَمِلَ مَعْلُومٌ مَحْفُوقٌ  
فَالْوَكَدَا شَيْءٌ وَلَا لِي يُسْمَعَ كَأَهْلٍ وَكَبَلَهُ يَعْثُ وَتَهَوَّجَتْ وَجُلَّ عَلَى  
الْهَيْجِ وَلَا فُلَيْسُ لَهُ الْحَاكِمُ عَنِ السَّبَبِ ثُمَّ مَدَّعَى عَلَيْهِ تَمَازُجٌ فَوَلَّهُ  
مَعْدُودًا أَوْ أَصْلَ جَوَابِهِ إِنْ خَالَصَهُ بِعَيْنٍ أَوْ تَكْرُرٍ بَيْعٍ وَأَنْ بِشَهَادَةٍ  
أَمْرًا لَا بَيِّنَةً جُرْحَتْ إِلَّا الصَّافِعُ وَالْمُتَّصِعُ وَالضَّيْقُ وَفِي مَعِينٍ  
وَالْوَدِيعَةُ عَلَى أَهْلِهَا وَالْمُسَافِرُ عَلَى رِفْعَتِهِ وَمَدَّعَى مَرِيضٍ أَوْ بَانِعٍ  
عَلَى حَاضِرِ الْمَزَايِرِ وَأَنْ أَفْرَعُ لَهُ الْأَشْهَادُ عَلَيْهِ وَالْحَاكِمُ تَنْبِيْهُهُ  
عَلَيْهِ وَأَنْ أَنْكَرَ قَالَ أَلَّا بَيِّنَةً جَانِ نَجَاحًا وَاسْتَعْلَبَهُ فَلَا بَيِّنَةً إِلَّا لَعْدَرُ  
كُنْسِيَانٍ أَوْ وَجَدَ ثَلَاثًا أَوْ مَعَ عَيْنٍ لِي يَهِيَ الْأَوَّلُ وَلَهُ عَيْنُهُ أَنَّهُ لِي مَخْلَعُهُ  
أَوَّلًا قَالَ وَكَذَا أَنَّهُ عَالِمٌ بِعَسْفِ شَهْوَةٍ وَأَعْدَرُ بِأُفْقِيَّتِ لَهَا حُجَّةٌ وَنُجَبِ  
تَوْجِيْهِهِ مَدَّعَى فِيهِ إِلَّا الشَّاهِدَ بِمَا فِي الْمَجْلِسِ وَمَوْجَّهَهُ وَمَرَّيْهِ السَّمِ  
وَالْمُهَيَّزُ بِغَيْرِ عَدَاوَةٍ وَمَنْ يُخْشَى مِنْهُ وَأَنْظُرْ لَهَا بِاجْتِهَادٍ ثُمَّ حَكَمَ  
كَتَبِعِيهَا وَلِيُجِبَ عَنِ الْمَجْمُوعِ وَيَجْعَلَهُ الْإِنْجَالُ فِي حَمٍّ وَحُبْسٍ وَعَقْفٍ وَنَسَبٍ  
وَمُخَالَفَةٍ وَكُتِبَهُ وَأَنْ لِي يُجِبَ حُبْسٍ وَأَدَّبَ ثُمَّ حَكَمَ بِلَا عَيْنٍ وَلَمْ يَدَّعَى  
عَلَيْهِ السُّؤَالَ عَنِ السَّبَبِ وَقَبْلَ نَسْيَانِهِ بِلَا عَيْنٍ وَأَنْ أَنْكَرَ مُضْلُوبٌ  
الْمُعَامَلَةَ بِالْبَيِّنَةِ ثُمَّ لَا تُفْعَلُ بَيِّنَتُهُ بِالْفَضَاءِ مُخَالَفَةٍ لَا حَقٌّ لَهَا عَلَيْهِ  
وَكُلُّ مَدَّعَى لَا تَبَيَّنَ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ فَلَا عَيْنَ بِعَيْنِهَا وَلَا تَمَازُجَ كُنْكَاحٍ

وأمر بالصلح ذوي العضل والجمع كان خشية تعاقب الأمم ولا يحكم  
 من لا يشهد له على المختار ونبة حكم جائر أو جاهل في مشاور ولا  
 يُعقَّب ومضى غير الجور ولا يُعقَّب حكم العدل العالي ونقض وبيّن  
 السبب مطلقاً ما خالف فاضعاً أو جلي فباس كاستسعاء معتق وشبهة  
 جاز وحكم على عدو أو بشعاره كاهل وميراث ذي رحم أو مولى  
 اسفل أو بعل سبق مجلسه أو جعل بنة واحرق أو أنه فصد كذا  
 فأخطأ ببينة أو ضميراته فضى بعد بين أو كاهل بين أو صبيّين أو  
 فلسفين كأحدّها إلا حال فلا يمه إن حلّى والآن أخذه منه إن حلّى  
 وحلّى في القصاص حسين مع عاصبه وإن فكل ردت وخرج شعرة  
 علواً ولا جعل عافلة الإمام وفي القصاص حلّى المفكوع أنها بلطلة  
 ونقضه هو فقط إن ضميراته فيها أصوب أو خرج عن رأيه أو رأي  
 مفتر ورجع الخلفي لا أحلّ حراماً ونفل ملج أو مبيع عفو أو تغريم  
 نكاح بل وليّ حكم لا أجيب أو أفتى وليّ يتعدّ لمّا نزل بل إن تجدد  
 بالاجتماع كبيع برضع كبيع وتأبيد منكوحة عرق وهي غيرها في  
 المستغفل ولا يدعو لصلح إن ضمير وجهه ولا يستند لعله إلا في  
 التعديل واتّجه كالشبهة بطل أو إقرار الخصم بالعدالة وإن أنكر  
 محكوم عليه إقراره بعد في يُعزّز وإن شهدا بحكم نفسه أو أنكر  
 امضاء وانقض لغيب بمشاهدة إن كان كل بولايته وبشاهدين مطلقاً  
 وأعطى عليها وإن خالف كتابه ونصب حكمه وليّ يُعزّز وخرق وأعطى  
 وإن عند غيب وإقراره إن شهدا أن ما فيه حكمه أو خطه كالإقرار  
 وميّز فيه ما يميّز به من اسم وحمية وغيرها فنقض الثاني وبنى  
 كان نفل لخصّة أخرى وإن حداً إن كان أهلاً أو فاضية مضمّ وإن فلا  
 كان شاركة غيب وإن ميّنا وإن في ميّز فيه اعدائه أو لا حتى تُثبت  
 أحديّته



أحديته فولان والغريب كالحاض والبعيد جدًا كما يفية فصي  
عليه بيمين الفضا ونهى الشهوة ولا نفض والعشوة او اليومان مع  
الخوى يفضى عليه معها في غير استغفار العفار وحكم ما يقيته  
غائبا بالصحة كدين وجلب الخصم بخارج او رسول ان كان على  
مسافة العدو لا اكثر كستين ميلان الا بشاهدة ولا يهوج امرأة ليست  
جولانته وهل ينعى حيث المنة على عليه وبه عمل او المنة على وأفع  
منها وفي تمكين العدو لغائب بلا وكالة تركة ،

## باب

العدل خرمسلي عافل بالغ بلا فسق وجر وبعده وان تأول بخارجي  
وقدري في مباشر كبيته او كثير كذب او صغية خسة وسبابة ولعب  
نميمة ومهولة بترط غير لائق من حمام وسباع غنا وعبادة وحياسة  
اختيارا وإمامة شمرنج وان اعصى في قول او اصح في فعل ليس  
مغفل الا فيما لا يلبس ولا متأكد الغيب كأي وان علا وأيم وزوجها  
وولي وان سئل كنبت وزوجها وشعار ابن مع أب واحرق ككل  
عند الآخر او على شهادته او حكمه بخلاف أخ لآخر ان بهز ولو  
بتعديل وتوؤن ايضا بخلافه كأجبي ومولى وملاصبي ومعاوض في  
غير معاوضته وزائغ او منقصي وكر بعد شدة وتزكية وان نعمة من  
معروف الا الغريب بأشده أنه عدل رضى من فضي عاري لا تخضع  
معه على طول عشية لا سماع من سوفه او محليته الا لتعذر  
ووجبت ان تعين تجه ان بطل حق ونهب تزكية سر معها من  
منعته وان في يعمر الاسم او في يذكر السبب بخلاف الجرح وهو  
المفهم وان شهد ثانيا فيه الاكتفاء بالتزكية الاولى تمة وبخلافها

لأخيه ولديه على الآخر أو أبويه أن لا يظهر ميل له ولا عدو  
ولو على ابنه أو مسلي وكافي وليخبر بها كقولها بعدها تتصني  
وتشبهني بالعنوز فحاشا لا شاكيا واعقد في إفسار بحبة وفمينة  
صبر ضر كضر الزوجين ولا إن حمى على إزالة نفس فيما رة  
فيه لعنف أو صبي أو رقي أو على الناسي كشعاره ولد الزنا فيه أو  
من حة فيما حة فيه ولا إن حمى على القبول كخاصة مشهود  
عليه مطلقا أو شهدة وحلي أو رفع قبل القلب في محض حق الأديع  
وفي محض حق الله تعالى تجب المبادرة بالإمكان أن استخرج قمعه  
كعتق وطلاق ووفى ورضاع والآن خير كالزنا بخلاف المحرم على  
التحليل كالتخفيف ولا أن استبعد كبدوي تحضي بخلاف إن سمعه أو  
مر به ولا سائل في كثير بخلاف من لا يسأل أو يسأل الأعيان ولا  
أن جر بها كعلى مورثه الفحص بالزنا أو قتل العمد إلا البغير أو  
بعث من يتهم في ولأنه أو بدئن لمدينة بخلاف المنعق للمنفق عليه  
وشعاره كل للأخ وان بالجلس والعاقلة بعضهم لبعض في حمابة  
لا المجلوبون إلا كعشرين ولا من شهدة له بكثي ولغيره بوصية  
والآن قبل لها ولا أن دفع كشعاره بعض العاقلة بعنف شهود  
القتل أو المدة في المعس لم به ولا معة على مستغنيه أن كان مما  
ينوي فيه والآن رفع ولا أن شهدة باستخفاف وقال أنا بعته له ولا أن  
حدث فسق بعد الأداة بخلاف شهدة جى ودفع وعداوة ولا عالي  
على مثله ولا أن اخذ من العيال أو اكل عندهم بخلاف الخلقاء ولا  
أن تعصب كالرشوة وتلفين خصم ولعي بنيوز ومقل وحلي بعنف  
وطلاق ومجيء مجلس الفاضي ثلاثا بلا عذر وتجارة بأرض حمى  
وبسكنى مغصوبة أو مع ولد شريب وبوض من لا ثوبا وبالتفاته

في الصلاة وباعتراضه حجارة من المصنوع وعدم احكام الوضوء  
والغسل والزكاة فن لزمته وبيع ثمة وضنبور واستعادي أبيه وفدح  
في المتوسط بكل وفي المهرز بعداوة وفي ابة وان بدونه كغيرها على  
الخطار وزوال العداوة والعسفي بما يغلب على الفخر بك حة ومن  
امتنعت له لي يهد شاهر ونهتج شاهدا عليه ومن امتنعت عليه  
بالعكس ان الصبيان لا نساء في كعس في جرح او قتل والشاهد  
حتم مهيضة كرتعة ليس بعدو ولا قريب ولا خلقي بينهم وفيه  
ان ان يشهد عليهم قبلها ولي يحضر كبير او يشهد عليه او له ولا  
يفدح رجوعهم ولا تم تحمهم وللزنا واللواط اربعة بوفت ورويا التحدا  
وفي قوا ففك انه ادخل ماله في ماله ولكل النفر الى العورة  
ونجب سوائهم كالسرفه ما هي وكبي اخذت وما ليس مال ولا آيل  
له كعتق ورجعة وكتابة عدلان والا بعدل وامرأتان او احداهما  
بمين كأجل وخيار وشعبة واجارة وجرح خطا او مال وأداء كتابة  
وايضا بتعدي فيه او بأنه لحكم له به كشاء زوجته وتغني دين  
عنقا وفصاحي في جرح وما لا يقسم للجال امرأتان كولات وعيب  
مهرج واستهلال وحيضي ونكاح بعد موت او سفيته او موت ولا  
زوجة ولا مدتي ونحوه وثبت الإرث والنسب له وعليه بلا عمن  
وامال دون الفضع في سرفه كقتل عبد أخي وحيلت أمة مطلقا  
كغيرها ان طليت بعدل او اثنين مزكيتين وبيع ما يعسد ووفى ثمنه  
معها بخلاف العدل فيجلب ويبغى بينه وان سأل في العدل او بيته  
نعتت وان لي تفضع وضع فيمة العبد ليذهب به الى بلد يشهد له  
على عينه أجب لا ان انعبا وتلب ايغافه ليأني بيته وان بكيومين  
ان ان يدعي بيته حاضا او مهاغا يثبت به فيوفى ويوكل به في

كيوم والغلة له للفداء والنفقة على المفضي له به وجازت على  
 خطه مقرر بلا عمن وخطه شاهد مات او غاب ببعده وان بغير مال  
 فيها ان عمنته كالمعين وانه كان يعمر مشعره وتحملها عدلا لا  
 على خطه نفسه حتى يتكرها وأتى بلا نفع ولا على من لا يعمر  
 الا على عمنه وليستحل على من زعمت انها ابنة فلان ولا على  
 متنفبة لتعين للأداء وان قالوا اشهدتنا متنفبة وكذا نعم بها فلدوا  
 وعليهم إخراجها ان قيل لهم عيّنوها وجاز الأداء ان حصل العلم  
 وان بامرأة لا بشاهدين الا نفل وجازت بسماع قضا عن ثقات  
 وعيهم على تحايز متصرفي ضوئيا وفدومت بينة الملة الا بسماع آفة  
 اشترها من كافي القامح ووفي وموت ببعده ان حال الزمان بلا ريبه  
 وحلق وشهد اثنان كعمل وجهه وكفي وسعيه ونكاح وصداها وان يخلع  
 وضهر زوج وهبة ووصية وولاية وحراية واباق وعدم وأسي وعنف  
 ولوث والتحمل ان افتقر اليه فرض كفاية وتعين الأداء من كفي يدين  
 وعلى ثالث ان لا يجتز بها وان انتفع بغيره الا ركوبه لعسر مشيه  
 وعدم حاجته لا كسافة الفم وله ان ينتفع منه بحاجة ونفقة  
 وحلق بشاهد في خلاف وعنف لا نكاح فإن نكل حبس وان حال  
 دأين وحلق عبدا وسعية مع شاهد لا صبي وأبوه وان انفق وحلق  
 مملوك لثبته بغيره وأبطل ليحلق اذا بلغ كوارثه قبله الا ان يكون  
 نكل اول في حلقه فولان وان نكل اكتفي بهين المملوك الاول  
 وان حلق المملوك ثم اتى بأخر فلا ضم وفي حلقه معه وتخليبي  
 المملوك ان لا يحلق فولان وان تعذر عمن بعض كشاهد بوفى  
 على بنيه وعفيهم او على الفقهاء حلق والا محبس فإن مات في  
 تعيين مستحقه من بنية الأولين او البض الثاني ثم دأ ولم يشهد  
 على

على الحاكم قال ثبتت عندي ان بإشهاد كاشف على شاهدين او  
 رآه يومئذها ان غاب الأصل وهو رجل عاقل لا يلزم الإداء منه ولا  
 يكتفي به المحذوف الثلاثة الأيام او مات او مرض ولم يضرأ فسق او  
 عداوة بخلاف جزي ولم يكتف به أصله قبل الحكم ولا مضى بلان ثم  
 وفعل عن كل اثنان ليس احدهما أصلاً وفي الزنا اربعة عن كل او  
 عن كل اثنين اثنان وثقو نفل بأصل وجاز تزكية نافل أصله ونفل  
 امرأتين مع رجل في باب شهادة تهن وان فالاً وهما بل هو هذا سفكنا  
 ونقص ان ثبتت كذبهم بحياة من قتل او جبه قبل الزنا لا رجوعهم  
 وعلم ما مالا ومدينة ولو تعهدا ولا يشاركهم شاهد الاخصان كرجوع  
 المكي وأدبا في كفتي وحده شهوة الزنا مطلقا كرجوع احد الأربعة  
 قبل الحكم وبعده حدة الراجع ففقه وان رجع اثنان من ستة فلا ثم  
 ولا حدة الا أن يثبت ان احد الأربعة عبداً فيحده الراجعان والعبدة  
 وغرمافقه ربع الدية ثم ان رجع ثالث حدة هو والسابقان وغرموا  
 ربع الدية ورابع فنصفها وان رجع سادس بعد فوف عينه وخامس  
 بعد موصته ورابع بعد موته فعلى الثاني خمس الموصحة مع سدس  
 العين كالأول وعلى الثالث ربع دية النفس ففقه وممكن مدع رجوعا  
 من بيته كمين ان اتى بلحق ولا يقبل رجوعهما عن الرجوع فإن  
 على الحاكم بكتبههم وحكم بالفصاح وان رجعا عن خلاف فلا ثم  
 كعبو الفصاحي ان دخل والا فنصب كرجوعهما عن دخول مطلقا  
 واختص الراجعان بدخول عن الخلاف ورجع شاهدا الدخول على  
 الزوج يموت الزوجة ان افكر الخلاف ورجع الزوج عليها بما فوته  
 من إرث ما ثم رجعت عليها بما فاتها من إرث وصداق وإن  
 كان عن ثم لمح او تغلبه شاهدي خلاف أمة غرمافقه ما نفق

بهوجیتها ولو كان خلع بغيره في نصب أو بأبى بالفقه حينئذ  
 كالإتلافي بل تأخير للحصول فتعزم الفقه حينئذ على الأحسن  
 وإن كان يعتق عرماً فيمنه وولادته له وهل ان كان لأهل يغرمان  
 الفقه والمنفعة اليه لها أو تسقط منها المنفعة أو تخفى فيها الهوال  
 وإن كان يعتق تدبير بالفقه واستوفيا من خدمته فإن عتق عتق  
 سيور فعليهها وهما أولى ان رزق دين أو بعضه كالجنابة وإن كان  
 بكتابة بالفقه واستوفيا من نجومه وازرق من رغبته وإن كان بايلانه  
 بالفقه واختار من أرض جنابة عليها وجها استيعاده فولان وإن كان  
 بعنفها فلا عزم أو يعتق مكاتب بالكتابة وإن كان بينوة فلا عزم  
 إلا بعد أخذ المال بإذن إلا ان يكون عبداً ففيمته أولاً ثم ان مات  
 وتم له أخ بالفقه للأخ وعزم له نصيب الباقي وإن ظهر دين  
 مستغرق أخاه من كل نصفه وكل بالفقه ورجعا على الأول عما  
 عزمه العبد للغير وإن كان يرق تحرراً فلا عزم إلا لكل ما استعمل  
 ومال انتزع ولا يأخذ المشهود له وورث عنه وله عقيته لا تزوج  
 وإن كان عاقبة له وعزم ثم قال له عزمًا حسين لعزمه وفقه وإن  
 رجع أحدها عزم نصيب الحق كرجل مع نساء وهو معصوم في الطاع  
 كالثنتين وعن بعضه عزم نصيب البعض وإن رجع من يستغل الحكم  
 بعزمه فلا عزم فإذا رجع غيره واجتمع ولم يفض عليه مكابلتها  
 بالبيع للمفضي له ولم يفض له إذا أعاد بعد من المفضي عليه وإن  
 أمكن جمع بين البيئتين جمع ولا ربح بسبب ملأ كنسج ونتاج الأعمال  
 من المفاصع أو تأريخ أو تفهيمه ومهيد عدالة لا عزم وبشاهدين على  
 شاهد وعين أو امرأتين وبيع إن لم يجمع بينه مقابلته فيجلى وبالملا  
 على الحوز وينقل على مستحبة وصحة الملا بالنصي وعزم منازع  
 وحوز

وحوز حال كعشة اشهر والله لي يخرج من ملكه في عليهم وتوؤلت على  
 الكمال في الأخير لا بالاشتراء وان شهد بإقرار استحب وان تعدت جهم  
 مفضنا وبه بيه حاته او من يفتر له ونفس على الدعوى ان لي يكن  
 بيه احدها كالقول وفي يأخذ بآته كان بين وان ادعى أخ اسلم ان  
 اجاء اسلم بالقول للنصافي وفهمت بينة المسلم الا بآته تنصر ومات  
 ان جعل اصله فيفسح كعصول الدين ونفس على الجهات بالسوية  
 وان كان معها جعل جعل حلقان ويوفي الثلث من واقفه أخة  
 حصته ورثة على الآخر وان مات حلقا ونفس او للصغير النصفي  
 ونفس على الإسلام فولان وان فطر على شينه فله اخذ ان يكن  
 غير عوبة وأمن بينة ورثة يلة وان قال ابي أي موكل الغائب أنظم  
 ومن استعمل لجمع بينة أميل بالانجتماع بحساب وشبهه بكهيل  
 باطل كلن اولى إمامة ثاني او لإمامة بينة بكهيل بالوجه وبها ايضا  
 نعيه وهل خلدني او امراء وكيل يلزمه او ان لي نعي عينه تاويلات  
 ونجيب عن الفصاحي العبد وعن الأرض السيد واليهي في كل حق  
 بالله الذي لا اله الا هو ولو كتابيا وتوؤلت ايضا على ان النصافي  
 يقول بالله ففد وعلقت في ربع دينار بجامع كالكنيسة وبنت النار  
 وبالقيام لا بالاستقبال وعني عليه الصلاة والسلام ففد وخرجت  
 الضحرة فيما اتعت او اتعي عليها الا التي لا تخرج نهارا وان  
 مستولن جليل وتخلي في اقل بيتهما وان اتعت ففد على ميت  
 لي تخلي الا من يظن به العلم من ورثته وتخلي في نفس بيا وعش  
 علما واعلم البائت على ظن قوي كخط ابية او في بينة وعني  
 المخلوب ماله عندي كذا ولا شيء منه ونعي سببا ان عين وعني  
 فان فضي قوي سلعا يجب ركة وان قال وفي او لولدي لي منع مدع

من بينته وان قال لعلني اذن حضراتي عليه اذن حلبي فليح  
 تحليبي المقيم وان نكل حلبي وشيخ ما هوته او غاب لزمه عيّن او بينه  
 وانتقل الحكومة له اذن نكل اخذ بلا عيّن وان جاء المقرر له بصح  
 المقرر اخذ وان استعجب وله بينه حاضره او كالجمعة يعلمها له تسع  
 وان نكل في مال وحققه استحق به عيّن ان حقق وليبين الحاكم  
 حكمه ولا عيّن منها ان نكل بخلاف مبيع التزمها ثم رجع وان ردت  
 على مبيع وسكت زما فله الحلبي وان حاز اجنبي غير شريط وتصري  
 ثم اذعى حاضرساكت بلا مانع عشر سنين له تسع ولا بينته الا  
 باسكان ونحوه كشريط اجنبي حاز فيها ان هدم وبنى وفي الشريط  
 القريب معها فولان لا بين اب وابنه الا بكهنة الا ان يصول  
 معها ما تعلق البيّنات وينفصع العلم واتما تعترف الدار من  
 غيرها في الاجنبي في العادة وامة الحكومة السنن ويزاد في عب  
 وعرض

## باب

ان اتلي مكلّي وان روق غير حميّة ولا زائدة حميّة او اسلام حين  
 القتل الا لغيلة معصوما للتلي والاصابة بايمان او امان كالفائل من  
 غير المستحق واوجب كهرتة وزاني احصن ويد سارق والقوة عينا ولو  
 قال ان فتلتني ابرأته ولا دية لعلي مطلق الا ان تضمن اراءتها  
 فيحلي وبقي على حقه ان امتنع كعبوه عن العبد واستحق وليه دم  
 من قتل القاتل او فطع يد الفاضح كدية خطا اذن ارضاه ولي الثاني  
 فله وان فطعت عين القاتل او فطعت يده ولو من الولي بعد ان اسلم  
 له فله القوة وقيل الاذن بالاعلى تحري كتابي بعبي مسلح والكفار  
 بعضهم



بعضهم ببعض من كتابي ومجوسيّ ومؤمن كخوي الهق وعكبي وصحبي  
وضيها وان قتل عبداً ببيته او فسامه خير الولي فان استعباه  
جلسير اسلامه او عداوه ان قصه ضربا وان بغضيب تخني ومنع  
ضعام ومتقل ولا فسامه ان انعم مفتله او مات مغهورا وكضرح غيم  
تحسين العوم عداوة والآن بديّة وكحفي بني وان ببيته ووضع من لو  
وربط عاتبة بضميف واتخاذ كلب عفور ثغمة لصاحبه فصدا للضر  
وهل المفسود والآن بالدية وكالإكراه وتفدي مسهوم ورميه حية  
عليه وكإشارته بسبي فمرب وظلته وبينهما عداوة وان سفض  
بفسامة وإشارته بفض خطأ وكالإمساك للقتل ويقتل الجمع بواحد  
والله التون وان بسوط سوط والمتسبب مع المباشركه ومكته وكأب  
او معل أم ولد صغيرا او سيّد أمر عبدا مضلعا فان لم تخفي المأمور  
افتح منه بفض وعلى شريط الصبي القصاص تمالأ على قتله لان  
شريط مخصي ومجنون وهل يفتي من شريط سبع وجارح نفسه  
وحربتي ومرضي بعد الجمع او عليه نصف الدية فولان وان تصادما  
او تجاعبا مضلعا فصدا ياتيا او احدهما بالفوق وحال عليه عكس  
السبعينتين ان لعجز حفيفي لان لكخوي عرف او ظلية والابدية كل  
على عاقلة الآخ ومبرسه في مال الآخر كمن العبد وان تعده  
المباشر فيه المبالاة يقتل الجمع والآن فطم الأفوى ولا يسطه القتل  
عنه المساواة بينهما بعنف وإسلام وحين وقت الإصابة والموت  
والجرح كالنفس في العجل والباعل والمبعول ان نافعا جرح كاملا  
وان تمهنت جنايات بلا تمالأ من كل كبعله وافتح من موصحة  
أوصحت عظم الراس والجبهة والحندين وإن كإبه وسابفا من مامية  
وحارصة شقت الجمل وسعكاف كشكته وباضعة شقت اللحم ومتلاحة

عاصت فيه بتعدّي وملطاء فمبت للعظم كضربة السوط وجراح  
 الجسم وان منقلة بالمساحة ان التحمل كضبيب زاء مجها والا  
 والعفل كخي شلن، عذمت النبع بحكمة وبالعكس وعين أعيى  
 ولسان أبكم وما بعد الموصحة من منقلة صار فرائش العظم من الهواء  
 وآمة أفضت للذماغ ودامغة خرفت خم يصبه كلضبة وشعر عين  
 وحاجب ونحية وعمر كالحظ الا في الأذهب والا ان يعقلم الخضم  
 في غيرها كعقلم الصدر وفيها أخاف من رضى الأنثيين ان يتلبى  
 وان ذهب كبصر يجرح افترى منه فإن حصل او زاء والا بدية مالم  
 يذهب وان ذهب والعين فائمة فإن استضيع كذا والا بالعفل كلن  
 شلن يرك بضبة وان فطعت يد فاضع بساوي او سرفة او فصاحي  
 لغيم فلا شيء للجنى عليه وان فضع افضع الكى من المرفق  
 للجنى عليه الفصاحى والدية كيفضوع العشرة وتضع اليد  
 النافصة اصبعاً بالكاملة بلان شرم وخير ان نفصت اكثرفيه وفي  
 الدية وان نفصت يد الجنى عليه بالفوق ولو ابعاما لان اكثى وان  
 يجوز يكوع لخي مرفق وان رضيا وتؤخذ العين السليمة بالضعية  
 خلفه او من كمي وتعدري او لكرمية بالفوق ان تعبه والا بمحسابه  
 وان ففاً سالم عين اعور فله الفوق او اطة دية كاملة من ماله وان  
 ففاً اعور من سالم مماثلته فله الفصاحى او دية ما تربط وغيرها  
 فنصب دية ففد في ماله وان ففاً عيني السالم بالفوق ونصب الدية  
 وان فلعن سن فنبنت بالفوق وفي الخط كدية الخط والاستيعا  
 للعاصب كالولاء الا الجدة والإخوة بسيان وتعلو الثلث وهل الا في  
 العبد فكأخ تاويلان وانتقر غائب لم تبعه غيبته ومغى ومبرم  
 لا مكثوق وصغير لم يتوفى الثبوت عليه وللنساء ان ورثن ولم يساوهن  
 عاصب

عاصب ولكل الفتل ولا عبوا إلا بأجملهم كل من خزن الميراث وثبت  
 بفسامة والوارث كهورته وللصغير ان عي نصيبه من الدية ولوليه  
 النقر في الفتل او الدية كاملة كفضع يرك الا لعسر ويجوز بأفل  
 بخلاف فتل بلعاصبه والأحب اضة المال في عبر وبغض من  
 يعي بأجه من المستحق وللعاصم رة الفتل فلف للولي ونهي عن  
 العيث وأخر لبره وحر كلبه كدية خطا ولو بجائفة والحامل وان  
 يهرح محوي لا بدعواها وخبست كاحدة والمرضع لوجوه مريض  
 والمولاة في الاضراي كحدين لله تعالى في يفر عليها وبطى بأشدة  
 في عني لا بدخول الحرم وسفط ان عبا رجل كالباقى والبنث أولى  
 من الأخت في عبو وضرك وان عبت بنت من بنات نقر الحاكم وفي  
 رجال ونساء في يسفط الا بها او ببعضها ومهي اسفط البعض  
 ملن في نصيبه من دية عهد كارتة ولو فسطا من نفسه وإرتة  
 كاطال وجاز صفة في عهد بأفل واكنم والخصا كبيع العائن ولا عني  
 على عاقلة كعكسه وان عبا موصية وتدخل الوصايا فيه وان بعد  
 سببها او بثلثه او بشيء اذا عاش بعدها ما تمكنه التغيير بل  
 يغير بخلاف العهد الا أن ينقض مقتله وبفيل وارثه الدية وقيل وان  
 عبا عن جرحه او صانع يمان فلا ولياؤه الفسامة والفتل ويرجع  
 الجاني فيها أخيه منه وللقاتل الاستحلاب على العفو فإن نكل حلي  
 واحرق وبني وكلوم له في بينته الغائبة وقتل عا قتل ولو نارا لا يضي  
 ولوايه وصي وما يحصل وهل والسع او تجتمع في فدره تلويان فيغرق  
 ويخنق ويحرق ويضرب بالعبا للموت كهي عصوين ومكن مستحق من  
 السبي مضلفا واندرج ضيق ان تعمر وان لغيم في يفصه مثله  
 كالصابع في اليد ودية الخطا على الباقي مائة بنت مخاض وولادة

لبوز وجفّة وجفّة وربّعت في عهد نوحى ابن اللبوز وثلثت في الأب  
ولو محوسباً في عهد لى يُقتل به تجرحه بثلاثين جفّة وثلاثين  
جفّة واربعين خلبة بلا حدّ سنّ وعلى الشاميّ والمصريّ والمغربيّ  
البنّ دينار وعلى العمانيّ اثنا عشر الى درج الا في المثلثة فيزاد  
نسبة ما بين اليدين وللكتابي والمعاوي نصفه وللجوسي والمرتب  
ثلث حُس وأثنى كلّ كنصبه وفي الرفيق فيمنه وان زادت وفي  
الجنين وان علفّة عُشر أمّه ولو أمة نفعاً او عتق عبداً او وليخ تساو به  
والأمة من سيدها والنصرانيّة من العبد المسلم كالحنّي ان زايها كلّ  
حيّة الا ان يحيى بالديّة ان افسهوا ولو مات عاجلاً وان تعمّر  
بضرب ظهر او بضرب راسي فيه القصاص خلدي وتعدّه الواجب  
بتعمّر وورثت على العرائض وفي الجراح حكومة بنسبة ففطان  
الجنابة اذا بهى من فيمنه عبداً فرضاً من الديّة لجنين البهية الا  
الجائفة والأمة بثلث والموصحة بنصف عُش والمنقلة والهانفة بعش  
ونصفه وان بشين فيهنّ ان كنّ براس او نجى أعلى والفية للعب  
كالديّة والا فلا تغني وتعدّه الواجب للجائفة نفعاً كتعدّد الموصحة  
والمنقلة والأمة ان لى تتصل والا فلا وان بعور في ضربات والديّة  
في العفل او السبع او البصرا او الشّح او النطق او الصوت او العوفي  
او فوة الجاه او نسله او تحميمه او تمويهه او تسويره او فيامه  
وجلوسه او الأذنين او الشوى او العينين او عيني الأعور للسنة  
خلدي كلّ زوج جاز في احدها نصفه وفي اليدين وفي الرجلين  
ومارن الأنف والحشبة وفي بعضها بحسابها منها لا من أصله  
وفي الأنثيين مطلقاً وفي ذكر العينين فولان وفي شعبي المرأة ان بدا  
العظم وفي ثديها او حلمتها ان بطل اللبن واستوني بالصغيرة  
وسنّ

وسين الصغى لى يتغر للاياس كالقود والى انقصر سنة وسفها ان  
 عادت وورثا ان مات وفي عود السين اصغر بحسابها وجمب العغل  
 بالخلوات والسبع بان يصاح من أماكن مختلفة مع سة الحكمة ونسب  
 لسعه الآخى والا فسبح وسفله وله نسبتة ان حلى ولم يختلف قوله والا  
 بهدر والبصر بالخلوف الحكمة كذا والشع برائحة حارة والنطق  
 بالكلام اجتهدا والخوف باطم وضوق مدعي هاب الجمع بهين  
 والصغى من عين ورجل ولحوها خلفه كغيب وكذا الهني عليها  
 ان لى بأخذ عفل وفي لسان الناضق وان لى منع النطق ما فطعه  
 محكومة كلسان الأخرس واليد الشلاء او الساعة واليتى المرأة وسين  
 مضربة جدا وعسيب كربعه الحشعة وحاجب وهدي وضفي  
 وفيه الفصاحى وافضاء ولا يندرج تحت مهر بخلاف البكارة الا  
 بأصبعه وفي كل أصبع عشي والاملة ثلثه الا في الإبهام فبصفه  
 وفي الأصبع الزائفة القويّة عشران أفرعت وفي كل سين حُسّ وان  
 سوءا بفلع او أسودا او بها او تحية او صفة ان كانا عرما كالسواء  
 او باضرابها جدا وان ثبتت لكبير قبل اخذ عفلها أختر  
 كالحجرات الاربعة ورة في عود البص وقوة الجماع ومنفعة اللبن  
 وفي الأذن ان ثبتت تاويلان وتعددت الدية بعدها الا المنفعة  
 بهتلها وساموت المرأة الرجل ثلث دينة فترجع لبيتها وضف مائة  
 البعل او في حكمه او المحلل في الأصابع لا الاسنان والمواخي والمنافل  
 وعهد فخطا وان عبت وثبتت دية الخراخضا بلا اعتراي على  
 العاقلة والجاني ان بلغ ثلث دية المجني عليه او الجاني وما لى يبلغ  
 محال عليه كعبه ودية غلقت وسافيه لعدمه الا ما لا يفتصى  
 منه من الجرح لان دية فعلها وهي العصبه ونحو بالحيوان ان

أُخْطِئُوا فِي بَهَا الْأَهْمَبُ بِالْأَهْمَبُ فِي الْمَوَالِي الْأَعْلُونَ فِي الْأَسْعَلُونَ فِي  
 بَيْتِ الْمَالِ إِنْ كَانَ الْجَانِبِ مَسْلُماً وَالْأَهْمَبُ مَيْتٌ وَهُوَ مَيْتٌ وَضَعُ كُتُور  
 مَضَى وَالصَّحِيحُ أَهْلُ صَلَاحِهِ وَضُحِبَ عَلَى كُلِّ مَا لَا يَضُرُّ وَغُفِلَ عَنْ  
 صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَامْرَأَةٍ وَغَفِيٍّ وَغَارِيٍّ وَلَا يَعْمَلُونَ وَالْمُعْتَمِدُ وَفَتْهُ الضَّهَبُ  
 لَا أَنْ قَدِمَ غَائِبٌ وَلَا يَسْفُضُ بَعْضُهُ أَوْ مَوْتُهُ وَلَا دَخُولَ لَبَدِيٍّ مَعَ  
 حَضَرِيٍّ وَلَا شَامِيٍّ مَعَ مَضَرِيٍّ مُضَلَّافاً الْكَمَلَةَ فِي ثَلَاثٍ تَحِلُّ بِأَوَاحِشِهَا  
 مِنْ يَوْمِ الْحَكَمِ وَالْفُلْهُ وَالْمُلْهُ بِالنَّسَبَةِ وَتُجَمُّ فِي النَّصَبِ وَالثَّلَاثَةُ  
 الْأَرْبَاعُ بِالتَّنْثِيلِ وَلِلزَّائِدِ سَنَةٌ وَحَكْمُ مَا وَجِبَ عَلَى عَوَاقِلِ بَجَائِدِ  
 وَاحِدَةٍ تَحْكُمُ الْوَاحِدَةَ كَتَعَدَّةِ الْجَنَائِزِ عَلَيْهَا وَهَلْ حُدِّثَ سَبْعُ مَائَةٍ  
 أَوْ الزَّائِدُ عَلَى الْبِي فَوَلَانٍ وَعَلَى الْفَاعِلِ الْخَرَّ الْمُسْلِمِ وَإِنْ حَبِيباً أَوْ  
 مَجْنُوناً أَوْ شَيْئاً إِذَا قُتِلَ مِثْلُهُ مَعْصوماً خُصاً عَتَقَ رَفِيقُهُ وَلِجِزْمِهَا  
 شَهْرَانِ كَالْقَصَارِ لَا صَائِلٍ وَفَائِلٍ نَفْسُهُ كَمَيْتَةٍ وَنَدَبَتِ فِي جَنِينٍ  
 وَرَفِيقٍ وَصَحْبٍ وَصَحْبٍ وَعَلَيْهِ مَكْلَفٌ جَلَدُ مَائَةٍ نَحْوَ حَبْسِ سَنَةٍ وَإِنْ بَقِيَ  
 مَجْسُومٌ أَوْ عَمِيرٌ أَوْ نَكُولٍ الْمَدَّعِي عَلَى عِيِ اللَّوْنِ وَحَلِيقِهِ وَالْفَسَامَةُ  
 سَبَبُهَا قَتْلُ الْخَرَّ الْمُسْلِمِ فِي مَحَلِّ اللَّوْنِ كَأَنْ يَقُولَ بِالْفَحْ خَرُّ مُسْلِمٍ فَتَلْبِيقُ  
 جَلْدَانِ وَلَوْ خُصاً أَوْ مَسْخُوضاً عَلَى وَرَعٍ أَوْ وَلَدٍ عَلَى وَالِدِهِ أَوْ كَفَّهِ  
 أَوْ زَوْجَةٍ عَلَى زَوْجِهَا إِنْ كَانَ جَمِيعٌ أَوْ أَصْلَفٌ وَبَيَّنَّا لَا خَالِفُوا أَوْ  
 لَا يُغْبَلُ رَجُوعُهُمْ وَلَا إِنْ قَالَ بَعْضُ عَمَدٍ وَبَعْضٌ لَا نَعْلَمُ أَوْ نَكَلُوا  
 لَخَلَابِ عِيِ الْخَطَا جِلْدُ الْخَلِيٍّ وَاحِدَةٌ نَصِيبُهُ وَإِنْ اخْتَلَعُوا عِيَهَا وَاسْتَوُوا  
 حَلِيٍّ كُلُّ وَلِجَمِيعِ عِيَةِ الْخُصَا وَبَطْلُ حَقِّ عِيِ الْعِيَةِ بِنَكُولِ غِيَمٍ  
 وَكَشَاهِدِينَ نَحْمُحُ أَوْ ضُحِبَ مُضَلَّافاً أَوْ إِفْرَارِ الْمَفْتُولِ خُصاً أَوْ عَمَدٍ نَحْمُحُ  
 بِتَأْخُرِ الْمَوْتِ يُغْسِمُ مَنْ ضُحِبَ بِهِ مَاتَ أَوْ بِشَاهِدٍ بِعَدَلٍ مُكْلَفاً إِنْ ثَبَتَ الْمَوْتُ  
 أَوْ بِإِفْرَارِ الْمَفْتُولِ عَمَدٍ كِإِفْرَارِهِ مَعَ شَاهِدٍ مُضَلَّافاً أَوْ إِفْرَارِ الْفَاعِلِ فِي  
 الْخُصَا

الخطأ بفعله بشاهد وأما اختلافاً شاهداً بطل وكالعدل بفعله في معارضة القتل أو يراه يتخطى في جده والمتعمق فمبه عليه أنه ووجبت وإن تعذر اللوث وليس منه وجوب بغية قوم وجارح ولو شهد أنه قتل ودخل في جماعة استولى كل حسين والدية عليهم أو على من نكل بل فساداً وإن انقضت بغاة عن قتلى ولم يعلم الغافل جعل لا فساداً ولا قوة مطلقاً أو إن تجرد عن تسمية وشاهد أو عن الشاهد بفعله تلويحاً وإن تأولوا بهدرك زاحجة على جماعة وهي خمسون عينا متواليه بتأ وان اعشى أو غائباً بملعبها في الخطأ من يرث وإن واحداً أو امرأة وجبت اليه على أكثر كسرها وإن جعل الجميع ولا يأخذ أحداً إلا بعد ما تم حلق من حضر حصته وإن نكلوا أو بعضاً خلعت العاقلة من نكل محصته على الأنظم ولا يحل في العهد أقل من رجلين عصبه وإن هوال وللولي الاستعانة بعاصبه وللولي بفعله حلق الأكثران لي يزيه على نصبها ووڑعت واجتري باثنين طاعاً من اكنم ونكول الميعين غير معتبر بخلاف غيرهم ولو بعمدوا بتره على المنة على عليهم فيحلق كل حسين ومن نكل حبس حتى يحل ولا استعانة وإن اكتب بعض نفسه بقتل بخلاف عموه فلبياهي نصيبه من الدية ولا ينتظر صغير بخلاف المغمى والمتم مع إلا لا يوجد غير فيحلق الكبير حصته والصغير معه ووجب بها الدية في الخطأ والفوق في العهد من واحد تعين لها ومن افام شاهداً على جرح أو قتل كافر أو عبداً أو جنين حلق واحد وأخذ الدية وإن نكل بهي الجارح أن حلق ولا حبس بلو قالت جميع وجنيتين عند جلان فبيها الفسامة ولا شيء في الجنين ولو استعمل

## باب

الباغية جرة خالعت الإمام لمنع حق أو خلعه بللعه فتألم وان  
تأولوا كالكفار ولا يُسترفوا ولا تُحرق شجرهم ولا تُفزع رؤوسهم بأرماع  
ولا يدعوه مال واستعين بالله عليهم ان احتج له ثم ردة كغيره وان  
أمنوا لم يتبع منهزمهم ولم يدعوا على جريح وكفى لرجل قتل أبيه  
وورثه ولم يضمن متأول ان يلقى نفسه او ماله ومضى حكم فاضيه وحده  
افامه ورده عَمِيَّ معه لثَمَتِه وضمن المَعَايِدُ النعس والمال والخَمِيَّ معه  
نافض والمرأة المفاغلة كالرجل،

## باب

الرق كغير المسلم بصرح او لفظ يفتضيه او فعل يتضمّنه كالإفاء  
محبى بغير وشية زنا وسمي وفول بغير العالم او بغائه او شدة في  
الخط او بتنازع الأرواح او بقوله في كل جنس نذير او اذعى شركا  
مع نبوته صلى الله عليه وسلم او بهاربة نبي او جوز اكتساب  
النبوة او اذعى أنه يصعد للسما او يعانق الخور او استحل كالشرب  
لا بأمانه الله كاجرا على الأبح وفصلت الشهادة فيه واستتيب  
ثلاثة ايام بلا جوع وعطش ومعافاة وان لم يتب فإن تاب ولا  
قتل واستبرئت الحيضة ومال العبد لسيده ولا فيه وبقي ولحق مسلما  
كأن ترب وأخذ منه ما جنى عهدا على عبده او عَمِيَّ لا حرّ مسلح  
كأن هرب لبلد الحرب الا حدة الفرية والخطا على بيت المال كأخرج  
جناية عليه وان تاب هاله له وفطر كالمسلم فيهما وقتل المستمس  
بلا استتابة الا ان يجيء ثانيا وماله لورثته وقبل عذر من اسلم  
وفال



وَقَالَ اسْلَمْتُ عَنْ ضِيقِ إِنْ ظَهَرَ كَانِ تَوْطَأَ وَصَلَّى وَاعَادَ مَأْمُومَهُ  
وَأَدَّبَ مِنْ تَشَقُّعِهِ وَلَمْ يُؤْفِقْ عَلَى الدَّعَائِ كَسَاحِرٍ عَمِيٍّ أَنْ لَمْ يُدْخِلْ  
ضَمًّا عَلَى مَسْلَعٍ وَاسْتَفْضَتْ صَلَاةً وَصِيَامًا وَزَكَاةً وَحُجًّا نَفْعًا وَنَفَرًا  
أَوْ عَمِينًا بِاللَّهِ أَوْ بَعْتَقَ أَوْ بَضْعَارَ وَاحْصَانًا وَوَصِيَّةً لَنْ ضَلَاغًا وَرَقًّا  
مَحَلَّلَ لَخَلَابِ رَقِّ الْمَرْأَةِ وَأَفَرَّ كَاهِرَ انْتَفَلَ لَكَبَرِ آخِي وَحُكْمَ بِإِسْلَامٍ مِنْ  
لَمْ عَمَّزَ لَصَغَرًا أَوْ جَنُونٍ بِإِسْلَامٍ أَبِيهِ بَعْدَهُ كَانِ مَيِّزَ لَا الْمُرَاهِقَ وَالْمُتَمَوِّجَ  
لَهَا فَلَا يُجْبَرُ بِغَتْلٍ أَنْ أَمْتَنَعَ وَيُؤْفِقُ إِرْثُهُ وَبِإِسْلَامٍ سَابِيهِ أَنْ لَمْ يَكُنْ  
مَعَهُ أَبَوُهُ وَالْمُتَنَصِّرُ مِنْ كَأْسِيرٍ عَلَى الضُّوْعِ أَنْ لَمْ يَثْبُتْ إِكْرَاهُهُ وَأَنْ  
سَبَّ نَبِيًّا أَوْ مَلِكًا وَأَنْ عَرَّضَ أَوْ لَعَنَهُ أَوْ عَابَهُ أَوْ فَجَّهَهُ أَوْ اسْتَخْفَى  
عُظْمَهُ أَوْ غَيَّرَ صِفَتَهُ أَوْ أَخْفَى بِهِ نَفْسًا وَأَنْ فِي بَدَنِهِ أَوْ خَصْلَتِهِ أَوْ  
عَضَى مِنْ مَرْتَبَتِهِ أَوْ وَجَّهَ عَلَيْهِ أَوْ زَهَرَ أَوْ أَضَاىَ إِلَيْهِ مَا لَا يَجُوزُ  
عَلَيْهِ أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ مَا لَا يَلِيْقُ بِمَنْصِبِهِ عَلَى ضَمِيْقِ الدِّعْمِ أَوْ فِيلٍ  
لَهُ يَحْقُوقُ رَسُولَ اللَّهِ فَلَعَنَ وَقَالَ أَرَدْتُ الْعَقَبَ فُتِلَ وَلَمْ يُسْتَتَبِ حَقًّا  
إِلَّا أَنْ يُسَلِّحَ الْكَافِرُ وَأَنْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يُمْرَءَةً لَمْ يَجْهَلْ أَوْ سَكِرَ أَوْ تَعَوَّرَ  
وَمِمَّنْ قَالَ لَا صَلَّى اللَّهُ عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ جَوَابًا لَصَلَّى أَوْ قَالَ  
الْأَنْبِيَاءُ يَتَّصِرُونَ جَوَابًا لَتَتَّصِرُنِي أَوْ جَمِيعُ الْبَشَرِ يُلْغَمُ الْبُغْيُ حَتَّى  
الْنَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَلَانِ وَاسْتَتَبَ فِي هَيْجٍ أَوْ أَعْلَنَ بِتَكْذِيبِهِ  
أَوْ تَدَبَّرَ إِلَّا أَنْ يُسَيَّرَ عَلَى الْأُظْمِ وَأَدَّبَ اجْتِهَادًا فِي أَيٍّْ وَاشْطُ لِلْنَبِيِّ وَلَوْ  
سَبَّيْنِ مَلَأَ لَسَيِّئَتُهُ أَوْ يَابَزَ إِلَى كَلْبٍ أَوْ غَيَّرَ بِالْغَفْرِ فَقَالَ تَعَيَّنِي بِهِ  
وَالْنَبِيُّ فِي رَعَى الْغَمِّ أَوْ قَالَ لِعُضْبَانِ كَأَنَّهُ وَجْهَ مُنْكَرٍ أَوْ مَالِغٍ أَوْ  
اسْتَشْهَدَ بِبَعْضِ جَائِزٍ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا حُجَّةً لَهُ أَوْ لَعِيَهُ أَوْ شَبَّهَ لِنَفْسِي  
لَحْفَهُ لَا عَلَى النَّاسِيِّ كَانِ كُتِّبَتْ بَعْدَ كُتِّبُوا أَوْ لَعَنَ الْعَمَبَ أَوْ بَنِي  
هَامِشٍ وَقَالَ أَرَدْتُ الظَّالِمِينَ وَشُدَّ عَلَيْهِ فِي كُلِّ صَاحِبٍ فَنَدَفَ فَرْنَانُ

وان كان نبياً وفي فبهج لأحد ذريته صلى الله عليه وسلم في ابائه  
مع العلم به كان انفسب له واحتمل قوله او شعة عليه عدل او  
لعبق معاق عن الغفل او سب من له مجمع على نبوته او  
صحابيا وسب الله كذا وفي استنابة المسلم خلافي كين قال لغيت  
في مرضي ما لو فتلن ابا بكي وعي لي استوجبته ،

## باب

الزنى وضو مكلي مسلح فبح ادمي لا ملأ له فيه بالثباف تعهداً وان  
لواضا او انبان اجنبية بدير او مينة غمي زوج او صغير عكن وضوها  
او مستأجر لوطه او غمي او مملوكة تعتق او يعلم حميتها او محرمة  
بصر مؤتم او خامسة او موهونة او غائب مغيب او حمية او مبتوتة  
وان يعترع وهل وان ابنت في مة تاويلان او مصلفة قبل البناء او  
معتقة بلا عقم كان يضامها مملوكها او مجنون بخلاف الصبي الا ان  
يجعل العين او الحكم ان جعل مثله الا الواح لا مساحبة وأدب  
اجتماعا كبصمة وهي كغيرها في النج والأكل ومن حمى لعارض  
تأخرى او مشتركة او معتري او مملوكة لا تعتق او بنى على أم في  
يدخل بها او على أختها وهل الا أخت النسب لتميها بالكتاب  
تاويلان او كامة محلة وفومت وان أبيا او مكرهية او مبيعة بغلا  
والأضهر كان ادعى شراء أمة وفكّل البائع وحلي الواض والاختار  
ان المكنى كذا والأكثر على خلاجه وثبت بإقرار مة الا أن يرجع  
مكلفا او يهرب وان في الحدة وبالبينة فلا يسفك بشهارة اربع  
نسوة ببتارتها او يحمل في غير متوجهة وذات سبب مفي به ولم يغبل  
دعواها الغصب فلا فيينة وفي جمع المكلي الحر المسلم ان اصاب  
بعد من

بعد من بنكاح لازم حج فجارة معتدلة ولي بعري بجاة البينة في الإمام  
 كلائف مطلقا وإن عبيد وكاميين وجلاء الخرب البكم مأية وتشطيم  
 للرق وإن قل وتحصن كل دون صاحبه بالعتق والوضوء بعري وشرب  
 الفخر الحث فلفه عاتما واجه عليه وإن لم يكن له مال من بيت المال  
 كعبه وخيبر من المدينة في سبعين سنة وإن عاء أخرج ثانية وتوطي  
 المتبرجة لحيضة وبالجمل اعتدال الهواء وإقامه الحاكم والسيد أن لم  
 يتزوج بغير ملكه بغير علمه وإن انكرت الوضوء بعد عشرين سنة  
 ومطامعها التي جل بالعدة وعنه في التي جل يسقط ما لم يفر به أو يولد  
 له وأولا على الخلابي أو الخلابي الزوج في الأول فلفه أو لآله يستن  
 أو لآل الثانية لم تبلغ عشرين أو ثلاثين وإن فالت زينة معه وأتبع  
 الوضوء والزوجية أو وجدا في بيت وأقرأ به وأتبعها النكاح أو أتعاه  
 حصصته ووليها وقال في نشوء خطا

## باب

عقبى المكلبي حرا مسلما بهي نسب عن أب أو جد لا أم ولا إن نبت  
 أو زنى أن كلبى وعبي عن وضوء يوجب الحدة بآله وبلغ كإن بلغت  
 الوضوء أو محمول وإن ملاعنة وأبناها أو عرصى غير أب إن أجمع  
 يوجب ثمانين جلد وإن كثر لواحده أو جماعة إلا بعري ونصفه على  
 العبد كلست بران أو زنى عيب أو مكره أو عيبى الفرج أو لعربي  
 ما أفتى حرا أو يا رومي كإن نسبه لعنه بخلابي حرق وكإن قال أنا  
 تغل أو ولد زنى أو كيا محبة أو فرنان أو ابن منزلة الركبان أو عات  
 الماية أو جعلت بها في عكنها لا أن نسب جنسا لغيره ولو أبيض  
 لا شواء أن لم يكن من العرب أو قال مولى لغيره أنا خير منه أو ما لا

اصل ولا فصل او قال لجامعة احكامكم زان وحده في ما بوز ان كان لا  
يتأثت وفي يابن النصافي او الارزقي ان لا يكن في آباءه كنه في وفي  
محدث ان لا يتلج وأدب في يابن العارضة او العارضة او يا حار ابن  
حار او اذا عبي او انط عبيبة او يا جاسق او يا جاسق وان فالت بط  
جوابا لزنيت حكت للننا والقدي وله حكا أبيه وفسق والقيام به وان  
علمه من نفسه كوارثه وان فقي بعد الموت من ولد ووليع وأب  
وأبيه ولكل القيام به وان حصل من هو الأفهم والعمو قبل الامام او  
بعد ان اراد ستره وان فقي في الحكة ابتدئ لها الا ان يبغى بسمي  
فيكمل الأول،

## باب

تقطع اليمنى وتخص بالنار الا لشلل او نفسي اكثر الاصابع في جلده  
اليسرى وفي ليرى اليسرى في يد في رجله في غير وخمس وان تعبه  
امام او غيره يسراء اول فالقوة والحكة باقي وخصا اجزا في جلده اليمنى  
بسرفة فعمل من حمز مثله او في ربع دينار او ثلاثة دراهم خالصة او ما  
يساويها بالبلد شرعا وان كفاء او جارج لتعليمه او جليخ بعد عتبه  
او جليخ ميتة ان زاء فيغته نصابا او ضنا فلوسا او الثوب فارغا او  
شركة صبي لا أب ولا صير لإجابته ولا ان تكتل عمار في ليلة او  
اشتركا في جهل ان استفل كل ولع ينبه نصاب ملط غي ولو كته به ربه  
او اخذ ليلك واتعنى الإرسال وصق ان أشبه لا ملكه من مرتضين  
ومستأجر كهلكه قبل خم وجه فحتم لا خمي وضنهور الا ان يساوي  
بعد كسم نصابا ولا كلب مضلغا وأصحية بعد عتبهما بخلي لهما  
من غير تاج الملط لا شبعة له فيه وان من بيت المال والغنيمة او  
مال

مال شركة ان يحب عنه وسوق بوق حقه نصابا لا الحجة ولو لام ولا  
من جاحده او فمأخض لحقه فخرج من حمز بالآيعة الواضع فيه مضيقا  
وان لم يخرج هو او ابتلع ذرا او اذهن عما يحصل منه نصاب او اشار  
الى شاة بالعلی مخرجت او اللع او الخباء او ما فيه او في حانوت او  
عنائها او قمل او ظهر حابة وان غيب عنهن او تمين او ساحة  
دار لا جنيت ان حمر عليه كالسبعينة او حان لا ثغال او زوج فيما  
حمر عنه او موفي حابة لبيع او غيب او غير او غير لمن ربي به لكن  
او سبعينة مرساة او كل شيء يحضر صاحبه او مضيق فمب او فطار  
ولحوه او ازال باب المسجد او سقعه او اخرج فناء يله او حصه او  
بسطه ان تركت به او حاتم ان دخل للسرفة او نغب او تسورا  
مخارس لم يأخذ في تغليب وضيق مدعي الخطا او حل عبدا لم عتم  
او حده او اخرجته في ذي الاذن العام فحله لا اذن حاص كضبي  
مما حمر عنه ولو خرج من جميعه ولا ان نغله ولم يخرج له ولا فيما  
على صبي او معه ولا على داخل تناول منه الخارج ولا ان اختلس  
او كابر او هرب بعد اخذ في الحمز ولو لبأني عن يشهد عليه او  
أخذ حابة بباب مسجد او سوق او ثوبا بعضه بالضيوف او غير معلوق  
الا بعلق بفولان والا بعد حصص فثالثها ان كدس ولا ان نغب بفص  
وان التفتيا وسط النغب او رقبته مجتزع الخارج ففعا وشرطه التكليل  
يففع الحى والعبء والمعاودة وان لم تلعب الا الرفيق لسير وثبتت بإقرار  
ان طاع والا فلا ولو عين السرفة او اخرج القتل وقيل رجوعه ولو  
بلا شبهة وان رة اليمين محلي الصالب او شهد رجل وامرأتان او  
واحدة وحلق او اقر السيء بالغرم وبلا ففع وان اقر العبد بالعكس  
ووجب رة المال ان لم يففع مطلقا او ففع ان ايسر اليه من الأخت

وسفك الحمة ان سفك العضو بساوي لا بتوبة وعذالة وان حال زمانها  
ولما اهلكت ان الحمة الموجب كغيب وشبه او تكثرت ،

## باب

الضارب فاضع الضمير منع سلوط او اخذ مال مسلح او غيبه على  
وجه يتعذر معه الغوث وان انجره عذينة كسيفه السيكران لئلا  
وتفادع الصبي وشبهه لياخذ ما معه والداخل في ليل او نهار في  
زقاق او دار فاقبل لياخذ المال فيقاتل بعد المناشقة ان امكن ثم يصب  
فيقتل او ينبى الحرق كالزنى او تفضع عينه ورجله اليسرى ولا  
وبالقتل يجب قتله ولو بكافرا او بإعانة ولو جاء ثانيا وليس للولي  
العمو ونحوه لذي التدبير القتل والبضض القطع وتغيرها ومن وقعت  
منه مائة الذب والضمب والتعيين للإمام لا من فضعت يرق ونحوها  
وشبه كل عن الجمع مطلقا وأثبع كالسارق ومذبح ما بأيديهم من  
ضربه بعد الاستيناء واليهين وبشعاره رجلين من الرفعة لا لأنفسهما  
ولو شهد اثنان أنه المشتبه بها ثبتت وان لم يعايناهما وسفك حمة  
بإتيان الإمام طائعا او ترط ما هو عليه ،

## باب

بشرب المسلي المكلبي ما يسكر جنسه طوعا بلا عذر وضورة او  
ظنه غيرا وان قل او جعل وجوب الحمة او الحرمة لغيب عفه ولو  
حنيفيا بشرب النبيذ وصح نفيه فمانون بعد سكوه وتشتم بالحق  
ان افرا او شهد بشرب او شيء وان حولعا وجاز إن كراه او إساعة  
لا عواء ولو ضلوا والحدود بسوط وضرب معتدلين فاعدا بلا ربه  
ولا

ولا شيء يده بضمهم وتنبه وجرت الرجل والمرأة مما فيه الضرب وتعب  
جعلها في فقة وعثر الإمام لمعصية الله أو لحق احمي حبساً ولوماً  
وبالإنفاضة ونزع العمامة وضرباً بسوطه أو عبي وان زاه على المحدة أو  
اننى على النفس وضرباً سى كضبيب جعل أو فصر أو بلا إغن  
معتني ولو إغن عبد بعصه أو حجامه أو ختاني وكتأجيج نار في يوم  
عاصي وكسقوط جدار مال وأندار صاحبه وامكن تداركه أو عضه  
مسئل يرك ففلع اسنانه أو نظره من كوة ففصة عينه والآن فلا  
كسقوط ميزاب أو بغين ربح لئار تحرفها فائها لضبعها وجرار دمع  
حافل بعد الإنظار للجامع وان عن مال وفصة فتله إن على أنه لا  
يندمع إلا به لا جرح ان فدر على العيب فلا مضى وما اتلعتنه  
البهائم ليل على ربها وان زاه على فيمتها بفيمته على الرجاء  
والخوى لا نهارا ان لي يكن معها راع وسرحت بعد المزارع والآن  
جعل الرابع

## باب

أما يجمع إعتاق مكاتب بلا حتم وإحاضة دين ولغمة ركة أو بعينه  
الآن أن يعلم أو يصول أو يعبية مالا ولو قبل نعوة البيع رفيقا لي  
ينعلو به حق لازم به وعبء الرقبة والتكميم وان في هذا اليوم بلا  
فيينة مدح أو خلي أو جمع مكس وبلا ملط أو لا سبيل في عليط  
الآن لجواب وبكوهبت له نفس وبكأسفني أو آهبت أو أعربت بالنبيه  
وعتق على البائع ان علق هو والمشتري على البيع والشراء وبالاشتراء  
الباسد في ان اشترى يتط كإن اشترى نفسه جاسدا والشفصى والمطهت وأم  
ولد وولد عبر من أمته وان بعد عيونه والإنشاء فيمن ملكه أو في

او رفيفه او عبيده او مملوكي لا عبيد عبيد كملكه ابدا ووجب  
 بالنذر ولى يفضى الى بيت معين وهو في خصوصه وخصوصه ومنع من  
 بيع ووصى في صيغة الخنث وعنف عضو ومملوكه للعبه وجوابه  
 كالطلاق الا لأجل واحداتها فله الاختيار وان هلكت فله ووصوها  
 في كل مهر مته وان جعل عتقه لاثنتين لم يستفلا احداهما ان لم  
 يكونا رسولين وان قال ان مملوكها فمخلت واحرق فلا شيء عليه  
 فيها وعنف بنعس المملوك الأبوان وان علوا والولد وان سئل كبتت  
 وأخ وأخت مطلقا وان يهبة او صدقة او وصية ان على المظني ولو  
 لم يغبل وولاه له ولا يكتل في جزء لم يغبله كبير او قبله ولي صغير  
 او لم يغبله لا بارت او شراء وعليه دين فيبيع وبالحكم ان عهد لشين  
 برفيفه او رفيفي رفيفه او لولد صغير غير سعيه وعبيد ودمي مثله  
 وزوجه وميحي في زانية الثلث ومدين كفلع ضخم وفطع بعض أعز  
 او جسد او سني او سملها او خيم ادبي وحلق شعراة ربيعة او نجبة  
 تاجر او وشي وجه بنار لا شيء وفي غيرها فيه قولان والقول للسيح  
 في نه العهد لا في عتق مال وبالحكم جميعه ان اعتق جزأ والباقي  
 له كان في لغيه ان دفع العيمة يومه وان كان المعتق مسلما او العبد  
 وان أيسر بها او بعضها ففأبلاها وقبضت عن متروك المبلس وان  
 حصل عتقه بإختياره لا بارت وان ابتدا العتق لا ان كان حر البعض  
 وقوم على الأول والآخر فعلى حصصها ان أيسرا والآخر فعلى الموصي  
 وعجل في ثلث مريض آمن ولم يفوم على ميت لم يوصي وقوم كملك  
 بما له بعد امتناع شريكه من العتق ونفسي له بيع منه وتأجيل  
 الثاني وتدبيره ولا ينتقل بعد اختياره احداهما واذا حكم ببيعه لعسي  
 مضى قبله ثم أيسر ان كان بين العسي وحضر العبد واحكامه قبله  
 كالقتر



کافز ولا يلح استسعاء العبد ولا قبول مال الغني ولا تخليد القيمة في دمه  
 المتعسر برضى الشريط ومن اعتق حصته لأجل فوم عليه ليعتق  
 جميعه عنده الا أن يبتى الثاني فنصيب الأول على حاله وان دبت  
 حصته تفاويه ليق كنه او يدبت وان اتصى المعتق عيبه فله  
 استعلاجه وان أعز السيد او اجاز عتق عبده جزاً فوم في مال  
 السيد وان احتج ببيع المعتق وان اعتق أول ولد له يعتق الثاني ولو  
 مات فإن اعتق جنينا او دبتهم هم وان لأكثر الجمل الا له وج مرسى  
 عليها فلا غله وبيعت ان سبق العتق دبت ورق ولا يستثنى  
 ببيع او عتق وله تجزأ شتره ولي من يعتق على ولد صغير ماله  
 ولا عيب له يؤمن له من يعتق على سيره وان دبت عيبه مال من  
 يشتريه به فان قال أشتريه لنعسط فلا شيء عليه ان استثنى ماله  
 وأن عرقه كله عتقني وبيع فيه ولا رجوع له على العبد والولا له  
 وان قال لنعسي هم وولاهم لبأنه ان استثنى ماله والا رفق وان اعتق  
 عبداً في مرضه او اوصى بعنقه ولو سهاج وله تحللهم الثلث او  
 اوصى بعنق ثلثهم او بعده سهاج من اكثرهم كالفسحة الا ان  
 يرتب فيتبع او يقول ثلث كل او أنصافهم واثلاثهم واتبع سيره  
 مدّين ان له يستثنى ماله ورق ان شهد شاهداً برقه او ثلثهم دبت  
 وحلق واستوفى باطل ان شهد بالولا شاهداً او اثنان انبها له يزالا  
 بسهمان انه مولاه او وارثه وحلق ولا يجوز بطل الولا وان شهد احد  
 الورثة او اقران أباه اعتق عبداً له بعتن وله يفوم عليه وان شهد على  
 شريكه بعنق نصيبه فنصيب الشاهد حران ايسر شريكه والا كتم  
 على نعيه كعسي

## باب

التدبير تعليق مكتوب رشيد وان زوجة في زائد الثلث العتق مائة لا  
على وصية كل من من مرضي او سمي هذا او بعد موتي ان في نفي  
ولي يعلقه او حر بعد موتي بيوم بعد برئت او انت مدبر او حر عن  
مهر ملي ونفقة تدبير نصي ابي لمسلع وأوجر له وتناول الحمل معها كونه  
مدبر من أمته بعرض وصارت أم ولد به ان عتق وفدع الأب عليه  
في الضيق والسيد نزع ماله ان في عرض ورهنه وكتابت له إخراج  
غير حرة وفدع بيعة ان في يعتق والولا له كالمكاتب وان جنس فلان  
هناك والآن اسلم خدمته تفاضيا وحاصه هنيه عليه ثانيا ورجع ان  
وقبى وان عتق موت سيده وأتبع بالباقي او بعضه بخصته وختم  
الوارث في اسلام ما رزق او فكه وفدع ماله وان في يحمل الثلث لا بعضه  
عتق وأقر ماله بيده وان كان لسيده ما من مؤجل على حاضر مؤس  
بيع بالنقد وان في بت غيبته استوفى فبضه ولا بيع فلان حضر الغائب  
او ايسر المبيع بعد بيعة عتق منه حيث كان وانت حر قبل موتي  
بسنة ان كان السيد مليا في يوفى واذا مات ففكر بان حج اتبع بالخدمة  
وعتق من راس المال والآن من الثلث ولي يتبع وان كان غير ملي وفي  
في ارج سنة ثم يعلق السيد مما وفي ما خدم نفقه وبكل التدبير بفعل  
سيده عدا او باستعمال الدين له وللبركة وبعضه بهماوزة الثلث وله  
حكم الهوى وان مات سيده حتى يعتق فيها وجه حينئذ وانت حر بعد  
موتي وموت فلان عتق من الثلث ايضا ولا رجوع وان قال حر بعد  
موت فلان بشي فعتق لأجل من راس المال ،

## باب

فمن مكتوبة أهل بيعة وحظ جزء آخرها ولم يجبر العبد عليها  
والأخوة منها الجبر بكتابته ونحوه بكتبا أو ظاهرها اشتراطه التمتع  
وصحح خلافه وجاز بغير كتابه وعبد فلان وجنين لا تولد له يوصي  
أو يحيى ورجع مكتوبة مثله وبقي ما عليه في مؤخر أو كذهب في ورق  
ومكتوبة ولي ما طهره بالمصلحة ومكتوبة أمة وصغير وإن كان مال  
وكسب وبيع كتابة أو جزء لا نجح فإن وقع بالولا، للأول والأول للمشتري  
وأقراره يرضى ببعضها إن ورث غير كلاله ومكتوبة بلان محابة ولا  
في ثلثه ومكتوبة جماعة طالة فتورع على فوتهم على الأمان يوم  
العقد ومع وإن من أحدهم حال، مطلقا فيؤخذ من المثل الجيع ويجمع  
إن لم يعتق على الدافع ولم يكن زوجا ولا يسقط عنهم شيء موت  
واحد وليس له عتق قوي منهم إن رضي الجيع وفوتوا فإن ربة لم يجرها  
جمع صدقة والخيار فيها ومكتوبة شيء يكتن مال واحد لا أحدها أو عاتين  
أو محتم بعقدين فيجمع ورضا أحدهما بتفدي الآهي ورجع لغير  
محصنه كان فاضعه بإذنه من عشرين على عشرة وإن عجز خيرا لم يضاعف  
بين ربة ما فضل به شيء منه وإسلام حصته رقا ولا رجوع له على  
الأذن وإن قبض الأكنم وإن طلت أمة الآذن ماله بلان نفس إن تركه ولا  
بلان شيء له وعتق أحدهما وضع ماله إلا أن فصدة العتق كان جعلت  
منصبه ثم بكتابه ثم جعل وضع النص ورق كلة إن يحيى وللمكتوب  
بلان إذن بيع واشتراء ومشاركة ومفارقة ومكتوبة واستخلاف عاقد  
لأمنه وإسلامها أو جهاؤها إن جنت بالنكح وسعرا لا يحل فيه نكح وإمارة  
في رقبته وإسقاط شبعته لا عتق وإن في يدا وهبة وصدقة وتزوج وإمارة

جنابة خطا وسعرب بعد الايام وله تكبير نفسه ان اتعبا ولم يقصر له  
 مال فهو ولو قصر له مال كان عجز عن شيء او غاب عنه المثل ولا  
 مال له وبيع الحاكم وتلوم من يهوه كالقضاة وان شرط خلافه  
 وبعض ان غاب سيده وان قبل أجله وبعت ان مات وإن عن مال  
 الا لولد او غيره دخل معه بشرط او غيره وتوكل حالة وورثه من  
 معه ففقه ممن يعتق عليه وان لم يترك واما وفوي ولزم على السعي  
 سعوا وترك متروكة لولد ان آمن كأم ولزم وان وجد العوض معينا  
 بمثله او استحق موصوبا كعيين وان بشبهة ان لم يكن له  
 مال ومضت كتابة كاجر مسلم وبيعت كان اسلم وبيع معه من في  
 عقر وكفى بالصوم واشترائه وصلى المكتوبة واستثنى جلهما او ما  
 يولد لها او ما يولد للمكاتب من أمته بعد الكتابة وفيل بحكمة ان  
 وهو لغو وان عجز عن شيء او ارش جنابته وان على سيده روق كالقن  
 وأحب ان وصى بك مهم وعليه نفى المكرهه وان جلت خبرت  
 في البقاء وأمومة الولد الا لضعفاء معها او أقوياء لم يرضوا وحظ  
 حصتها ان اختارت الأمومة وان قتل بالفهمة للسيد وهل فدا او  
 مكاتب تاويلان وان اشترى من يعتق على سيده حج وعتق ان عفى  
 والقول للسيد في الكتابة والاعاء الا العذر والأجل والجنس وان أعانه  
 جماعة فان لم يفصوا الصفة عليه رجعوا بالفضلة على السيد  
 عما قبضه ان عفى والاك ملك وان اوصى مكاتبته بكتابة المثل ان  
 جلهما الثلث وان اوصى له بنجم فان حل الثلث فمته جازت والاك  
 فعلى الوارث الإجازة او عتق محل الثلث وان اوصى لمحل مكاتبته  
 او ما عليه او بعثه جازت ان حل الثلث فمته كتابته او فمة  
 الرقبة على الله مكاتب وأنت حر على أن عليا او عليا لم  
 العتق

العتق والمال وخير العبد في الالتزام والتمس في حر علي ان تدفع او  
تؤتي او ان اعطيت او نحوه ،

## باب

ان افر السيد بوضو ولا عمن ان انكس كان استبرأ بحبسة ونساء  
مولد من لستة اشهر والا حق به ولو لا كنه ان ثبت إلقاء علفه معوق  
ولو بامرأين كاد عائها سقضا رأين انهم عتقت من راس مال وولدها  
من عبي ولا يرق عين سبق كاشترا زوجته حاملا لا بولد سبق او  
ولد من وصى شبهة الا أمة مكاتبه او وليه ولا يدفعه عنل او  
وصو بغير او عتق من ان اهل وراز برضاها إجازتها وعتق على  
مال وله قليل خدمة فيها وكثيرها في ولدها من عبي وأرش جناية  
عليها وان مات فلوارثه والاسمائع بها وانما مال في مرض  
وكس له تهويجها وان برضاها ومصبتها ان بيعت من بائعها وره  
عتقها وبديت ان جنت بأقل الفية يوم الحكم والأرش وان قال في  
مرضه ولد من مبي ولا ولد لها صدف ان ورثه ولد وان افر مريض  
بإيلاء او عتق في صحتة في يعتق من ثلث ولا راس مال وان وصى  
شريد عتقت عرق نصيب الآخي فان اعسر خير في اتباعه بالفية  
يوم الوص او بيعها لعل وتبعه ما في وينص فيمة الولد وان  
وصاها بضم بالغابة ولو كان عتقا او عبدا فإن اشركتها بمسلم  
ووالق اءا بلغ احداهما كان في توجده وورثاه ان مات اولاد وحرمت  
على مرتبة أم ولد حتى يسلم ووفعت كعده ان برلدار الحبيب ولا  
تجوز كتابتها وعتقت ان أخت ،

**فصل** الولاء، المعتق وان بيع من نفسه او عتق غير عنه بلا

إِغْنِ أَوْ لِي يَعْلَمَ سَيِّعُ بَعْتُهُ حَتَّى عَتَقَ الْإِن كَافِرًا أَعْتَقَ مُسْلِمًا وَرَغِيغًا  
 إِنْ كَانَ يَنْتَمِعُ مَالَهُ وَعَنِ الْمُسْلِمِينَ الْوَلَاءُ لَهُمْ كَسَائِبُهُ وَكُنْهُ وَانْ أَسْلَمَ  
 الْعَبْدُ عَادَ الْوَلَاءُ بِإِسْلَامِ السَّيِّدِ وَجَمَّ وَلَمْ أَلْعَتَقْ كَالْوَلَاءِ الْمُعْتَقَةِ إِنْ  
 لِي يَكُنْ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرِّ الْأَلْفِ أَوْ عَتَقَ لَدَخِي وَمُعْتَقَهَا وَانْ أَعْتَقَ  
 الْأَبُ أَوْ اسْتَلْعَفَ رَجَعَ الْوَلَاءُ مُعْتَقَهُ مِنْ مُعْتَقِ الْجِدَّةِ وَالْأَخِ وَالْفَوَلِ  
 مُعْتَقِ الْأَبِ لَا مُعْتَقَهَا إِلَّا أَنْ تَضَعَ لَهَا السَّنَةَ مِنْ عَتَقَهَا وَانْ  
 شَهْرًا وَاحِدًا بِالْوَلَاءِ أَوْ اثْنَانِ أَتَمَّهَا لِي بِزَالٍ يَسْمَعَانِ أَنَّهُ مَوْلَاهُ أَوْ ابْنُ  
 عَمِّهِ لِي يَنْبَغَ لَأَكْتَنَهُ مَحَلِّي وَيُلْخِصَ الْمَالُ بَعْدَ الْأَسْتِغْنَاءِ وَقَدْ عَصَبُ  
 النَّسَبِ فِي الْمُعْتَقِ فِي عَصْبَتِهِ كَالصَّلَاةِ فِي مُعْتَقِ مُعْتَقِهِ وَلَا تَرْتَهُ  
 أَفْتَى إِنْ لِي تَبَاشَرُ بَعْتَهُ أَوْ جَمَّ وَلَا بَوْلَادِي أَوْ عَتَقَ وَانْ أَشْتَرَى ابْنُ  
 وَبَنَتْ أَبَاهَا فِي أَشْتَرَى الْأَبُ عِبَادًا هَلَّتِ الْعَبْدُ بَعْدَ الْأَبِ وَرَثَةُ الْأَبِ  
 وَانْ مَاتَ الْأَبُ أَوَّلًا فَلِلْبَنَاتِ النِّصْفُ لِعَتَقَهَا نَصَبُ الْمُعْتَقِ وَالْيَمْعُ لَأَتَمَّهَا  
 مُعْتَقَةً نَصَبُ أَبِيهِ وَلَنْ مَاتَ الْأَبُ فِي الْأَبِ فَلِلْبَنَاتِ النِّصْفُ بِأَلَمِ حَمٍ  
 وَالْيَمْعُ بِالْوَلَاءِ وَالْفَهْرُ فِيهِ

## بَاب

حَجَّ إِيضًا حُرٌّ مَمْلُوكٌ أَوْ سَبْعِيًّا وَصَغِيرًا وَهَلْ إِنْ لِي يَتَنَافَضِ أَوْ  
 أَوْصَى بِفُرْجَةٍ تَأْوِيلًا وَكَافِرًا إِلَّا بِكُفْرٍ مُسْلِمٍ مَنْ يَبِيعُ تَمْلِكُهُ كَيْفَ  
 سَيَكُونُ إِنْ اسْتَهْلَ وَوَزَّعَ لَعَدَّكَ بِلَعْظٍ أَوْ إِشَارَةٍ مُبْهَمَةٍ وَفَبُولُ الْمُعْتَمِنِ  
 شَرُّهُ بَعْدَ الْمَوْتِ بِالْمَلِكِ لَهُ بِالْمَوْتِ وَفَوْقَ بَغْلَةٍ حَصَلَتْ بَعْدَهُ وَلَمْ  
 يَحْتَجِ رَقٌّ لَأَكُنْ فِي فَبُولٍ كَأَيْضًا بَعْتُهُ وَخَيْرَتِ جَارِيَةُ الْوَحْشِ وَلَهَا  
 الْإِنْتِفَالُ وَحَجَّ لَعَبْدٍ وَارثُهُ إِنْ اتَّحَدَ أَوْ بَنَاهُ أَرِيحَ بِهِ الْعَبْدُ وَمُطَاعُهُ  
 وَضِي فِي مَصْلَحَتِهِ وَمَلَّتْ عَلَى عَمَلِهِ فِيهِ دَيْنُهُ أَوْ وَارثُهُ وَلَخِيٍّ  
 وَلَقَانِل

وكان على الموصي بالسبب والآن فتاويلان وبطلت برقة وإيحاء  
معصية ولوارث كغيره بزمانه الثالث يوم التنبية وإن أُجيز معصية  
ولو قال إن لي لغيري وألمساكين بخلاف العكس وبمجموع جميعها وإن  
مريض بقول أو بيع وعتق وكتابة وإيلان وحصد زرع ونسج غزل  
وصوغ فضة وعشوق فخر ونسج شاة وتبصيل شقة وإيحاء عيسى  
أو سحر انتعيا قال إن من جميعها وإن بكتاب وإن غنيجه أو أخيه  
ثم استترى بعدها ولو اختلفا لأن إن لي يستترى أو قال متى حدث  
الموت أو بنى العرصة واشتركا كإيوائه بشيء لزيد ثم به لعيسى  
ولن برهن وتزوج رقيق وتعليقه ووضو وإن إن أوصى بثلاث ماله  
جباة كشيابه واستخلى غيرها أو بثوب جباة واشترى بخلاف  
عنده وإن إن حصص الجار وصنع الثوب ولت السوق للموصي له  
بجباة وفي نفس العرصة فولان وإن أوصى بوصية بعد أخرى  
بالوصيتين كنوعين ومراج ونبات وذهب وفضة وإن فأكثرها  
وإن نفقة وإن أوصى لعبد بثلاثة عتق إن حله وأخذ باقيه وإن  
قوم في ماله ويحل الغني في المسكين كعكسه وفي الأقارب والأرحام  
والأهل أقاربه لأخيه إن لي يكن له أقارب لأب والوارث كغيره بخلاف  
أقاربه هو وأثر المحتاج الأبعد إلا لبيان فيفهم الأخ وأبنة على  
الجد وإن يخص والوجهة في جيرانه لا عبدة مع سيده وفي ولد  
صغير وبكر فولان والهل في الجارية إن لي يستثنيه والأسفلون في  
الموالي والهل في الولد والمسلم يوم الوصية في عبده المسلمين لا  
الموالي في تميم أو بنوهم ولا الكافر في ابن السبيل وإن يلزم تميم  
كغزاة واجتمع كزيد معهم ولا شيء لوارثه قبل الفسخ وضرب  
لجسول فأكتم بالثلاث وهل يفسخ على الحصة فولان والموصي

بشرائه للعتق بزيادة ثلث قيمته ثم استوفى ثم ورت وبيع ممن احب  
 بعد النفى كالأبابة واشتراء لعلان وابو نخلان بثلث ولها ان الموصى  
 له وبيعه لعتق نفى ثلثه والا خير الوارث في بيعه او عتق ثلثه  
 او الفداء به لعلان في له وبعث عبد لا يخرج من ثلث الحاض  
 وفي ان كان لا شئ يسيه والى عجل عتق ثلث الحاض في جمع منه  
 وله اجازة الوارث مرضى في بيع بعث الا لتبين عذر بكونه في  
 نفقته او دينه او سلطانه الا ان يحل من مجهل مثله انه جعل  
 ان له الهة لا بركة ولو بكسبه والوارث يصير غني وارث وعكسه  
 المعتبر ماله ولو لم يعلم واجتهد في ثمن مشتري لضعاف او تصوع  
 بفقر المال بان نفى في تصوع يسيرا او فل الثلث شورط به في  
 عبء والا فآخر جمع مكاتب وان عتق بضمير دين يرك او بعضه  
 رقب المقابل وان مات بعد اشتراؤه ولم يعتق اشترى غني لمبلغ الثلث  
 وبشاة او عبء من ماله شارط بالجزء وان لم يوف الا ما سواه فهو له  
 ان حله الثلث لا ثلث غني بقرت وان لم يكن له غني فله شاة  
 وسقط وان قال من غني ولا غني له بطلت كعتق عبء من عبيد  
 وماتوا وفهم لصيق الثلث فطاسي في مبرر حجة في صداق مريض  
 في زكاة اوصى بها الا ان يعتق لمحلها ويوصي بمن راس المال  
 كالحث والماشية وان لم يوص في البضعة في عتق ضمار وفتل وأفع  
 بينهما في كفارة عيئه في لعن رمضان في للتعميد في النذر في المبتل  
 وموت الموصى في الموصى بعثفه معيناً عنده او يشترى او لكشعر او  
 مال بمجته في الموصى بكتابتة والمعتق مال والمعتق لأجل بعد في  
 لسنة على الاكثر في عتق في يعين في حج الا لصورة فيتقاضان  
 كعتق في يعين ومعين غني وجزئه وللمريض اشتراء من يعتق عليه  
 بثلثه



بثقلته ويرث لا ان اوصى بشراء ابنه وعنف وفدح الابن على غيره  
وان اوصى بمنفعة معين او بما ليس فيها او بعنف عبر بعد موته بشم  
ولا يحمل الثلث فيمنه خير الوارث بين ان يميز او يخلع ثلث الجميع وينصيب  
ابنه او مثله فبالجميع لا اجعلوه وارثا معه او الخفوه به جزاء او  
بنصيب احد ورثته فبثقل من عده رؤوسهم ونحوه او سهم فبسهم  
من مريضته وفي كون ضعفه مثله او مثليه ثم ثمة ومنافع عبد  
وورثت عن الموصى له وان حدها بزمان فكلما استأجر بان قتل  
هل الوارث القصاص او القيمة كان جنس الا ان يعديه المخرج او الوارث  
مستقيم وفيه ومما قرآن كان مرضى في المعلوم ومخلت فيه وفي العهرى  
وفي سعيه او عبد شهر ثلغها ثم حضرت السلامة فولان لا فيما  
اقر به في مرضه او اوصى به لوارث وان ثبت ان عفاها خطه او  
فراها ولم يشهد او يغفل ان ينفذوها في ثمنه ونحوه فيها تفديع التشهد  
ولهم الشهادة وان لم يفهم ولا فتح وثمنه ولو كانت عنده وان اشهد  
عها فيها وما يفي بعلان في مات فبثقل فاعا فيها وما يفي بالمساكين  
فسم بينهما وكتبها عنه فلان فصده فوه او اوصيته بثلاثي فصده فوه  
يصدق ان لم يغفل لابني ووصي ففك يعم وعلى كذا يخفى به كوصي  
حتى يفهم فلان او الوارث تزوج زوجته وان زوج موصى على بيع  
تركته وفبني فبونه حج وانما يوصي على المأجور عليه اب او  
وصيه كأم ان قل ولا ولي وورث عنها ملكي مسلم عدل كاي وان  
اعصى وامراة وعبدًا ونحوه باذن سيده وان اراد الاكابر بيع موصى  
اشترى للاصاحم وضموا العسف يعزله ولا يبيع الوصي عبداً فبحسن  
القيام بهم ولا التركة الا لحضه الكبي ولا يفسح على غائب بل حاكم  
ولا ثنين حل على التعاون فان مات احدُهما او اختلعا فالحاكم ولا

لأحدهما إيصاء ولا لهما فسخ المآل ولا ضئافاً وللوصي اقتضاء الدين  
وتأخيرهم لنظم والنفقة على الفعل بالمعروف وفي ختنه وعرسه وغيره  
ومدفع نفقة له فلتن وإخراج بغيره وزكاته ورجع للعالم ان كان حاكم  
حنيفاً ومدفع ماله فراضاً او بضاعة لا يعمل هو به ولا اشتراء من  
التركة وتعتب بالنظر الا تحاربين فللثمنهما وتسوق بهما الحضي  
والسعي وله عمل نفسه في حياة الموصي ولو قيل لا بعدهما وإن أبى  
القبول بعده الموت فلا قبول له بعده والفول له في قدر النفقة لا في  
تأخير الموت ومدفع ماله بعده بلوغه ،

## باب

يخرج من تركة الميت حق تعلق بعين كالمهرمون وعبد جنى في مؤون  
نجهيه بالمعروف في تفضي ديونه في وصاياه من ثلث الباقي في الباقي  
لوارثه من ذي النصب الزوج وبنن وبنن ابنان لا تكن بنت وأخت  
شقيقة أو لأب ان لا تكن شقيقة وعصب كالأخ يساويها والأخت  
والأخمين الأوليان وللعبد من الثلثان وللثانية مع الأولى السدس وان  
كثرت وحببها ابن موفها وبننان موفها الا الابن في خرجتها مطلقاً  
او اسجل في عصب وأخت لأب فأكثر مع الشقيقة فأكثر كالأخت  
انما يعصب الأخ والبيع الزوج بجمع وزوجة فأكثر والأخت لها او لها  
بجمع لا حق والثلاثين لذي النصب ان تعدد والثلث الأم وولد بها فأكثر  
وحببها للسدس ولد وان سجل واخوان واختان مطلقاً ولها ثلث الباقي  
في زوج او زوجة وابوين والسدس الواحد من ولد الأم مطلقاً وسفط  
بابن وابنه وبنن وان سقلت وأب وجدة والأب او الأم مع ولد وان  
سجل والجد فأكثر واسفطتها الأم مطلقاً والأب الجدة من جهته  
والقربى

والقربى من جهة الأم البعدى من جهة الأب والا اشتراكنا واحد  
 في وصى الجد غير المولى بأنثى وله مع الأخوة والإخوات الأشتاء او  
 لأب الخبز من الثلث أو المفاضة وعاء الشفيق بغيره ثم رجع كالشفيقة  
 عائلها لو لم يكن جد وله مع ذي مرضي معها السدس أو ثلث الباقي  
 أو المفاضة ولا يمرضى لأخت معه إلا في الإكراهية والغراء زوج وجة  
 وأم وأخت شفيقة أو لأب فيمرضى لها وله ثم يفاضلها وان كان محلاً  
 أخ لأب ومعه أخوة للأم سقط ولعاصب ورث المال أو الباقي بعد  
 الممرض وهو الابن ثم ابنه وعصب كل أخته ثم الأب ثم الجد والأخوة  
 كما تقدم ثم الشفيق ثم للأب وهو كالشفيق عند عدمه إلا في الحارثية  
 والمشاركة زوج وأم أو جدة وأخوان فصاعداً الأم وشفيق وحر أو  
 مع غيره فيشاركون الأخوة للأم الذكر كالأنثى وأسقطه أيضاً الشفيقة  
 التي كالعاصب لبنت أو بنت ابن فأكثر ثم بنوها ثم العم الشفيق ثم  
 للأب ثم عم الجد الأم الأم الأم وان غير شفيق وقدم مع التساوي  
 الشفيق مطلقاً ثم المعتق كما تقدم ثم بيت المال ولا شيء ولا يجمع  
 لغوي الأرحام ويرث بمرض وعصوبة الأب ثم الجد مع بنت وان  
 سبقت كإبن عم أخ للأم وورث ذو مرضى بالأقوى وان اتفق في  
 المسلمين كأم أو بنت أخت ومال الكتابي الحر الموهبي للحرية لأهل دينه  
 من كورته والأصول اثنان وأربعة وثمانية وثلاثة وستة واثنان عشر  
 وأربعة وعشرون بالنصب من اثنين والربع من أربعة والثلث من ثمانية  
 والثلث من ثلاثة والسدس من ستة والربع والثلث أو السدس من  
 اثنين عشر والثلث والسدس أو الثلث من أربعة وعشرين وما لا مرض  
 فيه فأصلها عدة عصبتها وضعت للذكر على الأنثى وان زادت  
 الممرض أعيلت والعائل الستة لسبعة وثمانية وتسعة وعشرون والاثنان

عشر لثلاثة عشى وخمسة عشى وسبعة عشى والأربعة والعشرون  
 لسبعة وعشرين وهى المنبئية زوجة وابوان وابنتان لقول عي رضى  
 الله عنه صار ثمنها تسعا ورية كل صنى انكسر عليه سهامه الى  
 وقفه والا تترك وفابل بين اثنين باحدة احد المثلين واكثر المتداخلين  
 وحاصل ضرب احد هما في وقف الآخر ان توافقا والا ففي كله ان يتباينا  
 ثم بين الحاصل والثالث ثم كذا وضرب في العول ايضا  
 وفي الصنعين اثنا عشر صورة لكن كل صنى اما ان يوافق سهامه  
 او يباينها او يوافق احدهما ويباين الآخر ثم كل اما ان يتداخل او  
 يتوافق او يتباين او يتماثل بالتداخل ان يعنى احدهما الآخر اول  
 والا فان بهي واحد يتباين والا بالتوافق بنسبة الهمة للعدة الهني  
 ولكل من التركة بنسبة حظه من المسئلة او تفسح التركة على ما  
 حكت منه المسئلة كزوج وام وأخت من ثمانية للزوج ثلاثة والتركة  
 عشرون والثلاثة من الثمانية ربع وممن يباخذ سبعة ونصبا وان اخذ  
 احد مع عرضا باخذ بسهم واربع معرعة فيمنه باجعل المسئلة  
 سهام غير الاخذ ثم اجعل لسهامه من تلك النسبة فان زاد خمسة  
 لباخذ فزدها على العشرين ثم افسح وان مات بعض قبل الفسحة  
 وورثه الباقيون كثلث بنين مات احد مع او بعض كزوج معهم ليس  
 اباع فكالعدم والا صالح الاولى ثم الثانية فان انفسح نصيب الثاني  
 على ورثته كابن وبنت مات وترك اخا وعاصبا حكنا والا وفق بين  
 نصيبه وما حكنت منه مسئلته وضرب وفق الثانية في الاولى كابنين  
 وابنتين مات احد هما وترك زوجة وبنتا وثلاثة بنين ابن هين له شيء  
 من الاولى ضرب له في وفق الثانية ومن له شيء من الثانية ففي وفق  
 سهام الثاني وان لم يتوافقا ضرب ما حكنت منه مسئلته فيما حكنت منه  
 الاولى

الأولى كسوت أحدهما عن ابن وبنت وإن أقر أحده الورثة بغيره بوارث  
 جله ما نفعه الإقرار بعمل مريضة الإنكار ثم الإقرار ثم انقراض بينهما  
 من داخل وتباين وتوافق الأول والثاني كشيفتين وعاصب أقرت  
 وأخرج بشيفة أو بشفيق والثالث كابنتين وابن أقم وابن وإن أقر ابن  
 ببنت وبنت وابن بالإنكار من ثلاثة وأقراره من أربعة وهي من خمسة  
 فتضرب أربعة في خمسة ثم في ثلاثة يرة الابن عشرة وهي ثمانية  
 وإن أقرت زوجة حامل وأحد أخويه أنها ولدت حياً بالإنكار من  
 ثمانية كالإقرار ومريضة الابن من ثلاثة تضرب في ثمانية وإن أوصى  
 بشائع كربع أو جزء من أحد عشر أخاً يخرج الوصية ثم إن أنفع  
 الباقي على المريضة كابنين وأوصى بثلاث فواحد والآ وقوفين الباقي  
 والسئلة وضرب الوفاق في يخرج الوصية كاربعة أولاد والآ بكاملها  
 كثلثة وإن أوصى بسدس وسبع ضربت ستة في سبعة ثم في أصل  
 السئلة أو وقفها ولا يرث ملاحق وملاحنة وتوأمها شقيقتان ولا رفيق  
 وليست الهتق بعصه جميع إرثه ولا يورث إلا الهكاتب ولا فائل عهدا  
 عدوانا وإن أتى بشبهة كخطف من الدية ولا محالي في دين كسلي مع  
 مرتبة أو غير وكيمودي مع نصاني وسواها ملّة وحكم بين الكبار  
 بحكم السلي إن لم ياب بعضي إلا أن يسلي بعضهم بكثرة إن لم يكونوا  
 كتابيين ولا يملكهم ولا من جمل تأخر موته ووفى القس للعل  
 ومال المفوء للحكم بموته وإن مات موروثه فدر حياً وميتاً ووفى  
 المشكوك بأن مضى مرق التعير بكالجهول كذات زوج وأمي وأخت  
 وأب مفوء فعلى حياته من ستة وموته كذا وتعمل لثمانية وتضرب  
 الوفاق في الكامل بأربعة وعشرين للزوج تسعة وللأم أربعة ووفى  
 الباقي بأن ظهراته حيّ للزوج ثلاثة وللأب ثمانية أو موته أو مضى

التعیمُ فلا یخت تسعةً وللأخت اثنان وللخنثى الشكل نصیب نصیبکم  
وانثى تصحّ المسئلة على التفهیم ان یم نصیب الوفق او الكلّ یم  
یم حالیه الخنثى وتاخذه من کلّ نصیب من الاثنین النصیب واربعة  
الربع یم اجتمع فنصیب کلّکم وخنثى بالنسبة کثیر من اثنین والثانیث  
من ثلاثة فنصیب الاثنین یمها یم یم حالیه الخنثى له یم  
المکورة ستةً والأفویة اربعةً فنصفها خمسةً وکلها علیهم  
وخنثیین وعاصب فأربعة احوال تنتهی لاربعة  
وعشرین لكلّ احد عشر وللعاصب اثنان فإن  
بال من واحد او کان اکثر او اسبق او نبئت  
لحیة او ثدی او حصل حیض  
او منی فلا إشکال  
والله أعلم ۝

ع ع

ع

# فهرست الابواب



اصماء الابواب	صفحة
ترجمة المؤلفي للشيخ احمد بابا	٢
الديباجة	٦
الصعارة	٧
الصلاة	١٧
الحكمة	٤٠
الصيام	٤٨
الاعتكاف	٥١
الحج	٥٢
التبائع والصيم والحكايا والضعفة	٦٤
الاعمان والنظور	٦٧
الجهاد	٧٤
المسابغة	٧٩
خصي النبي صلعم الخ	٧٩
النكاح	٨٠
الخلع	٩٦
الايتان	١٠٧
الضمائر	١٠٨

اسماء الابواب	صفحة
اللعان .....	١١١
العرق والاستبراء .....	١١٣
الرضاع .....	١١٨
النفقات .....	١١٩
المحضانة .....	١٢١
البيوع .....	١٢٢
السلع والتمضي .....	١٤٠
المهور .....	١٤٣
التعليس .....	١٤٩
الحجر .....	١٤٩
الصلح .....	١٥١
المحوالة .....	١٥٢
الضمان .....	١٥٣
الشركة والمزارعة .....	١٥٥
الوكالة .....	١٥٨
الإفهار .....	١٦٠
الاستحقاق .....	١٦٢
الوديعة .....	١٦٣
العارية .....	١٦٥
العصب والاستحقاق .....	١٦٩
الشفعة .....	١٦٩



جميعه	اسماء الابواب
١٧١	القصة .....
١٧٣	القراض .....
١٧٥	المسافاة .....
١٧٧	الاجارة .....
١٨٢	الجعل .....
١٨٣	احياء الموات .....
١٨٤	الحبس .....
١٨٩	الصبة .....
١٨٨	اللفضة .....
١٨٩	الافضية .....
١٩٣	الشهادات .....
٢٠٠	الحجاج والعماء .....
٢٠٨	البعي .....
٢٠٨	الرق .....
٢١٠	الزنى .....
٢١١	القذف .....
٢١٢	الشرفه .....
٢١٣	الحراة .....
٢١٤	الشرب والتعمير .....
٢١٥	العتق .....
٢١٨	التدبير .....

اسماء الابواب	صفحة
الكتابة .....	٢١٤
أم الولد والولاء .....	٢٢١
الوصايا .....	٢٢٢
البرائض .....	٢٢٤

